المجلس الأعلى للثقافة

مائة عام على إنشاء أول جامعة فى مصر

الجامعة المصرية القديمة

١٩٠٨ - ١٩٢٥

دراسة فى الوثائق

عبد المنعم إبراهيم الجميعى



٢٠٠٧

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الجميعى ، عبد المنعم إبراهيم
مائة عام على إنشاء أول جامعة فى مصر : الجامعة المصرية القديمة :
١٩٠٨ - ١٩٢٥ ؛ دراسة فى الوثائق / عبد المنعم إبراهيم الجميعى -
القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٧
٣٨٤ ص ، ٢٤ سم .
١ - جامعة القاهرة - تاريخ
٢ - مصر - تاريخ - العصر الحديث عباس حلمى الثانى (١٨٩٢ - ١٩١٤)
(أ) العنوان ٣٧٨,٦٢

رقم الإيداع ٢٠٠٨/٢٢٩٣
الترقيم الدولى I.S.BN. 977 - 437 - 592 - 0
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٢٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٢٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo
Tel. : 27352396 **Fax :** 27358084.

المحتويات



مقدمة

الدعوة إلى إنشاء جامعة مصرية:

دارت فكرة التعليم الجامعى بخلد المصريين، وأشاد الكثيرون ممن تعلموا فى أوروبا بفضل الجامعات، وهتفوا بذكرها وأفاضوا فى الحديث عن مزاياها وبيان فوائدها، وأنه لا غنى لمصر كى ترتقى إلى معارج المدنية وتنتظم فى سلك الحضارة الحقيقية عن أن تقوم بإنشاء جامعة.

كان أول من اقترح إنشاء جامعة فى مصر هو جُرجى زيدان[١] حيث كتب على صفحات مجلة الهلال مقالاً اقترح فيه إنشاء كلية لتثقيف الشبان المصريين بدلاً من إرسالهم إلى أوروبا، وبيّن الحاجة إليها فى تعليم الشعب معنى الحرية والاستقلال، كما طالب بتشكيل لجنة لجمع الأموال لها عن طريق الاكتتاب، وناشد الصحف المصرية أن تتضافر لاستنهاض الهمم إلى هذه الغاية[٢]. ثم كرر جُرجى زيدان اقتراحه مبينًا أن استقلال الفكر لا يكون إلا بالتعليم والتثقيف، وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء كلية مصرية على مثال ما يحدث فى أوروبا[٣]، وطالب بأن تكون اللغة العربية أساس التدريس فى هذه الكلية وأن تسمى "الكلية العربية، أو"الجامعة العربية"[٤]. وقد التقت هذه الدعوة مع أفكار محمد عمر[٥] خلال حديثه عن الوطن والوطنية فدعا إلى إنشاء "جامعة فى العاصمة" يستقدم لها أساتذة من بلاد لا غاية سياسية لها فى القطر. ولم يجد اقتراح إنشاء كلية مصرية على يد جُرجى زيدان أو

محمد عمر آذانًا صاغية لأن الدعوة إلى مثل هذا المشروع الهام كانت فـــى حاجة إلى أن تتبناها شخصيات مصرية بارزة.

وفعلا تبنى الزعيم مصطفى كامل الفكرة[٦] فدعا إليها على صـــفحات جريدة اللواء فى أكتوبر ١٩٠٤ فقال "إن الأمة المصرية أدركت فـــى هـــذا الزمان حقيقة المركز الذى يجب أن يكون لها بين الأمم، وأبلغ الأدلة علـــى ذلك نهضتها فى مسألة التعليم، وقيام عظمائها وكبرائهـــا وأغنيائهـــا بفـــتح المدارس، وتأسيس دُور للعلم يانعة بأموالهم ومجهوداتهم، ولكن قد آن لهم أن يفكروا فى الوقت الحاضر فى عمل جديد الأمة فى أشد الحاجة إليه ألا وهو إنشاء كلية للأمة)[٧]. ثم أوضح أهمية المشروع وحاجة البلاد إليـــه بقولـــــه "إنه يرفع شأن الأمة ويعد لها رجالاً كبراء أقويـــاء ذوى مـــدارك واســـعة وإحساســـات عالية يردون إليها مجـــدها وعظمتها ومقامها بين الأمم)[٨].

كما ناشد مصطفى كامل المحبين لارتقاء البلاد موافاته بآرائهم وأفكارهم حول طريقة إخراج مشروع الجامعة إلى حيز الوجود[٩].

ويتضح مما كتبه مصطفى كامل أنه وجه دعوته إلى الأمة ولم يوجههـــا إلى الخديو أو إلى الحكومة، كما يوحى كلامه بأن طريقة تنفيذ المشروع لـــم تكن قد تبلورت فى ذهنه بشكل واضح، فهو لم يعرض للطريقة التى يمكن أن يخرج بها المشروع إلى حيز الوجود. وقد يكون طلبه من المحبين للارتقـــاء ببلادهم موافاته بآرائهم وأفكارهم حول طريقة تنفيذ المشروع علـــى ســـبيل الاستنارة بهم فى الرأى.

وفى يناير ١٩٠٥ قرر مصطفى كامل الدعوة إلى إنشاء كلية مصرية واقترح تسميتها كلية محمد على بمناسبة مرور مائة عام على ارتقاء محمـــد

على أريكة مصر[١٠]. وقد أيد الأمير حيدر فاضل[١١] دعوة مصطفى كامـل واستنهض همم الأمراء والأغنياء إلى الاكتتاب فى المشروع. وجمعت فعـلاً فى سنة ١٩٠٥ الاكتتابات لهذا الغرض من بعض الأمراء والأغنياء بلغـت حوالى ثمانية آلاف جنيه ولكن أوقف المشروع لعدم تأييد الخديو له[١٢] خشية المعارضة البريطانية.

ولخلافه مع مصطفى كامل فى تلك الفترة والتى بلغت ذروتها بعد مقابلـة ديفون ١٩٠٤[١٣]. ولعدم رغبة الخديو فى أن ينسب مثل هذا المشروع إلـى مصطفى كامل، ومع ذلك لم ييأس مصطفى كامل، فبعد نجاحه فى اسـتثارة الرأى العام فى أوروبا ومصر ضد الاحتلال بعد حادث دنشواى دعا محمـد فريد إلى تأليف لجنة للاحتفال بعودة مصطفى كامل من أوروبا، وحين علـم مصطفى كامل بذلك كتب إلى محمد فريد من بـاريس خطابـا بتـاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٠٦ يعتذر فيه عن عدم قبولـه هذا الاحتفال ويقترح أن يقام بدلاً منه اكتتاب عام لتأسيس الجامعة المصرية حيث قال: "خير هدية أقترح عليكم تقديمها إلى الوطن العزيز والأمة المصرية المحبوبة هو أن تقوم اللجنة التى شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصرى لتأسيس كلية أهلية تجمـع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء وتهب الأمة الرجال الأشداء". كما طالب جميع أبناء الأمة بنبذ الأحقاد، والتكاتف لإتمام هذا المشروع فقال: "فلتـنس الأحزاب انقساماتها ولينس الصحفيون خصوماتهم ولتلق الأحقاد فى هـوة لا يُسمع منها لغوٌ ولا دوى، ولتجتمع الأمة لإتمام هذا العمل الضخم، وتحقيـق ذلك المشروع الذى كله خير ونفع عميم"[١٤]. وتمنى مصطفى كامل أن يكون أحد المؤسسين لهذا المشروع فقال: "إن الكلية – الجامعة هى البنـاء الـذى أدعو المصريين جميعا إلى تشييده. وما أكبر سـعدى وأعظـم هنـائى لـو ساعدتنى الأيام على وضع حجر فيه مع العَمَلة الأبرار الذين يعملون لخيـر البلاد"[١٥].

تبلورت فكرة تأسيس الجامعة المصرية ونمت وفقا لرغبــة قوميــة، فقامت حركة عامة تدفع الشعب إلى التزود من التعليم حيــث كــان التعلــيم الرسمى منه غير كــافٍ وغيــر وافٍ بالحاجــة الجديــدة. وازداد تعطــش المصريين إلى التعليم العالى الحر. وكان قادة الرأى فى ذلك الوقت يــدعون إليه بقوة(١٦)، ومن هؤلاء محمد عبده، كما اشتدت الدعوة إلى وجوب إخراج المشروع من حيز الفكر إلى حيز الوجود وأعرب بعــض الأغنيــاء عــن استعدادهم للتبرع له بالمال(١٧) فتبرع مصطفى كامل الغمراوى من أعيان بنــى سويف بمبلغ خمسمائة جنيه(١٨). كما راودت هذه الفكــرة أحمــد منــشاوى باشا(١٩) ففكر فى إنشاء جامعة يبنيها فى أطيانه جهة باسوس وأبو الغــيط(٢٠) على نفقته الخاصة، وشراء إحدى المراكب البخارية لنقل أســاتذة الجامعــة تنقلهم من القاهرة كل يوم(٢١). وقد بحث مع بعض العلماء متطلبــات هــذه الجامعة من النفقات. وقد كانت هذه الفكرة شغله الشاغل فى سنته الأخيــرة وموضوع حديثه فى الليل والنهار مع الأستاذ الشيخ محمد عبده(٢٢).

وكان الشيخ يرى ضرورة إنشاء جامعة مصرية تقوم على تعليم العلوم وفقا للمناهج الحديثة وتسهم فى تجديد الحضارة العربية القديمة وتحرير الفكر من قيود التقليد(٢٣). تباحث المنشاوى باشا مع الشيخ محمد عبده فى وســائل بناء الجامعة وضمان الموارد التى ينفق منها عليها، وقد خاطب الشيخ مجلس النظار فى بيع عشرة آلاف فدان من ملك الحكومة يشتريها منــشاوى باشــا ويسجل وقفها على بناء الجامعة ومصاريفها على أن تجعل الثمن رمزيا، وقد وعد المستشار المالى بذلك(٢٤)، وتعلقت الآمال بظهور الجامعة إلا أن وفــاة المنشاوى باشا ثم وفاة الشيخ محمد عبده أحبطت تلك الآمال وخمدت الفكرة واستبدل بها الحديث عن ضرورة انتشار الكتاتيب(٢٥). ويتضح ذلك مما كتبه

حافظ إبراهيم فى كتابه "ليالى سطيح"، مؤنبًا تلاميذ الإمام بقولـــه "فتلاميــذ الإمام حقيقون باللوم لأنهم يعلمون الحق ولا يدعون إليه، علموا أن لا حيــاة لهذه الأمة بغير الجامعة، فما لهم لا يواصلون قرع أنوف الأغنياء بالمواعظ، ولا يوالون الصياح بطلب تأسيسها.. (حتى) جمد الأغنياء عن البذل لجمــود أولئك الوعاظ عن الكلام وتدفقوا فى إنشاء الكتاتيب حين ساقتهم الحكومة إلى ذلك"[٢٦]. كما ذكر أن سبيل الإصلاح لا يكون إلا بإنشاء الكتاتيــب وبنــاء الجامعة فى وقت واحد لأن (بناء الرجال لا يكون إلا فى بناء الجامعة)[٢٧].

انتشرت فى البلاد الدعوة مرة أخرى إلى تأسيس الجامعة وكان سعد زغلول– المستشار فى محكمة الاستئناف الأهلية فى ذلك الوقت – على رأسها[٢٨]، وتبرع لها بمائة جنيه [٢٩] فكان من أوائل المكتتبين[٣٠]، ثم أخذت الجرائد الوطنية فى الدعوة إلى الاكتتاب وإنشاء جامعة مصرية يطلق فيها الفكر من كل قيد، وتقدم كل أنواع المعرفة لكل طبقات الناس أغنيائهم وفقرائهم، ورأى البعض ضرورة عقد اجتماع للاتفاق على أول خطوة عملية فى سبيل تحقيق الفكرة التى تحمسوا لها، وتأليف لجنة لتلقى الاكتتابات ونشر الدعوة بصفة منتظمة، وقد أبدى سعد زغلول استعداده لأن يعقد هذا الاجتماع فى داره[٣١]. والجدير بالذكر أن من أهم الدوافع التى أدت إلى تحمس سعد زغلول لمشروع إنشاء الجامعة أنه أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين كانوا يرون إحياء ذكرى أستاذهم بإنشاء كلية تنسب إليه، ويوضح لنا محمد رشيد رضا ذلك فى كتابه "تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده" بقولـــه: إن سعد زغلول وبعض أصدقاء الشيخ محمد عبده تشاوروا فيما يجب أن يعمل لإحياء ذكرى أستاذهم وأجمعوا الرأى على إنشاء كلية تنسب إليه[٣٢]، ولما كانوا يعلمون أن سلطات الاحتلال تحسب لهذا العمل منهم كل حساب عهدوا إلى أحمد فتحى زغلول أن يقابل اللورد كرومر ويذكر له هذا القرار ويسأله عن رأيه فيه لكى لا يكون على ريبة منه[٣٣]، فكان رد اللورد "إن من الحكمة أن يبدأ بهذا

العمل صغيرًا ثم يصعد فيه على سلم التدريج وأن يجرى فيه على خطة مدرسة (عليكرة) فى الهند"(٣٤). وأنه يجب على المصريين "أن يدرسوا تاريخ إنشاء المدارس الجامعة فى البلدان الأخرى"(٣٥)، وإنه يجدر التأمل فى تفاصيل هذا المشروع مثل النواحى المالية، وعلاقة الجامعة المقترحة بنظارة المعارف والنظام الذى سيتبع داخل هذه الجامعة وإعداد نوعيات الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس ونظم الامتحانات وغير ذلك.

والواضح أن فكرة الجامعة الأهلية (كانت حتى قبل أن تولد كابوسًا لبريطانيا)(٣٦). ويوضح الخديو عباس الثانى أسباب ذلك بأنه خوف الإنجليز من أن يتحول الفلاحون منتجو الثروات لبلادهم عن نشاطهم الزراعى(٣٧). ويضاف إلى ذلك خشيتهم من وجود طبقة مصرية مثقفة تنادى ليس فقط بتحرير الأرض ولكن أيضا بتحرير الشخصية المصرية الفكر والإرادة.

عمل تلاميذ الإمام على أن يبدأ المشروع صغيرًا، وبدأوا فى جمع الأموال. وتولى سعد زغلول الدعوة إلى التبرع للمشروع، واستقر الرأى على أن يكون الاجتماع الأول لهذه اللجنة فى داره يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦(٣٨). وفى الساعة الرابعة من مساء اليوم المذكور اجتمعت هذه اللجنة التى تكونت من سبعة وعشرين عضوًا هم: سعد بك زغلول، وقاسم بك أمين، ومصطفى بك الغمراوى، وخالد بك سعيد، ومحمد بك فريد، ومحمد بك سليمان أباظة، وصادق بك أباظة، وحسين بك أبو حسين، وعلى بك فهمى، وحنفى أفندى ناجى، ومحمود بك الشيشينى، ومحمد بك عثمان أباظة، وعبد الله بك أباظة، وزكريا أفندى نامق، والدكتور عبد الحليم أفندى حلمى، ومنشاوى أفندى سيد أحمد، وأخنوخ أفندى فانوس، ومحمود بك حسيب، وعبد العزيز بك فهمى، وحسن بك سعيد، والشيخ عبد العزيز شاويش، ومحمد بك راسم، ومحمد بك هاشم، ومحمد بك يوسف، وأحمد أفندى رمزى، وحسن بك جمجوم، وحفنى بك ناصف(٣٩). وبعد مناقشة الموضوع استقر

الرأى على تأليف لجنة مؤقتة لمباشرة العمل حتى يتم انتخاب لجنة دائمة، وقد تكونت هذه اللجنة المؤقتة من:

سعد زغلول بك	وكيلاً للرئيس العام
قاسم أمين بك	سكرتيرًا للجنة
حسن سعيد بك	أمينًا للصندوق
محمد عثمان أباظة بك	أعضاء
محمد راسم بك	
حسن جمجوم بك	
حسين السيوفى بك	
أخنوخ أفندى فانوس	
زكريا أفندى فانوس	
محمود الشيشينى بك	
مصطفى كامل الغمراوى	

أما مركز الرئاسة فقد أبقوه خاليًا ليشغله أحد أمراء الأسرة الخديوية. كما تقرر تأجيل انتخاب الرئيس العام للجلسة القادمة، ونشر الدعوة إلى المشروع فى جميع الصحف المحلية عربية وإفرنجية، وأن تسمى هذه الجامعة باسم (الجامعة المصرية) وأن يكون الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية[٤٠]. واتفق على أن تكون هذه الجامعة عمومية لكل طالب مهما كان جنسه أو دينه.

وفى هذا الاجتماع بلغ مجموع الاكتتابات التى اكتتب بها الحاضرون ٤٤٨٥جنيهًا[٤١]. وقد قرر المجتمعون أن يتقدموا إلى الأمة المصرية طالبين العون، ومستمدين التأييد لتنفيذ المشروع، وتقرر نشر الدعوة لكل الناس للتعريف بالمشروع والاكتتاب فيه. وقد أيدت بعض الصحف المصرية الفكرة، فنشرت المؤيد الدعوة للتعريف بالمشروع العلمى[٤٢].

كما أشادت مجلة الهلال بالمشروع، وذكرت أنها أول من نادى بحاجة مصر إليه لاعتقادها (أن إنشاء هذه الجامعة خطوة هامة فى تاريخ النهضة والآمال عالقة بها والأبصار شاخصة إليها)[٤٣]. وناشدت أولى الأمر ضرورة أن يتفق المشروع وحاجات المجتمع المصرى[٤٤].

وعلى أثر إعلان تشكيل لجنة تأسيس جامعة مصرية أهلية أرسل مصطفى كامل من أوروبا يحتج على سعد زغلول وقاسم أمين بأنه هو الذى سبقهم إلى هذه الفكرة، ويجب أن يكون تنفيذها تحت رعايته[٤٥].

والواقع أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من وحى تفكير جُرجى زيدان وغيره، ثم تبناها مصطفى كامل وتحمس لها[٤٦]، وروج لها على صفحات جريدته، ولكن خلافه مع الخديو عباس الثانى وانشغاله بقضية الوطن الأساسية – وهى جلاء المحتلين ومعارضة اللورد كرومر للمشروع – كانا السبب فى عدم نقل الفكرة إلى حيز التنفيذ حتى تلقفها الشيخ محمد عبده وتلاميذه ونقلوها إلى الواقع الفعلى. وقبل أن تعقد اللجنة اجتماعها الثانى عُيِّن سعد زغلول ناظرًا للمعارف العمومية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦[٤٧]، مما أدى إلى تنحيه عن الإشراف على المشروع حيث لم يعد فى إمكانه التفرغ لأعماله[٤٨]، فعقدت اللجنة جلستها الثانية بمنزل حسن بك جمجوم بالعباسية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦ للنظر فى انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة، وقد حضر

سعد زغلول الجلسة وافتتحها موضحًا أسباب اضطراره إلى اعتزال رئاسة اللجنة فقال: "إن المهمة التى عهدت إلىّ أخيرا تمنعنى من الاستمرار على أن أكون عضوًا عاملاً معكم فى مشروع الجامعة المصرية التى أفتخر بكونى من الذين اشتركوا فى وضعه"(٤٩). كما ذكر أنه يأسف على ذلك أشد الأسف ولكن مما هون على نفسه أن عمله الجديد هو خدمة المعارف فى مصر وهو المقصد العام الذى يقصده الجميع(٥٠)، وهنا لا بد لنا من وقفة حول هذا الموضوع لندرس هل كان تخلى سعد عن رئاسة لجنة الجامعة حبًّا فى الوزارة أم أن قبوله لهذا المنصب كان فرصة لإصلاح أحوال التعليم الذى كان كثيرا ما انتقده؟ لقد ذكر المعارضون لسعد وخصوصًا أنصار الحزب الوطنى أن تخلى سعد عن فكرة مشروع الجامعة إنما يرجع إلى حبه فى الوظيفة وميله إلى السلطة، وتحقيقا لرغبة اللورد كرومر(٥١) الذى كان يرى فى إنشاء الجامعة ما لا يتفق مع سياسته فى قصر التعليم على إعداد الموظف الحكومى(٥٢)، وأن هذا التخلى كان من الممكن أن يضعف الفكرة بل ويقضى عليها فى مهدها، كما ذكروا أن الإنجليز وسعد تواطئوا على إهمال المشروع وصرف الأنظار عنه. ولم يتحرجوا من دعوة الناس إلى مقاطعة اللجنة القائمة به، والكف عن التبرع للجامعة المنشودة(٥٣). ورأى بعضهم أن تقلد سعد لنظارة المعارف كان بهدف القضاء على روح الثورة التى نشرها مصطفى كامل بين طلبة المدارس حتى أصبح الانتظام فيها من الأمور المستعصية(٥٤).

أما أنصار سعد فذكروا أن توليه وزارة المعارف كان بداية عصر جديد فى المعارف(٥٥) وخطوة كبرى فى سبيل خدمة الوطن وترقية عقول الشبيبة المصرية أخلاقهم(٥٦).

يذكر الأستاذ عباس محمود العقاد أنه لما كثر الجدل فى هذه الغربة المجحفة تعمَّد أن يسأل سعد زغلول عنها فذهب إليه فى مايو ١٩٠٨ كمندوب عن صحيفة الدستور وسأله عن شئون الجامعة فقال له "إن الهمم فاترة". كما ذكر أن المال الذى جمع حتى الآن لا يفى بالحاجة[٥٧]، مما يوضح لنا يأس سعد زغلول من المعاونة الجدية التى كان يقدمها الأغنياء للجامعة لذلك كان من المفيد انتهاز فرصة عرض الوزارة عليه لإصلاح أحوال التعليم.

والواقع أن فكرة الجامعة لم تمت بخروج سعد من اللجنة المؤسسة لها، أما وزارة المعارف فقد كسبت من وجود سعد على رأسها حيث كان تقلده لنظارة المعارف أول خطوة عملية لاستقلال هذه الوزارة بعد أن كان المستشارون والمفتشون الإنجليز ينفردون بتصريف شئونها وتوجيه سياستها[٥٨]، كما أن قبول سعد لهذا المنصب أتاح له الفرصة لكى يثبت شئونهم وصلاحيتهم لتحمل أعباء المناصب لذلك اعتبر الناس ذلك (علامة على ابتداء عصر جديد فى المعارف)[٥٩].

وبتخلى سعد زغلول عن الجامعة اختير قاسم أمين ليحل محله فى الرئاسة المؤقتة. وهنا يمكن أن نتساءل عن أسباب هذا الاختيار على الرغم من الصعوبات التى يمكن أن يتعرض لها المشروع بسببه وخصوصا بعد النقد العنيف الذى وُجِّه إلى قاسم أمين بعد ظهور كتابيه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة".

الواقع أن قاسم أمين من أنصار الشيخ محمد عبده ومريديه الذين تحمسوا لفكرة إنشاء جامعة علمانية فى مصر، واشترك مع سعد زغلول فى بذل الجهود لإقامتها منذ عام ١٩٠٦ وأنه كان الرجل الثانى فى اللجنة بعد

سعد زغلول حيث كان يشغل وظيفة سكرتير اللجنة كما أنه أراد (أن يجعـل من الجامعة خطوة لبرنامج أوسع نطاقًا يتناول فيه ثورة فـي اللغـة والأدب كالثورة التى أحدثها كتاباه فى تعليم المرأة ورفع الحجـاب)[٦٠]. جامعـة لا يكون العلم فيها لمزاولة صناعة أو الالتحاق بوظيفة بل تكون مكانا يطلب فيه الإنسان العلم حبًّا للحقيقة وشوقًا إلى اكتشاف المجهول[٦١]. لقد بذل قاسم أمين جهودًا كبيرة حتى لا يخفق المشروع خصوصًا بعد أن حـدث فتـور فـي الاكتتابات[٦٢]، فأخذ يستنهض الهمم لجمع الأموال موضحًا الهدف الكبير من إنشاء الجامعة بقوله "ولى أمل عظيم أن إنشاء الجامعة يكون هذا الجيل ومـا يليه على أحسن مثال"[٦٣]. كما ذكر أن الجامعة ستفتح أبوابها لجميع سـكان القطر المصرى بلا تمييز بين الأجناس والديانات وأنها علمية محضة لـيس لها أقل صفة دينية ولا أقل علاقة سياسية[٦٤]، ولكن الحكومة لم تقتنع ببعـد المشروع عن السياسة، كما أنها اعتبرت أن مشروع إنشاء الجامعـة المـصرية سابق لأوانه يحتاج إلى مزيد من التدقيق، وأنها لم تمد يـدها للمـساعدة إلا إذا برهن المصريون على أنهم مجدون فى هذا العمل حقيقة[٦٥]، وأنه لم يأت الوقت المناسب لأن تقوم به الأمة نفسها[٦٦]. وعندما عرض على المستشار المـالى أن تمد الحكومة الجامعة بالمساعدة الأدبية والمادية لم يستحسن ذلك[٦٧].

وانتقدت بعض الصحف المصرية هذا الموقف من الحكومة ولامتهـا عليه أشد اللوم فقالت المؤيد "أما مركز الحكومة من هذا المشروع فهو ممـا تلام عليه أشد اللوم.. كأنها راضية بالتعليم العالى على ما فيه مـن الـنقص والقصور، وكأنها تريد أن تظهر للعالم أجمع أن المصـرى سـيبقى قرونًـا عديدة بعيدًا عن التعليم الصحيح"[٦٨]، كما انتقدت الهلال هذا الموقـف مـن الحكومة وطالبت أبناء الأمة بالثبات حتى يبرهنوا أنهم من الأمم الحية[٦٩].

طالب قاسم أمين بالاعتماد على النفس وبذل الجهد فى جمع الاكتتابات وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض فى أنحاء القطر، وعدم التعلق بالمساعدات الخارجية فقال "اعتقدوا أن نجاح مشروعنا فى يدنا لا فى يـد غيرنـا، وأن تنفيذه متوقف على إرادتنا نحن، فإذا صادف عزيمة قوية فلا شـىء يحـول بيننا وبينه"(٧٠)، وقد أيدت بعض الصحف هذه الفكرة فطالبت بالاعتماد علـى النفس دون انتظار المساعدة من الحكومة(٧١). كما قامت بعض اللجان التـى شكلت للقيام بالدعوة إلى الاشتراك فى الاكتتابات بإلقاء خطب فـى حديقـة الأزبكية أوضحوا فيها ضرورة المساهمة فى مشروع الجامعة وأن يدفع كل شخص ما يقدر عليه، كما وضح أحد الخطباء أهمية الجامعة وفضل قيامهـا على قيام المجلس النيابى على أساس أنها سـتعلم العلـوم الموصـلة إلـى الاستقلال ثم بعد ذلك يطلب المجلس النيابى(٧٢)، ومع ذلك فإن الكثيرين مـن الأهالى لم يبسطوا أيديهم لتأييد المشروع حيث لاح لهم أن الخديو لا يرغب فى تأييده وتحقيق آمال الذين قاموا به(٧٣) لذلك فإن الاكتتاب ظـل ضـعيفًا قليلاً(٧٤). ولما شرع فى انتخاب لجنة دائمة بدلاً من اللجنة المؤقتـة اعتـذر قاسم أمين عن قبول رئاسة اللجنة بحجة أنه من الأفـضل أن يتقلـدها أحـد الأمراء كما ذكر "أننا التمسنا من مولانا الخديو أن يقبل وضع الجامعة تحت رعايته وأن يمد لها يد المساعدة فأظهر جنابه ارتياحه لعملنا"(٧٥). وبناء على ذلك تأجل انتخاب رئيس مجلس إدارة الجامعة إلى الجلسة التالية(٧٦). أما عن انتخابات اللجنة الدائمة فقد أسفرت عن فوز خمسة عشر عضوًا وهم بحسب ترتيب الأصوات:

قاسم بك أمين – محمد بك فريد – حسين باشا السيوفى – حسن بـك جمجموم – حنفى بك ناصف – مرقس حنا أفندى(٧٧) – مصطفى بك خليل – محمود بك الشيشينى – محمد بك بهجت – حسن بك سـعيد – محمـد بـك عثمان أباظة – مصطفى بك كامل الغمراوى – خالد بك سعيد – محمود بك حسيب – على بك فهمى المحامى.

وبعد انصراف أعضاء الجمعية العمومية انتخب الخمسة عشر عضوًا من بينهم قاسم أمين نائبًا للرئيس – محمد فريد سكرتيرًا – حسن باشا السيوفى أمينًا للصندوق[٧٨]. أما عن اختيار الرئيس فقد تم تأجيل اختياره على أمل أن يتولاه أحد أمراء الأسرة الخديوية.

وقد انعقدت الجلسة الثالثة للمشروع فى يوم ١٠ ديسمبر ١٩٠٦ بمنزل محمد بك عثمان أباظة بجهة الإنشاء، وفى هذه الجلسة قررت اللجنة تكوين لجان فرعية فى العاصمة والأقاليم، وأن تعمم الدعوة للاكتتاب بأوسع طرق النشر، كما قررت انتخاب حفنى بك ناصف سكرتيرًا للجنة بدلاً من محمد بك فريد لغيابه فى أوروبا[٧٩] واشتغاله بالسياسة التى يهم اللجنة أن تكون بعيدة عنها حتى لا تعترضها عقبة من العقبات[٨٠]، ثم قررت أن يكون اجتماعها يوم الخميس من كل أسبوع فى نادى طلبة المدارس العليا بالأزبكية[٨١]، ثم تقرر إيداع ما يجمع من الأموال فى البنك الألمانى الشرقى[٨٢] لأنه البنك الوحيد الذى يقبل مساعدة الجامعة بإعطاء فائدة ٤٪ سنويًا، وتقرر تأليف عدة وفود لجمع التبرعات، كما عرضت فكرة طبع تذاكر بمبالغ محددة تبدأ من خمسة قروش وتوزع على الأهالى وتورد قيمتها إلى الجامعة[٨٣]، وإلى جانب ذلك فقد عرضت فكرة تعليق صناديق فى الشوارع والنوادى والمحلات ودور العبادة لجمع التبرعات لمشروع الجامعة.

وفى اجتماع ٥ يناير ١٩٠٧ بنادى المدارس العليا تقرر زيادة عدد اللجنة العمومية من ١٥ إلى ٢٥ عضوًا وبناء على هذا القرار انتُخب عشرة أعضاء جدد كما انتُخب عضو بدلاً من محمود بك حسيب الذى استعفى من اللجنة وهؤلاء الأعضاء هم الدكتور محمد علوى باشا[٨٤]، ويوسف بك صديق، وجبرائيل بك حداد، وحبيب بك فرعون، وسليمان أفندى البستانى، وحسين باشا رشدى، ويعقوب أرتين باشا، وإبراهيم نجيب باشا، والأفوكاتو لوزينا بك[٨٥]، ومسيو ماسبرو، وأحمد بك زكى[٨٦].

ومن التحليل الاجتماعى لأعضاء الجمعية العمومية لتأسيس الجامعة يتضح أنهم من أعيان الأمة ومثقفيها يغلب على دراستهم الثقافة القانونية حيث إن معظمهم من خريجى الحقوق، كما أنهم يمثلون عنصرى الأمة، ففيهم المسلمون وفيهم الأقباط. أما عن اتجاهاتهم السياسية فيلاحظ أنهم كانوا يمثلون كل الاتجاهات السياسية فى ذلك الوقت، فمن بين الأسماء أعضاء فى الحزب الوطنى أمثال محمد فريد وعلى فهمى كامل ومحمود حسيب وعبد العزيز شاويش ومرقس حنا، ومن بينها أعضاء فى حزب الإصلاح مثل خالد بك سعيد ويوسف بك صديق (أمين صندوق حزب الإصلاح)، ومنهم بعض أتباع تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين ساهموا فى تأسيس حزب الأمة مثل سعد زغلول وأحمد لطفى السيد، ومنهم بعض رجالات الخديو والقصر مثل أحمد زكى وحسين بك أبو حسين، ومنهم أيضا من له خبرة واسعة فى شئون التعليم أمثال يعقوب أرتين الوكيل السابق لنظارة المعارف والمسيو ماسبرو مدير عموم الآثار وحسين رشدى المفتش بالمعارف فى ذلك الوقت، ومنهم من هو من أصل غير مصرى مثل أحمد زكى وسليمان البستانى وجبرائيل حداد وحبيب فرعون.

وفى جلسة ١٩ يناير ١٩٠٧ أبلغ قاسم أمين أعضاء اللجنة بأن الخديو وافق على جعل اللجنة تحت رعايته وبجعل ولى عهده رئيس شرف لها[٨٧]. كما أبلغها فى جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ بأن الخديو أسند الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير أحمد فؤاد[٨٨]، وقد تمت موافقة اللجنة رسميًا على ذلك وقررت إرسال وفد إلى الأمير لتقديم الشكر له على قبوله رئاسة الجامعة[٨٩]، وإلى جانب ذلك فقد لاقى اختيار الأمير أحمد فؤاد لرئاسة الجامعة ارتياحًا عامًا لما عرف عنه من رغبة فى النهوض بالمشروعات العلمية.

وفى ١٢ مارس ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة بسراى الأمير أحمد فؤاد وتناقشت فى البحث عن الوسائل التى توصلها لإنجاز مهمتها فى أقرب وقت لإظهار فكرة الجامعة إلى حيز التنفيذ[٩٠].

ولما تناقشت اللجنة فى مواد الدراسة التى يحسن أن تبدأ بها الجامعة رأى بعض أعضاء مجلس الإدارة ضرورة البدء بتعليم الآداب والفلسفة والتاريخ والحقوق، ورأى آخرون أن يكون التعليم بالجامعة وسيلة للإنتاج الملموس فى الحياة العملية وطالبوا بتدريس الكيمياء والعلوم الزراعية والاقتصادية وانتقدوا فكرة أن تبدأ الجامعة بتعليم العلوم الأدبية.

وظهر رأى يقول بأن تأخذ الجامعة بأنواع الصناعة المنتجة التى تأخذ مصر منها بحظ، وطالب بأن يتعلم شباب الجامعة صناعة الساعات أو صناعة النسيج[٩١]. ولما اشتد الخلاف حول هذا الموضوع ظهر رأى وسط لم يبغض العلوم الأدبية وإنما رآها لونًا من ألوان الترف والزينة وآثر العلوم التى تتصل من قرب بالحياة المادية مع عدم إهمال العلوم الأدبية[٩٢].

انتقلت المناقشات حول هذا الموضوع من مجلس إدارة الجامعة إلى الصحف فرأت مجلة الهلال تقديم العلوم الطبيعية كالكيمياء والتاريخ الطبيعى والرياضيات والفلك على العلوم الأدبية لأنها تنير الأذهان بالاطلاع على أسرار الكون ونواميسه وكلها حقائق ثابتة مترابطة تدرب العقل على النظر الصحيح والحكم الصواب[٩٣]، ورأت صحف أخرى أهمية تدريس العلوم الأدبية كالتاريخ والفلسفة والاقتصاد والشعر، وأخيرًا استقر الرأى على أن تبدأ الجامعة دروسها بالعلوم الأدبية، وقد ذكر الأمير أحمد فؤاد سبب ذلك

بقولـــه "إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتهما ولـــذتهما، فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه فى الجامعة ملكـــة التفكيـــر والمقارنـــة والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها فى الجامعـــة أحسن ما جاءت به الأفكار الإنسانية"(٩٤).

وبرئاسة الأمير أحمد فؤاد للجنة قويت حركـــة الاكتتـــاب والأوقـــاف للجامعة فجمع أكثر من عشرين ألفًا من الجنيهات للمشروع(٩٥)، كما أوقفـــت العقارات على الجامعة فوقف حسن بك زايد خمسين فدانًا من أطيانـــه فـــى عزبة سراة منوفية للمشروع(٩٦). ووعد الخديو بمساعدة المشروع فاكتتبـــت نظارة الأوقاف بأمر الخديو بخمسة آلاف جنيه تدفعها كـــل ســـنة لإعانـــة الجامعة، كما اكتتبت نظارة المعارف بألفى جنيه(٩٧).

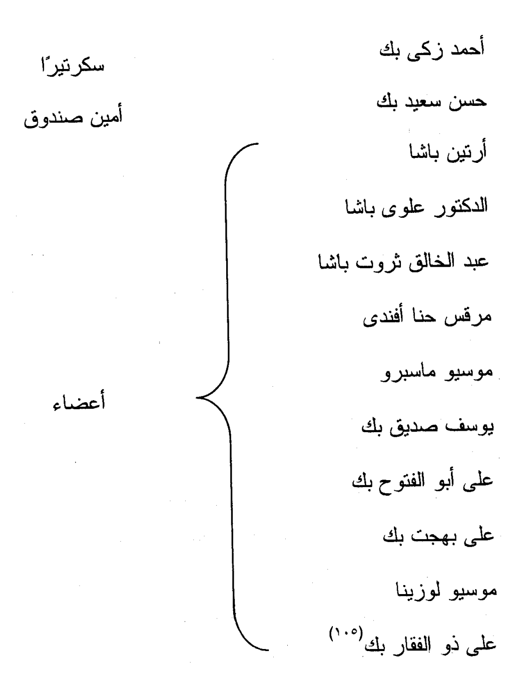
أعلن الأمير أحمد فؤاد أن اللجنة صارت قادرة بما توفر لـــديها مـــن الإيراد السنوى أن تباشر عملها فى أول أكتوبر ١٩٠٨. وتقرر البدء باتخاذ مقر لإلقاء الدروس فيه (فى آداب اللغة العربية وفى آداب اللغة الفرنسية وفى التاريخ العام ولا سيما تاريخ مصر وتاريخ المدنية الإسلامية وتاريخ النهضة التليانية)(٩٨)، كما قررت اللجنة إرسال عشرة من طلبة المدارس العليا كـــل عام إلى أوروبا لتلقى العلوم والآداب بغرض (إعداد فريق من الأساتذة للقيام بعد عودتهم إلى مصر بمهام التدريس فيها باللغة العربية وتكون إقامتهم فـــى أوروبا طول المدة اللازمة عادة لنيل أعلى الشهادات العلمية فى العلوم التـــى تخصصوا لها)(٩٩).

اجتمعت اللجنة الدائمة للجامعة وقررت وضع لائحة داخليــة لتنظــيم شئون الجامعة وتقرير رسالتها وبيان أهدافها[١٠٠]، وذلــك فــى ٢٠ مــايو ١٩٠٨، واتفق على أن الغرض من إنشاء هذه الجامعة هو (ترقيــة مــدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلــوم)[١٠١]. واتفق على أن تكون لغة التعليم فى الجامعة هى (اللغة العربية دون ســواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد ولكى ترتقى اللغة العربية نفسها بهذه الوسيلة)[١٠٢].

وترجع أسباب التمسك باللغة العربية كلغة للتعليم بالجامعة إلى أن قادة الرأى فى مصر فى ذلك الوقت وجدوا أن آثار الفرنجة الجارفة التى أصابت الــبلاد وصــلت إلــى اللغــة العربيــة حتــى أصــبح أبنــاء الــوطن لا يهتمون بلغتهم والمثقفون منهم يتفاخرون باستعمال اللغات الأجنبية للتفاهم والتعامل، ولكن لما كانت العلوم والمعارف المصرية مدونة باللغات الأجنبية والضرورة تقتضى الاستعانة ببعض الأســاتذة الأجانــب لتــدريس بعــض المواد[١٠٣] فقد وافقت اللجنة على إلقاء بعــض الــدروس بإحــدى اللغتــين الإنجليزية والفرنسية حتى يعود الطلبة المصريون الذين سترسلهم الجامعــة على نفقتها إلى معاهد العلم فى أوروبا فيتولون التدريس باللغة العربية[١٠٤].

وتألف مجلس إدارة الجامعة الأول من:

الأمير أحمد فؤاد باشا	رئيسًا
حسين رشدى باشا إبراهيم نجيب باشا	وكيلين



أحمد زكى بك — سكرتيرًا

حسن سعيد بك — أمين صندوق

أرتين باشا
الدكتور علوى باشا
عبد الخالق ثروت باشا
مرقس حنا أفندى
موسيو ماسبرو
يوسف صديق بك
على أبو الفتوح بك
على بهجت بك
موسيو لوزينا
على ذو الفقار بك[١٠٥]

— أعضاء

افتتاح الجامعة المصرية القديمة:

فى أول يونيو ١٩٠٨ أرسلت اللجنة الدائمة لتنظيم الجامعة خطابًا إلى مصطفى فهمى رئيس النظار وناظر الداخلية وضحت فيه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها فقالت "وجدت فى البلاد حركة فكرية عمومية لتأسيس جامعة مصرية وتشكلت لجنة لجمع الاكتتابات.. وقد وُضِع للجامعة قانون كافل بانتظام أعمالها ودوام بقائها.. على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام نظرًا إلى الفائدة الكبيرة التى تنشأ عن ذلك المعهد الجديد والخدمة العظيمة الشأن التى سيقوم بها للبلاد[١٠٦].

وقد رد ناظر الداخلية بخطاب تاريخه ١٦ يونيو ١٩٠٨ وضح فيه (الموافقة على هذا العمل الجليل ذى المنفعة العمومية)[١٠٧] وبذلك تم استكمال المقومات الرسمية لافتتاح الجامعة.

وقد افتتحت الجامعة المصرية رسميًا فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ فى حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين حضره عدد كبير من رجال الدولة والوجهاء والأعيان وأعضاء الجمعيات العلمية[١٠٨] وجميع الذين تبرعوا بالمال ورجال السلك السياسى والأجانب وشيخ الأزهر والمفتى وبعض رجال الدين[١٠٩]، كما حضر الحفل الخديو عباس الثانى وألقى خطبة أعرب فيها عن اغتباطه بخروج المشروع إلى حيز الوجود[١١٠] وأعلن أن الحكومة ستوالى مشروع الجامعة بالعناية والرعاية. كما ألقى كل من رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وأحمد زكى وآخرون خطبًا فى حفل الافتتاح[١١١]. وقد وصف سعد زغلول هذه الخطب بقوله إن أحسنها (تلاوة وإلقاء ومعنى وعبارة خطبة عبد الخالق ثروت)[١١٢]. وأسوأها خطب رئيس الجامعة

والخديو[١١٣]. وأثقلها على السمع وأبعدها عن الموضوع خطبة أحمد زكـــى لأنه تكلم فيها عن الإسلام ومجده بأمور متكلفة ليس من اللياقة إلقاؤها فـــى افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم[١١٤].

وبالرجوع إلى نصوص هذه الخطب ومقارنتها بوصف سعد زغلــول لها يتضح أن خطبة الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة اقتصرت على إبـــراز أهمية وجود جامعة فى مصر، وعلى الثناء على الجهــود التـــى قـــام بهـــا العاملون على المشروع، كما يتضح أن خطبة عبد الخالق ثروت كانت ذات دلالات موضوعية، إذ تحدث فيها عن أهمية اشتراك الأمة مع الحكومة فـــى تأسيس الجامعة وذكر أسباب تقدم التعليم فى البلدان الأخرى وأشاد بفكرة أن يكون التدريس فى الجامعة باللغة العربية وبأهميـــة إرســـال البعثـــات إلـــى الخارج[١١٥]. أما عن خطبة الخديو فعلى الرغم من أن سعد زغلول هو الذى كتب للخديوى هذه الخطبة[١١٦]، فقد هاجمها واتهمها بالسوء وبأنها تغيـــرت كثيرًا عما كتبه[١١٧]. وعن رأيه فى خطبة أحمد زكى سكرتير الجامعة فقـــال إنها تطرقت إلى الحديث عن مجد الإسلام وإلى مفاخر مـــصر مـــن قـــديم الزمان[١١٨]. ولما طلب سعد زغلول الاشتراك فى إلقاء الخطب نظرًا إلى أنه (له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها وناظر المعـــارف العمومية) فإن طلبه كان نصيبه الإهمال[١١٩] مما ضايق سعد كما يتضح مما كتبه فى مذكراته حول ذلك الموضوع.

وعلى الرغم من مجهودات قاسم أمين فى تأسيس الجامعة فإن أحدًا لـــم يذكره بشىء فى أثناء الاحتفال (مع أنه كان أول مؤسسيها ومات فى خـــدمتها)[١٢٠] وقد يرجع السبب فى ذلك إلى تفويت الفرصة على أعداء الجامعة فى الهجوم

عليها عند اقترانها باسم قاسم أمين الذى كانت كتاباته عن تحرير المرأة تجد العديد من المعارضين وتجلب الكثير من المشاكل على من يناصـرها ممـا جعل خطباء الحفل يؤثرون السلامة.

وفى مساء ذلك اليوم بدأت الدراسة بالجامعة على نطاق ضيق حيـث نظمت على هيئة محاضرات تلقى بعد الظهر يوميا، وانتظمت محاضـراتها وبرامجها، واتخذت لها مكاناً فى سراى الخواجة (نستور جناكليس) التى بنى مكانها الجامعة الأمريكية الآن بأول شاع القصر العينى بإيجار سنوى بمبلـغ ٤٠٠ جنيه[١٢١]. ثم انتقلت إلى سراى محمد صدقى بشارع الفلكى فى عـام ١٩١٥، وذلك لأن قيام الحرب العالمية الأولى جعل الجامعـة تقتـصد فـى مصروفاتها، فرأت أن تستأجر مبنى أقل فى الإيجار لمدة سنتين إلى أن يـتم بناء سراى الجامعة الجديدة ببولاق الدكرور. وكان بمبلغ ٢٥٠ جنيهًـا فـى السـنة الأولى، و ٣٠٠ جنيه فى السنة الثانية[١٢٢].

ابتدأ التنفيذ بكلية الآداب، وكانت الدراسة فى بداية عهدها غير منتظمة ومحدودة، ثم جعلت فى كل يوم درسين يبـدأ الـدرس الأول فـى الـساعة الخامسة مساء وينتهى فى الساعة السادسة. ثم يلـى ذلـك نـصف سـاعة للاستراحة واختلاط الطلبة بالمدرسين للاسترشاد بهم فيما يريدون من زيادة الشرح والبيان، ثم يبدأ الدرس الثانى ويستمر ساعة أيضا، وبعد نهاية الدرس يختلط الطلبة بأساتذتهم مدة نصف ساعة، كما تمت الموافقة علـى إصـدار مجلة خاصة تنشر فيها المحاضرات التى يلقيهـا الأسـاتذة بعـد عرضـها عليهم[١٢٣]. وقد اشتمل تدريس المحاضرات علـى طائفـة مـن الأسـاتذة المصريين والأجانب كان معظمهم يكتفى بمرتبات ضـئيلة، ومـن هـؤلاء

إسماعيل رأفت مدرس الجغرافيا بدار العلوم، وحفنى ناصف الذى كان يدرس الأدب العربى القديم[١٢٤]، والشيخ محمد الخضرى[١٢٥] مدرس التاريخ الإسلامى، والشيخ محمد المهدى[١٢٦] مدرس الأدب العربى، والأستاذ الألمانى ليتمان أستاذ اللغات السامية[١٢٧]، والأستاذ ميلونى مدرس التاريخ القديم. ونتيجة لقصور إمكانيات الجامعة فى توفير أعضاء هيئة التدريس بها فى تلك الفترة طلب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة من أحد نظار المدارس الثانوية الاستعانة به فى إلقاء بعض المحاضرات بالجامعة، ولكن سعد زغلول رفض هذا الطلب بصفته ناظرًا للمعارف وصاحب الشأن الأول فى هذا الموضوع، وكان يجب على رئيس الجامعة الاتصال به مباشرة وليس الاتصال بناظر المدرسة الثانوية.

ويتخذ أحد المؤرخين من ذلك الموقف دليلاً على مناهضة سعد زغلول للجامعة[١٢٨]. ولكننا نرى أن هذا الموقف لم يكن موجهًا ضد الجامعة بقدر ما هو موجه للدفاع عن كيان ناظر المعارف المتمثل فى سعد فى ذلك الوقت. ودليلنا على ذلك ما ذكره سعد بعد مقابلة له مع جورست إذ قال وانتقل جورست إلى الحديث عن الجامعة (فقال إن البرنس فؤاد يريد أن يعين إسماعيل بك حسنين مدرسا بالجامعة – ويشكو معارضتك قلت إنى لست بطرطور فى نظارة المعارف.. إنى لست ضد الجامعة ولا يمكن أن أكون ضدها لأنى أحد مؤسسيها ولكن يلزم على رئيسها أن يعرف أن هناك ناظرًا للمعارف وأنه إذا كانت لديه حاجة فليوجه طلبه إليه) [١٢٩].

ومعنى ذلك أن اعتراض سعد زغلول على تعيين إسماعيل حسنين مدرسًا بالجامعة لم يكن سببه التضييق على الجامعة أو إعاقة العمل بها، بل إن السبب هو أن رئيس الجامعة لم يطلب ذلك منه مباشرة.

اقتــصرت المحاضــرات فــى الجامعــة علــى دروس فــى الآداب والتاريخ[١٣٠] إذ بدأ بتدريس خمسة علوم هى:

١- الحضارة الإسلامية.

٢- الحضارة القديمة فى مصر والشرق.

٣- العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب.

٤- تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

٥- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية.

كما كان الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة يلقى محاضــرات فــى الفروسية والرماية[١٣١].

وكان طلاب الجامعة نوعين:

١- طلبة منتسبون: وهم المتخرجون فى المدارس العالية والخصوصية والأزهر وكذلك الذين يقدمون طلبًا للاستمرار فى حــضور درس واحد فأكثر من الدروس الخمسة للحصول على شهادة أو إجازة أو لقب مما تقرره الجامعة فى المستقبل، ولا يعد من طلبة الجامعــة بصفة نهائية إلا بعد مضى شهر من الحضور للتعرف على مقدار ثقافته.

٢- المستمعون المتطوعون: وهم كل من يطلب قبولــه بهذه الــصفة ويدفع الرسم المقرر عنها بغير التزامه بأى قيد أو شرط آخر[١٣٢] وقد كانت المصروفات السنوية ١٢٠ قرشًا للطلبة المنتسبين الذين يحضرون ثلاثة دروس فأكثر، و٤٠ قرشًا لمن يريد منهم حضور درس واحد، وضوعفت هذه القيمة للمستمعين المتطوعين ثم عملت بطاقات لحضور محاضرة واحدة ورسمها خمــسة قــروش[١٣٣]، وكان متوسط عدد الــذين يحــضرون هــذه المحاضــرات ١٢٠

فردًا[١٣٤]. ويتضح من ذلك أن الجامعة فى أول أمرها لم تعــرف قيود اللوائح ولكن نظمها اتسمت بالمرونـــة فـــسمحت بحــضور المحاضرات لكل مثقف يرغب فى ذلك.

ولما كانت موارد الجامعة ضئيلة ولا غنى لها عن مكتبة فقد جمعــت لها مجموعات من الكتب النفيسة والنادرة ذات القيمة العلمية كإهداء لها مـــن داخل البلاد، فأُهديت، لها مكتبتان نفيستان إحداهما للمرحوم شفيق بك منصور والأخرى للمرحوم يحيى باشا منصور يكن[١٣٥]، كما أُهديت إليها مجموعتان نفيستان من الكتب العربية والإفرنجية: إحداهما من حرم المرحوم إبراهيم بك مصطفى ناظر مدرسة دار العلوم السابق، والأخرى من حرم المرحوم عبــد الغنى بك شاكر[١٣٦]، كما قدم محمد وسيم بــك القاضـــى بمحكمـــة مـــصر المختلطة للمكتبة موسوعة نفيسة من الكتب العلمية[١٣٧] ووهبها محمد لطفى جمعة وحمزة بك فهمى العديد من الكتب. يضاف إلى ذلك مجموعات أخرى متفرقة أهديت لها، كما بادرت الجامعات الأوروبية بإهداء الجامعة طائفة من الكتب والمراجع لدعم مكتبتها الناشئة. وقد وصل عدد الكتب المهــداة نحـــو خمسة عشر ألف مجلد مكتوبة بلغات متعددة[١٣٨]، وقد صارت هذه المجلدات نواة لمكتبة الجامعة التى افتتحت أبوابها للطلاب وغيرهم فى شهر فبرايـــر ١٩٠٩. كما تلقت الجامعة مساعدات علمية عديدة من حكومـــة إيطاليـــا إذ أهدت لها الحكومة الإيطالية عددًا وافرًا مـــن الأدوات والآلات ممـــا يلـــزم للتجارب الطبيعية[١٣٩]. فكان ذلك النواة الأولى لقسم الطبيعة بالجامعـــة[١٤٠]. كما أهدتها مجموعة من الأحجار الجيولوجية، وبعث الملك فيكتور عمانويل الثالث بمجموعة نادرة من الخرائط الجغرافية[١٤١] وقدم كل صنوف التيسير للشبان المصريين الذين سافروا إلى إيطاليا[١٤٢].

والجدير بالذكر أن موقف الحكومة الإيطالية تجاه إنشاء الجامعة المصرية كان موقفًا وديًا، وذلك للعلاقة الوثيقة بين الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة والبلاط الإيطالى وخصوصًا الملك فيكتور عمانويل الثالث والملكة مرجريت(١٤٣). كما قابل رئيس الجامعة كثيرًا من علماء أوروبا ورؤساء حكوماتها ومنهم المسيو كليمنصو رئيس وزراء فرنسا بهدف إهداء الجامعة كل ما تنشره الحكومة الفرنسية فى موضوعات التعليم، وقد تمت الاستجابة إلى طلبه، كما حصلت الجامعة على مطبوعات علمية من حكومة النمسا، وخلال ذلك فتحت مكتبة الجامعة أبوابها للجمهور لمطالعة الصحف والمجلات التى ترد إليها.

أما عن البعثات العلمية إلى أوروبا فعلى الرغم من أن الإنجليز كانوا يبغضون اتصال المصريين بالتعليم الأوروبى العالى(١٤٤)، فقد اهتمت الجامعة منذ نشأتها بإيفاد الطلبة إلى أوروبا لاستكمال معارفهم فى جامعاتها الشهيرة(١٤٥) وذلك لتخريج أساتذة وطنيين يعلمون العلوم باللغة العربية، فأرسلت إلى جامعات لندن(١٤٦) وباريس وليون أحد عشر طالبًا من الذين تتوافر فيهم شروط التفوق والاستعداد للدراسة(١٤٧). وكان يتم اختيارهم عن طريق الاختبارات التحريرية والشفوية للوقوف على درجة استعدادهم ولياقتهم وميلهم إلى التعلم والتحقق من سلامة ذوقهم وميولهم واعتدال مبادئهم.

كما يشترط فى عضو البعثة أن يكون مصرى الجنسية(١٤٨)، وأن يكون لائقًا طبيًا، كما اشترط عليه عدم الاشتغال بالسياسة، وقد أرسل أربعة طلاب منهم إلى إنجلترا وسبعة إلى فرنسا. والطلاب الذين أرسلوا إلى إنجلترا هم محمد كامل حسين القاضى المدنى بالخرطوم لدراسة العلوم الأدبية، ومحمد

حسنى الطالب بمدرسة المهندسخانة، ومحمد صادق جوهر الحائز على الشهادة الثانوية لدراسة العلوم الرياضية وتوفيق سيدهم الطالب بمدرسة المهندسخانة لدراسة العلوم الطبيعية.

أما الذين أرسلوا إلى فرنسا فانقسموا إلى قسمين: قسم للدراسة بجامعة السربون، وقسم للدراسة بجامعة ليون، وقد درس بجامعة السربون كل من سيد كامل أفندى من طلبة الحقوق الخديوية لدراسة التاريخ، ومحمد توفق الصاوى المحامى بالقاهرة لدراسة الأدب، ومحمود عزمى الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية لدارسة العلوم القانونية والسياسية، ومحمود فهمى الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية لدراسة الفلسفة. أما الطلاب الذين درسوا بجامعة ليون فهم حسن فؤاد الديوانى الطالب بمدرسة الطب بالقاهرة لتلقى علم وظائف الأعضاء، والدكتور محمد ولى الدين الطبيب بالقاهرة لدراسة التاريخ الطبيعى وقانون علم الصحة، والدكتور محمد كمال الطبيب بمصلحة خفر السواحل بالإسكندرية لتلقى علم الطب الشرعى والكيمياء[١٤٩].

ويتضح من دراسة أوضاع هذه البعثة أنها شملت مستويات متعددة فلم تقتصر على طلاب المدارس العليا أو الحاصلين على الشهادة الثانوية، بل ضمت أيضا خريجى هذه المدارس. ومع أن مناهج الجامعة اقتصرت فى أول أمرها على الدراسات الأدبية فإن أعضاء هذه البعثة لم يقتصروا على دراسة العلوم الأدبية، بل تخصص بعضهم فى العلوم الطبيعية والرياضية والطبية وذلك تمهيدا لتكوين كوادر فى فروع جديدة تنشئها الجامعة بعد عودتهم. وقد جاءت التقارير عن نجاح هؤلاء الطلاب بما يبشر بالتقدم[١٥٠].

وفى عام ١٩٠٩ بعثت الجامعة بسبعة آخرين بعد أن وافقت فرنسا على تعليم ثلاثة من المصريين من الذين ترسلهم الجامعة إليها مجانا[١٥١]. استمرت الجامعة فى إرسال بعثاتها إلى أوروبا بغرض إعداد فريق من الأساتذة يقوم بعد عودته إلى مصر بالتدريس بها. وكان الأهالى يودّعون

طلاب البعثات عند سفرهم بالهتاف والتهليل. وقد وصفت جريدة المؤيد سفر أول فوج من البعثات بقولها "ازدحمت محطة العاصـمة.. برجـال الفـضل والعلم وصفوة الشبيبة المصرية الذين جاءوا إليها لتوديـع إخـوانهم طلبـة إرسالية الجامعة وإظهار عواطفهم نحو هؤلاء المسافرين الذين أخذوا علـى عاتقهم أن يجاهدوا فى سبيل العلم لخير مصر وأبنائها.. وعند الساعة الرابعة والربع قام القطار بالأهالى بين الهتاف والتهليل(١٥٢) . وازدحمت المحطـات التى وقف عندها القطار بالأهالى للترحيب بأعضاء البعثة، ففـى محطـات طنطا وكفر الزيات والإسكندرية تجمع الكثير من الأهالى ومنهم رجال الأدب والعلم والأعيان لتحية الطلبة، ولما ركب الطلاب الباخرة تـرددت هتافـات الأهالى بحياة الجامعة الحرة وحياة طلبة الإرسالية فهتـف الطـلاب لتحـى مصر(١٥٣) .

ومن الجدير بالذكر أن الجامعة وضعت بعـض الـضوابط لطلابهـا الموفدين للدراسة بأوروبا، فقد حرَّمت عليهم الزواج ما داموا فى الدراسـة، كما أنها فرضت عليهم التقدم لجميع الامتحانات المطلوب أداؤها فى العلـوم التى يتلقونها، ومن لم يتقدم للامتحان يعتبر راسبًا. ويعامل بمقتضى المـادة الثامنة من لائحة الإرسالية التى تقضى بإعادة الطالب أو شطب اسـمه مـن البعثة إذا رسب مرتين متواليتين، كما طلب من كل منهم أن يحرر فـى أول كل شهر خطابًا إلى سكرتير الجامعة يبين فيه أحواله الصحية وسير دروسه وتحضيره للامتحان ونتيجته وكل المعلومات التى تستنير بها الجامعة للوقوف على الأحوال الأدبية والمادية لطلبتها، وحذرت كل من يخالف ذلك بخـصم مبلغ من جنيه إلى ثلاثة من مرتبه الشهرى عن كل جواب لم يرسل أو أرسل متأخرًا عن ميعاده أو ناقصًا، وعند تعدد هذه المخالفـة لمجلـس الإدارة أن ينظر فى أمر الطالب(١٥٤) .

وإلى جانب ذلك فقد عينت الجامعة مندوبين عنها لمباشرة أمور بعثاتها فى كل من إنجلترا وفرنسا فعين مسيو دواليه المهندس المعمـــارى ببـــاريس نائبًا عن الجامعة فى فرنسا والمستر بارنت نائبا عنها فى بريطانيـــا بهـــدف إرشاد الطلاب ومتابعة أعمالهم وإبلاغ مجلس الإدارة[١٥٥].

وإلى جانب ذلك فقد كان على عضو البعثة الذى ينتهى مـــن وضـــع رسالته العلمية أن يعرض على الجامعة المصرية موضـــوع البحـــث الـــذى اختاره لرسالته لاعتماده من قبل مجلس الإدارة قبل أن يقدمه للجامعة التـــى يدرس بها، وأن يقدم الرسالة بعد كتابتها كى يتم الاطـــلاع عليهـــا وإثبـــات صلاحيتها من عدمه، وقد اتخذ هذا القرار بعد أن تقدم منصور فهمى برسالته عن المرأة المسلمة واعترض مجلس الجامعة عليها لما جاء فيها من عبارات تمس الدين الإسلامى، وعدم تمكنه من إيقاف مناقشتها لرفض جامعة باريس لذلك[١٥٦].

ولكى تضمن الجامعة عودة الأموال التى تنفقها على مبعوثيها بـــالنفع عليها اشترطت عليهم التدريس بها لمدة عشر ســـنوات علـــى الأقـــل بعـــد حصولهم على الدرجات العلمية التى أوفدوا من أجلها ومن يتراجع عن هـــذا الشرط يسترد منه الأموال التى صرفتها الجامعة على تعليمه[١٥٧]. وكان على طالب البعثة أن يقوم بتأليف أو ترجمة كتاب إلى اللغة العربية فى العلوم التى درسها بالخارج، هذا عن البعثات أما عن تطور نظام التعليم بالجامعـــة فقـــد رأت الجامعة ضرورة إيجاد نظام مطابق للمتبع فى الجامعـــات الأوروبيـــة. فبعد أن كان نظام التدريس بها حتـــى عـــام ١٩١٠ عبـــارة عـــن سلـــسلة محاضرات فى علوم مختلفة لا رابط بينها إذ كان الغرض منها تعويد الشبان وطلبة العلم على حضور العلوم العالية، وترغيبهم فى ترقية مداركهم ومعرفة

العلوم التى يميلون بطبيعتهم لتحصيلها، قررت الجامعة إنشاء كليـــة الآداب والفلسفة بحيث يكون مدة الدراسة بها ٤ سنوات، وكان شرط الـــدخول فـــى سلك طلبتها الحصول على شهادة الثانوية المصرية أو شهادة أجنبية أخـــرى معادلة[١٥٨]. والمواد التى تدرس بها تسع مواد إلزامية يجب علـــى الطـــلاب المنتسبين حضورها وتأدية الامتحانات فيها وهى آداب اللغة العربية وتاريخ آداب اللغة العربية، وعلم مقارنة اللغات والآداب السامية وتـــاريخ الـــشرق القديم، وتاريخ الأمم الإسلامية سيما تاريخ مصر فى العـــصر الإســـلامى، والفلسفة العربية وعلم الأخلاق، وتاريخ المذاهب الفلسفية، والجغرافيا، وعلم الشعوب، وتاريخ آداب اللغة الإنجليزية، وتاريخ آداب اللغة الفرنسية، علـــى أن تدرس المواد الثمانى الأولى باللغة العربيـــة، أمـــا دروس آداب اللغتـــين الإنجليزية والفرنسية فيختار الطالب إحداهما[١٥٩].

وفى عام ١٩١١ أنشئ بالجامعة فرع العلوم الاقتـــصادية والـــسياسية والاجتماعية ليدرس به علوم الاقتصاد السياسى والزراعى والـــرى ونظـــام النيل ومدة الدراسة به سنتان[١٦٠]. كما قررت الجامعة إنشاء فرع نسائى تلقى فيه محاضرات فى الفلسفة وعلـــم الـــنفس والأخـــلاق الخاصـــة بالنـــساء، وموضوعات فى التربية، وكان يحاضر فى هذا الفرع الآنسة "نبوية موسى"[١٦١] ناظرة المعلمات بالمنصورة وتركزت محاضرتها على تاريخ مصر الحديث وما يسود العالم من علوم عصرية، والسيدة "لبيبة هاشم" صاحبة مجلة فتـــاة الشرق، وقد تحدثت عن التربية والأخلاق وحاضرت "رحمة صروف" فـــى شئون التدبير المنزلى. وحاضرت "ملك حفنى ناصف" فـــى حقـــوق المـــرأة وواجباتها وموقف الإسلام من ذلك. واشترك فى إلقـــاء هـــذه المحاضـــرات بعض الأجنبيات مثل الآنسة كوفرور المدرسة بمدرســـة راســـين ببـــاريس، وتكلمت عن محاضراتها فى علم النفس والأخلاق[١٦٢]. كما كان يلقى بعض الأطباء من المصريين والأوروبيين محاضرات فى حفظ الـــصحة والعنايـــة

بالأطفال[١٦٣]. ومن المواظبات على حضور تلك المحاضرات هدى شعراوى وصفية زغلول وفاطمة نعمت راشد وفاطمة عمر[١٦٤] (شقيقة عبد العزيز فهمى).

والجدير بالذكر أن إنشاء ذلك الفرع قد أثار بعض المحافظين ، فعلى الرغم من أن معظم المحاضرات كانت تلقيها نساء فقد تجمع الرجال أمام الجامعة للتعرض لهن ومنعهن من الحضور لأن ذلك سيؤدى من وجهة نظرهم إلى خروجهن على الآداب مما يرفع عنهن صفة العفاف التى تتحلى بها كل قابعة فى المنزل. وعندما أرسل عبد العزيز فهمى[١٦٥] سكرتير الجامعة خطابات إلى نساء الطبقة الراقية يدعوهن للحضور اعتبر بعض الرجال المحافظين وجود أسماء نسائية على أظرف الخطابات بمثابة العار نظرًا إلى أن رجلاً أجنبيًا مثل عامل البريد سيعرف أسماءهن، كما اعتبرها البعض الآخر من الفضائح الكبرى التى لا يمحوها إلا الدم ، فأرسلوا خطابات تهديد بالقتل لعبد العزيز فهمى إذا لم يكف عن هذا العمل[١٦٦] . وقد أدت هذه المعوقات إلى إيقاف التدريس بهذا الفرع فى العام الدراسى ١٩١٢ - ١٩١٣[١٦٧].

ومما سبق يمكن القول إن نظام التعليم بالجامعة بين عامى ١٩١١ و١٩١٢ كان مقسمًا إلى ثلاثة أقسام هى :

(أ) قسم الآداب .

(ب) فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

(ج) الفرع النسائى .

وقد كان عميد قسم الآداب عام ١٩١١ الأستاذ الألمانى ليتمان ووكيله الشيخ محمد المهدى وسكرتيره الشيخ محمد الخضرى . وكانت الكلية تضطر أحيانًا لوقف تدريس بعض العلوم نظرًا إلى غياب أستاذها وفى العام الدراسى ١٩١٢ – ١٩١٣ تمت امتحانات الطلبة على مقتضى اللائحة التى وضعت لذلك ، وقد تفوق فيها الشيخ طه حسين إذ نال النهاية العظمى فى علم مقارنة

اللغات السامية ، وفى تاريخ المذاهب الفلسفية أو الفلسفة العربية ، وفى علم الأخلاق ، وفى تاريخ آداب اللغة العربية ، وفى تاريخ الأمـــم الإســـلامية ، وفى تاريخ الشرق القديم ، وفى علم تقويم البلدان(١٦٨) ، مما جعـــل مجلـــس إدارة الجامعة يقرر صرف مكافأة قدرها عشرون جنيهًـــا لـــه نظـــرًا إلـــى الدرجات العالية التى حصل عليها.

وفى العام الدراسى ١٩١٣ – ١٩١٤ قررت الجامعة إنـــشاء فـــرع لتدريس العلوم الجنائية وإعداد طلابها لنيل شهادة فى هـــذه العلـــوم ومـــدة الدراسة فيه سنة واحدة، واشتملت مواد التدريس به على:

١ – قانون العقوبات المقارن.

٢ – تحقيق قانون الجنايات المقارن.

٣ – تحقيق الجنايات العملى.

٤ – علم الاجتماع الجنائى.

٥ – الطب الشرعى.

٦ – أمراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائى.

وكانت هذه المواد تدرس باللغة العربية عدا المادة الأخيـــرة فكانـــت تدرس بالفرنسية . وقد أقبل على هذا الفرع فى أول الأمر الكثير من الطلاب وواظبوا على سماع محاضراته(١٦٩) فبلغ عدد الطلبة الذين قيـــدوا أســـماءهم عند افتتاحه ٣٧ طالبًا ، وقد اعتمدت الحكومة شهادة هذا الفـــرع ومنحـــت خريجيه الأولوية فى الاختيار لوظائف أعضاء النيابة(١٧٠).

وتمت مناقشة أول رسالة للدكتوراه بالجامعة تقدم بها الشيخ طه حـــسين الطالب المنتسب فى الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثـــاء خـــامس مـــايو ١٩١٤ وقد نوقش فى موضوعين اختارهما كنص اللائحة وهما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.

٢- المقارنة بين الروح الدينية للخوارج فى أشعارهم وفى كتب المتكلمين.

أما موضوع رسالة الدكتوراه التى قدمها فهى (حياة أبى العلاء المعرى) وبعد المناقشة العلنية التى استمرت نحو ساعتين وربع اجتمعت لجنة الامتحان المؤلفة من الأستاذ محمد الخضرى رئيسًا والأستاذين الشيخ محمد المهدى ومحمود فهمى المدرسين بالجامعة والأستاذين إسماعيل بك رأفت والشيخ علام سلامة المندوبين من نظارة المعارف وقررت منح الطالب درجة جيد جدًا فى الرسالة، ودرجة فائق فى الجغرافيا عند العرب، ودرجة فائق فى موضوع الروح الدينية عند الخوارج(١٧١). وقد أثار منح الجامعة للشيخ طه حسين درجة الدكتوراه ثائرة بعض الأزهريين فتقدم أحدهم وكان عضوًا بالجمعية التشريعية باقتراح يطلب فيه أن تقطع الحكومة معونتها عن الجامعة لأنها أخرجت ملحدًا، وكان سعد زغلول رئيس لجنة الاقتراحات فلما عرض عليه هذا الاقتراح دعا المقترح للقائه، وطلب إليه أن يعدل عن اقتراحه، فلما أبى قال له إن أصررت على موقفك فإن هناك من سيقدم اقتراحًا آخر يطلب فيه من الحكومة أن تقطع معونتها عن الأزهر لأن طه حسين تعلم فى الأزهر قبل أن يتعلم فى الجامعة فاضطر الرجل أن يسحب اقتراحه(١٧٢).

والجدير بالذكر أن الجامعة لم تشترط ضمن لوائحها أن الطالب الذى يتقدم لنيل درجة الدكتوراه يجب عليه الحصول على شهادة دراسية تسبقها، فقد حصل طه حسين على الدكتوراه ولم يكن قد حصل على الليسانس بعد، وقد ظل هذا النظام سائدًا فى الجامعة حتى عام ١٩١٦ حينما أدخلت الجامعة تعديلاً من شأنه إيجاد درجة جديدة تسبق الدكتوراه وهى درجة الليسانس فى الآداب، واشترطت الحصول عليها لمن يريد التقدم لامتحان الدكتوراه(١٧٣).

استمرت الجامعة فى طريقها تتقدم حينًا وتتعثر أحيانًـــا نظـــرًا إلـــى ظروفها المالية. وفى ٢٠ مايو ١٩١٣ وافق مجلس الجامعة علـــى اســـتقالة الأمير أحمد فؤاد من منصب رئاسة الجامعة وانتخب حسين رشدى مكانـــه. ولما كانت الدار التى تقيم فيها الجامعة ليست ملكًا لها وتنفق فى كـــل عـــام مقابل إيجارها أموالاً هى فى أشد الحاجة إليها لإنفاقها فـــى ســـبل أخـــرى كالبعثات والتعليم، كما أن هذه الدار لا تفى بحاجة الجامعـــة ولا تـــصلح أن تكون مقرًا ثابتًا لها[(١٧٤)] ، فقد أقنع الدكتور محمد علـــوى الأميـــرة فاطمـــة إسماعيل وكان يعمل كطبيب خاص لها بأهميـــة المـــساهمة فـــى النهـــوض بالجامعة والتبرع لها، فأسدت الأميرة إلى الجامعة فى عام ١٩١٤ هبة كبيرة إذ وقفت وقفًا عليها ٦٦١ فدانًا من أجود أطيانها فى الدقهلية ووهبتها قطعـــة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور خصصتها لبناء دار جديدة للجامعة، كما تبرعت بجواهر وحلى قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها فى إقامة هذا المبنى[(١٧٥)].

وقد بلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه، كما تبرع الأميـــر يوسف كمال بمبلغ من المال وأوقف ١٢٥ فدانًا من أطيانه بمديرية القليوبية للجامعة[(١٧٦)]. وقد احتفل بوضع حجر الأساس للجامعة فـــى الأرض التـــى تبرعت بها الأميرة بالدقى فى ٣٠ مارس ١٩١٤ ووزعت تذاكر الدعوة التى بلغت ألف تذكرة. وقد حضر الافتتاح الخديو ووضع حجر الأساس بحضور الأمراء والنظار وفضيلة قاضى مصر وشيخ الجامع الأزهر وأكابر العلمـــاء وقناصل الدول ورئيس وأعضاء الجمعيـــة التـــشريعية وأربـــاب الحيثيـــات وأصحاب الصحف والأدباء فى مصر[(١٧٧)] وكتب على حجر الأســـاس هـــذه الجملة "الجامعـــة المـــصرية – الأميـــرة فاطمـــة بنـــت إســـماعيل ســـنة ١٣٣٢هجرية"[(١٧٨)].

ولما شرع مجلس الإدارة فى بناء الجامعة اتفق مع طائفة من المقاولين على إقامة بنائها الجديد نظير ثمانية وعشرين ألــف جنيــه[١٧٩] ، وبنــشوب الحرب العالمية الأولى توقف إتمام البناء نظرًا إلى غلاء مواد العمارة الــذى حدث بسبب الحرب[١٨٠] فتراجع المقاولون عن اتفاقهم ثم استولت الحكومــة على المكان مقابل جزء من الأرض التى قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة[١٨١].

لقد كان لقيام الحرب العالمية الأولى أكبر الأثر فى إصــابة الجامعــة بأزمة مالية، فقد قررت الحكومة إنقاص الإعانة التى كانت تقدمها للجامعــة من سبعة آلاف إلى ثلاثة آلاف وثمانمائة جنيه[١٨٢] ، فوزارة الأوقاف التــى كانت تدفع للجامعة ٥٠٠٠ جنيه كإعانة أنقصت هذا المبلغ إلى ٢٠٠٠ جنيه ثم إلى ١٨٠٠ جنيه. أما وزارة المعارف فقد أبقت على إعانتها المقررة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه كما هى، كما أنها فقدت مقدارًا عظيمًا من الإعانات الأخــرى بسبب المصاعب الاقتصادية التى صاحبت الحرب فلم يبق للجامعة فى كــل أنحاء البلاد عضو مشترك واحد ولا متبرع واحد اللهــم إلا أعــضـــــاء مجلــــس الإدارة[١٨٣] مما أدى إلى تعثر الجامعــة فى أداء رســالتها[١٨٤] ، وزاد موقفها المالى اضطرابًا إعلان وزارة الأوقاف إنقاص إعانتها للجامعة مرة أخرى إلى ٧٠٠ جنيه، وهكذا لم يكن أمام الجامعة سوى اختيار واحــد من أمرين: إما إيقاف العملية التعليمية بالجامعة، وإما سحب طلبة البعثة الذين يتلقون دروسهم فى أوروبا، واستقر الأمر على استدعاء أعضاء البعثة الذين لم يتموا دروســـــهم من أوروبا[١٨٥] حتى تزول الظروف الطارئة، وتتحسن أحوال الجامعة المالية، وقد انتقدت بعض الصحف قرار مجلس إدارة الجامعة استدعاء طلاب البعثة ورأت أنه كان ينبغى إبقاء هؤلاء الطلاب فى بعثــاتهم

لاستكمال علومهم وتوفير المال للصرف عليهم عن طريق وقــف التــدريس ببعض الفروع غير الضرورية وصرف ما يتوفر من مرتبات أساتذتها على طلاب البعثة(١٨٦).

والواقع أن مجلس إدارة الجامعة قد درس هــذا الموضـــوع واتــضح بأعضائه أن بقاء الكيان المعنوى للجامعة متوقف على استمرار التدريس بها وأن إغلاق بعض الفروع أو توقف الدراسة بها يعنى انتهاء كيان الجامعـــة ذاته(١٨٧).

لقد عاشت الجامعة فى ركود منذ عـــام ١٩١٤ واضـــطرب أمرهـــا، واستفحلت مشاكلها، ووقع الخلاف بين أعضاء مجلس إدارتها حتى هجرهـــا الكثير من الأعضاء الذين هم محل ثقة الجمهور(١٨٨). وأصبحت كالجامعـــة المحتضرة(١٨٩)، ولم تستقر الأمور بها وتتضح أمور بقائها إلا بفضل المعونة المادية التى قدمها السلطان حسين كامل الذى تبرع للجامعة بمبلغ خمـــسمائة جنيه(١٩٠) ونجاح الاتصالات مع وزارة الأوقاف وإعادة ما قطعته من الإعانة للجامعة. وما إن وصل إلى خزينة الجامعة مبلغ الإعانة كاملاً، وهو ٢٠٠٠ جنيه، حتى قررت الجامعة إعادة الطلبة الذى كانوا قد عادوا مـــن أوروبـــا وعددهم أربعة إلى جامعاتهم لإتمام دروسهم، كما قررت الإنفاق على بعض من كانت قد ألغت مرتباتهم فأصبح عدد طلاب الإرسالية تـــسعة مـــوزعين كالآتى: ستة فى فرنسا واثنين فى إنجلترا وواحد فى سويسرا.

وكان طلاب بعثة فرنسا هم الشيخ أحمد ضيف ويـــدرس آداب اللغـــة الفرنسية، والشيخ طه حسين ويدرس التاريخ، وجلال أفندى شعيب ويـــدرس التاريخ، وحسن أفندى الديوانى ويدرس علم وظائف الأعضاء وعلم الحيـــاة،

ومحمد أفندى سلطان ويدرس العلوم الاقتصادية والسياسية، والدكتور محمد والى ويدرس علم الصحة والحشرات الوبائية. أما طلاب بعثة إنجلترا فهما عبد الرحمن أفندى فكرى ويدرس علوم تقويم البلدان، ويوسف أفندى نور الدين ويدرس علم الطبيعة.

وفى سويسرا كان على أفندى شوشة يدرس الكيمياء العضوية[١٩١]. وعملت الجامعة على الاقتصاد فى مصروفاتها لمواجهة الأزمة المالية التى تمر بها وساعد على ذلك أن أساتذتها قرروا التنازل عن ربع مرتباتهم، كما تبرع بعضهم بإلقاء الدروس مجانا، فالشيخ محمد المهدى وحسن أفندى كامل الشيشينى تبرعا بإلقاء دروسهما بلا مقابل خلال العام الدراسى ١٩١٤ – ١٩١٥[١٩٢].

وفى العام الدراسى ١٩١٨ اضطرت الجامعة إلى إيقاف الدروس مؤقتا فى فرع العلوم الجنائية نظرًا إلى عدم الإقبال عليه. وبعد أن أصبح عدد طلابه أقل من عدد أساتذته وفى ١٢ أكتوبر من نفس هذا العام افتُتِح فى الجامعة قسم لدراسة الحقوق.

وعندما قامت ثورة ١٩١٩ تعطلت الدراسة بالجامعة على أثر الإضراب العام لطلبة المدارس العليا واستمرت معطلة حتى أوائل شهر نوفمبر من نفس العام. وكان من نتائج ذلك عدم تمكن الجامعة من إجراء الامتحانات الدورية فى مواعيدها كالمعتاد[١٩٣]. وفى نوفمبر من تلك السنة عاد الشيخ طه حسين من فرنسا بعد أن حصل على درجة الدكتوراه فى الآداب من قسم التاريخ بجامعة السوربون، فعهدت إليه الجامعة تدريس مادة التاريخ القديم بقسم الآداب.

وفى عام ١٩٢٠ ناقشت الجامعة رسالة مقدمة لها لنيل درجة الدكتوراه فى الآداب فعقد بدارها فى تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر الإثنين ١٧ مايو جلسة علنية لمناقشة محمد أفندى كمال حلمى سكرتير ديوان كبير الأمناء فى الرسالة المقدمة منه وعنوانها (أبو الطيب المتنبى) ولمناقشته أيضًا فى موضوعين أحدهما فى علم الأخلاق تحت عنوان "الكذب" والآخر فى علم الجغرافيا ووصف الشعوب تحت عنوان "جبال أطلس"(١٩٤) وبعد المناقشة العلنية رفعت الجلسة ثم عاد رئيس الامتحان فأعلن تأجيل امتحان الطالب حيث إنه لم ينجح فى المناقشة(١٩٥).

وفى عام ١٩٢١ تقدم حسن أفندى إبراهيم حسن أحد الطلاب الذين حصلوا على درجة الليسانس من الجامعة المصرية عام ١٩٢٠ برسالة لنيل درجة الدكتوراه موضوعها (عمرو بن العاص) فشكلت الجامعة لجنة لمناقشته برئاسة إسماعيل بك رأفت عميد قسم الآداب وعضوية الشيخ عبد الوهاب النجار والمستر برسى وايت والدكتور طه حسين من الجامعة ومحمد بك الخضرى والمستر أ. فتش مندوبين من قبل وزارة المعارف، وعقدت جلسة علنية فى ٦ مايو ١٩٢١ نوقش فيها الطالب فى موضوع رسالته وفى الموضوعين اللذين اختارهما كنص اللائحة وهما:

١- طبقتا العرب والسواحلية بشرق إفريقيا.

٢- هملت (شكسبير).

فنجح فى الامتحان بدرجة جيد ومُنِح لقب دكتور فى الآداب من الجامعة المصرية(١٩٦).

ويتضح من مناقشة رسائل الدكتوراه بالجامعة المصرية أن لوائح وقوانين الجامعة لم تكن قد تبلورت بعد بخصوص التقدم للدكتوراه. فحسن أفندى إبراهيم الذى حصل على الدكتوراه عام ١٩٢١ كان قد حصل على درجة الليسانس عام ١٩٢٠، أى أن الفارق بين حصوله على الليسانس والدكتوراه عام واحد. وفى اعتقادنا أن ذلك لا يكفى للتحضير لدرجة الدكتوراه، فالنظم الجامعية المعاصرة تقضى بضرورة مرور خمس سنوات على الأقل بين حصول الطالب على الليسانس وحصوله على درجة الدكتوراه وذلك ما لم تتبعه الجامعة المصرية فى ذلك الوقت.

وفى عام ١٩٢٣ أصدر طلبة الجامعة مجلة شهرية تحت عنوان (صحيفة الجامعة المصرية) ظهر العدد الأول منها فى أكتوبر والغرض منها كما يتضح من مقدمتها نشر آراء الطلاب وما تصل إليه قرائحهم حتى تزداد الحركة الفكرية قوة[١٩٧]. ونتيجة لقلة النجاح الذى لقيته الجامعة فى أعوامها الأولى بسبب ضآلة المعونة المادية التى قدمتها الحكومة وقدمها الأهالى، هذا بالإضافة إلى عدم اعتراف الحكومة بشهادتها بحجة عدم إشراف وزارة المعارف على الدراسة فيها. ونظرًا إلى أن حالة الجامعة المالية لم تمكنها من إدراك كل الأغراض التى تأسست من أجلها[١٩٨]. كما أن الوجهاء من أفراد الأمة انصرفوا عن تعضيد الجامعة ولم يعد منهم عضو واحد أو متبرع واحد يثير عاطفة البر بهذا المعهد، لذا فقد فكر أساتذة الجامعة فى الأمر، ورأى بعضهم أن من الأفضل تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف. وفى ذلك الوقت كانت الحكومة تفكر فى إنشاء جامعة أميرية ووافق مجلس الوزراء مبدئيا على إنشائها بتاريخ ١٧ فبراير ١٩١٧ وعين

لجنة لوضع مشروع لها، وقد أتمت اللجنة عملها، وقدمت تقريرًا عنــه فــي سنة ١٩٢١ إلا أن الموضوع ظل منــذ ذلــك التــاريخ دون شــروع فــي تنفيذه[١٩٩].

وفى ٣ ديسمبر ١٩٢٣ عرض أحمد لطفى السيد على مجلس الجامعة طلب وزارة المعارف تحضير لائحة جديدة للجامعة يشترك فــي إعــدادها أساتذة الجامعة، وفى ٩ ديسمبر من العام نفسه اجتمعت الجمعية العموميــة، وقررت ندب حسين رشدى باشا لمفاوضة وزارة المعارف فى شروط تسليم الجامعة إليها، وفى ٢١ ديسمبر تكونت لجنة من حسين رشدى رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وكيلها وأحمد لطفى السيد وكيلها ومراقبها العام وســتة أعضاء آخرين وقر قرارهم على تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف. أخــذ رجال الوزارة يدرسون المشروع، كما بحث مجلس النواب فى ســنة ١٩٢٤ مشروع تنظيم هذه الجامعة، وأسفر البحث عن وجود قصور فــي المعــدات اللازمة[٢٠٠]. وفى ١٩ مايو ١٩٢٥ صدر المرسوم الملكى بــضم الجامعــة الأهلية إلى الحكومة[٢٠١] لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية[٢٠٢]، وأن يكون وزير المعارف رئيسًا للجامعة بحكم وظيفته، وهو الذى يمثل الجامعة وينوب عنها فى كل الظروف الرسمية[٢٠٣]. ومع أن قانون إنشاء الجامعة لم يعرض على البرلمان للتصديق عليه فإن رئيس مجلس الوزراء أبلغ مشروع ميزانية الجامعة إلى مجلس النواب[٢٠٤]، ثم قرر مجلس الــشيوخ ومجلــس النواب قانونًا بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد وينص علــى أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى (الجامعة المصرية) وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب، و كلية العلوم، وكلية الطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة، وكلية الحقوق، وغير ذلك من الكليات التى يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون[٢٠٥]، وأن يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلــق بـــالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد، كما يكون للجامعة شخصية معنويـــة قانونًـــا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية الكاملة للتقاضى، ولها أن تقبل الإعانات التى ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعـــارض مع الغرض الأصلى الذى أنشئت له الجامعة وتدير الجامعة المصرية أموالها بنفسها على أن تتبع فى حساباتها القواعد والتعليمات التـــى تجـــرى عليهـــا حسابات الحكومة[٢٠٦]، كما أشار مجلس النواب إلى أهمية الجامعة ودورهـــا فى بناء المجتمع فقال "إن الجامعة المصرية خليقة حقًا بمـــساعدة الحكومـــة والبرلمان إذ هى أعدت لأن تقوم بمهمة سامية"[٢٠٧] ألا وهى إيجـــاد حـــوار علمى لم تكن مصر تعرفه من قبل.

ونظرًا إلى أن البناء المعد للجامعة لم يكن قد استكمل بعد فقد أعطـــت الحكومة قصر الزعفران بالعباسية للجامعة ليكون مقرًا مؤقتًا لها حتى يـــتم الانتهاء من بنائها الذى تم الشروع فيه عام ١٩٢٨[٢٠٨].

وهكذا كان إنشاء الجامعة المصرية القديمة مناسبة جادة لاتصال العقل المصرى بثقافة العصر، كما كانت اختبارًا عمليًا لأصحاب الهمم العالية فـــى إمكانية مجاوزة التخلف واللحاق بركب الاستنارة العقلية.

ونتيجة للمعوقات المالية التى تعرضت الجامعة القديمـــة رأى بعـــض أساتذتها ضرورة تسليمها لوزارة المعارف خصوصًا وأن الحكومـــة كانـــت

تفكر فى إنشاء جامعة أميرية تؤدى الغرض الذى قامت من أجلـه الجامعـة الأهلية. وقد وافقت الجمعية العمومية على ذلك بالإجماع ونـدب مجلس الإدارة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة وقتذاك لتحقيق هذه الغاية.

وبناء على ذلك اجتمع حسين رشدى رئيس الجامعة وأحمد زكى أبـو السعود وزير المعارف فى يوم الأربعاء الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٢٣ وبعـد تبادل وجهات النظر اتفقا على ما يلى:

المادة الأولى:

تنازل باسم الجامعة المصرية حسين رشدى باشا رئيسها عـن هـذه الجامعة مع كل ما تملكه من منقول وعقار إلى وزارة المعـارف العموميـة بالشروط الآتية:

١- أن تكون الجامعة المصرية معهدًا عامًـا، وتحـتفظ بشخـصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشـراف وزارة المعارف كما هو الحال فى جامعات أوروبا.

٢- أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالى الذى لا يشمل سوى كلية فى الآداب بأن تدمج فى الجامعة مدرستا الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين، وأن تضم إليها كلية العلوم ويجوز أن تضم إليها كليات أخرى فيما بعد.

٣- أن تستعمل نقود الجامعة البالغ مقدارها ٤٦٠٠٠ جنيه فى البنـاء احترامًا لشروط الواقفين.

٤- أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين، أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رؤى نظرًا إلى حالته الشخصية أن يبقى أستاذًا بكلية الآداب.

٥- أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالى عضو أو أكثر من مجلس إدارة قسم الآداب وفى مجلس إدارة قسم العلوم وفى مجلس إدارة الجامعة وذلك فى الدور الأول من التشكيل استيفاءً لآثار النهضة القومية التى أوجدت الجامعة المصرية.

المادة الثانية:

قبل أحمد زكى أبو السعود وزير المعارف باسم الوزارة التنازل واستلام الجامعة المصرية وما تملك من منقول وعقار لإدماجها فى الجامعة المصرية بالشروط الخمسة المبينة بالمادة الأولى.

المادة الثالثة:

ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الجامعة الحالى[٢٠٩].

وتحليلا لهذا العقد يتضح أن السبب فى انضمام الجامعة إلى وزارة المعارف يعود إلى ما يلى:

١- قلة موارد الجامعة المالية مما حال دون إدراك الأغراض التى تأسست من أجلها.

٢- عدم الاعتراف بشهاداتها من جانب الحكومة.

٣- عدم وجود مبنى ملائم يصلح لأن يكون مقرًا لأقسام الجامعة.

كما يتضح أيضا التمسك بمبدأين أساسيين هما:

١- ضمان الحرية للجامعة الجديدة فى إدارتها المالية، وفى حرية التعليم واستقلاله فيها، وفى وضع برامجها وتنفيذها.

٢- التمسك بأن يكون الدكتور طه حسين الابن البكر للجامعة أستاذًا فى الجامعة الجديدة وذلك وفاءً من الجامعة له(٢١٠) .

ونتيجة لذلك صدر أمر ملكى فى ١٩ مايو ١٩٢٥ بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية(٢١١)، كما أقر مجلس الشيوخ والنواب قانونًا بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد، وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وتتكون من الكليات الآتية: الآداب، والعلوم، والطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة، وكلية الحقوق، وغير ذلك من الكليات التى يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون(٢١٢)، وأن يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالى الذى تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد، كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانونًا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية.

وقد فتحت الجامعة الحكومية أبوابها دون أن تستكمل بحث الوسائل اللازمة لإدارة أمورها، فقد تم إنشاء القسم العلمى فى حين لم تجهز المعامل اللازمة لذلك، أما كلية الآداب فقد تم بناء غرف خاصة لها لإلقاء الدروس والمحاضرات فى قصر الزعفران(٢١٣) وافتتحت الدراسة بها فى أكتوبر ١٩٢٦.

هوامش المقدمة

(١) ولد جُرجي زيدان في بيروت عام ١٨٦١، تردد على مصر عدة مرات ابتداءً من عام ١٨٨٢، ثم استقر بها، أصدر مجلة الهلال عام ١٨٩٢، وله عدة مؤلفات تاريخية. توفى فى ٢٢ يوليو ١٩١٤. انظر تاريخ آداب اللغة العربية، جـ ٤، ص ٣٢٣. والجدير بالذكر أن يعقوب أرتين الذى تدرج فى وظائف نظارة المعارف كان قد ذكر فى تقريره الذى تعرض فيه لأوجه إصلاح التعليم العالى فى مصر إلى ضرورة ضم المدارس فى مدرسة كلية جامعة، ولكن ذلك لا يعنى أنه دعا إلى إنشاء جامعة، انظر القول التام فى التعليم العام، ص ١١٠.

(٢) الهلال: الجزء التاسع من السنة الثامنة فى أول فبراير ١٩٠٠، ص ٢٦٥ تحت عنوان "مدرسة كلية مصرية هى حاجتنا الكبرى".

(٣) الهلال: الجزء العاشر من السنة الثامنة فى ١٥ فبراير ١٩٠٠، ص ٢٩٧ تحت عنوان "ما الاستقلال الحقيقى".

(٤) الهلال: الجزء الثانى من السنة الخامسة عشرة فى أول فبراير ١٩٠٦، ص ٨٨ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية أو الجامعة المصرية".

(٥) عمل فى وظيفة مستخدم بمصلحة البوستة المصرية ودعا إلى هذه الفكرة فى كتابه "حاضر المصريين أو سر تأخرهم" فى عام ١٩٠٢. انظر ص ١٨٨، وآمنة حجازى "الوطنية المصرية فى العصر الحديث"، ص ٤١٠ – ٤١٤.

(٦) لم يشر مصطفى كامل فى كتاباته إلى أن جُرجي زيدان هو صاحب هذه الفكرة، كما أن الكتابات المعاصرة لهذا المشروع لم تشر إلى ذلك، بل نسبت الفكرة إلى مصطفى كامل ونقلت عنها الكتابات التى تعرضت لذلك الموضوع فيما بعد.

(٧) اللواء: العدد ١٥٥١ فى ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤ تحت عنوان "كلية الأمة".

(٨) اللواء: عدد سبق ذكره.

(٩) نفسه.

(١٠) اللواء فى ٤ يناير ١٩٠٥.

(١١) تلقى الأمير حيدر فاضل تعليمه فى الكلية الفرنسية بالآستانة، ولمّا تخرج اشتغل بالعلم والأدب وترجم سورًا من القرآن الكريم إلى الفرنسية، وكانت له علاقات شخصية مع كثيرين من كتاب فرنسا منهم أناتول فرانس، وقد زار كثيرًا من بلدان أوروبا وأمريكا، وكانت له معرفة بالعلوم التاريخية والجغرافية والفلكية.

(١٢) الرافعى: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٢٣٩.

(١٣) ظهرت بوادر الخلاف بين الخديو ومصطفى كامل نتيجة لتقـرب الخـديو إلـى سلطات الاحتلال خصوصًا بعد الاتفاق الودى، ولما ثارت قـضية زواج الـشيخ على يوسف صاحب المؤيد عمل الخديو علَى تأييد الـشيخ علـىّ ممـا ضـايق مصطفى كامل، وحينما سافر الخديو إلى ديفون للاستجمام زاره مصطفى كامـل وصارحه برأيه فى مضار تأييده للشيخ على مما أغضب الخديو وأدى إلى عـدم موافقته على نشاط مصطفى كامل.

(١٤) الرافعى: المرجع السابق الذكر، ص ٢٣٠.

(١٥) نفسه، ص ٢٣٠.

(١٦) قلينى فهمى: مذكرات قلينى فهمى باشا جـ ٢ . القاهرة ص ٦١.

(١٧) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده. القاهرة ص ١٠٦٧ والجدير بالذكر أن الشيخ محمد عبده ظل يشكو من بخل الأغنياء وجهلهم بفائدة المشروع. انظر المنار فى ٧ يناير ١٩٠٥.

(١٨) الهلال: الجزء الثانى من السنة الخامسة عشرة فى أول نـوفمبر ١٩٠٦، ص ٧١ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية" جُرجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، جـ٤، ص ٤٤.

(١٩) من أعيان الغربية ومن مؤيدى الثورة العرابية، وقد حوكم بتهمة الانتمـاء إلـى العرابيين، ولكن الأوروبيين لجأوا إلى حمايته لأنه كان قد آواهم فى قرية القرشية فى أثناء الفتنة التى دبرها إبراهيم باشا أدهم خلال الحرب، وقد بُرئ المنـشاوى من التهم الموجهة إليه غير أنه ظل يؤيد أنصار الحركة الوطنية سـرا. المنـار، جـ٢، ص ٨٣٣ – ٨٣٥. وقد استماله الشيخ محمد عبده، وأخذت الصداقة بينهما مجراها. وفى مرة تحادثا فى مسألة إنشاء مدرسة جامعة تغنى عن الأزهر فـى تخريج الرجال الذين يقومون بخدمة الإسلام، وأعلن منشاوى باشا عن اسـتعداده لتنفيذ المشروع على نفقته الخاصة على شرط أن تكون المدرسة خـارج مدينـة القاهرة (بلد الأفيون والمنزول) على حد قوله. محمد رشيد رضا: تاريخ الأسـتاذ الإمام محمد عبده، جـ١، ص ٩٤٦ – ٩٤٧.

(٢٠) توجد هاتان القريتان فى مركز قليوب بمحافظة القليوبية، للتفاصيل، انظر محمـد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلـى سـنة ١٩٤٥، القاهرة، ص ٥٣، ٥٥.

(٢١) محمد رشيد رضا: المرجع السابق الذكر، جـ ١ ص ٩٤٧.

(٢٢) الجامعة المصرية، لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها، ص ٦ – ٧.

(٢٣) عثمان أمين: محمد عبده، ص ١٢٧.

(٢٤) محمد رشيد رضا: المرجع السابق، ص ٩٤٧، عباس العقاد: محمد عبده، ص ٢٦٥.

(٢٥) تبنت بعض الصحف هذه الفكرة فكتبت جريدة الجمهور تحت عنوان "الكتاتيب والمدرسة الجامعة أيهما أنفع لنا" أن "الرجل الذى يرغب فى خير أمته ينبغى أن يعد مشروع الكتاتيب ويترك مسألة الجامعة للمستقبل". الجمهور، العدد الثانى من السنة الأولى فى ١٠ سبتمبر ١٩٠٥. وكتبت جريدة الأحرار تحت عنوان "رأينا فى مشروع الكتاتيب وما يجب على الحكومة نحوه"، أن الأمة المصرية لأحوج منها إلى الجامعة بدليل أنك إذا أردت أن تقيم بناء ابتدأت بوضع أساسه قبل وضع أعلاه.. والتعليم الابتدائى هو الأساس فى بناء الأمة" الأحرار: العدد الثالث فى ٢٨ مارس ١٩٠٨.

(٢٦) محمد حافظ إبراهيم: "ليالى سطيح" ص ١٧٣.

(٢٧) محمد حافظ إبراهيم: المرجع السابق الذكر ص ١٧٤، وقد أيدت هذه الفكرة مجلة الهلال بقولها إن الأمة المصرية فى حاجة إلى المدارس الصغرى فى القرى والبلاد الصغيرة، وفى حاجة أيضا إلى مدرسة كلية. الهلال فى نوفمبر ١٩٠٦ ص ٧١ تحت عنوان "المدارس الكلية المصرية".

(٢٨) الأخبار: العدد ٢٤٨ بتاريخ ١٣/١١/١٩٠٨.

(٢٩) عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية ص ٩١.

(٣٠) المقطم: العدد ٥٣٢٧ بتاريخ ٥/١٠/١٩٠٦.

(٣١) كريم ثابت: الملك فؤاد – ملك النهضة. ص ١٥.

(٣٢) محمد رشيد رضا: المرجع السابق جـ١ ص ١٠٦٦.

(٣٣) محمد رشيد رضا: المرجع السابق الذكر جـ ١ ص ١٠٦٦. بينما يذكر سعد زغلول فى مذكراته أنه لم يكن يعرف أن فتحى زغلول سيتوجه إلى الوكالة البريطانية للتحدث مع اللورد كرومر فى هذا الشأن. دار الوثائق: مذكرات سعد زغلول. كراس رقم ٦ ص ٢٨٧.

(٣٤) أسسها السيد أحمد خان فى الهند لتعليم المسلمين الثقافة الغربية والشرقية فى غير تعصب ولا جمود، وكان صبغتها الإقبال على العلم والبعد عن السياسة، أحمد أمين: زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، ص ١٤٠. وقد طاف سيد أحمد خان مدن الهند للدعوة إلى التبرع للمشروع بالمال. وقد بلغ مقدار ما جمعه ٤٠٠٠٠٠ روبية أى نحو ٧٠٠٠٠٠ فرنك أنفقها على المدرسة وقضى نحو عشرين عامًا فى خدمتها، وقد بلغ عدد طلابها نحو ٥٠٠ طالب.

(٣٥) جُرجى زيدان: تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع ص ٧٣ – ٧٤. وقد ساعدت الحكومة الإنجليزية السيد أحمد خان على تأسيس هذه المدرسة حتى صارت كلية. محمد رشيد رضا: المرجع السابق الذكر . ويذكر سعد زغلول أن كرومر استحضر من الهند النظامات الخاصة بهذه المدرسة واستلهمها منه فتحى زغلول، مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٦ ص ٢٨٧ ونظام هذه المدرسة هو أن يتلقى فيها أبناء الملسمين التعليم الحديث مع تعاليم دينهم حتى يستطيعوا اغتراف معينهم من الثقافة الغربية، وقد نمت هذه المدرسة على مر الزمن وصارت جامعة "عليكرة" واعترفت بها الحكومة عام ١٩١٢. وكلمة عليكرة مكونة من كلمتين "علي" و"كرة" بالكاف الفارسية المفتوحة ومعناها مدينة أو حصن، أى أن هذه الكلمة تعنى "مدينة علي" عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين فى تحرير الهند. ص ٤٣.

(٣٦) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٦، من كرومر إلى جراى، المقطم ١٩٠٧ ص ١٥٩.

(٣٧) المصرى: العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان "مذكرات عباس الثاني".

(٣٨) الجامعة المصرية لائحة إجراءاتها وتاريخ مشروعها، ص٨.

(٣٩) نفسه.

(٤٠) الجامعة المصرية، لائحة إجراءاتها وتاريخ مشروعها، ص ٨.

(٤١) جُرجى زيدان: مرجع سبق ذكره.

(٤٢) المؤيد: العدد ١٩٦١ فى ٢٥ فبراير ١٩٠٦.

(٤٣) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة فى أول يونيو ١٩٠٨ "جامعة أم كلية، والعلوم الأدبية أم الطبيعية".

(٤٤) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة فى أول يونيو ١٩٠٨، مقال سبق ذكره.

(٤٥) د. محمد حسين هيكل: شخصيات مصرية وغربية ص ٦١. والجدير بالذكر أن علاقة مصطفى كامل بسعد زغلول كانت ودية حتى عام ١٩٠٦ ثم انتقده بطريق خفى عندما عين وزيرًا للمعارف. انظر اللواء فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ تحت عنوان "سعد زغلول وزير المعارف"، ثم شدد حملته عليه بعد انسحابه من لجنة مشروع الجامعة المصرية بحجة أن ذلك كان تحقيقًا لرغبة الاحتلال. انظر اللواء، العدد التاسع فى مارس ١٩٠٧ تحت عنوان "فشل وزير". أما سعد زغلول فقد كان يرى فى مصطفى كامل أنه نصاب ومنافق ومجنون وليس بشيء، كما رأى فيه وفى أنصاره مجموعة من ذوى الأفكار المتأخرة والمتعصبين من الأمة. انظر مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ٧ ص ٣٤٤ – ٣٤٦.

(٤٦) يذكر الخديو عباس الثانى أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من وحى مصطفى كامل وتفكيره. انظر جريدة المصرى: العدد ٤٨٣٨ فى ١٧ مايو ١٩٥١ تحت عنـوان "مذكرات الخديو عباس الثانى".

(٤٧) مركز تاريخ مصر المعاصر: النظارات والوزارات المصرية ص ١٦٠.

(٤٨) ذكر الرافعى أن تعيين سعد زغلول وزيرًا للمعارف كان أدعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات التعليم وهو الجامعة كما ذكر نقلاً عن مـصطفى كامـل (كيف يهتم المستشار فى الاستئناف بمشروع علمى ولا يهتم به ناظر المعارف). الرافعى: المرجع السابق الذكر، ص ٤٢٠، ويذكر جون مارلو أن الإنجليز هدفوا من وراء تعيين سعد زغلول ناظرًا للمعارف أن يقوم بتأديب الطلبة إلا أن الأيـام أثبتت فشله فى ذلك.

John Marlo Egyptian Relation. P.203.

(٤٩) المنار: المجلد التاسع، العدد العاشر فى ١٩٠٦/١١/٩ ص ٧٨٤ تحـت عنـوان "الدعوة إلى المدرسة الجامعة".

(٥٠) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها ص ١٥.

(٥١) اللواء: العدد التاسع مارس ١٩٠٧ تحت عنوان "فشل وزير"، الرافعى: المرجـع السابق الذكر، ص ٤٢١ – ٤٢٢.

(٥٢) Chirol: the Egyptian problem, P. 77.

(٥٣) عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، ص ١٠٣.

(٥٤) تشارلز آدمز: الإسلام والتجديد فى مصر، ص ٢١٩.

(٥٥) نجح الاحتلال فى فرض سياسته التعليمية منذ بداية عهـده وأصـبحت نظـارة المعارف مجرد مصلحة تابعة للأشغال العمومية يشرف عليهـا وزيـر واحـد. Chirol: the Egyptian problem, P. 77

(٥٦) الهلال: الجزء الثانى من السنة الخامسة عـشرة، مـن أول نـوفمبر ١٩٠٦ ص ١٢٨.

(٥٧) عباس العقاد: المرجع السابق الذكر، ص ١٠٤.

(٥٨) عباس العقاد: المرجع السابق الذكر، ص ١٠٦.

(٥٩) دار الوثائق القومية: مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٢٠ تاريخه أول نـوفمبر ١٩١٠ إلى ٨ يونيو ١٩١٢ ص ٦٨.

(٦٠) د. محمد حسين هيكل: المرجع السابق الذكر، ص ٦٨.

(٦١) نفسه.

(٦٢) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشرة فى أول ينـــاير ١٩٠٧ ص ٢٧١ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية هل هى سابقة لأوانها".

(٦٣) د. محمد حسين هيكل: المرجع السابق الذكر ص ٦٨.

(٦٤) أحمد لطفى السيد: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاســتقلالية فـــى مـــصر ١٩٠٧ – ١٩٠٩ ص ١٧٠.

(٦٥) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها ص ١٥.

(٦٦) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٠.

(٦٧) دار الوثائق: مذكرات سعد زغلول. كراس رقم ٩ ص ٤٢١.

(٦٨) المؤيد: عدد ٢٧ نوفمبر ١٩٠٧ تحت عنوان "الحكومـــة والجامعـــة". والجـــدير بالذكر أن موقف جريدة المؤيد من مشروع الجامعة كان متناقضًا فأحيانًا تـــساند المشروع وأحيانًا تنتقده فتحت عنوان "خمسة قروش فقط" قال: "نحن ممن يمدحون مشروع الجامعة.. ولكن ألا يوافقنا رجالها على أننا فضلنا المهـــم علـــى الأهـــم وألبسنا العارى قبعة على آخر زى وأحدث طراز وتركنـــاه عرضـــة لـــسخرية المدنية". المؤيد عدد ٥٥٧٥ فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٨. يضاف إلى ذلك أن حـــافظ عوض كان قد أثار نقاشًا على صفحات هذه الجريدة تحت عنـــوان "أيهمـــا أنفـــع للقطر المصرى فى حالته الحاضرة الكتاتيب أم مدرسة كلية عالية" رجـــح فيـــه أفضلية الكتاتيب على الجامعة. انظر المؤيد عام ١٩٠٥.

(٦٩) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشرة فى أول ينـــاير ١٩٠٧ ص ٢١٨ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية هل هى سابقة لأوانها".

(٧٠) نفسه.

(٧١) الجريدة: العدد ٨٨ من السنة الأولى فى ٢٢ يونيو ١٩٠٧ تحت عنـــوان "إلـــى شبابنا – العلم والتعليم".

(٧٢) الجريدة: العدد ١٣ من السنة الأولى فى ٢٣ مارس ١٩٠٧ تحت عنوان "شبابنا".

(٧٣) الأخبار: العدد ٢٣٩ فى ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧.

(٧٤) الجريدة: العدد ٥٢ من السنة الأولى فى ٤١ مايو ١٩٠٧ تحت عنوان "حـــديث الأندية".

(٧٥) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشرة فى أول ينـــاير ١٩٠٧ ص ٢١٧ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية هل هى سابقة لأوانها".

(٧٦) محام مصرى: تعلم الحقوق بالقاهرة وباريس، عمل بالمحاماه ودخـــل الحـــزب الوطنى أيام مصطفى كامل ثم انضم إلى أنصار سعد زغلول بعد الحرب العالمية الأولى.

(٧٧) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها ص ١٦.

(٧٨) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٢.

(٧٩) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها ص ١٧. وكان محمد فريد قد أرسل خطابًا يطلب فيه انتداب غيره للقيام بأعماله مؤقتًا حتى يعود من سفره، ولكن قاسم أمين رفض ذلك. وقد أرجع فريد ما حدث إلى الخوف من أن يسبب وجود مثله في لجنة الجامعة غضبًا من الإنجليز أو أن تتهم اللجنة بالعمل بالسياسة. الدستور: في ١٨ أبريل ١٩٠٨.

(٨٠) بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين في مصر بإنشاء نادى المدارس العليا عام ١٩٠٥. وقد اجتمعت أول جمعية عمومية له في ٨ ديسمبر ١٩٠٥، وقد ساهم بعض أعضاء هذا النادى بنشاط كبير في العمل الوطنى أمثال إبراهيم الوردانى وشفيق منصور.

(٨١) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٢.

(٨٢) وثائق الجامعة المصرية: محاضر جلسات المكتتبين.

(٨٣) طبيب مصرى تعلم فى مصر وفرنسا، وكان رئيسًا لقسم الرمد فى المؤتمر الطبى المصرى عام ١٩٠٢ ومن أعضاء الجمعية التشريعية ومجلس المعارف الأعلى ثم عين مراقبًا للجامعة المصرية وعمل طبيبًا خاصًا للأميرة فاطمة إسماعيل التى تبرعت للجامعة بأموالها ومجوهراتها. خير الدين الزركلى: الأعلام، جـ٧ ص ١٥٢.

(٨٤) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية ص ١٩.

(٨٥) والده مغربى الأصل وقيل إنه فلسطينى من عكا.

(٨٦) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٤. ويؤكد الخديو عباس الثانى ذلك بأنه كان على رأس المشروع خلال الرئاسة الشرفية لولى عهده الأمير عبد المنعم. انظر المصرى: العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان "مذكرات الخديو عباس الثاني".

(٨٧) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية ص ١٩. والجدير بالذكر أن رئاسة الجامعة عرضت على الأمير حسين كامل ولكنه رفضها خشية اعتراض الإنجليز عليه، وتخوفه من التبعات المالية التى يمكن أن يتورط فيها، كما أن هذه الرئاسة عرضت على الأمير عمر طوسون، وعلى الأمير محمد على إلا أن اللورد كرومر تحفظ عليهما. أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن جـ ٢ ص ١١٠.

(٨٨) وثائق الجامعة: محفظة – ٤٦ خطاب من لجنة الاكتتاب إلى الأمير أحمد فؤاد.

(٨٩) أحمد عبد الفتاح المرجع السابق الذكر ص ٢٦.

(٩٠) طه حسين: مستقبل الثقافة فى مصر، ص ٤١٧ – ٤١٨.

(٩١) نفسه ص ٤١٩.

(٩٢) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة فى أول يونيو ١٩٠٨ ص ٥١٨ تحت عنوان "جامعة أم كلية والعلوم الأدبية أم الطبيعية".

(٩٣) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ص ٣٤٠.

(٩٤) مذكرات قلينى فهمى جـ ٢ ص ٦١. وعن أسماء المكتتبين وما اكتتبوا به، انظر الجامعة المصرية. لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها وأسماء المكتتبين فيه ص ٤٩.

(٩٥) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة فى أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٨ تحت عنوان "الجامعة المصرية نهضة جديدة".

(٩٦) جُرجى زيدان: المرجع السابق الذكر جـ ٤ ص ٤٤.

(٩٧) الجامعة المصرية : لائحة إجراءاتها ص ٢٣ – ٢٤.

(٩٨) الجامعة المصرية: لائحة الإرساليات الجامعية بأوروبا ص ١.

(٩٩) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٣٩.

(١٠٠) الجامعة المصرية: تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية ص ٥.

(١٠١) محاضر جلسات مجلس الجامعة: جلسة الثلاثاء فى ٢٨ أبريل ١٩٠٨. ويذكر الخديو عباس الثانى أنه كان حريصًا على الأخص فى هذه المؤسسة الجديدة العلمانية البحتة والحديثة أن يكون التدريس فيها باللغة العربية. المصرى: العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان "مذكرات عباس الثاني".

(١٠٢) دار الوثائق: محافظ عابدين، محفظة تحت عنوان مشروعات قوانين لإنشاء الجامعة المصرية.

(١٠٣) محاضر جلسات مجلس الجامعة: جلسة الثلاثاء ٢٨ أبريل ١٩٠٨. وأيضًا الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة فى أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٠٨ تحت عنوان "الجامعة المصرية. نهضة جديدة".

(١٠٤) الجامعة المصرية: تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية ص ٦.

(١٠٥) نفسه ص ٣.

(١٠٦) نفسه: تحت عنوان صورة الجواب المحرر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٠٨ نمرة ١١٢٢ ص ٤.

(١٠٧) مثل الجمعية الجغرافية، وجمعية المعارف المصرية.

(١٠٨) دار الوثائق القومية بالقلعة، مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ٩ ص ٤٢٢. وقد تعجب سعد زغلول من حضور شيخ الأزهر والمفتى لهذا الاحتفال على خلاف عادتهم فى مثل هذه الاحتفالات وكذلك جمهور من الناس الذين لا همّ لهم سوى حضور الملاهى والتردد على مواضع اللعب، وقد أرجع ذلك إلى ضعف الأمة وميلها إلى جانب الجهة التى يميل إليها الحاكم بغض النظر عما فيها من الحسن والقبيح. نفسه ص ٤٢١.

(١٠٩) الرافعى: محمد فريد، ص ٣٤٠.

(١١٠) عن نص هذه الخطب انظر المقتطف: الجزء الثانى من المجلد الرابع والثلاثين عدد أول فبراير ١٩٠٩ ص ١٣٨ وما بعدها.

(١١١) مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ٩ ص ٤٢٢ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ والجدير بالذكر أن الخديو عباس الثانى قرظ خطبة ثروت فى مذكراته.

(١١٢) انظر: المصرى. العدد السابق الذكر تحت عنوان "مذكرات الخديو عباس الثاني".

(١١٣) مذكرات سعد زغلول: كراس رقم ٩ ص ٤٢٢ وتعبير سعد زغلول هذا يوضح فهمه التام لرسالة الجامعة على الرغم من أنه الأزهرى الذى كان متعصبا لدينه فى أثناء مذبحة الإسكندرية حيث نادى المسلمين بالجهاد وقتل الأوروبيين، ويذكر محمد رشيد رضا أن سعد زغلول دخل فى أطوار التفرنج بعد ذلك فى معيشته وأفكاره الاجتماعية والقانونية وغلبت نزعة الوطنية المصرية عنده على فكرة الجامعة الإسلامية. المنار جـ ٢٨ ص ٧١١.

(١١٤) المقتطف: الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين فى فبراير ١٩٠٩ ص ١٣٨.

(١١٥) يتضح ذلك من قول سعد زغلول فى هذه المناسبة: "هيأت خطبة على لسان الجناب العالي". انظر مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ٩ ص ٤٢١.

(١١٦) نفسه.

(١١٧) عن نص هذه الخطبة انظر المقتطف، الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين فى فبراير ١٩٠٩ ص ١٤١، وانظر أيضا مجموعة الخطب التى ألقيت فى حفل الافتتاح الرسمى بقاعة مجلس شورى القوانين فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨.

(١١٨) مذكرات سعد زغلول، كراس ٩ ص ٤٢٢.

(١١٩) نفسه.

(١٢٠) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٨١.

(١٢١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة، ففى يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٤/ ١٩١٥ ص٦.

(١٢٢) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس إدارة الجامعة فى ٥ ديسمبر ١٩٠٨.

(١٢٣) طبعت من محاضراته التى ألقاها بالجامعة عامى ١٩٠٩، و١٩١٠ ثلاثة أجـزاء بعنوان "تاريخ الأدب" أو"حياة اللغة العربية". انظر: يوسف إليان سركيس. معجم المطبوعات العربية والمعربة. القاهرة ١٩٢٨ ص ٧٨٢، تقويم دار العلوم العـدد الماسى بمناسبة مرور ٧٥ عامًا على إنشاء المدرسة ١٨٧٢ – ١٩٤٧. ص ٢٤٣.

(١٢٤) من علماء الأزهر . التحق بدار العلوم عام ١٨٩١. انظر تقويم دار العلوم، ص ٢٧٩.

(١٢٥) عين مدرسا بدار العلوم عام ١٩٠٤ واتصل بالشيخ محمد عبده وأخلص له وتأثر بمبادئه. تقويم دار العلوم ص ٢٧٢.

(١٢٦) طه حسين: الأيام جـ ٣ ص ٣٤ – ٤٠.

(١٢٧) د. عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ جـ١ ص ١١٢ – ١١٣.

(١٢٨) مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ١٦ من ٢٢ مايو ١٩٠٩ إلى أول يونيو ١٩٠٩ ص ٨٣٨.

(١٢٩) الرافعى: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، القاهرة – النهضة المصرية. الطبعة الثانية ص ٣٤٠.

(١٣٠) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١١٧.

(١٣١) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس الإدارة فى ٥ ديسمبر ١٩٠٨.

(١٣٢) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١١٧.

(١٣٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٨ من جورست إلى جراى، المقطم ١٩٠٩ ص ٨٤.

(١٣٤) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية فى ١٤ مايو ١٩١٤ ص٢٧.

(١٣٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة المصرية فى يوم الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ – القاهرة – مطبعة الاعتماد ص ٤.

(١٣٦) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) محاضر مجلس الإدارة فى ٩ يونية ١٩١٠.

(١٣٧) أصبح رصيد مكتبات جامعة القاهرة الآن يتجاوز المليون كتـاب إلـى جانـب مجموعة من المجلات العلمية يبلغ عددها سبعة آلاف مجلد معظمها بلغات أجنبية، ومجموعات من أوراق البردى والشرائح الزجاجية والعملات القديمـة. انظـر: تقويم جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ ص ٣٨ تحت عنوان "مكتبة الجامعة".

(١٣٨) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٩ من جورست إلى جراى، المقطم ١٩١٠.

(١٣٩) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الأربعاء ١٥ مارس ١٩١١ عن حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٠ – ١٩١١ ص ١٧.

(١٤٠) المصرى، العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١.

(١٤١) أرسلت الجامعة فى عام ١٩١٠ ثلاثة من التلاميذ إلى إيطاليا لدراسة فن التصوير والهندسة. أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق ص ٤٥.

(١٤٢) المصرى: العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١، وترجع أسباب هذه العلاقة إلى أن الأمير أحمد فؤاد تلقى علومه فى المعهد الدولى بتورينو كما دخل الأكاديمية العسكرية الإيطالية عام ١٨٨٥ وتخرج بعد ذلك فى مدرسة تطبيقات المدفعية وقسم الهندسة ثم انتظم كضابط فى سلك الجيش الإيطالى والتحق بالبلاط الملكى بروما. للتفاصيل انظر: خير الدين الزركلى: الأعلام جـ١ ص ١٨٧، قلينى فهمى: مذكرات قلينى فهمى باشا جـ ٢ ص ٥٩.

(١٤٣) طه حسين: مستقبل الثقافة فى مصر جـ٢، القاهرة مطبعة المعارف ١٩٣٨، ص ٢٨٢.

(١٤٤) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة فى ١٤ مايو ١٩١٤.

(١٤٥) كان مجلس الجامعة قد قرر توزيع الطلبة المبعوثين إلى إنجلترا على جامعات (لندن وأكسفورد وكمبردج)، ولكن نظرا لظروف غلاء المعيشة ضم كل طلبة البعثة فى إنجلترا إلى جامعة واحدة هى جامعة لندن.

(١٤٦) نشرت بعض الصحف أسماء المرشحين لبعثة الجامعة. انظر على سبيل المثال مصر فى ١٩٠٨/٦/٩.

(١٤٧) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة فى أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٨ تحت عنوان "الجامعة المصرية.. نهضة جديدة".

(١٤٨) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١٨٦.

(١٤٩) انظر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٨ من جورست إلى جراى، المقطم ١٩٠٩ ص ٨٤.

(١٥٠) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٨ من جورست إلى جراى، المقطم ١٩١٠ ص ٨٢.

(١٥١) المؤيد: العدد ٥٥٦٨ السنة التاسعة عشرة فى ١٢ سبتمبر ١٩٠٨ تحـت عنـوان "أساتذة المستقبل".

(١٥٢) (١٥٣) نفسه.

(١٥٤) الجامعة المصرية، وتقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلـستها المنعقدة بدار الجامعة فى يوم الخميس ٢١ مارس ١٩١٢ عـن حالـة الجامعـة المصرية فى السنة المكتبية ١٩١١ – ١٩١٢.

(١٥٥) وثائق الجامعة: محفظة ٤٩ – محضر مجلس الإدارة فى ١٩٠٨/١٠/٣١.

(١٥٦) وثائق الجامعة: محفظة (٢) ومحفظة (٣٥) – محاضر مجالس إدارة الجامعة.

(١٥٧) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة فـى أول مـايو ١٩٠٨ ص ٤٧٩ تحت عنوان "الجامعة المصرية.. نهضة جديدة".

(١٥٨) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الأربعاء ١٥ مارس ١٩١١ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية ١٩١٠ – ١٩١١ ص ١١.

(١٥٩) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة السابق الذكر، ص ١٢ وأيضا انظر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٠ من جورست إلى جراى، المقطم ١٩١١ ص ١٠٠.

(١٦٠) الجامعة المصرية: التقرير السابق الذكر ص ١٣، وللتفاصيل انظر تقرير مجلس الإدارة عن السنة المكتبية ١٩١١ – ١٩١٢ ص ٩.

(١٦١) قال عنها طه حسين إنها كانت طامحة ملحة فى الطموح، وكانت أول فتاة تظفر بالثانوية العامة فى مصر، الأيام جـ٣. القاهرة. دار المعارف. الطبعة الثانية ص ٢٧.

(١٦٢) الجامعة المصرية: التقرير السابق الذكر ص ١٠، وأيضا د. إجلال خليفة: الحركة النسائية الحديثة – قصة المرأة العربية على أرض مصر. القاهرة – المطبعة الحديثة ١٩٧٣ ص ١٢٢، وعن هذه المحاضرات انظر: أمين سامى: التعليم فى مصر، القاهرة ١٩١٧.

(١٦٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٠. من جورست إلى جراى، المقطم ١٩١١ ص ١١٠.

(١٦٤) د. إجلال خليفة: المرجع السابق الذكر ص ١٢٢.

(١٦٥) من رجال القضاء، تعلم بالأزهر ثم بمدرسة الحقوق واحترف المحاماة، من مؤسسى الوفد المصرى ١٩١٨. اختلف مع سعد زغلول وانتخب رئيسًا لحزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٤، خير الدين الزركلى، القاموس السابق الذكر جـ٤ ص ١٤٩.

(١٦٦) د. إجلال خليفة: المرجع السابق الذكر ص ٨٣.

(١٦٧) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة فى يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل ١٩١٣ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية ١٩١٢ – ١٩١٣ ص ١٣.

(١٦٨) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة فى يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل ١٩١٣ عن حالة الجامعة المصرية عند السنة المكتبية ١٩١٢ – ١٩١٣ ص ١٤ مكرر..

(١٦٩) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة فى يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٥ ص ١٤.

(١٧٠) وثائق الجامعة: دفتر ٢، محاضر جلسات الجمعية العمومية جلسة ٨ يوليو ١٩١٥.

(١٧١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة فى يوم الثلاثاء ١٤ أبريل ١٩١٤ عن حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٣ – ١٩١٤ ص ٢٦.

ويذكر طه حسين أن سبب عدم حصوله على الامتياز فى رسالته أنه انتقد فيها صراحة أستاذه الشيخ محمد المهدى مدرس الأدب العربى وكان من ضمن الممتحنين مما جعله يأبى فى أثناء المداولة أن يمنحه درجة الامتياز، ولما لم يكن هناك من سبيل إلى هذه الدرجة إلا إذا أجمع عليها الممتحنون فقد اضطرت اللجنة إلى أن تنزل به إلى درجة جيد جدًا. طه حسين: الأيام، جـ٣ ص ٤٠ – ٤١.

(١٧٢) طه حسين: الأيام جـ ٣ ص ١٤٠.

(١٧٣) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٥ – ١٩١٦ ص ٢٠..

(١٧٤) تقرير مجلس الإدارة عن حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٣ – ١٩١٤ص٤.

(١٧٥) جُرجى زيدان: المرجع السابق جـ٤ ص ٤٥.

(١٧٦) المصرى العدد ٤٨٦١ فى ٩ يونيو ١٩٥١.

(١٧٧) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة السابق الذكر ص ٥.

(١٧٨) ألقى حسين رشدى رئيس الجامعة خطابًا شكر فيه الأميرة فاطمة، كما أعد أحمد شوقى قصيدة احتفالاً بهذه المناسبة.

(١٧٩) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة فى يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٦ ص٦.

(١٨٠) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة فى يوم ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٨ – ١٩١٩. القاهرة – مطبعة الأخبار.

(١٨١) الرافعى: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ٣٤٠ – ٣٤١.

(١٨٢) الأهرام: العدد ١٣١٢٩ فى ١٨ مايو ١٩٢٠ مقال للأستاذ محمد حسين هيكل تحت عنوان "متى يجب البدء فى التعليم باللغة العربية".

(١٨٣) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة يوم الإثنين ١٥ أكتوبر ١٩١٧ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٦ – ١٩١٧ ص ٣.

(١٨٤) جامعة فؤاد الأول: الكتاب الفضى لكلية الآداب ١٩٢٥ – ١٩٥٠ القاهرة: مطبعة فؤاد الأول ١٩٥١ ص ٣.

(١٨٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة فى يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٨ – ١٩١٩ ص ٣.

(١٨٦) السفور: العدد ٢١ من السنة الأولى فى ١٥ أكتوبر ١٩١٥ تحت عنوان "الجامعة المصرية وتصرف مجلس الإدارة".

(١٨٧) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٥ – ١٩١٦ ص ٣.

(١٨٨) دار الوثائق: مذكرات إبراهيم الهلباوى ص ٩٧.

(١٨٩) السفور: العدد ٢٠ من السنة الأولى فى ٨ أكتوبر ١٩١٥ تحت عنوان "أوبة الدكتور طه حسين".

(١٩٠) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس الإدارة فى ١٩ يونيو ١٩١٧.

(١٩١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية ١٩١٥ – ١٩١٦ ص ٢٨.

(١٩٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٥ ص ٧.

(١٩٣) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية فى ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة فى السنة المكتبية ١٩١٨ – ١٩١٩ ص ٧.

(١٩٤) الأهرام: العدد ١٣١٢٥ فى الخميس ٢٠ مايو ١٩٢٠ تحت عنوان "الجامعة المصرية".

(١٩٥) الأهرام: العدد ١٣١٣١ فى الخمس ٢٠ مايو ١٩٢٠ تحت عنوان "امتحان الدكتوراه فى الجامعة المصرية".

(١٩٦) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة المصرية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ ص ٦.

(١٩٧) صحيفة الجامعة المصرية: العدد الأول من السنة الأولى فى أكتوبر ١٩٢٣ ص ٥.

(١٩٨) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة يوم الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية ١٩٢٠ – ١٩٢١ ص ١٧.

(١٩٩) دار الوثائق: محافظ عابدين، محفظة بعنوان "تعليم عالى – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية"، مذكرة إيضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

(٢٠٠) الدولة المصرية: مضابط مجلس النواب – الهيئة النيابية. الثالثة – مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول العادى – مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ٢١ديسمبر ١٩٢٦ ص ٩٣٩.

(٢٠١) الوقائع المصرية، العدد ٣١ فى ١٩ مارس ١٩٢٥ "مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها".

(٢٠٢) دار الوثائق: محافظ عابدين، محفظة بعنوان "تعليم عالى – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية"، مذكرة إيضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

(٢٠٣) المحفظة السابقة الذكر، لائحة الجامعة.

(٢٠٤) مضابط مجلس النواب: المضبطة السابقة الذكر ص ٩٣٧.

(٢٠٥) الوقائع المصرية، العدد ٣١ فى ١٩ مارس ١٩٢٥ (مرسوم قانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها).

(٢٠٦) الجامعة المصرية: قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدل بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ بشأن إعادة تنظيم الجامعة المصرية – القاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاق ص ١ –٢.

(٢٠٧) مضابط مجلس النواب: مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٢٦ ص ٩٣٩.

(٢٠٨) البلاغ فى ١٠ فبراير ١٩٢٨ تحت عنوان احتفال الجامعة المصرية بوضع الحجر الأساسى.

(٢٠٩) محاضر جلسات مجلس إدارة الجامعة المصرية. مخطوط رقم ٧.

(٢١٠) عبد المنعم الجميعى: الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ – ١٩٤٠ القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ص ٥٦ – ٥٧.

(٢١١) دار الوثائق: محافظ عابدين. "تعليم عالى" مذكرة إيضاحية بشأن مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

(٢١٢) الوقائع المصرية: العدد ٣١ في ١٩مارس ١٩٢٥ مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها.

(٢١٣) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية ١٩٢٥، الطبعة الأولى ١٩٢٨ ص ٩٢٢.



الوثيقة رقم (١)

الدعوة العامة إلى مشروع الجامعة المصرية*

حضرة المحترم:

فى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ شعبان الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ اجتمع المكتتبون لإنشاء (الجامعة) المصرية وقرروا أن ترسل هذه الدعوة العمومية لكل أعيان الوطنيين الراغبين فى ترقى المعارف فى مصر وهى:

ظهرت بمصر هذه السنين الأخيرة حركة نمو التعليم تزداد كل يوم انتشارا فى جميع طبقات الأمة ورغم ما تبذله الحكومة من الجهد فى توسيع التعليم فإنه غير كاف للقيام بحاجات الأمة والزيادة المستمرة فى ميزانية نظارة المعارف لا تفى بمطالبها ولذلك التجأت الحكومة لأن تحرك همم الأفراد وتهز من غيرتهم لمساعدتها على نشر التعليم فنهضوا لمعاونتها وتسابقوا إلى الاكتتاب فى إنشاء المكاتب وأقبلوا على تأسيسها كل إقبال مع عدم تعودهم على القيام من أنفسهم بمثل هذه الأعمال فإنه لا يمر يوم إلا

* الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية، وتاريخ مشروعها، وأسماء المكتتبين فيه ومقدار ما اكتتبوا به لغاية ١٥ أبريل سنة ١٩٠٨ ص ١٠ – ١٤.

ونرى فيه إنشاء مكتب جديد فى جهة من جهات القطر ولا يبعد أن نرى عما قليل أن هذا الغراس قد نما وازدهر فتجنى أولادنا ثماره ولكن من الأسف أن الحكومة والأفراد مع اعتنائهم كثيرا بنشر التعليم الابتدائى لم يتمكنــوا مــن توجيه العناية للتعليم العالى بل أهملوه إهمالا تاما ولا نشك فى أنهم اهتمــوا أول الأمر بما رأوا أن الحاجة شديدة إليه وأنهم لم يجدوا من المال والزمـــان ما يساعدهم على الاشتغال بالتعليم العالى.

ولكن يسرنا أن نرى أن الأمة قد شعرت الآن بأن هناك نقــصا فـــى التعليم يجب عليها سده وتردد فى خواطر كثير من أفرادها منذ عشر سنوات تقريبا إنشاء جامعة وأخذت هذه الفكرة مكانا عظيما مـــن اهتمـــامهم حتـــى شرعوا عدة مرات فى تحقيقها غير أنهم لم يوفقوا لأن الفكرة لم تكـــن فيمـــا يظهر ناضجة حتى تخرج من عالم الأمل إلى عالم العمل.

فى هذه السنة هب فى الرأى العام تيار من نفسه لتحقيق هذه الأمنيـــة لأن الأمة انتبهت بأن تفهم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة ودائرتـــه ضيقة تقف وتنتهى بالطالب قبل بلوغ الغاية وأن مـــن وراء الحـــدود التـــى انحصر فيها معارف سامية وحقائق عالية وقضايا جليلة ومشكلات غامـــضة تشتاق النفوس إلى حملها واختراعات جديدة وتجارب بديعة واختبارات كثيرا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء فى أوروبا ولا يـــصل إلينـــا منهـــا إلا صداها الضعيف فمنها ما يختص بالوجود وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية وما يبحث فيه عن لغة الإنسان وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية وكل ما يهم ماضى الإنسان وحاضره ومستقبله هو موضوع علوم شـــتى لا يعـــرف واحد شيئا منها ولا يهتم بما كمل منها ولا بما هو سائر نحو الكمال وأبلغ من

ذلك أنه لا يوجد لدينا درس تعرف منه قيمة المؤلفات العربيـــة فـــى الآداب والفلسفة والعلوم ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الأوروباويين الـــذين بحثوا عنهم وعرفوهم فوفوهم حقهم من الإجلال والاحترام.

إن جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجـــب أن التعليم يجب أن يتقدم خطوة فى بلادنا نحو الأمام وأن أمتنا لا يمكنها أن تعد فى صف الأمم الراقية لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة أو يلزم أن شبابنا الذين يجدون فى أوقاتهم سعة وفى نفوسهم استعدادا يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم الذين يشتغلون آناء الليل وأطراف النهار بالهدوء والسكينة لاكتشاف الحقيقة ونصرتها فى العالم.

هذا هو العمل الذى نريد أن نشرع فيه ونطلب المساعدة عليه فى جميع سكان القطر.

نحن نعلم أن عمل الحكومة وحده لا يكفى بكل حاجاتنا وأنه مهما كان لديها من الرغبة ومن القوة فلا تستغنى عن مساعدة الأفراد لها، ولذلك نأمل أن يسمع نداءنا كل ساكن فى مصر مهما كان جنسه ودينه.

ربما اختلفت الأفهام فى حقيقة المشروع الذى ندعو إليه ولذلك وجـــب علينا أن نبين بالإجمال المقصود منه:

(أولا) أن الجامعة التى نريد إنشاءها هى مدرسة علوم آداب تفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه ودينه.

(ثانيا) ليس لهذه الجامعة صيغة سياسية ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها فلا يدخل فى إدارتها ولا فى دروسها ما يمس بهـــا على أى وجه كان.

(ثالثا) أن اشتمال الجامعة على درجات التعليم الثلاث وهى العالى والتجهيزى والابتدائى وإن كان من أقصى الرغبات التى يلزم بذل الجهد فى تحقيقها عاجلا أو آجلا ومن ضمن ما ترمى إليه غايتنا متعذر الآن لأنه يكون مشروعا جسيما جدا وتنفيذه برمته دفعة واحدة يستدعى نفقات وعمالا ونظامات لا يتيسر الحصول عليها الآن فلا بد من التدرج فى تنفيذه والبدء فيه بما يمكن عمله وتقديم ما الحاجة إليه أشد من غيره.

نرى أن التعليم الابتدائى والثانوى والفنى موجود الآن فى هذه البلاد بمقدار ما يفى بحاجاتها على حسب الإمكان ويظهر أنه يمكننا بدون أن نخشى ضررا أن نؤجل الاشتغال بهذه الأنواع الثلاثة من التعليم وأن نوجه جميع مساعينا الآن إلى تأسيس دروس عالية مما لا وجود له عندنا ولا يمكننا الاستغناء عنه.

دروس أدبية وعلمية وفلسفية تنور عقول طلابها وتربى ملكاتهم وتهذب عواطفهم وتبلغ بهم مراتب الكمال فى أنواع ما يتلقون منها.

دروس تؤخذ عن أساتذة ينتخبون من رجال العلم هنا وفى أوروبا تحت إدارة لجنة علمية يرأسها رجل من أهل الفن ذو خبرة تامة بالتعليم ولا حاجة للقول بأن هذه الدروس وموضوعاتها وأهميتها يتعلق بما يكون للجامعة من الإيراد.

(رابعا) يلزم أن يكون للجامعة تلامذة خصوصيون وهم الذين يقيدون أسماءهم فى دفاترها ويلازمون تلقى الدروس فيها المدة التى تقرر

لها ويمتحنون فيها ويحصلون على شهاداتها وتكون لهذه الشهادات قيمة أدبية مع الأمل أن الحكومة تمنحها المزايا التى نراها جـديرة بها فى المستقبل ومع ذلك فإنه يباح لكل راغب فى التعليم من غير هؤلاء التلامذة أن يحضر دروسا لها يفقه فى العلم وليقتبس منهـا وما يتمم به كماله العلمى.

(خامـسا) أن جمعية المكتتبين تنتخب لجنتين إحداهما فنية لوضـع نظـام الجامعة وما يتعلق بلوازم التعليم فيها والأخرى لجمع الاكتتابات من المتبرعين هذا هو مشروع أول من اكتتبوا لتأسيس الجامعة المصرية وتلك غايتهم قد يجده البعض كبيرا علـيهم محفوفـا بكثيـر مـن الصعوبات التى اعتادت أن تقوم فى وجه كل مشروع فتقف به دون الغاية فنقول لهؤلاء إننا سنسعى جهدنا لتحقيقه وإذا سعى كل سـعينا فلا شك فى نجاحه لأنه لا معنى للنجاح فى مثل هذه المشروعات إلا أن يتحد الكل ويعمل الكل فكل يائس يدعو إلى الخيبة وكل آمل يدعو إلى النجاح. على أننا إذا لم نتمكن من الوصول إلى تمام المطلـوب فإننا نرجو الله أن يوفق لإتمامه غيرنا ممن وهب لهم همـة أعلـى وفكرا أسمى وحزما أقوى وأملا أوسع.

وبعضهم وهو الأكثر يرون مشروعنا جزئيا ليس له من الأهمية مـا كانوا يرغبون فنقول لهؤلاء إن نجاح كل عمل يتوقف على معرفة العامـل مقدار قوته وإن التدرج فى الأمور أقرب إلى النجاح فيها من الطفرة والتأنى فى السير أضمن للوصول إلى الغاية، ونجاحنا فى هذا المـشروع الجزئـى يشجعنا على الاستزادة فيه وتوسيع حالته فإذا جاء اليوم الذى نشعر فيه بـأن

فى قوتنا أن نوسع دائرة التعليم وننفذ كل مشروعنا وضعنا أيدينا فى أيديهم وسرنا جميعا متكاتفين إلى تلك الغاية السامية والله ولى التوفيق.

فالمرجو من حضرتكم تلبية الدعوة ومساعدة المشروع بكل ما تستطيعون من وسائل التعضيد والمؤازرة والله ولى النجاح*.

---

* **يستخلص من هذه الوثيقة ما يلى:**

- إيضاح اهتمام الحكومة بإنشاء الكتاتيب، وإهمالها للتعليم العالى رغم أهميته بالنسبة لمصر.
- مطالبة الأهالى المساعدة على قيام المشروع.
- إن المقصود من الجامعة أن تكون مدرسة علوم وآداب تفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه أو دينه، وألا يكون لها صبغة سياسية ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها.
- التدرج فى تنفيذ المشروع والبدء فيه بما يمكن عمله.
- أن يكون للجامعة طلاب خصوصيون، وأن يكون لشهاداتها قيمة أدبية.
- أن يسمح لمن يرغب فى حضور دروس الجامعة لأى شخص كان.
- أن تنتخب جمعية المكتتبين لجنتين إحداهما فنية لوضع نظام الجامعة وما يتعلق بشئون التعليم بها، والأخرى لجمع الاكتتابات من المتبرعين.
- مطالبة الأهالى بمعاضدة المشروع ومساندته قدر الاستطاعة.

الوثيقة رقم (٢)

الاجتماع الأول لمشروع الجامعة

فى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ شعبان سنة ١٣٢٤، ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ اجتمع فى منزل عزتلو سعد بك زغلـول بجهـة الإنـشاء، الموقعون على هذا، بصفتهم من المكتتبين الأولين لإنشاء "الجامعة المصرية" وأيد كل منهم اكتتابه للجامعة، كما هو مذكور بعد، ثم قرروا بعد المداولة ما يأتى:

أولا– انتخاب لجنة تحضيرية مؤلفة من حضرات:

سعد زغلول بك	وكيلا للرئيس العام
قاسم أمين بك	سكرتيرا للجنة
حسن سعيد بك	وكيل البنك الألمانى الشرقى: أمينا للصندوق
محمد عثمان أباظة بك	أعضاء
محمد راسم بك	أعضاء
حسن جمجوم بك	أعضاء
حسين السيوفى بك	أعضاء
أخنوخ أفندى فانوس	أعضاء
زكريا أفندى نامق	أعضاء
محمود الشيشينى بك	أعضاء
مصطفى كامل الغمراوى بك	أعضاء

ثانيـــا – تأجيل انتخاب الرئيس العام إلى الجلسة القادمة.

ثـــالثـــا – نشر الدعوة الآتية فى جميع الصحف المحلية: عربية وإفرنجية.

رابعــا – هذه الجامعة تسمى "الجامعة المصرية".

خامسا – الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية، لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية.

ثم أمضى عليه جميع المكتتبين بعد بما هو قرين اسم كل منهم/ وهم:

المبلغ	**الاســـــــــم**	**المبلغ**	**الاســـــــــم**
جنيه		جنيه	
		٢٠١٥	ما قبله
١٠٠	قاسم بك أمين	١٠٠	الدكتور عبـــد الحلـــيم أفندى ببنى سويف
١٠٠	خالد بك سعيد	١٠٠	منشاوى أفنـــدى ســـيد أحمد
٢٠٠	محمد بك فريد، أولا وسنويا	١٠٠	أخنوخ أفندى فانوس
١٠٠	محمد بك سليمان أباظة	١٠٠	محمود بك حسيب
٢٠٠	حسين بك أبو حسين	١٠٠	عبد العزيز بك فهمى

٢٠٠	على بك فهمى	٥٠	حسن بك سعيد
١٠٠	حنفى أفندى ناجى	٢٠	الشيخ عبد العزيز جاويش، وسنويا
١٠٠	محمود بك الشيشينى	٥٠٠	محمد بك راسم
٢٠٠	محمد بك عثمان أباظة	١٠٠	سعد بك زغلول
١٥	حفنى بك ناصف	١٠٠	محمد بك هاشم
١٠٠	عبد الله بك سليمان أباظة	١٠٠	محمد بك يوسف
٥٠٠	مصطفى بك كامل الغمراوى	١٠٠	أحمد أفندى رمزى
١٠٠	زكريا أفندى نامق، و ٥٠ جنيها سنويا	١٠٠٠	حسن بك جمجوم
٢٠١٥	نقل بعده	٤٤٨٥	الجملة•

• **مضمون الوثيقة:**

خروج فكرة الجامعة إلى حيز الوجود بعد عقد اجتماع حضره ٢٧ رجلاً من المكتتبين بمنزل سعد زغلول فى يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦ حيث تم انتخاب لجنة تحضيرية، ونشر دعوة عامة لمشروع الجامعة فى كل الصحف، وفتح الاكتتاب لهذا المشروع وأن تسمى هذه الجامعة بالجامعة المصرية، وقرروا الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس، ولكنهم لم يحددوا مكان الاجتماع.



الوثيقة رقم (٣)

الاجتماع الثانى لمشروع الجامعة

وقد عقدت الجلسة الثانية فى منزل حسن بك جمجوم بالعباسية، فى يوم الجمعة ١٤ شوال سنة ١٣٢٤ الموافق ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦، للنظـــر فى انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية، حضرها كل من:

سعد زغلول باشا	محمد بك بهجت	حسن بك عيد
قاسم بك أمين	حسن بك سعيد	محمود بك الشيشينى
محمود بك حسيب	على بك فهمى	محمد بك حبيب
عبد السلام أفندى زكى	إلياس بك عوض	خالد بك سعيد
أخنوخ أفندى فانوس	مصطفى بك خليل	حفنى بك ناصف
مرقس أفندى فهمى	محمد بك عثمان أباظة	أحمد أفندى رمزى
زكريا أفندى نامق	محمد بك صادق أباظة	محمود أفندى طاهر حقى
حسن باشا السيوفى	حسن بك جمجوم	مرقس أفندى حنا
محمد بك فريد	محمد أفندى أسعد	عبد الحميد أفندى جمجوم

وقد افتتح سعد زغلول الجلسة بقوله:

إخواني....

إن المهمة التى عهدت إلى أخيرا، تمنعنى من الاستمرار على أن أكون عضوا عاملا معكم، فى مشروع الجامعة المصرية، الذى أفتخر بكونى مـــن الذين اشتركوا فى وضعه، وتشرفت بانتخابى وكيلا للجنة الوقتية، التى تألفت للعمل على تنفيذه، لأنه فضلا عن كون المبادئ التى قررناها بالاتفاق معكـــم فى الجلسة السابقة، تقضى بألاّ يقبل فيها من يشتغل بالسياسة، فإن وظيفتـــى الجديدة، تستغرق أعمالها جميع أوقاتى؛ على أنه إذا منعنى ذلــك أن أكـــون عضوا عاملا بالاستمرار، فلا يمنعنى من أن أساعد هذا المشروع بكل مـــا تصل إليه استطاعتى، كلما سنحت الفرصة لذلك، حتى يبلغ الغاية المقصودة منه، خصوصا أن حكومة الجناب العالى لا تنظر إلى هذا المشروع إلا بعين الرضا، وتعتبره مفيدا جدا إذا توفرت الرغبات إليه، وكثر طلاب العلم الذين يراد به تعليمهم، وإنها إذا لم تساعد الآن عليه، فلاشتغالها بما جـــاء وقتـــه، واشتدت حاجة الأمة إليه، رغم نفعه جميع الطبقات. ومما يسرنى أن الأمـــر الذى يمنعنى من الاشتراك معكم، هو من جنس العمل الذى أنتم قائمون بـــه، ولا فرق بينهما إلا فى أن عملكم متعلق بنوع خاص من التربيـــة، ومهمتـــى متعلقة بالتربية العامة.

ولذلك أقدم لحضراتكم مزيد تشكراتى، على ما أظهرتموه من الثقة بى، وأرجو الله لى التوفيق فى بلوغ الأمل، ولكم النجاح فى العمل.

وقد تخلى سعد زغلول عن مركز الرياسة مفوضا للجمعية أمر انتخاب من يرأس الجلسة.

وإذا كان سعد زغلول قد تنحى عن الإشراف على هذا المشروع، فإن الرياسة ما لبثت أن آلت إلى زعيم آخر من زعماء الفكر، وقادة الجيل، وهو قاسم أمين بك، وقد خطب عزته إذ ذاك، فقال:

إخوانى:

قد مضى الآن شهران تقريبا، من عهد اجتماعنا الأول، والحقيقة أن مشروع الجامعة لم يتقدم فى هذه المدة تقدما يذكر. وسبب ذلك أننا ظننا أن أول شيء يجب الاهتمام به، هو انتخاب رئيس لنا، واعتبرنا أن هذه المسألة مقدمة على غيرها، فوقف تيار الاكتتاب الأول، لأن العموم تبعنا فى الظن. والآن لا يسعنى إلا الاعتراف بأن هذا السير كان خطأ منا، تجب المبادرة إلى إصلاحه، واعتبار أن الترتيب المعقول يقضى بأن يكون لمسألة الاكتتابات المكان الأول.

وتنفيذا لفكرتنا الأولى، جرت مخابرات بيننا وبين أحد أمراء العائلة الخديوية، ممن يظن فيهم الميل إلى المشروعات النافعة، واستمرت تلك المخابرات مدة بين شرح غاية الجامعة، وتحديد موضوعها، واستطلاع رأى أولياء الأمور فيها، ثم انقطعت المخابرات دفعة واحدة، بأسباب خارجة عن إرادتنا، وانتهى الأمر بأنه لم يقبل رياسة الجامعة، ولم يرفضها صريحا.

ربما يحق لبعض الناس أن يفهموا من ظروف الحال، أن دولة الأمير قصد بذلك إعلان رأيه ضمنا، بعدم قبوله الرياسة، ولكن ما نعهده فيه من الاعتماد على القول الصريح، ومن الميل إلى الأعمال الخيرية ومن اشتراكه فى الجمعيات التى لها مساس بالمصلحة العامة، يحملنا على الاعتقاد بأنه لم يقل إلى الآن كلمته الأخيرة، وأننا لسنا أمام امتناع، بل أمام تردد، منشؤه

المبالغة فى مسئولية العمل، والحرص على نجاحه، وعلى ذلــك فالأمـــل لا يزال باقيا فى أن يعود إلينا قريبا.

لهذا أرى أن يؤجل انتخاب الرئيس إلى جلسة أخرى.

وقد عنّ لنا فى هذه الأثناء، أن نطلب من الحكومة مساعدتنا، فبدأنا بأن التمسنا من مولانا الخديو المعظم، أن يقبل وضع الجامعة تحت رعايته، وأن يمد لها يد المساعدة، فأظهر جنابه العالى ارتياحه لعملنـــا، وكـــذلك تقابلـــت شخصيا عدة مرات مع عطوفة رئيس مجلس النظار، وتكلم غيرى مع جناب اللورد كرومر، والذى يمكننى أن أصرح به هنا عن نتيجة هذه المساعى، هو أن الحكومة تنظر إلى عملنا بعين الرضا، وتستحسن مبدأنا، ولكنها ترى أن هذا المشروع العظيم سابق لأوانه. ولا يتوهمن متوهم أن هذا من الحكومـــة حجة لإحجام عن المساعدة، لأن الأسباب التى أبدتها فى هذا الشأن جـــديرة بالنظر والاعتبار، فإذا أردنا أن ننصفها ينبغى علينا أن نلاحظ أن كثيرا من المشروعات العظيمة قد بهج بها الناس، وهبت دفعة واحـــدة، ثـــم انطفـــأت وانعدمت، ذلك لأن كل عمل يحتاج لعناية وصبر ومواظبة، وتضحية شـــىء من الوقت والمال، وغير ذلك مما لا يتعود عليه المصريون، فهى تخشى أن إنشاء الجامعة يكون حظه كحظ غيره، وتعتقد أن مشروعا كبيرا كمشروعنا، لم يأت الوقت المناسب لأن تقوم به الأمة نفسها. لهذا لا أظـــن أنـــى أكـــون مخطئا إن قلت: إنها متى رأت منا الاستمرار فى العمل، والبدء فى التنفيـــذ فهى لا تضن بمساعدتنا، بالمقدار الذى يوصـــل مـــشروعنا إلـــى الكمـــال المطلوب. ولا يمكننى أن أتصور مطلقا، أن حكومتنا تنظر بعين الكراهية إلى عمل تبرأ من كل فكرة سياسية، وتجرد عن كل غاية غير خدمة العلم وحده.

والآن لم يبق إلا أن أدعوكم إلى بذل الجهد فـــى جمـــع الاكتتابـــات، وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض، فى جميع أنحاء القطر، واعتقدوا أن نجاح مشروعنا هو فى يدنا، لا فى يد غيرنا، وأن تنفيذه متوقف على إرادتنا، فإذا صادف عزيمة قوية فلا شىء يحول بيننا وبينه.

أنتم تعلمون أننا قد تعهدنا أمام أنفسنا، وأمام أمتنا، وأمام الأجانب الذين يقطنون معنا، بأن نؤسس مدرسة عالية، وقد وضعنا إمـــضاءنا علـــى هـــذا التعهد، فالشرف يقضى علينا بأن نقوم بوفاء ما تعهدنا به. هذا الواجب لسنا نحن الحاضرين هنا مسئولين عنه وحدنا، بل جميع أفراد الأمة، لأننـــا مـــا دعونا إلى الجامعة إلا لاعتقادنا أنها صارت حاجة لا يستغنى عنها، وأتمنى أن يكون إنشاء الجامعة مبدأ لدور جديد لحياتنـــا العموميـــة، دور الاتفـــاق والاتحاد على هذا العمل النافع، وغيره ومما يماثله.

ثم قال: يجب علينا أن نتبصر فى أمرنا، فإذا كنا نريد العمـــل حقيقـــة لخدمة النفع العام، فعلينا أن نثابر فى العمل، بـــدون فتـــور ولا ملـــل، وإلا فالسكوت أولى.

فصاح الجميع بلسان واحد: نحن مستعدون للعمل بجد واستمرار.

ثم اقترح بعض الحاضرين، أن يعتمد أصحاب هذا المشروع بعـــد الله على أنفسهم، ولا يعلقوا آمالهم على مساعدة خارجية، قد تكون وقد لا تكون. فأجابه آخر بأن الحكومة لا تتأخر عن المساعدة متى رأتنا مجدين فى العمل، ولا بد لنا من رياسة أمير من الأمراء، تجتمع الكلمة عليه، حتى يكون العمل بنظام تام. فكانت الأغلبية فى جانب هذا الأخير.

ويظهر أن قاسم بك أمين، كان يرى أن الرياسة إذا تقلدها شخص لــه مقام سام واحترام عظيم فى نفوس الأمة كافة، قد يكــسب الجامعــة نفــوذا عظيما، ويقيم لها وزنا تاما، ولهذا أبى أن يقبل الرياســة، فتأجــل انتخــاب الرئيس إلى الجلسة التالية.

وبناء على ذلك شرع فى انتخاب لجنة دائمة، بدل اللجنــة المؤقتــة، لتعمل جميع الأعمال اللازمة لنجاح هذا المــشروع، بالنيابــة عــن جميــع المكتتبين، ويفوض إليها إجراء كل ما تراه نافعا، فأسفر الانتخاب السرى عن تسمية خمسة عشر عضوا، وهم بحسب ترتيب الأصوات:

قاسم بك أمين – محمد بك فريد – حسن باشا السيوفى – حــسن بــك جمجوم – حفنى بك ناصف – مرقس حنا أفندى – مصطفى بــك خليــل – محمود بك الشيشينى – محمد بك بهجت مورو – حسن بك سعيد – محمد بك عثمان أباظة – مصطفى بك كامل الغمراوى – خالد بك سعيد – محمود بك حسيب – على بك فهمى المحامى.

وبعد ذلك انصرف أعضاء الجمعية العمومية، وبقى الخمــسة عــشر عضوا، فانتخبوا:

قاسم أمين بك .... نائب رئيس .

محمد فريد بك .... سكرتيرا .

حسن السيوفى باشا .... أمين الصندوق.

الوثيقة رقم (٤)

الجلسة الثالثة وتعميم الدعوة إلى الاكتتاب

قد انعقدت الجلسة الثالثة فى منزل محمد بك عثمـــان أباظـــة، بجهـــة الإنشاء يوم ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٠٦.

وفى هذه الجلسة قررت اللجنة أن تشتغل بتكوين اللجان الفرعية، فـــى العاصمة والأقاليم، وأن تعمم الدعوة للاكتتاب، بأوسع طرق النشر، وقد رأت أن غياب حضرة محمد بك فريد سكرتير اللجنة، ربما طال فـــى أوروبـــة، فقررت انتخاب حضرة حفنى بك ناصف سكرتيرا بدلا منه.

ثم قررت اللجنة أن تنتخب لها محلا للاجتمـــاع دائمـــا، وأن يكـــون اجتماعها فى يوم معين من الأسبوع، فتقرر أن يكون الاجتماع بعد ظهر يوم الخميس من كل أسبوع، فى نادى طلبة المدارس العليا بالأزبكية.

وطلبت اللجنة من حضرات حفنى بك ناصف ومرقس أفندى وعلى بك فهمى، وضع مشروع لائحة داخلية، للعمل بمقتضاها.

ثم تقرر إيداع ما يجمع من المال بالبنك الألمانى الشرقى، لأنـــه هـــو البنك الوحيد الذى قبل أن يساعد الجامعة بإعطاء فائدة ٤٪ سنويا، ويعطـــى مساعدة لها زيادة على ذلك ١,٥٪ سنويا، ويكتتب بمبلغ أربعين جنيها سنويا، بحيث تستفيد الجامعة منه ٥,٥ ٪ فضلا عن الـــ٤٠ ج المكتتب بها ســـنويا. وكل البنوك التى عرضت حفظ النقود عندها، كانت أقل منه فائدة للجامعـــة، ولم يقبل غيره استعداده لسحب المبلغ المتجمع عنده، بمجرد الطلب.

وقد أثنى الحاضرون على مديرى هذا البنك، وخصوصا حسن بك سعيد، المدير الوطنى.

وفى ختام أعمال الجلسة، تليت أسماء حضرات المكتتبين، الذين تبرعوا بالمال للجامعة، بعد نشر القائمة السابقة وهم:

المبلغ	الاســـــم
١٠٠٠	صاحب الدولة البرنس عزيز باشا حسن
٤٠٠	صاحبة الدولة البرنسيس نازلى هانم أفندى حليم
١٠٠٠	سعادة الدكتور محمد علوى باشا
١٠٠	سعادة حسن بك رفقى
٢٠٠	عزتلو سعد بك الخادم
٣٠٠٠	سعادة سيف الله يسرى باشا
٥٧٠٠	جملة هذه القائمة
١٠٨٣٦	مجموع القوائم السابقة
١٦٥٣٦	جملة المال المكتتب به

وقد دعيت الجمعية العمومية للحضور فى نادى المدارس العليا فى يوم ٥ من يناير سنة ١٩٠٧ــ وبعد أن عرضت عليها أعمال اللجنة فى الأيــام السابقة، طلب منها أن تفوض للجنة انتخاب عشرة أعضاء آخــرين، علـــى حسب ما تراه اللجنة الأصلية، ليكون عدد اللجنة العمومية ٢٥ عضوا بــدلا من ١٥، فقررت الجمعية العمومية ذلك، وفوضت لها انتخاب من تريد، حتى يتكامل الأعضاء ٢٥، وبناء على هذا القرار انتخب عــشرة أعــضاء فـــى جلسات مختلفة. وهذا بيان الأعضاء القدماء والحديثين وتواريخ انتخابهم:

حضرة قاسم أمين بك	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة حفنى ناصف بك	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
سعادة حسن باشا السيوفى	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة حسن بك جمجوم.	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة مرقس أفندى حنا	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة مصطفى بك خليل	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة محمد بك بهجت	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة حسن بك سعيد	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة محمد بك عثمان أباظة	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة مصطفى بك كامل الغمراوى	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة خالد بك سعيد	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة على بك فهمى	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
حضرة محمد بك فريد	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦

حضرة محمود بك الشيشينى	٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦
سعادة الدكتور محمد علوى باشا	٥ من يناير سنة ١٩٠٧
حضرة يوسف بك صديق	٥ من يناير سنة ١٩٠٧
حضرة جبرائيل بك حداد	٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧
حضرة حبيب بك فرعون	٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧
حضرة سليمان أفندى البستانى	٦ من أبريل سنة ١٩٠٧
سعادة حسين باشا رشدى، مدير الأوقاف	٣١ يناير سنة ١٩٠٨
سعادة يعقوب أرتين باشا، وكيل المعارف سابقا	٣١ يناير سنة ١٩٠٨
سعادة إبراهيم نجيب باشا وكيل الداخلية	٣١ يناير سنة ١٩٠٨
الأفوكاتو لوزنيا بك	٣١ يناير سنة ١٩٠٨
مسيو ماسبيرو، مدير دار الآثار	٧ من مارس سنة ١٩٠٨
حضرة أحمد بك زكى، سكرتير مجلس النظار	٧ من مارس سنة ١٩٠٨

وقد أبلغ اللجنة نائب الرئيس فى جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٠٧ أن الجناب العالى الخديوى، تفضل بجعل اللجنة تحت رعاية سموه، ويجعل سمو ولى عهده الكريم، رئيس شرف لها.

وقد كان من توفيق الله لهذه الجامعة الناشئة، أن كان قاسم بـك أمـين بعيد النظر، ثاقب الرأى، إذ اتجه نحو زعيم كانت تلوح تباشيره فى الأفـق، وكان قد عرف الناس عنه رحابة الفكر وسعة الصدر. وصـدق الوطنيـة، وصدق اليقين، وقوة الإخلاص فى خدمة الوطن، وهو البرنس، "أحمد فـؤاد باشا"، ملك مصر العظيم فيما بعد، ويبدو أن الله قد أراد لهـذه الجامعـة أن تخرج من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ، ومن حيز الحلم إلى حيز الحقيقة، على يد ذلك الرجل العظيم، وقد كتب قاسم بك أمين إلى سـموه، يعـرض عليـه الرياسة، فى كتاب رأينا أن ننشره بنصه، لأنه من الوثائق التاريخية الهامة، التى تظهر فكرة خروج الجامعة المباركة إلى حيز الوجود•.

• أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية. القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول ١٩٥٠ ص ٢٣ – ٢٥.



الوثيقة رقم (٥)
كتاب اللجنة للأمير أحمد فؤاد

دولتلو أفندم الأمير "أحمد فؤاد باشا"

لما عرضنا أمس على أعضاء لجنة إدارة الجامعة ما تفضلتم به دولتكم، من العناية بأمر الجامعة، والاستعداد لتعضيد مشروعها، قابلوا هذه البشرى بالسرور، ووثقوا بالفوز القريب، وقرروا إيفاد وفد منهم لتقديم الشكر لدولتكم. وهم: محمد علوى باشا، ويوسف صديق باشا، وحفنى بك ناصف، وحسن بك سعيد، فإذا تكرمتم بقبولهم، أرجو إخبارى باليوم والساعة اللذين تتفضلون بتحديدهما لذلك، وأرجو قبول احترام عبدكم الخاضع.

فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧.

إمضاء: قاسم أمين

وفى يوم الجمعة ٣١ من يناير سنة ١٩٠٨ اجتمعت الجمعية العمومية برياسة قاسم أمين بك، وقد افتتح الجلسة قائلا، إنه قد قابل سعادة محمد علوى باشا قبل مجيئه إلى الجلسة، وإنه موكل من قبله لإعلان رأيه فى موضوع بحث اليوم، وإنهما تقابلا مع دولة البرنس "أحمد فؤاد باشا" وخابراه فى رياسة الجامعة، فقبل دولته الرياسة، ولذلك يقترح إسناد رياسة الجامعة لدولته، وأن تشكل لجنة فنية لوضع مشروع أساسى، لتنفيذ مشروع الجامعة، ويكون لتلك اللجنة الحق بأن تستعين بمن تريد من الاختصاصيين وغيرهم، وأن تتكون هذه اللجنة من:

دولة البرنس أحمد فؤاد باشا		رئيسا
حسين رشدى باشا		
قاسم أمين بك		
يعقوب أرتين باشا	}	أعضاء
محمد علوى باشا		
حفنى ناصف بك		
لوزنيا بك		

وقد اجتمعت هذه اللجنة المرة الأولى بسراى دولة الأمير "أحمد فـؤاد باشا" فى يوم ١٢ من مارس سنة ١٩٠٨ الساعة ٣ بعد الظهر، وتفاوضـت فى البحث عن الوسائل التى توصلها لإنجاز مهمتها فى أقرب وقت، لإظهار الجامعة من حيز الفكر إلى حيز العمل، وأخذت على عهدتها موالاة العمـل ليل نهار، مجتمعة ومنفردة، حتى تصل إلى الغرض المقصود، على أن أول عمل يجب عليها البدء به، الإرسالية والتدريس.

وبتولى الأمير "أحمد فؤاد باشا" رياسة هذا المـشروع، ينتهـى عهـد الفكر، ويبدأ عهد العمل الجدى المثمر الموفق، فقد أخذ على عاتقه هذا الأمر، وتعهده بمزيد عنايته وخالص تأييده، حتى خرج إلى حيز الوجود مـشروعا جليلا نافعا، لا زلنا نجنى ثماره وسنجنى ثماره إن شاء الله•.

- • أحمد عبد الفتاح بدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعـة المـصريـة، القاهـرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول. ١٩٥٠ ص ٢٥ - ٢٦.

الوثيقة رقم (٦)
خطاب من محمد فريد إلى قاسم أمين

عزتلو حضرة قاسم بك أمين

بما أنى مسافر لأوروبا اليوم وأعود إنشاء الله فى منتصف شهر يناير المقبل فقد أنبت عنى فى أعمال سكرتارية لجنة الجامعة المصرية حضرة صديقى محمود بك حسيب وأرجو تلاوة هذا الجواب على اللجنة عند انعقادها.

ومنى إليكم وإلى جميع حضرات الأعضاء أزكى السلام.

٨ ديسمبر سنة ١٩٠٦

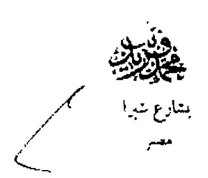
محمد فريد

يتضح من هذه الوثيقة:

- عقد الجلسة الثانية لمشروع الجامعة لانتخاب الرئيس والأعضاء وتخلى سعد زغلول عن الإشراف على المشروع بعد أن تولى نظارة المعارف، وتولى قاسم أمين مقاليد الأمور.
- تأجيل انتخاب الرئيس رغبة فى أن يتولاه أحد أمراء العائلة الخديوية تجتمع الكلمة عليه حتى يكسب الجامعة نفوذا ويقيم لها وزنا.
- مطالبة الخديو عباس الثانى بوضع مشروع الجامعة تحت رعايته وأن يمد له يد المساعدة.
- استمرار المساعى لدى الحكومة لمساندة المشروع، وإحجامها عن المساعدة بحجة أن المشروع سابق لأوانه.
- ضرورة بذل الجهد فى جمع الاكتتابات وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض .
- انتخاب لجنة دائمة بدلا من اللجنة المؤقتة لتتولى جميع الأعمال اللازمة لإنجاح المشروع.

عرض أسماء المكتتبين الذين تبرعوا للجامعة، وإيداع ما يجمع من المال بالبنك الألمانى الشرقى، وقبول الأمير فؤاد رياسة الجامعة.

M. Farid Bey
RUE CHOUBRA
LE CAIRE



بشارع شبرا
مصر

عزتلو حضرة قاسم بك أمين

بما أني مسافر لأوروبا [illegible] و[illegible] في منتصف شهر يناير المقبل
فقد أنبت عني في أعمال سكرتارية لجنة الجامعة المصرية حضرة صديقي محمود
بك حسيب وأرجو تلاوة هذا الجواب على اللجنة عند أول انعقادها
ومني الشكر إلى جميع حضرات أعضائها [illegible]
٥ دسمبر [illegible]

- **يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:**

- رغبة محمد فريد فى إنابة محمود بك حسيب عنه فى أعمال سكرتارية لجنة الجامعة مؤقتا نظرا إلــى سفره إلى أوروبا.
- والجدير بالذكر أن قاسم أمين رفض هذه الفكرة، واتخذت اللجنة من ذلك سببا فى اختيار حفنى ناصف لمنصب السكرتير.

الوثيقة رقم (٧)

خطاب محمود حسيب إلى لجنة الجامعة بشأن احتجاجه على إسقاط عضوية محمد فريد ورغبته في الاستعفاء من عضوية اللجنة

عزتلو حضرة نائب رئيس مشروع لجنة الجامعة

بهذا أقدم استعفائى من عضوية اللجنة لتحققى أن عزتكم غير مرتاحين من بقائى أنا ومحمد فريد بيك عضوين فى اللجنة لأنكم انتهزتم فرصة غيابه فأسقطتموه من مركز ناله بالانتخاب السرى.

وحيث إن نجاح مشروع الجامعة من أخص رغائبنا فلا يهمنا والحالة هذه إن كنا عاملين فى اللجنة أو بعيدين منها وربما كان عملنا فى الخارج أنفع للمشروع ولجنته من بقائنا فيها.

وحيث إن رغبتكم فى إبعادنا عن اللجنة ربما كان فيه مصلحة للمشروع.

فلهذا أرجو قبول استعفائى من العضوية وأؤكد لعزتكم ولسائر حضرات الأعضاء أنى سأبذل ما فى وسعى لنجاح هذا المشروع والله يوفقنا جميعا لما فيه الخير آمين.

مكتب
محمود حسيب بك الخبير
وصاحب مجلة المجلات
بميدان الاوبره
بمصر
التليفون ١٦٢٢ صندوق البوستة ١١١٤

مصر في ٢٧ دسمبر سنة ١٩٠٦
نمرة

عزتلو حضرة نائب رئيس مشروع لجنة الجامعة
بهذا اقدم استعفائى من عضوية اللجنة لتحقق ان عزتكم غير مرتاحين من بقائى انا ومحمد فريد بيك عضوين فى اللجنة لانكم انتهزتم فرصة غيابه فاسقطتموه من مركز [illegible] بالانتخاب السرى
وحيث ان نجاح مشروع الجامعة من اخص رغائبنا فلا يهمنا والحالة هذه ان كنا عاملين فى اللجنة او بعيدين منها وربما كان عملنا فى الخارج انفع للمشروع ولجنته من بقائنا فيها
وحيث ان رغبتكم فى ابعادنا عن اللجنة ربما كان فيه مصلحة للمشروع
فلهذا ارجو قبول استعفائى من العضويه واكد لعزتكم ولسائر حضرات الاعضا انى سأبذل مافى وسعى لنجاح هذا المشروع والله يوفقنا جميعا لما فيه الخير امين

● **مضمون الوثيقة:**

نظرًا إلى استمرار تغيب محمد فريد سكرتير اللجنة فى أوروبا واشتغاله بالسياسة التى كان يهم اللجنة أن تكون بعيدة عنها حتى لا تعترضها عقبة من العقبات فقد قررت اللجنة انتخاب حفنى ناصف سكرتيرا للجنة بدلا من محمد فريد، ونتيجة لذلك اعترض محمود بك حسيب وقدم استقالته من اللجنة، كما علل محمد فريد هذا التصرف من جانب لجنة الجامعة بأنه كان خشية من أن يكون وجود مثله بينهم لا يرضى السلطات الحاكمة أو أن تتهم اللجنة بالعمل فى السياسة. انظر الدستور فى ١٨ أبريل ١٩٠٨.

الوثيقة رقم (٨)
الجامعة المصرية
لائحة الإجراءات الداخلية
المصدق عليها في ٩ فبراير سنة ١٩٠٧

ملحوظة:

إنه بجلسة يوم الجمعة ٣١ يناير سنة ١٩٠٨ قررت لجنة الجامعة تشكيل لجنة فنية لوضع مشروع أساسى لتنفيذ مشروع الجامعة المصرية ويكون لتلك اللجنة الحق بأن تستعين بمن تريد من الاختصاصيين وغيرهم.

وبناء على قرار الجمعية العمومية التى انعقدت بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦ القاضى بتعيين لجنة مركبة من خمسة عشر عضوا لإدارة هذا المشروع بصفة مستمرة.

وبناء على قرار الجمعية العمومية الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩٠٧ بالتفويض للخمسة عشر عضوا أن يضموا إليهم أعضاء لغاية عشرة.

وبناء على قرار اللجنة التى تم تشكيلها بطريق الانتخاب السرى فى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦ الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ المتضمن تكليف حضرات حفنى بك ناصف ومرقص أفندى حنا وعلى فهمى بك بتحضير مشروع لائحة الإجراءات الداخلية للعمل بها.

وبعد الاطلاع على مشروع اللائحة المقدم منهم وبعد المداولة فيه قررت اللجنة الآتى:

أولا– تتألف اللجنة من خمسة وعشرين عضوا عاملا خلاف الرئيس ينتخب منهم خمسة عشر بواسطة الجمعية العمومية بطريق الانتخاب السرى ويعتبر منتخبا كل من حاز الأغلبية النسبية والعشرة الباقون يعينون بمعرفة الخمسة عشر عضوا المذكورين حسب الحاجة.

ثانيا– يشترط فيمن ينتخب عضوا فى اللجنة أن يكون مكتتبا فى المشروع وأن يكون عمره خمسة وعشرين سنة على الأقل.

ثالثا– تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسا لها وأمينا للصندوق وسكرتيرا.

رابعا– إذا غاب الرئيس أو السكرتير انتخب الأعضاء الحاضرون بدله لأداء أعمال الجلسة.

خامسا– يجوز للسكرتير أن يستعين بعامل أو أكثر ولو من غير المكتتبين تحت مسؤوليته بمرتبات بعد عرض ذلك على اللجنة وتقريره بمعرفتها.

سادسا– يصح انعقاد اللجنة وتكون قراراتها صحيحة متى حضر من الأعضاء خمسة على الأقل.

سابعا– تنعقد اللجنة عادة مرة فى كل أسبوع فى اليوم الذى تعينه وبالمحل الذى تختاره ويجوز عند الضرورة انعقادها فوق العادة ولها أن توقف الجلسات الاعتيادية بسبب الأعياد والمواسم ونحوها.

ثامنا– على كل عضو يتغيب أن يعتذر للرئيس أو من يقوم مقامه.

تاسعا– من يتغيب أكثر من أربع مرات عن الجلسات بغير عذر مقبول ينبه وإن تغيب بعد ذلك يجوز للجنة أن ترفع أمــره للجمعيــة العموميــة لانتخاب عضو بدله ولها أيضا أن ترفع الأمر للجمعية العمومية كلمــا طرأت ظروف على واحد أو أكثر من الأعضاء منعته عــن مباشــرة أعماله باللجنة لانتخاب بدله.

عاشرا– وظيفة اللجنة مباشرة جميع الأعمال الأدبية والإدارية والمالية التى يستلزمها إبراز مشروع إنشاء الجامعة المصرية من دعوة الجمهــور للاكتتاب والاشتراك فى العمل وجمع النقــود ومباشــرة الاكتتابــات وحفظها واستثمارها وصرف ما يلزم صرفه منها للأعمال الإداريــة وغير ذلك من الأعمال اللازمة لإيجاد الجامعة وبقائها.

حادى عشر– على الرئيس أن يرأس الجلسات الاعتيادية وغير الاعتياديــة وأن يراجع أعمال السكرتير وأمين الصندوق وعليه تنفيــذ قــرارات اللجنة وجميع الخطابات تبعث من الرئيس وله أو من السكرتير وعلى السكرتير تلاوة محضر أعمال الجلسة السابقة والتوقيــع عليــه مــع الرئيس بعد التصديق عليه من اللجنة وتحريــر محاضــر الجلــسات ومباشرة جميع الأعمال الكتابية وفى عهدتــه دفــاتر وأوراق اللجنــة ويستلم ختم اللجنة تحت مسؤوليته وعليه تنفيذ قرارات اللجنــة تحــت مراقبة الرئيس وعلى أمين الصندوق مباشرة الأعمال الحسابية وحركة النقود طبقا لقرارات اللجنة.

ثانى عشر– الدفاتر الموجودة بعهدة السكرتير هى سبعة (١) دفتــر حــصر أسماء المكتتبين وتبرعاتهم. (٢) دفتر لقيد محاضر جلــسات اللجنــة. (٣) وآخر لقيد محاضر جلســات الجمعية العموميــة . (٤) ودفتــر

لضبط الإيراد والمنصرف. (٥) ودفتر لحصر القسايم. (٦) ودفتر لقيد السلفة المستديمة. (٧) ودفتر كوبيا لطبع جميع المكتوبات الصادرة من اللجنة وأمين الصندوق مسؤول عن ضبط دفتر الإيراد والمنصرف ودفتر حصر القسايم ودفتر السلفة المستديمة وعليه أن يراجعها كلما شاء ويجب عليه أن يوقع عليها فى نهاية كل شهر إيذانا بصحتها ويكون تحت يده دفتر لقيد حسابات حركة النقود موافقا لحسابات البنك من إيراد ومنصرف.

ثالث عشر– لا يجوز صرف نقود من البنك إلا بقرار من اللجنة وبإمضاء الرئيس وأمين الصندوق معا أو السكرتير عند غياب الأخير. ومع ذلك فللرئيس الحق أن يسحب بالإمضاءات السابقة وبغير قرار اللجنة مبلغ عشرين جنيها بصفة سلفة مستديمة يصرف منها على الشؤون الوقتية وكلما انتهت له أن يجددها وعلى أمين الصندوق والسكرتير أن يحررا كشفا شهريا ببيان هذه المصروفات مرفقا بالمستندات ويعرضاه على اللجنة لتقرأه وكشفا آخر كل ثلاثة شهور بيان حركة النقود عموما بمستنداتها ويعرضاه على اللجنة أيضا لتقره.

رابع عشر– تنعقد الجمعية العمومية كلما قررت اللجنة ذلك وكلما طلب هذا الاجتماع خمسة وعشرون عضوا من المكتتبين وفى الحالة الأخيرة يعرض الطالبون طلبهم على اللجنة وهى تقرر الاجتماع وتحدد ميعاده وهى الجمعية العمومية تنظر فيما تم من الأعمال وما يعرض من الاقتراحات وبالجملة فى جميع شئون الجامعة وتحرر بذلك محاضر فى دفتر مخصوص يوقع عليه الرئيس والسكرتير.

خامس عشر– على اللجنة أن تعرض أعمالها على الجمعية العمومية كلما اجتمعت.

سادس عشر– موظفو اللجنة أى الرئيس ونائب السكرتير والسكرتير وأمين الصندوق هم بعينهم موظفو الجمعية العمومية.

سابع عشر– لا يلغى مشروع الجامعة المصرية ولا يعتبر لجنتها منحلة إلا بإقرار جميع المكتتبين بلا استثناء.

ثامن عشر– يعمل بهذا القانون من الآن ولا يجوز تغييره فيما يتعلق بالأحكام المالية إلا بقرار من الجمعية العمومية.

تصدق على هذه اللائحة فى جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٠٧•

ح

• **يستخلص من هذه اللائحة ما يلى:**

- النظر فى انتخاب اللجنة النهائية للاكتتاب بدلا من اللجنة المؤقتة وانتخاب الرئيس وأمين الصندوق والسكرتير ووضع الشروط الخاصة فيمن ينتخب عضوا بها.
- وضع الضوابط التنظيمية لاجتماعات اللجنة، ووظائفها، ودفاترها وحساباتها، ومواعيد اجتماعاتها.
- أن تعرض اللجنة أعمالها على الجمعية العمومية.

عدم إلغاء مشروع الجامعة إلا بإقرار جميع المكتتبين بلا استثناء.



الوثيقة رقم (٩)

الجامعة المصرية فى عيون الشعراء

الحث على تعضيد مشروع الجامعة

أنشدها حافظ إبراهيم فى الحفل الذى أقامه محفل الصدق الماسونى

فى دار التمثيل العربى

وخصص إيراده لمشروع الجامعة المصرية

[نشرت فى ١٩ مارس سنة ١٩٠٧]

إنْ كُنتُم تبذُلونَ المَالَ عَن رَهَبٍ ∴ فنحن ندعُوكُمُ للبَذْلِ عَنْ رَغَبِ

ذر الكَتَاتِيبَ مُنشِيها بلا عَدَدٍ ∴ ذر الرَّمَادَ بعين الحَاذِقِ الأربِ[1]

فمَا لكُم أيُّهَا الأقوامُ جَامِعة ∴ إلاَّ بجَامِعَةٍ مَوصُولةِ السَّبَبِ[2]

قد قام (سعد) بها حينا وأسلمها ∴ إلى (أمين) فلم يحجم ولم يهب[3]

فعاونوهُ يعاونْكُم على عَمَلٍ ∴ فِيهِ الفخَارُ وَمَا تَرجونَ مِن أربِ

وبيِّنُوا لرجال الغربِ أنَّكُم ∴ إذا طلبتُم بَلغتُم غاية الطَّلبِ

لا تَلجَئُوا فِى العُلا إلاَّ إلى هِمَمٍ ∴ وثَابةٍ لا تُبَالِى هِمْيَة النُّوَبِ

فإنَّ تأمِيلكُم فِى غيركُم وَهنٌ ∴ فِى النَّفس يُرخِى عنانَ السَّعى والدَّأبِ[4]

إنْ قــامَ مِنَّـــا مُنـــادٍ قـــالَ قـــائِلُهُم ∴ لا تصخَبوا فهَلاكُ الشَّعبِ فى الصَّخَبِ[٥]

أو نابنـــا حـــادِثٌ نرجُـــو إزَالتُـــه ∴ قالَ استكينُوا وخلُّوا سَوْرَةَ الغضَبِ[٦]

فمَـــا سَـــمَونا إلـــى نجْـــدٍ نُحاولُـــهُ ∴ إلاَّ هبَطنا إلى غَوْرٍ مِنَ العَطبِ[٧]

يَا مِصرُ هَلْ بَعدَ هذا اليَأس مُتَّسَع ∴ يجْرى الرَّجاءُ بهِ فى كلِّ مُضطربِ[٨]

لا نحْنُ مَـوتَى وَلا الأحيَـاءُ تُـشبِهُنا ∴ كأنَّنـا فِيكَ لـمْ نشْهَدْ وَلـمْ نغِبِ

الهوامش :

(١) انظر ديوان حافظ إبراهيم ج ــ ١ ص ٢٦٥ – ٢٦٧.

(٢) يريد بالجامعة (الأولى): الرابطة التى تربط الأمة وتجمع طوائفها. وبالجامعة (الثانية): ذلك المعهد المعروف.

(٣) يريد المرحوم سعد زغلول باشا، وكان من أقوى أنصار فكرة إنـشاء الجامعـة المـصرية والساعين فى تحقيقها، فلما أسندت إليه نظارة المعارف أسلم أعمال الجامعة إلى المرحـوم قاسم بك أمين.

(٤) الوهن: الضعف. والدأب: الاجتهاد فى الأمر والاستمرار عليه.

(٥) الصخب (بالتحريك): شدة الأصوات واختلاطها.

(٦) استكينوا: استذلوا. وسورة الغضب: حدته.

(٧) النجد: ما ارتفع من الأرض، والغور: ما اطمأن منها وانخفض، والعطب: الهلاك.

(٨) المضطرب: المذهب يضطرب فيه الناس، أى يذهبون ويجيئون فى أمور حياتهم. يقول: هل بعد هذا اليأس من فسحة تتسع فيها آمال مصر فى جميع مناحى الحياة ومذاهبها.

الوثيقة رقم (١٠)

أسماء المكتتبين فى مشروع الجامعة

وهاك بيان المكتتبين وما اكتتبوا به وأعنى بهم الذين وقفوا أرضا على الجامعة أو دفعوا نقودا بالفعل ودخلت فى صندوق البنك.

الأطيان

فدان

١٠٠ صاحب العزة أحمد بك الشريف من سراة الغربية.

٠٥٠ صاحب العزة حسن بك زايد من سراة المنوفية.

٦ صاحب العزة مصطفى بك كامل الغمراوى من بنى سويف بدل خمسمائة الجنيه التى كان اكتتب بها.

١٥٦ فدانا

اكتتابات دفعت فى البنك الألمانى الشرقى

	جنيه	مليم
محمد بك سليمان أباظة	١٠٠	
أحمد أفندى رمزى المحامى	٩٧	٥٠٠
حنفى أفندى ناجى	١٠٠	
مدير بنك الأراضى المصرى	١٠٠	
أحمد أفندى فهمى خليل	٥٠	
محمود بك سالم	١٠٠	
مصطفى بك صبحى عبد الله	٩٧	٥٠٠
محمد أفندى مصطفى – تلميذ		٢٠
أحمد أفندى رأفت – تلميذ		٥٠
مصطفى بك البابى الحلبى	١٠٠	
مستر جريدنر – دفعة أولى		٩٧٥
مدرسة داود سلامة – دفعة أولى	١	
سيف الله باشا يسرى	٢٩٢٥	
مدرسة داود سلامة – دفعة ثانية	١	
البرنس عزيز باشا حسن	١٠٠٠	
قاسم بك أمين	٩٧	٥٠٠
حسن بك جمجوم	٢٠٠	
نقل بعد	٤٩٧٠	٥٤٥

	جنيه	مليم
ما قبله	٤٩٧٠	٥٤٥
جبران بك حداد	١٠٠	
مرقس أفندى حنا	٥٠	
محمد بك بهجت	٥٠	
مكس فيشر	١٠	
حافظ بك المنشاوى	٩٧	٥٠٠
عبد العزيز بك فهمى	٥٠	
حسن باشا محسن	٤٨٧	٥٠٠
الخواجة أنطون تدرس	٩	٧٥٠
مدرسة سانت مارى	٢	١٠٠
مستر جريدنر – دفعة ثانية	١	٩٥٠
حفنى بك ناصف	١٥	
يوسف بك صديق	٢٥٠	
مدرسة داود سلامة – دفعة ثالثة	١	
حسن بك وهدان	٩	٧٥٠
مدرسة الزراعة	١٨	٦٠٠
مدرسة رأس التين	١٦	٥٨٥
محمد بك توفيق	٦٠	
حسين بك توفيق ولده	٥٠	
نقل بعد	٦٢٥٠	٢٨٠

	جنيه	مليم
ما قبله	٦٢٥٠	٢٨٠
محمد أفندى توفيق	٢٠	
عائشة توفيق	١٠	
فاطمة حسين توفيق	١٠	
محمد أفندى سليم المسلمى	٩	٧٥٠
محمد بك سعيد المستشار فى الاستئناف	٢٥	
حسن عبد الحميد	١	٩٥٠
أحمد بك فهمى محرم	٥	
محمد بك إبراهيم	٥	
مصطفى أفندى المكاوى	١٩	٥٠٠
عبد الكريم أفندى فهيم المحامى بطنطا	١٠٠	
إسكندر جرجس		٢٠٠
عبد الله أفندى رشدى وكيل أحمد بك الشريف	٢	
محفل الصدق – دفعة أولى	٥٠	
مدرسة داود سلامة – دفعة رابعة	١	
مدرسة البنات الإنجيلية بالمنيا	١	٣٠٠
أحمد أفندى ويوسف أفندى عدلى	١٠	
محمود أفندى فتحى	٩	٧٥٠
محمد أفندى عبد العزيز نجم	١	٩٥٠
نقل بعد	٦٥٣٢	٦٨٠

	جنيه	مليم
ما قبله	٦٥٣٢	٦٨٠
محمد أفندى خلوصى خلف الله	١٠	
حسين أفندى رشدى خلف الله	٣	٩٠٠
محمود أفندى خلف الله	٤	
عبد الرحمن أفندى زهنى المهندس	١	
محمود أفندى رياض الشماشرجى	٢	
محمود أفندى حمادة	١٠	
حسين أفندى عبد الفتاح الجمل		٣٠٠
المدرسة السنية جمعت بمعرفة الآنسة ملكة ناصف	٢٧	٦٦٢
محمود بك عبد اللطيف	٢٠	
أحمد أفندى رأفت المحامى بالزقازيق	٤	٨٧٥
حامد أفندى فهمى " "	١٠	
السيد أفندى زهير " "	١٠	
عبد العزيز أفندى بيومى " "	٥	
تداروس أفندى إبراهيم	٥	
محمد أفندى كامل مرتجى	٩	٧٥٠
شكرى أفندى سليمان	٤	٨٧٥
رزق أفندى صليب	٥	
دياب أفندى سعد	٤	٨٧٥
نقل بعد	٦٦٧٠	٩١٧

	جنيه	مليم
ما قبله	٦٦٧٠	٩١٧
كرلس أفندى حنا	٤	٨٧٥
الشيخ عفيفى أحمد	٤	٨٧٥
إبراهيم أفندى السنبارى	١	
محمد بك حمدي	١	٩٥٠
محمد بك بسيونى	١	٩٥٠
حسين |أفندى فهمى	٢	
إتربى بك أبو العز	٢	
سلامة أفندى ميخائيل	٣	
مترى أفندى ميخائيل	١	
محمد أفندى مراد	٩	٧٥٠
أمين أفندى أبو الدهب	١٥	
عبد العظيم أفندى راشد		٩٧٥
راغب بك عطية	٩٧	٥٠٠
إبراهيم بك نور الدين	١٠٠	
محمود بك حمدى الجمال	٢٠	
مسيو ومدام عنحورى	٢٠	
محمد أفندى عاطف حتاته	١	
محمد أفندى نجيب حتاته	٢	
نقل بعد	٦٩٥٩	٧٩٢

	جنيه	مليم
ما قبله	٦٩٥٩	٧٩٢
محمد بك حتاته	٤٤	
محمد أفندى فتحى حتاته	١	
محمد أفندى فتح الله حتاته	١	
محمد بك الشريف	١٠٠	
الآنسة فردوس حتاته	١	
محمد بك أبو حمر	١٠٠	
مبروك الجبالى	٥٨	٥٠٠
خليفة بك حتاته	٥٠	
خليفة بك رمضان	٥٠	
محمد بك المرعشى	٣٠	
حسن أفندى أحمد فايد	٣٠	
عبد النبى بك الجبالى	٢٠	
محمد بك كيشار	٢٠	
حسين أفندى إسماعيل	٢٠	
شيخ العرب خليل الجبالى	١٤	٦٢٥
الشيخ محمد رحاب	١٢	
عبد العزيز أفندى حلمى	٨	
الشيخ إبراهيم أبو شادى	٤	
نقل بعد	٧٥٢٣	٧١٩

	جنيه	مليم
ما قبله	٧٥٢٣	٧١٩
محمد بك كمال أبو جازية	٥٠	
محمد أفندى أبو باشه	١٥	
حماية أفندى موسى	١٥	
خالد بك سعيد	١٠٠	
تلامذة القسم الفرنساوى بمدرسة الحقوق	٦٠	
الآنسة منيرة أباظة	١	٩٥٠
أحمد بسيونى	١	
تلامذة سنة رابعة ابتدائى لم يريدوا ذكر اسم المدرسة	١١	٣٢٥
أحمد بك مصطفى	٥	
مدرسة داود سلامة	١	
يوسف سابا باشا	٢٠	
بطريرك المارون	١٠	
محفل الصدق دفعة ثانية	٥٠	
الشيخ حسن عبد الرحمن المحامى بالزقازيق	٤	٨٧٥
زكى أفندى رزق	٤	٨٧٥
نقل بعد	٧٨٧٣	٩٤٢

ملیم	جنیه	
٩٤٢	٧٨٧٣	ما قبله
	٥٠	جناب الخواجة بطرس بولس علم وكيل قنصل إيطاليا بإسنا
	٣٠	حضرة حجاجى متولى من أعيان إسنا
	١٠	" بدر عبد التواب " "
	١٥	" إبراهيم محجوب " "
٧٥٠	٩	" محمود حسين بنينى " "
	١٠	" محمد أفندى فخرى " "
	٢٠	" جرجس بك ميخائيل " "
٥٠٠	١٩	" عبد المسيح جرجس سعد " "
	٢٠	" أبو العلا بدر عمدة إسنا
	١٠	" الشيخ محمد بدر من أعيان إسنا
	١٠	" السيد جودة شنقير "
	٧	" عبد المجيد أفندى محمد المحامى بإسنا
	٥	" السيد متولى أبو رحيلة "
	٥	" مدنى النداف "
	٥	" مصطفى سليم عيساوى "
	٥	" إبراهيم غبريال الزغلولى "
١٩٢	٨١٠٥	نقل بعد

مليم	جنيه			
١٩٢	٨١٠٥	ما قبله		
	٥	حضرة	سيدهم بولس	إسنا
	٥	"	الصادق سليم سلطان	"
٨٧٥	٤	"	سيدهم ضباب	"
	٥	"	على شرشر	"
	٣	"	بدر أفندى حنة المحامى	"
	٥	"	محمد إبراهيم الزنيرى	"
	٢	"	محمد عطاى	"
	٢	"	بقطر قلادة	"
	٢	"	إسحق سيدهم	"
	٢	"	ملطى ميخائيل	"
	٢	"	حبيب أوهنيان	"
٩٠٠	٣	"	هميمى بدر	"
	١	"	السيد حسين	"
	١	"	جوده حسين البربرى	"
	٢	"	وردخان أفندى أبادير	"
	١	"	معوض أحمد	"
	١	"	مغازى حنة	"
	١	"	عثمان القاضى	"
٩٦٧	٨١٥٣	نقل بعد		

مليم	جنيه			
٩٦٧	٨١٥٣	ما قبله		
				إسنا
	١	"	رضوان محروس	"
٩٧٥	١	"	سيد يوسف	"
٩٧٥		"	عثمان أبو عبود من أعيان	"
٩٧٥		"	بدرى أحمد من أعيان	"
		"	محمد طه سعد من أعيان	"
	١	"	طه أبو كركوب من أعيان	"
	١	"	أحمد محمود من أعيان	"
	١	"	على النخيلى من أعيان	"
	١	"	القس خليل من أعيان	"
	١	"	يوسف الزلط من أعيان	"
	١	"	عجايبى يعقوب من أعيان	"
	١	"	بشارة فانوس من أعيان	"
	١	"	يوسف عبد الرحمن من أعيان	"
	١	"	طه هاشم من أعيان	"
	١	"	على زيدان من أعيان	"
	١	"	عثمان الدرعى من أعيان	"
	١	"	عثمان زكى الدين من أعيان	"
٩٧٥		"	محمد الصومعى من أعيان	"
٨٦٧	٨١٧١	نقل بعد		

مليم	جنيه			
٨٦٧	٨١٧١	ما قبله		
٩٧٥		حضرة	عبد الرحيم حباتر من أعيان	إسنا
٩٧٥		"	عليوى عيساوى من أعيان	"
٧٥٠	٩	"	محمد عبد المنعم من أعيان النجوع	
٨٧٥	٤	"	على عبد المنعم من أعيان النجوع	
٨٧٥	٤	"	عثمان عبد المنعم عمدة النجوع	
٩٢٥	٢	"	جلال سلطان	من أعيان النجوع
٩٢٥	٢	"	عبد الكريم على	" "
٩٥٠	١	"	أمين الحضرى	" "
	١	"	عبد الله سليمان	" "
	١	"	رضوان على	" "
	١	"	فراج رزق	" "
٩٧٥		"	محمد عبد الله	" "
٩٧٥		"	محمد على شيخ نجع الفارسية	
	٥	"	سيد محمد حمبون	
	١٠	"	على عامر عمدة أصفون	
	١٠	"	إبراهيم محمد فراح من أعيانها	
	١٠	"	سليم عبد الرحمن طايع	من أعيانها
٨٧٥	٤	"	على سعد	" "
٩٤٢	٨٢٤٥	نقل بعد		

مليم	جنيه		
٩٤٢	٨٢٤٥	ما قبله	
٨٧٥	٤	عبد الكريم فراج	من أعيان أصفون
٩٥٠	١	محمود حسان	" "
	٢	على قناوى	" "
٩٧٥		محمد أبو الليل	" "
٩٧٥		محمد إسماعيل	" "
٩٧٥		منصور أحمد	" "
٩٧٥		المعلم سيفين صالح	" "
٩٧٥		خليفة أحمد عبد السلام	" "
٩٧٥		سليمان داود	" "
٩٧٥		محمد إبراهيم الخطيب	" "
٩٧٥		مكى جمعة مساوى	" "
٩٧٥		محمود على السيد سلام	" "
٩٧٥		محمود عبد الرحيم	" "
٩٧٥		زيان جودة	" "
٧٥٠	٢٩	الشيخ أحمد منصور عمدة المساوية	
٨٧٥	٤	عبد الرحيم منصور	من أعيانها
٩٢٥	٢	حسين منصور	" "
٩٢٥	٢	عمران منصور	" "
٩٦٧	٨٣٠٥	نقل بعد	

مليم	جنيه		
٩٦٧	٨٣٠٥	ما قبله	
	٤	محمود أحمد بدر	من أعيان المساوية
٩٥٠	١	محمود بدر سليم	
٩٥٠	١	المعلم حنا صالح	
	٢	الشيخ عبد الدايم أحمد إبراهيم	
٩٥٠	١	على حسين عبادى	
	١	حسين على	من أعيان المساوية
	١	خضرى داود	" "
	١	عبد النور حسن	" "
	١	محمد السيد حماد	" "
	١	أحمد عبد المنعم	" "
	١	على أحمد عشرى	" "
٩٧٥		أحمد على عشرى	" "
٩٧٥		حسن عبد الرحيم	" "
٨٧٥	٤	محمد أحمد أبو الخير	عمدة العضايمة
٨٧٥	٤	محمد حسن أبو الخير من أعيان العضايمة	
٩٢٥	٢	أبو بكر أبو الخير	من أعيان العضايمة
٩٢٥	٢	خليل بدر	" "
٩٢٥	٢	خليل محمد إبراهيم	" "
٢٩٢	٨٣٤٤	نقل بعد	

مليم	جنيه		
٢٩٢	٨٣٤٤	ما قبله	
٩٥٠	١	محمد عبد الرحمن	من أعيان العضايمة
٩٥٠	١	أحمد عثمان على	" "
٩٧٥		أحمد محمد أبو الخير	" "
	١	حنفى سعيد	" "
	١	أحمد عبد الرحمن	" "
٩٧٥		أحمد محمد حسن	" "
	١	عبد الملك ميخائيل	" "
	١	بطرس بولس	" "
	١	أحمد مصطفى	" "
	١	جعفر على أغا	" "
٩٧٥		محمد محمود محمد	" "
	١	أحمد محمد صالح	" "
	١	أبو الخير محمد	" "
	١	أحمد حسن ملوك	" "
	١	حسين آدم	" "
	١	حسن صالح	" "
	١	الحاج أبو بكر جمعة	" "
	١	الشيخ محمد سليمان	" "
١١٧	٨٣٦٤	نقل بعد	

مليم	جنيه	
١١٧	٨٣٦٤	ما قبله
	١	أحمد حسن حبة من أعيان العضايمة
٩٧٥		أحمد صالح محمد أبو الخير
٩٥٠	١	الحاج أحمد أبو الخير
٩٧٥		حسن على حماد
٩٧٥		محمود سلام
٩٧٥		جرجس ميخائيل
٩٧٥		طه عبد الجواد
٩٢٥	٢	محمد حسن دوح من أعيان طفنيش
٤٥٠	٢	على أحمد عامر
٩٢٥	٢	أحمد دياب حامد
٥٠٠	١	حسن حازم
٩٧٥		السيد سليم
٩٠٠	٣	حسن على
٩٢٥	٢	عبد الله عبد الصمد
	١	محمد حمادى
٩٥٠	١	حسن سعد من أعيان طفنيس المطاعنة
٩٧٥		رسلان موسى
٥٠٠	١	عبد الباقى أحمد
٤٦٧	٨٣٩٥	نقل بعد

	جنيه	مليم
ما قبله	٨٣٩٥	٤٦٧
حسن سلامة		٩٧٥
عبد الرحمن محمود		٩٧٥
عبد الجليل عبد العاطى		٩٧٥
موسى عبد الله		٩٧٥
حسن محمد عامر	١	٩٥
على عبد الحليم	١	
حسن على محمد	١	٥٠٠
حسن دياب		٩٧٥
حسن على جلبى		٩٧٥
إبراهيم محمد دوح	١	٩٥٠
عبد القادر الحفنى	١	٤٥
عبد الرحمن بك خالد عمدة الكيمان	٩	٧٥٠
عبد الله طربوشة من أعيانها	٤	٨٧٥
عبد المنعم كراع " "	٤	٨٧٥
محمد عبد الدايم	٢	٩٢٥
إبراهيم أبو زيد	٤	٨٧٥
عبد الجليل عبد الله	١	٩٥٠
محمود محمد حرب		٩٧٥
نقل بعد	٨٤٣٩	٣٩٢

مليم	جنيه	
٣٩٢	٨٤٣٩	ما قبله
٩٧٥		محمد أبو بكر
٩٧٥		محمد سالم جبريل
٩٧٥		عمر كرار من أعيان الكيمان
٩٧٥		عبد الكريم أحمد "
٩٥٠		عبد الله أحمد غريب "
٩٥٠		محمد أحمد معوض "
٩٧٥		بكرى على "
٩٧٥		أبو زيد عبد الله "
٩٧٥		محمد السيد "
٩٧٥		محمد عمر
٩٥٠	١	إبراهيم محمد غريب
٩٢٥	٢	بكرى أحمد
٩٧٥		أحمد حسن محمد غريب
٩٧٥		محمد إبراهيم أحمد عيسى
٨٧٥	٤	أحمد محمد عبيد الله من ناحية الشغب
٩٥٠	١	نوبى عبد الله "
٩٧٥		محمد عبد الكريم "
٩٥٠	١	محمود أحمد الكيلانى
٦٦٧	٨٤٦٥	نقل بعد

	جنيه	مليم
ما قبله	٨٤٦٥	٦٦٧
عبيد الله محمد عبد الله من ناحية الشغب	١	٩٥٠
محمد جلال العمدة "	٢	٩٢٥
الشيخ الأمير منها		٩٧٥
حسين جريو "		٩٧٥
درويش معوض من النمسا	٢	
محمد السنوسى سليم "	٢	
حسنين جاد		٩٧٥
سلام على	٢	
عطاى حسنى		٩٧٥
حسنين أحمد		٩٧٥
حسن عبد الهادى		٩٧٥
رمضان أحمد		٩٧٥
حسن محمود		٩٧٥
أحمد حسن سرور		٩٧٥
داود محمود		٩٧٥
محمود عبد الله النقيب		٩٧٥
خليل إبراهيم		٩٧٥
حسن محمد بدر		٩٧٥
نقل بعد	٨٤٨٩	٢١٧

مليم	جنيه	
٢١٧	٨٤٨٩	ما قبله
٩٧٥		بدر سعد
٩٧٥		عثمان عبد المنعم
٩٧٥		عامر عبد الجليل
٩٢٥	٢	مدنى على أبو زيد
٩٧٥		مسعود عبد الدايم
٩٧٥		عبد الجليل سعيد
٩٧٥		قليعى عطا الله من النمسا
٧٥٠	٩	سليمان على سليمان من النمسا
٩٠٠	٣	إسماعيل نصار
	١٩	سليمان الغابى من الترعة
٦٧٠	٩٣	فاعلو خير لم تذكر أسماؤهم من مركز إسنا
	٥٠	إلياس يوسف عيسى
	٢٠	نعمان أفندى سونى
	٣٠	مصطفى بك رمضان من أعيان قسطا
	١٠	على بك ذو الفقار المستشار
	٥	أحمد أفندى نافع
	٨٠	محفل ماسونى لم يعرف
	٥	حسين بك سرى
	٣	حافظ أفندى طلعت
٣١٢	٨٨٢٧	نقل بعد

	جنيه	مليم
ما قبله	٨٨٢٧	٣١٢
قسطنطين شدودى	٢	
الآنسة زكية نجاتى	٢	
أحمد أفندى عبد السميع	٢٠	
محمد بك مجدى المستشار	١	
أنطون خياط	١٠	
محمد أفندى كامل نجاتى	٢٠	
نصرى حبيب	٢	
سليم بك بسطرس المحامى	٥٠	
إسكندر بك عمون	٥٠	
الشيخ محمد رامون	٩	٧٥٠
نجيب أفندى أبو تاجى		٩٧٥
مدرسة داود سلامة	١	
مستر جيمس مكاتب التمس		٩٧٥
مدرسة الحقوق قسم إنكليزى	٢	٩٠٠
القسم التجهيزى بمدرسة التوفيقية	١١	٤٠
مدرسة الحسينية جمعت بمعرفة مجد الدين ناصف	١	٣٠٠
محمد أفندى توفيق الخياط	٥٤	٧٥
مدرسة داود سلامة	١	
نقل بعد	٩٠٦٧	٩٥٧

مليم	جنيه	
٩٥٧	٩٠٦٧	ما قبله
	١	مدرسة داود سلامة
	١	مدرسة داود سلامة
	١	مدرسة داود سلامة
١٣٠		جمعية التعاون الأخوى بالمنصورة
	١٠	حسن بك فتحى
	٤	السنة الثالثة والرابعة – مدرسة أم عباس
٥٨٠		جمعية التعاون الأخوى بالمنصورة
٦٤٢	١٦	أبو حفص مكاتب باللواء
	١	مدرسة داود سلامة
٨٩٩	٩١٠٣	مجموع الاكتتابات لآخر سنة ١٩٠٧
٦٠٠	٨	تلامذة مدرسة محمد على
	٥	عمر بك سرى بالمنيرة
٥٠٠		حسن أفندى محمد ناظر أبعادية
٥٦٨	١٦٠	اكتتاب جماعة من الأعيان للاحتفال بمقدم مصطفى كامل باشا من أوروبا وتنازل عنها للجامعة
	٥	الدكتور عبد العزيز بك نظمى
	٢	طالب بمدرسة الطب
٩٥٠	١	رفاعى خلف تلميذ بمدرسة الحسينية
٥١٧	٩٢٨٧	نقل بعد

	جنيه	مليم
ما قبله	٩٢٨٧	٥١٧
محمد نصير	١	
أحمد أفندى حمودة		٩٧٥
على بك زهدى عرفى	١	
مصطفى أفندى حسان	١	
على أفندى حقى		٤٠٠
إبراهيم أفندى مصباح		٢٠٠
الدكتور محمود كامل أفندى	٢	
محمد بك ممدوح	١	
الدكتور محمد بك صابر	٢	٩٢٥
محمد أفندى حلاوة	١	٩٥٠
فوزى أفندى ناشد	٣	٩٠٠
مدرسة داود سلامة	١	
فاعل خير		٢٠٠
شركة التلفون المصرية	٣	٩٠٠
	٩٣٠٨	٩٦٧

فهذا بيان كل ما دفع بالفعل وصار ملكا للجامعة ويوجد مكتتبون آخرون أكثر عددا ممن ذكرتهم والمبالغ التى اكتتبوا بها أكبر مما اكتتب به السابقون وهم على ما أعتقد لا بد أن يفوا بوعدهم ويحافظوا على تحقيق عهدهم ولم أرد أن أذكرهم فى هذه العجالة حرصا على كرامتهم وخوفا من تعييرهم بالتأخر وعذرهم فى الحقيقة قائم لأن الأزمة المالية غلت أيديهم

وحالت دون المسارعة بتنفيذ إرادتهم وعندى أنه يحسن أن يقتدوا بحضرة السرى الأمثل مصطفى بك كامل الغمراوى فيوقفوا من أطيانهم أجزاء تساوى قيمة ما اكتتبوا به أو تزيد قليلا فالميسور لا يسقط بالمعسور والأطيان أضمن لبقاء الجامعة من المال النقدى.

منافسة الطوائف القاطنة بالقطر المصرى

إذا كانت المنافسة ضرورية لقيام المشروعات الكبيرة فهى فى مشروعنا هذا أعظم لزوما وأكبر فائدة وأنى سأذكر هنا أسماء الطوائف التى اكتتبت ودفعت ومقدار نسبة ما دفعته إلى المجموع الكلى وأنى أقدر الأطيان بمال نقدى لإمكان عمل النسبة فأقدر الفدان الواحد من المائة والستة والخمسين فدانا بمبلغ ١٥٠ جنيها وإن كانت هذه القيمة قليلة بالنسبة لجودة الأطيان إلا أن الأزمة المالية تجعلنى راضيا بها الآن بقطع النظر عن الأسعار القديمة وإليك البيان

		النسبة
المدفوع من الأقباط	٢٤٨٥٢,٢٠	٠٠,٧٥
المدفوع من السوريين	٣٤٣٧٥,٠٠	١,١٢
المدفوع من الأرمن	٠,٠٠	٠,٠٠
المدفوع من الإسرائيليين	١٠٠٠٠,٠٠	٠,٣٠
المدفوع من الإنكليز	١٨٦٧,٢٠	٠,٠٥
المدفوع من النمساويين	١٠٠٠,٠٠	٠,٠٣
المدفوع من باقى النزلاء	٠٠٠٠,٠٠	٠,٠٠
المدفوع من المسلمين	باقى المبلغ بنسبة	٩٧,٧٥

وهذه النسبة تبين ضعف القيم التى دفعت من غير المسلمين فإذا لاحظنا مبلغ خمسة آلاف الجنيه التى أمر سمو الجناب المعظم من أموال الأوقاف العمومية الخيرية وأصبحت فى حكم المحفوظ فى خزينة الجامعة ولاحظنا أن ذلك المبلغ هو إعانة سنوية بحيث تكون قيمتها تساوى رأس مال قدره مائة ألف جنيه إذا لاحظنا كل ذلك تكون القيم المدفوعة من غير المسلمين أضعف بل لا تكاد تكون شيئا مذكورا ولعمرى أن هذا الأمر يؤسف عليه كثيرا لأن الطوائف غير المسلمين لها نهضات قوية فى مدارسها الخاصة تفوق كثيرا نهضة المسلمين فى مدارسهم فكأنها تفضل الميل إلى العمل بالانفراد عن العمل بالاتحاد وعندى أمل كبير أن تتغير هذه النسبة فى المستقبل عما هى عليه الآن ويضعف رأى الذين كانوا يذهبون إلى جعل جنسية الجامعة إسلامية ككلية عليكرة فلا شيء أنفع للأمة من الاتحاد فى المشروعات الخيرية وتناسى الشخصيات المميزة للطوائف القاطنة فى قطر واحد إلا فيما يتعلق بالعبادات.

فها هو الميدان لا يزال مفتوحا فمن شاء السبق فليدخل إليه ويحرز قصب السبق فى هذا المضمار النافع.

والحقيقة أن أعظم موضع للتنافس هو هذا الموضع العظيم النافع فى الدنيا والآخرة•.

• **يستخلص من هذه الوثيقة ما يلى:**

- بعد أن قامت حركة الاكتتابات لإنشاء الجامعة بدعوة الأمة إلى الاكتتاب واجهت بعض العقبات خصوصًا أن اللورد كرومر كان يرفض الفكرة من أساسها. وقد عرضت هذه الوثيقة بيانًا بالمكتتبين وما اكتتبوا به والذى يتضح منه ما يلى:
- مساهمة بعض الأقباط واليهود فى المشروع، كما تبرع له بعض أفراد الجنسيات الأخرى من غير المصريين من المقيمين فى مصر، ولكن بمبالغ ليست كبيرة.
- أن غير المسلمين لم يقبلوا على الاكتتاب فى بداية المشروع حيث كانوا يفضلون العمل الخاص بهم عن العمل بالاشتراك مع المسلمين.
- إن من المكتتبين من تبرع بأطيان ومنهم من تبرع بمبالغ مالية منها ما زاد عن الألفين من الجنيهات ومنها ما يقل عن الجنيه.
- أن مجموع المبالغ المالية التى تم جمعها زادت عن تسعة آلاف جنيه بقليل.
- أن مجموع الأطيان التى أوقفت على الجامعة بلغت ١٥٦ فدانًا.



الوثيقة رقم (١١)

لجنة الاكتتاب لمشروع "الجامعة المصرية"

صورة من قرار صادر من اللجنة

في يوم الجمعة ٣١ يناير سنة ١٩٠٨

بضم بعض الأعضاء إلى لجنة الاكتتاب

قررت لجنة الاكتتاب لمشروع الجامعة ضم حضرات من يأتى أسماؤهم بعد إلى اللجنة وذلك طبقا لقرار الجمعية العمومية للمكتتبين الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩٠٧ وهم:

١. دولة البرنس أحمد فؤاد باشا رئيسا
٢. حسين رشدى باشا
٣. يعقوب أرتين باشا
٤. إسماعيل باشا سرى
٥. إبراهيم باشا نجيب

٦. لوزينا بك

٧. محمد أنيس باشا

صورة طبق الأصل من القرار المحفوظ بسجل الجامعة•.

• دار الوثائق: محافظ عابدين، تعليم عال، محفظة رقم ٢٣١.

الوثيقة رقم (١٢)

عقد شركة ابتدائى

"تأسست جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية"

والغرض من هذه الجامعة ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم وتكون هذه الجمعية خاضعة للنظامنامة المرفقة بهذا وموارد هذه الجمعية هى ما يأتى:

أولا – مبلغ التسعة آلاف وستمائة جنيه إنجليزى قيمة الاكتتابات المدفوعة إلى اليوم.

ثانيا – الإعانة السنوية البالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصرى التى تبرع بها ديوان عموم الأوقاف.

ثالثا – الاشتراك السنوى الذى يدفعه كل عضو من أعضاء الجمعية.

رابعا – الهبات والوصايا التى صدرت أو تصدر فى المستقبل برصد منقولات وعقارات باسم الجامعة.

خامسا – الإعانات الدورية أو غير الدورية التى يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية أو المصالح العمومية أو الخصوصية أو الأفراد.

ومجلس الإدارة الأول يكون مؤلفا من:

دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا"	رئيسا
سعادة حسين رشدى باشا، وإبراهيم نجيب باشا	وكيلين
حضرة أحمد زكى بك	سكرتيرا
حضرة حسن سعيد بك	أمينا للصندوق
حضرة أرتين باشا	أعضــــــــــاء
حضرة الدكتور علوى باشا	
حضرة عبد الخالق ثروت باشا	
حضرة مرقص حنا أفندى	
حضرة المسيو ماسبرو	
حضرة يوسف صديق بك	
حضرة على أبو الفتوح بك	أعضــــــــــاء
حضرة على بهجت بك	
حضرة المسيو لوزينا	
حضرة على ذو الفقار بك	

تحرر هذا، ووقع عليه مع "النظامنامة" المرفقة بـــه، مـــن حـــضرات الأعضاء المذكورين على خمس عشرة نسخة، لكل واحد مـــن المؤســـسين الموقعين على هذا منها نسخة واحـــدة، وحفظـــت النـــسخة الأصـــلية بقلـــم سكرتارية الجامعة.

القاهرة في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨

"أحمد فؤاد"•

• دار الوثائق: محافظ عابدين، تعليم عال، محفظة رقم ٢٣١.



الوثيقة رقم (١٣)

نظامنامة

الباب الأول

اسم الجمعية المدنية ومركزها ومدتها وموضوعها.

المادة الأولى

يطلق على الجمعية المدنية المؤسسة بمقتضى هذه النظامنامة اسم **(الجامعة المصرية).**

المادة الثانية

مركز الجمعية بمدينة القاهرة ولكن يجوز لها أن تنشئ محلات للتعليم ومعاهد للآداب والعلوم فى كل مدينة أو قرية بالقطر المصرى ترى فائدة فى إيجاد تلك المحال أو المعاهد بها.

المادة الثالثة

مدة هذه الجمعية تسع وتسعون سنة.

المادة الرابعة

الغرض من الجامعة المصرية ترقية مدارك المصريين وأخلاقهم مع اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم. من أخص الوسائل التى تتخذها الشركة لتحقيق غايتها ما يأتى:

(أ) تقرير مرتبات لإرسال طلبة مصريين إلـــى الخـــارج ليكتـــسبوا معلومات وافية فى المواد التى يختارونها ليقوموا بتدريـــسها فـــى الجامعة باللغة العربية.

(ب) تنظيم محاضرات يلقيها أكابر رجال العلم والأدب أو ممن يصير استحضارهم عند الاقتضاء من الخارج وذلك للبحث فى المـــسائل العلمية أو الفلسفية أو لـــشرح بعـــض الموضـــوعات الأدبيـــة أو التاريخية.

(جـ) تأسيس مدارس ودور آثار وكتبخانات عمومية ومعامل للفحص والتحليل كلما سمحت للجامعة مواردها المالية بذلك.

(د) إعطاء شهادات وإجازات.

(هـ) منح جوائز للمؤلفات العلمية أو الأدبية باللغـــة العربيـــة بعـــد المسابقة بين المشتغلين بها.

الباب الثانى

رأس مال الشركة

المادة الخامسة

رأس مال الجمعية يتكون مما يأتى:

أولا- مبلغ التسعة آلاف وستمائة جنيه إنجليزية المدفوعـــة إلـــى الآن بطريق الاكتتاب.

ثانيا– الإعانة السنوية البالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصرى التى تبرع بها ديوان عموم الأوقاف.

ثالثا– قيمة الاشتراك السنوى لكل عضو من أعضاء الجمعية وسيأتى الكلام عليها فى المادة السادسة عشرة.

رابعا– الهبات والوصايا التى صدرت أو تصدر فى المستقبل برصد منقولات أو عقارات باسم الجامعة.

خامسا– الإعانات الدورية أو غير الدورية التى يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية أو المصالح العمومية أو الخصوصية أو الأفراد.

الباب الثالث

أعضاء الجمعية

المادة السادسة

أعضاء الجمعية على ثلاثة أنواع وهم:

أولا – الأعضاء المحسنون.

ثانيا – الأعضاء المتبرعون.

ثالثا – أعضاء الشرف.

رابعا – الأعضاء العاديون.

المادة السابعة

الأعضاء المحسنون هم المصالح العمومية أو الخصوصية والأفـراد الذين يتبرعون للجامعة المصرية بمنقول أو عقار قيمته خمسة آلاف جنيـه مصرى على الأقل.

وتعلق أسماء الأعضاء المحسنين فى لوحة الشرف بالقاعـة الكبـرى بمقر الجمعية طول مدة وجودها.

المادة الثامنة

الأعضاء المتبرعون هم المصالح العمومية أو الخصوصية والأفـراد الذين يتبرعون للجامعة بمنقول أو عقار قيمته ألف جنيه مصرى على الأقل.

المادة التاسعة

العلماء والأدباء من أى جنسية أو ديانـة كانـت المقيمـون بـالقطر المصرى أو خارجا عنه يجوز قبولهم أعضاء شرف بالجامعة بمقتضى قرار يصدر من مجلس الجامعة.

المادة العاشرة

الأعضاء العاديون هم الذين يدفعون مائتى جنيه مصرى مرة واحدة أو اشتراكا سنويا قدره اثنى عشر جنيها مصريا على الأقل.

المادة الحادية عشرة

أعضاء جمعية الجامعة من أى نوع كانوا ليس عليهم أيـــة مــسئولية شخصية.

ومجرد دفعهم لقيمة الاكتتاب أو الاشتراك يعد قبولا صريحا لأحكـــام هذا القانون.

والأعضاء العاديون ليسوا مكلفين إلا بدفع مبلغ المائتى جنيه مــصرى أو قيمة الاشتراك السنوى المنصوص عنهما فى المادة السابعة.

الباب الرابع

مجلس الجامعة

المادة الثانية عشرة

ينوب عن الجامعة المصرية قضائيا مجلس يسمى مجلس الجامعة وهو الذى يدير أعمالها ويكون مؤلفا من خمـــسة وعـــشرين عـــضوا مـــصريين متوطنين ومقيمين بالقاهرة واللجنة الموجودة الآن أن تكمل نفسها بمن تجـد فيهم الفائدة لإدارة العمل حتى تستكمل هذا العدد.

والمجلس يختار الرئيس ووكيلين وأمين الصندوق والسكرتير من بين أعضائه.

المادة الثالثة عشرة

لمجلس الجامعة أوسع سلطة لإدارة الجمعية وسير أعمالها ضمن حدود هذه النظامنامة فيقرر من هم الأعضاء المحـــسنون ومـــن هـــم الأعـــضاء المتبرعون ويعين أعضاء الشرف ويقرر قبول الأعضاء العاديين وله حـــق المرافعة والمدافعة أمام المحاكم ويقدم كل طلب وكل طعن بخصوص الأحكام

القضائية كما أن له أن يطلب رد القضاء عن الحكم ويعطى كل تفويض وله أن يقبل كل الهبات والإعانات وهو الذى يعين ويعزل الأساتذة والمستخدمين وله أن يعقد أى عقد ويشترى أى منقول أو عقار لحساب الجمعية وله أن يقبل التحكيم والصلح وأن يترك الحقوق ويتجاوز عنها بغير قيد ولا شرط وله أن يفكك كل حقوق الامتياز والرهن ودعاوى الفسخ والمعارضة والممانعة ويتنازل عنها وله أن يصرح بشطب أى تأشير قانونى فى نظير دفع مبلغ ما أو بغير مقابل وله أن يقبل بكل أسبقية أو تحويل دين أو تأشير بدين.

وللمجلس بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء أن يتصرف فى العقارات ما عدا الموقوفة إلا بمقتضى ما يجيزه الشرع فيما يتعلق بالاستبدال وتحكيم الأوقاف ويحرر مجلس الجامعة بيان المسائل التى تعرض على الجمعيات العمومية ويحدد تاريخ دعوة الأعضاء إلى الجمعيات العمومية العادية وغير العادية ويقترح تعديل النظامنامة ويقرر مشروع الميزانية الذى يجب عرضه على الجمعية العمومية.

المادة الرابعة عشرة

الرئيس مكلف بإدارة جميع أعمال الجمعية وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة والجمعيات العمومية.

المادة الخامسة عشرة

ينقسم مجلس الإدارة إلى لجنتين الأولى إدارية والثانية فنية كل واحدة منهما تتألف من اثنى عشر عضوا خلاف الرئيس ويوضع لكل منهما لائحة خاصة فيما بعد.

التعديلات التى قد تدعو الضرورة إلى إدخالها على هذه اللوائح لاجل اتمام الغرض الذى تقصده الجمعية يجب التصديق عليها بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس.

المادة السادسة عشرة

مأمورية مجلس الجامعة تكون لمدة خمس سنوات ويجوز على الدوام تجديد هذه المأمورية بهذه الشروط نفسها وفى كل سنة يتجدد خمس أعـضاء المجلس بطريق الانتخاب فى جمعية عمومية – ولكن مجلس الجامعة الأول الذى عين أعضاؤه فى المحاضر المؤرخة فى ٣٠ نوفمبر سـنة ١٩٠٦ و٥ يناير و٢٣ مارس و٦ أبريل سنة ١٩٠٧ و٢١ يناير و٧ مارس سنة ١٩٠٨ المصدق عليها والمشار إليها فى قرار الجمعية العمومية الصادر بتـاريخ ٩ فبراير باعتماد لائحة الإجراءات الداخلية. ويبقى فى وظيفته مـدة الخمـس سنين الأولى ويجوز تجديد انتخاب كل واحد من أعضائه بلا استثناء. وعند نهاية هذه المدة يصير الاقتراع على الأعضاء الذين يخرجون بالتوالى وبعد ذلك يكون التجديد بالأقدمية. وإذا خلا مركز أحد الأعضاء فيه فيعين المجلس الخلف والأعضاء الذين يعينون بدل غيرهم بالكيفية المذكورة يؤدون وظيفتهم لغاية الوقت الذى كانت تنتهى فيه وظيفة من حلوا محلهم.

المادة السابعة عشرة

أعضاء مجلس الجامعة يؤدون وظيفتهم هذه بغير مقابل.

الباب الخامس

الجمعية العمومية

المادة الثامنة عشرة

تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء المحسنين والمتبرعين والعاديين دون سواهم. وتعقد مرة واحدة على الأقل فى كل سنة فى النصف الأول من شهر مارس ليعرض عليها تقرير مجلس الإدارة ولأجل فحص الحسابات والتصديق عليها إن رأت ذلك لأجل تعديلها. وتعقد الجمعية العمومية بصفة فوق العادة كلما رأى مجلس الإدارة فائدة فى ذلك.

المادة التاسعة عشرة

كل عضو عادى دفع المائتى جنيه أو سدد قيمة الاشتراك السنوى وقدره اثنى عشر جنيها يكون له صوت واحد، الأعضاء المتبرعون لهم صوتان والمحسنون لهم أربعة أصوات. ولكل عضو من أعضاء مجلس إدارة الجامعة ثلاثة أصوات وفى حالة تجديد أعضاء مجلس إدارة الجامعة لا يكون للعضو المنفصل صوت فى إعادة انتخابه.

المادة العشرون

تكون الدعوة للجمعية العمومية بإعلان ينشر فى جريدة الوقائع المصرية قبل ميعاد الجلسة بثمانية أيام على الأقل ولمجلس الإدارة أن يأمر بنشر هذا الإعلان أيضا بطرق أخرى تكميلية.

وتشتمل الدعوة على بيان تاريخ اليوم والساعة والمحل، وموضوعات المباحثة.

المادة الحادية والعشرون

لا تكون مفاوضات الجمعية العمومية صحيحة بعد دعوتها الأولـــى إلا إذا حضرها خمس الأعضاء.

فإذا لم يستوف هذا الشرط يتحتم إرسال دعوة أخرى بالشكل بعينه فى بحر خمسة عشر يوما.

وفى هذا الاجتماع الثانى تكون قرارات الجمعية العموميـــة صـــحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

لا يجوز ادخال أى تعديل فى مواد القانون فى الجلسات التى تعقد بناء على الدعوة الأولى للجمعية العمومية ما لم يحضرها ثلثا الأعضاء.

وبعد الدعوة الثانية فكل تعديل يجوز إدخاله فى القانون مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين بشرط أن يوافق عليه ثلاثة أرباعهم.

وقبل انتهاء مدة هذه الجمعية بنسبة واحدة يجوز للجمعيـــة العموميـــة المنعقدة فوق العادة أن تقرر بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين تجديد هذه الشركة تجديدا بسيطا كما هى لمدة أقلها خمسة وعشرون سنة وأكثرها تسع وتسعون سنة وهكذا عند انتهاء كل مدة جديدة.

المادة الثانية والعشرون

لا يتقرر حل هذه الجمعية إلا بعد مفاوضة الجمعيـــة العموميـــة فـــى اجتماعين يدعى لهما الأعضاء بصفة خصوصية للمناقشة فى ذلك.

ففى الاجتماع الأول لا يتقرر حل الجمعية إلا إذا أقر على ذلك ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين.

ثم تدعى الجمعية العمومية مرة ثانية بعد مضى شهر واحد على الأقل وشهرين على الأكثر من تاريخ انعقادها الأول.

ويجب أن يحضر هذا الاجتماع الأغلبية المطلقة من الأعضاء وأن يصدق على حل الجمعية من ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين.

فإذا لم يتوفر أى شرط من هذه الشروط اعتبر طلب الحل مرفوضا.

المادة الثالثة والعشرون

يرأس جلسات الجمعية العمومية رئيس مجلس الجامعة وعند غيابه يرأسها الأكبر سنا من الوكيلين وفى حالة غيابهم تكون الرئاسة لأقدم الأعضاء ويساعده ثلاثة أعضاء ينتخبهم المجلس من بين أعضائه.

وينضم إليهم مراقبان وكاتب للأسرار تصادق الجمعية العمومية على انتخابهم لذلك.

والرئيس يدير المفاوضات وله السلطة التامة فى ذلك، لا تجوز المناقشة فى جلسات الجمعية العمومية فى غير المواد المبينة فى كشف المسائل الذى يقرره المجلس ويتلوه الرئيس قبل ابتداء المناقشات.

يحتوى كشف المسائل على جميع الاقتراحات التى وردت لمجلس الإدارة قبل حلول أول مارس من كل سنة بثلاثين يوما ويكون موقعا عليها من خمسين عضوا على الأقل.

المادة الرابعة والعشرون

قرارات الجمعية العمومية يجرى تحضيرها بواسطة مجلس إدارتها وتعرض من جانب الرئيس لأخذ الموافقة على القرارات الصادرة بالأغلبية المقررة فى القانون تسرى على جميع الأعضاء حتى الغائبين والمخالفين.

المادة الخامسة والعشرون

تحرر محاضر الجلسات الجمعية العمومية وتكتب فى دفتر خاص بها ويوقع عليها رئيس الجمعية العمومية والمراقبان وكاتب الأسرار – والصور والملخصات التى تعطى من محاضر هذه الجلسات يصدق عليها من رئيس مجلس الجامعة أو من أحد أعضاء مجلس إدارتها.

الباب السادس

الحساب السنوى

المادة السادسة والعشرون

سنة الجمعية تبتدئ من أول مارس وتنتهى فى آخر يوم من شهر فبراير. ومع ذلك فالسنة الأولى للشركة تبتدئ من يوم تكوينها إلى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩

المادة السابعة والعشرين

فى آخر كل سنة تحرر الميزانية عن الإيرادات والمصروفات وتكون هذه الميزانية معروضة على الأعضاء فى مقر الجمعية قبل تاريخ انعقاد الجمعية العمومية بثمانية أيام ويقدم مجلس الجامعة حساباته للجمعية العمومية للتصديق عليها.

الباب السابع

انحلال الجمعية وتصفيتها والمنازعات

المادة الثامنة والعشرون

عند انتهاء مدة الجمعية أو انحلالها قبل الميعاد المقـــرر لهـــا تنظـــر الجمعية العمومية المنعقدة فوق العادة بناء على طلب مجلس إدارة الجامعـــة فى طريقة تصفية الجمعية وتعيين المصفين وتحديد ســـلطتهم ومـــا ينبغـــى للشركة بعد سداد كل الديون والتعهدات يسلم لديوان عموم الأوقاف بمعرفـــة المصفين إلا إذا قرر المتبرعون غير ذلك فى عقود تبرعاتهم.

المادة التاسعة والعشرون

فى بحر مدة التصفية تحفظ الجمعية العمومية كل ما لها من الحقـــوق فتصادق بنوع أخص على حساب التصفية وتعطى المخالصة اللازمة عنها.

المادة الثلاثون

بمجرد تعيين المصفين تنتهى سلطة مجلس إدارة الجامعة.

المادة الحادية والثلاثون

المنازعات المتعلقة بالصالح العمومى لجمعية الجامعة لا توجه ضـــد مجلس إدارة الجامعة أو أحد أعضائه إلا باسم مجمـــوع أعـــضاء الجمعيـــة العمومية وبمقتضى قرار منها وكل عضو يريد تقديم منازعة من هذا القبيل للجمعية العمومية يجب عليه أن يخطر عنها مجلـــس الإدارة قبـــل انعقـــاد الجمعية العمومية بشهر واحد على الأقل والمجلس يتحتم عليه تـــدوين ذلـــك الموضوع فى كشف المسائل التى ستنظر فيها الجمعية العمومية.

فإذا رفضت الجمعية العمومية هذا الاقتراح فليس لأى عضو من الأعضاء أن يقيم هذه المنازعة باسمه فيما يتعلق بنفس العمل الذى تقدم الاقتراح بشأنه أما إذا قبلته الجمعية العمومية فيتعين عضو أو جملة أعضاء لإجراء ما يلزم فى هذه المنازعة وجميع الإعلانات القضائية يجب إعادتها لهؤلاء الأعضاء وإلا كانت ملغاة•.

• صدقت الجمعية العمومية على هذا القانون فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨.

يتضح من هذه الوثيقة ما يلى:

- عمل عقد شركة ابتدائى لأجل تأسيس جمعية لإنشاء وإدارة جامعة مصرية ويشمل الموارد، وأعضاء مجلس الإدارة والغرض من الإنشاء، والمتبرعون، وأعضاء الشرف، والأعضاء العاديون، ومجلس الجامعة واختصاصاته والجمعية العمومية وجلساتها وقراراتها، والحساب السنوى وطرق حل الجمعية والمنازعات القضائية وطرق حلها.



سمو الأمير أحمد فؤاد

انتخب رئيسا للجامعة فى أبريل سنة ١٩٠٨ وظل يديرها بهمة وإخلاص حتى اضطرته مشاغله الأخرى الكثيرة إلى التخلى عن الرياسة فى أواخر ١٩١٣ ولكنه ظل بعد ذلك يعتبر نفسه رئيسا روحيا للجامعة.

الوثيقة رقم (١٤)

خطاب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة
إلى ناظر الداخلية ومعه نسخة من قانون الجامعة

الجامعة المصرية

عطوفتلو أفندم ناظر الداخلية

فى علم عطوفكم أنه قد وجدت فى البلاد حركة فكرية عمومية، لتأسيس جامعة مصرية، وتشكلت لذلك لجنة لجمع اكتتابات، ويسرنى اليوم أن أعلن عطوفتكم، بأنه قد تم بفضل الله وعناية أولى البر، تأسيس هذا المعهد العلمى، تحت رعاية الجناب الخديوى المعظم، وقد وضع للجامعة قانون كافل بانتظام أعمالها، ودوام بقائها، أتشرف بتقديم نسخة منه طبق الأصل الذى صدقت عليه الجمعية العمومية، فى جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨، ولى أمل عظيم فى أن عطوفتكم تتكرمون بإجراء ما فيه الإقرار من الحكومة، على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام، نظرًا إلى لفائدة الكبيرة التى تنشأ عن ذلك المعهد الجديد، والخِدَم العظيمة

الشأن التى سيقوم بها للبلاد، إذ يمهد للشبيبة النشيطة سبيل التخرج فى العلوم العالية، ويخدم القطر خدمة صحيحة ترفع من شأنه، وتزيد فى توطيد أركانه، أفندم.

أول يونيه سنة ١٩٠٨

رئيس الجامعة

"أحمد فؤاد"•

• الجامعة المصرية/ تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية ص ٦.

مضمون الوثيقة:

اجتمع مجلس الجامعة يوم الأحد الثالث من مايو ١٩٠٨ للتشاور فى طريقة للسعى عند المسئولين للاعتراف بأن الجامعة من المنافع العامة حتى يكون لها شخصيتها القانونية واتفق على أن يكتب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة خطابًا إلى مصطفى فهمى رئيس النظار وناظر الداخلية يوضح فيه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها. وقد أوضح رئيس الجامعة فى خطابه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها، وعلى أنها من الأعمال ذات النفع العام نظرًا إلى الفائدة الكبيرة التى تنشأ عنها، والخدمة العظيمة الشأن التى ستقوم بها للوطن.

الوثيقة رقم (١٥)

رد ناظر الداخلية على خطاب الأمير أحمد فؤاد بالموافقة على افتتاح الجامعة

نظارة الداخلية

قسم الإدارة

قلم السكرتارية العربية

دولتلو أفندم حضرتلرى الأمير "أحمد فؤاد باشا"

رئيس مجلس إدارة الجامعة المصرية

طالعت كتاب دولتكم، المرسل مع نسخة من قانون الجامعة المصرية، وقد سرنا ما بذله مؤسسوها من الهمة الممدوحة، التى يستحقون عليها جزيل الشكر. ومع الموافقة على هذا العمل الجليل، ذى المنفعة العمومية، الذى أرجو تعميم فائدته، فإننا نسأل الله تعالى دوام التوفيق، لاستدامة النفع به. أفندم.

١٦ يونيو سنة ١٩٠٨

ناظر الداخلية

مصطفى فهمى*

---

* مضمون الوثيقة:

موافقة ناظر الداخلية على طلب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة المصرية بافتتاح الجامعة، وبذلك تم استكمال المقومات الرسمية للافتتاح.

الوثيقة رقم (١٦)

النطق الخديوي الكريم

يا دولة الرئيس ويا حضرات الأعضاء

لقد حاز مشروع الجامعة المصرية لدى ارتياحا عظيما منذ توجهت الأفكار إليه.

ولذلك فإننى أرحب اليوم بظهوره فى عالم الوجود إذ جاءت الجامعة فى أوانها مُكَملة ومتوجة لنظام التعليم الذى وضع أساسه جدى المجيد محمد على وقوى أركانه حلفاؤه الكرام.

فأشكركم وجميع الذين عاونوكم بعلمهم وعملهم ما لهم على تجلية وطننا العزيز بهذا المعهد العلمى الجليل الذى أتمنى له كل النجاح ويسرنى أن أؤكد لكم أننى مع حكومتى السنية سنواليه بالعناية والرعاية كما أن أملى وطيد فى أن أغنياء القطر وفضلاءه يستمرون على التنافس فى إمداده بمعونتهم حتى تبلغ الأمة غايتها إن شاء الله.

وإننى أشارككم يا دولة الرئيس فى تلـــك النـــصائح الحكيمــــة التــــى ألقيتموها على الشبيبة المصرية وأنا على يقين بأنها ستواظب على العمل بما يضمن لها استحقاق ثقتى وثقة البلاد.

فباسم الله الفتاح العليم أعلن افتتاح الجامعة المصرية وأسأله تعالى أن يجعلها منهلا عذبا لطلاب العلم والعرفان على اختلاف الأجناس والأديان.

الوثيقة رقم (١٧)

الجامعة فى مذكرات الخديو عباس الثانى •

إنشاء الجامعة المصرية

تأسيس الجامعة – المعارضات – خطاب الافتتاح – مساعدات مختلفة: وهبات – مشروع إنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطنى

كان إنشاء جامعة مصرية قد شغل تفكير مصطفى كامل، وكنت أحتاج، فى مواجهة المعارضة البريطانية، إلى استجماع كل شجاعتى الوطنية، لكى أساعد على ميلاد هذا المركز الأساسى لهذه الهيئة الكبيرة كما ستكون فيما بعد.

وكانت هناك مجموعة من المصاعب الاقتصادية، والدينية والسياسية، مرتبطة بالظروف والفترة التى سوف تولد فيها وتزدهر، تجعل الإعداد لها متعبا وصعبا بشكل خاص. ومنذ بداية نمو الجامعة، شعر الجميع بأن من حقهم تقديم انتقادات كانت عنيفة وأيضا غير عادلة، وإذا ما ذكرنا أقلها، فقد

• عهدى: مذكرات عباس حلمى الثانى خديوى مصر الأخير ١٨٩٢ – ١٩١٤، القاهرة، دار الشروق ص ١٥٣ – ١٦٢.

قالوا: إنهم لا يرون فيها إلاّ كلية آداب شرقية وليست جامعـــة. وكـــان مـــن السهل على أن أثبت تجربتى، وبتجربتى الشخصية، أن معظـــم الجامعـــات المعروفة، فى إيطاليا، وألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا، لم تكن فى أولها إلاّ بعض المدارس. وكنت قد احترست جيدا من أن أوسع مشروعاتى ونيتى بأن أضع تحت هذا الاسم الواحد المدارس العليا الخاصة المختلفة، وكـــذلك المعاهـــد، ومؤسسات الدراسات العليا، التى كان الخديويون قد أنشئوها حتى ذلك الوقت فى مصر، وفى صالح الثقافة المصرية. وفى هذه المنشأة الجديـــدة، والتـــى كانت علمانية تماما، وحديثة تبعا لمتطلبات الحياة الوطنية، وفى نفس الوقت الذى تعطى فيه مكانا هاما للغات الأجنبيـــة وإلـــى المقـــررات الاقتـــصادية والفلسفية، كنت حريصا بنوع خاص على أن يكون التعليم باللغـــة العربيـــة، وبواسطة أساتذة مشهورين فى العالم الإسلامى المثقف. وهذا دون الإضرار باللغات الأجنبية، والمواد الاقتصادية والفلسفية.

وفى خلال هذه الفترة العصيبة من هذه العملية، قام رجـــال البعثـــات البروتستانتية الإنجليزية بإعلام رجالهم بحكمة، وعلى التوالى فى بلادى وفى بلادهم، لكى يقنعوهم بعدم جدوى، وعدم إمكانية – إن لم يكن فى ذلك خطر – مثل هذا الدافع. وفيما بين يناير ١٩٠٧ ونهاية عام ١٩٠٨، حتـــى اليـــوم السابق للافتتاح مباشرة، وابتداء من العدد الأول من المجلد الأول من: صدى "الشرق والغرب" – وهى تصدر بالإنجليزية وبالعربية، وفى الملحـــق وفـــى المجلة، وهى التى كانت تنشر عن طريق نفس المجلـــة باســـم عـــام هـــو "الدراســــات المصريـــة، التعليمية فى الغالب" " Egyptian Studies Chiefty Educational" – قام واحد، أو أكثر من الكتاب الذين تحاشوا ذكر أســـمائهم، بتأليب، ولمدة عامين متتاليين، المصريين ضد موضوع هذه الجامعة الوطنية المقبلة، والتى كانت، وهى لا تزال صغيرة، تقلق مضاجع بريطانيا العظمى.

وكانت هناك مقارنات غير مقبولة، ومثبطة للهمم بين المناهج التعليمية والمعونات المدرسية لمصر وللهند، والصين، واليابان، وأوروبا، وحتى أمريكا! وكانت كلمات الحرية، والإخاء، والمساواة، التى ذكرت فى هذه الانتقادات اللاذعة، قد بدت على أنها ساخرة تماما.

ولم يكن هناك شيء أقل لياقة من المقارنة المتكررة مع المناهج الهندية، وكانت اتصالات الهند مع أوروبا، وفى كل وقت، مختلفة تماما. لقد كانت الحضارة المصرية دائما، وفى خلال عصور طويلة، ملحقة بحضارة أوروبا المطلة على البحر المتوسط، سواء أكانت يونانية، أم رومانية، أو حتى عربية. ولذلك فإن مصر شعرت بأنها مرتبطة حيال هذه الحضارة فى جنوب أوروبا، بخصائص العرق، وبتاريخها، وبمناخها، وبكل عناصر أخرى، أكثر من ارتباطها بحضارة البلاد الأنجلوسكسونية والأمريكية.

وهذا الإنذار كان يخفى الخوف من رؤية الفلاح الذى ينتج الثروات الإنجليزية يحول طريقه بعيدا عن النشاط الزراعى – فما هو النظام الذى يجب التفكير فيه من أجل شعب يتكون من الفلاحين إلى درجة بعيدة؟ والنسب الكلية، هل ستنقص بدرجة كبيرة فى المستقبل؟ وما هى الاتساعات التى يمكن تشجيع الصناعات فى مصر فيها؟ فلم يكن من الضرورى البدء بجامعة. وكان من الممكن إنشاء كلية، مع عدد محدود من الأقسام.

وعلى أية حال فقد ناضلنا. وبرغم واحدة من أقسى الأزمات المالية التى نزلت على مصر. وقلة الأموال التى نتجت عنها لمؤسستنا الجديدة، وبرغم اللذة المتشفية، والتى أظهر الإنجليز بها، وبكل سوء نية، عدم التجاوب بين الأوساط التركية والمصرية تجاه هذا التأكيد الواضح للثقافة والاتجاه الوطنى، فإن الجامعة المصرية فتحت أبوابها رسميا للمصريين ذوى العزيمة القوية، فى يوم الإثنين ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ (٢٧ ذى الحجة ١٣٢٦هـ). وكشفت بذلك وقضت على كل تنبؤ سيئ.

افتتاح الجامعة المصرية

خطاب صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد

سيدى

باسم الجامعة المصرية أضع على أعتـاب سـموكم ولاءنـا الأكثـر احتراما، إذ إنه بفضلكم أنتم، يا سيدى، أن تدين الجامعة بمولدها.

ونحن لا نجهل أبدا، أن هذا العمل الضخم سوف يمر فى عـدد مـن التطورات قبل أن يأخذ شكله النهائى، ولكننا لم ندخر أى مجهود من أجل أن نضعه على أسس قوية، وحتى يمكنه، باستناده إلى أساسات ثابتـة، يمكـن للمؤسسة المقبلة أن تجيب على متطلبات المستقبل.

ولقد جاء اليوم، بالفعل، لكى يحصل الشباب المصرى على مزايا التعلـيم العلمى فى مدينة القاهرة نفسها، دون أن يضطروا إلى الاغتراب صوب مراكـز ثقافية بعيدة، تحتل، ونتيجة للعلم، مكانا مسيطرا على سلم التقدم.

وإنى أقدم أكبر الأمنيات بأن تكون الجامعة المصرية مفيـدة للطلبـة عامة، وللشباب المصرى بشكل خاص.

وإذا كنا قد بدأنا تحقيق هذا العمل الذى كلفنا الكثير من السهر، فإن هذا كان يهدف إلى رفع مستوى هذا الشباب.

ولا يكفينا أن يكون ذكيا، ونشطا، وعاملا؛ ولكن عليه أن يتابع هذا الأمـر فى السلوك، وهذا الصبر الطويل، الذى يمكنه وحده أن ينتهى بضمان النجاح.

ولسوف يبلغونه، ولا نشك فى ذلك، وعليهم أن يثبتوا بذلك الأمل الذى يضعه فيهم مجلس الجامعة، والبلاد بأكملها.

وفى هذه اللحظة الرسمية، وتحت رعاية سموكم، أرجوكم، سيدى، أن تتكرموا بإعلان افتتاح الجامعة المصرية.

خطاب صاحب السمو الخديو عباس حلمى الثانى

"سيدى الرئيس

السادة الأعضاء

منذ اليوم الذى تبلور فيه المشروع، سببت لى الجامعة المصرية رضاء كبيرا.

واليوم، يسعدنى أن أحيى تنفيذ هذا المشروع، الذى يأتى فى وقتـــه، إذ إننى أعتبره تتويجا للنظام الذى كان قد وضعه، ومن أجل التعليم العام، جدى الأكبر محمد على، ونما بفضل أسلافى العظماء.

وإنى أوجه لكم شكرى، وكذلك إلى كل أولئك الذين ساهموا، بمعارفهم، وبعملهم، أو هباتهم، فى أن يزودوا وطننا الحبيب بهذا المركز العلمى الهام، والذى أتمنى له كل النجاح الأكثر كمالا، ولتتأكدوا من أنه سيكون، سواء من ناحيتى، أو من ناحية حكومتى، موضوع ترحيبنا، وطلباتنا.

ولدى الأمل الثابت فى أن المصريين، ذوى القلوب الكبيرة، والثـــراء، سوف يستمرون فى أن يقدموا له مساعداتهم السخية، حتى يتمكن شعبى من أن يحصل منه على كل النتائج التى ينتظرها.

وأضم صوتى، يا سيدى الرئيس، إلى النصائح الحكيمة التى أعطيتها للشباب المصرى، وإنى لمتأكد من أنهم سوف يتصرفون بإصرار؛ لكى يستحقوا ثقتى، وثقة البلاد.

وباسم الله، مصدر كل العلوم، أعلن افتتاح الجامعة، مقدما كل التمنيات القوية فى أن تكون قادرة على إفادة كل الطلاب، دون تمييز بينهم بالنسبة لجنسيتهم، أو دينهم".

وعاشت الجامعة المصرية ابتداء من ذلك الوقت، وسوف تعيش عبر الزمن. وكان ذلك أيضا حركة موفقة للسلطة مدفوعة بالرغبة فى عمل الخير من جانبى تجاه شعبى العزيز.

لم يكن مجرد إنشاء مثل هذه الجامعة العلمانية فى مصر، وبالتحديد فى القاهرة، السبب الوحيد فى حنق الرأى العام البريطانى، وإنما كان دعم الحكومة المصرية، لهذه الجامعة وكذا المشاركة المباشرة من جانب الخديو فى عملها وفى تنميتها وراء ازدياد هذا الشعور بالغضب. وقمت بنفسى برئاستها عبر الرئاسة الشرفية لابنى، ولى العهد الأمير عبد المنعم، والرئاسة الفعلية لعمى، الأمير أحمد فؤاد.

ولكى أجعل المؤسسة الجديدة أكثر استقلالا وأكثر حيوية، حرصت على أن أبعد نفسى عن تنظيمها فيما بعد، إلى أقصى درجة ممكنة. وعهدت بهذا العبء بالكامل لعمى فؤاد، والذى كانت علاقاته الودية ممتازة مع بلاط إيطاليا فى أشخاص صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث Victor Emmanuel III والملكة العظيمة مرجريت Marguerite، وجعلت من السهل، ومنذ اللحظة الأولى إنشاء كراسى، وتعليم اللغة العربية.

وقام الممثل الدبلوماسى لإيطاليا فى القاهرة جياكومو دى مارتينو Giacomo di Martino، وبتصريح من سعادة جيوكاردينى Gioccardini، الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للخارجية، والبروفسيور فينشنزو فاجو Vincenzo Fago، المستشرق، والمرسل فى مهمة من جانب الحكومة الإيطالية، بالتعاون النشط فى هذا النمو المطمئن لجامعتنا الوطنية.

وبهذه الطريقة قام البروفسيور إينانزيو جيدى Ignazio Guidi، دارس العلوم العربية الشهير، وأمين عام أكاديمية الليسيهات فى روما، بإعطاء الدروس الأولى للأدب وللجغرافيا العربية؛ وقام زميله الشاب كايتانو أ. ناللينو Caitano A. Nallino ، بالعمل من بعده فى هذا الخط التعليمى، والذى كان يعطى باللغة العربية الفصحى. وإلى جانبهم حصل البروفسيور سنتلانا Sentillana والبروفسيور ميلونى Meloni، وهما إيطاليان أيضا، الحصول على كراسى التاريخ والأدب العربى، وتاريخ النظريات الفلسفية، والتاريخ الإسلامى وتاريخ الشرق القديم.

ويسعدنى أنى أذكر هنا، وإلى جانب هؤلاء الإيطاليين الذين تعاونوا مع أبناء بلدى، حفنى ناصف بك فى الأدب[1]، والشيخ محمد الخضرى[2]، وسلطان أفندى محمد[3]، وإسماعيل رأفت بك[4].

---

(١) كان قاضيًا فى المحاكم المصرية، ومتفقهًا فى النحو وعلوم اللغة.

(٢) كان أستاذًا فى مدرسة القضاء الشرعى، ومؤرخًا للشعوب الإسلامية، ولمصر الإسلامية بنوع خاص.

(٣) كان من مدرسة دار العلوم، ومتخصصًا فى الفلسفة والأخلاق الإسلامية.

(٤) كان أستاذًا بمدرسة دار العلوم، ومتخصصًا فى الجغرافيا، وعلم الأجناس.

وقام فينشنزو فاجو، الذى كان اسمه معروفا فى تركيا، وشرق البحر المتوسط، وبصفته عالما متعمقا فى شئون الشرق، وصديقا مخلصا للعالم الإسلامى، بإعطاء معونة لعملنا الوطنى، معونة غالية ومستنيرة، بتعاونه فى كتابة برامج المقررات، ولوائح كلية الآداب، ويرجع إليه الفضل كذلك، والذى نعترف به له، بتكوين أول منشأة لمكتبة حديثة، جاءت لإثراء الكنوز القديمة للمكتبة الخديوية، وبإحضار المؤلفات الأدبية والعلمية، والتى كان هو نفسه وزوجته قد منحاها أول خمسة مجلدات.

ونجح فى أن يحصل، وبمطالباته المستمرة، من جانب هيئات العلماء فى الدول الأوروبية، على عدد ضخم من المجموعات، والموسوعات العديدة، التى سرعان ما أثرت مكتبتنا الوليدة، دون أن يؤثر ذلك على الميزانية بقرش واحد.

وحصلنا على هبة شخصية من المؤلف صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث لكتابه Corpus Nummorum Italicarum، وكذلك على نسخة نادرة من كتابه حملات الأمير أيوجين دى سافوا Campagnes du Prince Eugene de Savoie، مع مجموع من الألبومات والخرائط الجغرافية والاستراتيجية. وهذه الطلبات نفسها قد زودتنا منذ هذا الوقت بهدايا أخرى نادرة: نسخة مصورة من ديوان السلطان سليم الأول، مطبوعة فى برلين عام ١٩٠٤ على نفقة صاحب الجلالة إمبراطور ألمانيا غليوم الثانى، والموسوعات المهمة للكتب التى نشرت فى المغرب، مع الحروف الأولى للمطبعة وكانت مهداة من السلطان مولاى عبد الحفيظ.

وتكرمت الملكة ألكسندرا Alexandra، ملكة إنجلترا بأن تذكر أن اسم الجامعة المصرية قد كتب، بأمر زوجها، الملك إدوارد السابع، قبل أن يتوفى، إلى عدد من المؤسسات التى كان قد احتفظ لها بنسخة من الكتالوج الفخم، كتالوج أسلحة ودروع ساندرينجهام Catalogue of Arms and Armours of Sandringham.

وفى فرنسا، قام متحف جيميه Guimet، ودار هاشيت Hachette، والجمعية الجغرافية، والمكتبة الوطنية فى باريس، ونتيجة لتدخل المسيو جاستون ماسبرو Gaston Maspero، مدير متحفنا الفخم للآثار المصرية، وسعادة يعقوب أرتين باشا، عضو مجلس الجامعة، بزيادة كريمة للغاية لممتلكاتنا.

وأرسل متحف اللوفر من باريس، ودار النسخ الملكية فى روما R. Calcographi مطبوعاتهم الفخمة لأشهر أعمال الفن الفرنسى والإيطالى؛ وأضاف دار ريكوردى Ricordi فى ميلان إلى ذلك مجموعة كاملة من الأوبرات والموسيقى الإيطالية ذات الشهرة العالمية.

وكان لعمى، الأمير أحمد فؤاد باشا، الذى كان مهتما كل الوقت بالآداب والفنون، علاقات ثابتة ومستمرة مع علماء جامعات الدول العظمى فى أوروبا، نتيجة لكثرة أسفاره.

ولقد قدّم المسيو جان داتارى M. Gean Dattari، وهو إيطالى مرتبط بإخلاص ببلادنا وضيف قديم، مجموعته النادرة من قطع العملة للمكتبة: بلغت أكثر من ستة آلاف قطعة، من العصور الفارسية، واليونانية، والمقدونية، والرومانية، والعربية، فى مصر؛ أى مجموعة التنميات الأكثر كمالا، والتى كانت موجودة عندنا وقت افتتاح المحاضرات بجامعتنا، الجامعة المصرية.

وفى خلال ذلك الوقت تم افتتاح صالة قراءة عامة للجمهور، وأحسن تزويدها بالوصول اليومى للصحف والمجلات، باللغات الأوروبية والشرقية.

ومنحتنا الحكومة الإيطالية مجموعة من المعادن الموجودة فى إيطاليا، ومرة جديدة رغب صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث فى أن يظهر تعاطفه مع مؤسستنا، فزودنا بمجموعة من الآلات الكهربائية التى كانت موجودة فى مكتب جاليليو Officina Galileo فى فلورنسا، وهى التى كونت مركزا هاما لإدارة معامل الفيزياء.

وفى إيطاليا كذلك، أعطونا كل أنواع التسهيلات للشبان المصريين الذين رأينا أنه من المفيد إرسالهم إلى الخارج. وفى هذه المجموعة الأولى من أعضاء البعثات لدى كونفيتو نازونالى فيتوريو عمانويل Convitto Nazional, Vittorio Emanuel تميز ألماس بك، وهو الآن مدير الأكاديمية المصرية للفنون الجميلة فى روما.

وهذا المثال تم اتباعه بدون تأخير من جانب فرنسا وألمانيا، وبعد قليل من الوقت من جانب إنجلترا. وهذه المحاولة نجحت إلى حد بعيد، حتى إننا نجد من بين طلابنا القدماء فى أوروبا، الآن، عظماء الدولة، والشباب الملتزم، وكذلك بعض الأساتذة من ذوى الكفاءات العالية، والذين يحتلون الكراسى الرئيسة فى الجامعة المصرية، التى أصبحت أحد أجهزة الدولة.

ويسعدنى أن أضيف هنا أنه يجب علينا ألا ننسى، علاوة على ذلك، أنه كان من الضرورى أن نهتم بالعنصر النسائى فى بلدنا، والذى ظل منذ عصور بعيدا عن الحياة الوطنية، والذى أظهر مع ذلك أنه كان حيا وفاعلا هنا وهناك، كما كان يحدث فى بقية أنحاء العالم.

ونظمت مقررات فى التاريخ، وعلــم الــنفس، والأخـــلاق، والأدب، والاقتصاد المنزلى، والصحة، شيئا فشيئا، ابتداء من السنة الثانية من حيـــاة الجامعة (١٩١٠).

ومن المفهوم أنه، منذ الأيام الأولى، كانت مقررات التـــاريخ والأدب الفرنسى والإنجليزى، إجبارية فى لغة كل منهما، وكان الطلاب يحــضرونها بطريقة منتظمة. وجاءت مقررات فـــى الاقتــصاد الــسياسى، والاقتــصاد الزراعى المصرى، وغيرها، لكى توسع وتطور، وبشكل نهائى، ما كنا قــد أسميناه وبسخرية، مجرد كلية آداب.

ومن ناحية أخرى كان هناك مشروعان ظهرا لى علـــى أنهمـــا مـــن الواجب أن يتوجا مجهودنا من أجل زيادة سرعة التقـــدم الثقـــافى لـــبلادى، وشغلا تفكيرى فى ذلك الوقت: تنظيم معرض لمجموع القـــارة الإفريقيـــة، وإنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطنى.

وهما مشروعان لم أتمكن من تحقيقهما، برغم أنى قـــد قمـــت، مـــرة أخرى، بترك تنفيذ المشروع الأول لنشاط عمى الأمير أحمد فؤاد، الذى كان أكثر حرية منى، والذى كان فى وسعه، وفى أثناء أسفاره المتعددة أن يجعل الدول التى لها ممتلكات إفريقية، تهتم شخصيا بمصر، وهو مـــا قـــام بـــه، وحصل على موافقتهم، والوعد بتقديم معونتهم الفعلية.

وجاءت الحرب العالمية لكى تحطم هذه المخطوطات.

أما بالنسبة للمشروع الثانى فإنه كان إنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطنى، والتى كان يمكنها أن تصبح بشكل ما، ما كانت الأكاديمية الفرنسية تمثله إلى جانب أكاديمية الكتابات والآداب الجميلة*. وهذه الأكاديميات للغات والتاريخ الوطنى لمصر كان عليها أن تحدد لنفسها هدفا هو البحث عن الأصول التى لا تزال غير معروفة حتى الآن، عن البلاد منذ القرن السابع تقريبا، ودراسة التغيرات التى حدثت للغة، وتطور وتجديد استخدام الكلمات، التى تمت عبر العصور. وكان من الضرورى، بنوع خاص، تحديد الشكل الذى ستأخذه اللغة العربية، ونتيجة لهذه الاشتقاقات وتطوير معانى الكلمات، والتى سيكون من اللازم قبولها، وذلك فى نفس الوقت الذى نحتفظ لها فيه بصفاتها العربية.

وبإنهاء هذه الذكريات القصيرة عن هذه الجامعة، التى أقامها الشعب، ومن أجل خدمة الشعب، احتفظ بمكان الشرف للمرحومة عمتى المحترمة، الأميرة فاطمة هانم، ابنة الخديو إسماعيل التى سهلت، وعن طريق هبة كريمة، لهذه المؤسسة أن تنمو، وذلك نتيجة لموارد تليق بعظمة والدها الكبير، إسماعيل العظيم. فلقد وهبت أملاكا تبلغ ٣٣٠٠ (ثلاثة آلاف وثلاثمائة) فدان لكى يعطى الجزء الرئيسى من إيرادها للجامعة. وفى الأيام الأولى من شهر يوليو ١٩١٣، دعت إلى قصرها فى القاهرة أصحاب السعادة: الدكتور محمد علوى باشا، عبد الخالق ثروت باشا، أحمد عزت باشا، على بهجت بك، وحسن بك سعيد، أعضاء مجلس الجامعة، لكى يستلموا عقود الهبة للجزء الأكبر من أملاكها، مع أرض تبلغ ستة فدادين، تقع قرب قصرها فى الجيزة، لكى تبنى عليها مبانى الجامعة، وأيضا مبلغ ثمانية عشر ألف جنيه ذهب، لهذا الغرض.

---

* Academie des Inscriptions et Belles Letters.

وقام صاحب السمو الأمير يوسف كمال، الذى كان قد زود مصر بمدرسة الفنون الجميلة من ماله الخاص، والذى أنفق على الكثيرين من طلبتها؛ لكى يكملوا دراستهم الفنية فى أوروبا، والذى كان قد أعطى للمتحف الإسلامى فى القاهرة عددا لا يحصى من الأشياء، حتى يزيد من ثروته، بالاستمرار فى كرمه الخيالى، وأعطى الجامعة المصرية ملكية مائة وخمسة وعشرين فدانا فى مديرية القليوبية الغنية، ومبلغا هاما لتحسين هذه الأراضى.

فالمجد لذكرى عمتى الوقورة الحبيبة، وشكرا لقريبى، الأمير يوسف كمال، والمجد لذكرى كل أولئك، الأموات منهم والأحياء، الذين شاركوا فى هذا العمل الوطنى•.

• أوضح الخديو فى مذكراته أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من نبت أفكار مصطفى كامل الذى تبناها وتحمس لها وروج لإقامتها على صفحات جريدته على الرغم من معارضة سلطات الاحتلال، وأن هذه الفكرة كانت حتى قبل أن تولد كابوسا لبريطانيا، فأثارت الدوائر البريطانية حولها الشكوك حتى تعيش الأمة المصرية عمياء فى ظلام الجهل والأمية، وذكر أن ذلك يرجع بصفة خاصة إلى خشية الإنجليز من انصراف الفلاحين منتجى الثروات عن نشاطهم الزراعى يضاف إلى ذلك خشيتهم من تواجد طبقة مصرية متقفة تنادى ليس فقط بتحرير الأرض، ولكن أيضا بتحرير الشخصية المصرية والفكر والإرادة فيستيقظ المصريون وتنتشر روح العلم والمعرفة بينهم. وأنه منذ نمو الجامعة والناس يشعرون أن من حقهم تقديم انتقادات كانت عنيفة وأحيانا غير عادلة. كما أوضح الخديو أن هذه الجامعة كانت علمانية وحديثة طبقا لمتطلبات الحياة الوطنية، كما أعطت مكانا هاما للغات الأجنبية والمواد الاقتصادية والفلسفية، وأنه سيجعل هذه المؤسسة أكثر استقلالا وحيوية. وإلى جانب ذلك فقد أوضح الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة بأن إنشاء الجامعة جاء لكى يحصل الشباب المصرى على مزايا التعليم العلمى دون الاضطرار إلى الاغتراب صوب مراكز ثقافية بعيدة وأنه على الرغم من كل المعوقات فقد افتتحت الجامعة أبوابها فى يوم الإثنين الموافق ٢١ من ديسمبر ١٩٠٨، وإلى جانب ذلك فقد تعرضت المذكرات إلى افتتاح الجامعة والخطب التى ألقيت بهذه المناسبة.



الوثيقة رقم (١٨)

الجامعة فى مذكرات هدى شعراوى•

فى سنة ١٩٠٥ نشرت الصحف مقالات ومناظرات لكثير من المفكرين عن أيهما أنفع للقطر المصرى فى الحالة التى كـــان عليهـــا.. الكتاتيـــب أم مدرسة كلية عالية. وقد اشترك فى هذه المناقشات كثيرون من أصحاب الفكر والأقلام. أما الخطوة الأولى الأساسية والعملية فقد بدأها مصطفى بك كامـــل الغمراوى الذى رأى حاجة البلاد إلى المحصول العلمى، ووجوب توفيره فى مصر توفيرا للجهود والإنفاق على طلاب العلم فى أوروبا ففكر فى إنـــشاء جامعة تضم كليات مختلفة مثل جامعات أوروبا وفكر فى الدعوة لمـــشروع الجامعة والتبرع لها حيث نشر نداء فى الصحف المحلية والعربية والإفرنجية داعيا لهذه الفكرة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٠٦ وقد بادر المرحوم أحمد شفيق باشا فاكتتب بخمسمائة جنيه. وكان الخديو عباس راضيا عن هذا المشروع، ممـــا شجع على عقد أول اجتماع لمناقشته فى دار سعد زغلول. وقد اختير ســـعد

• مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوى، القاهرة، كتاب الهلال، سبتمبر ١٩٨١ ص ١١٦ – ١١٩.

زغلول باشا وكيلا، وقاسم بك أمين سكرتيرا، وحسنى باشا سعيد أمينا للصندوق، وعضوية مصطفى بك كامل الغمراوى ، ومحمد بك عثمان أباظة، ومحمد بك راسم، وحسن بك جمجوم، وحسن باشا السيوفى وغيرهم، وكان المعتمد البريطانى اللورد كرومر يحارب كل ما من شأنه تقدم البلاد، فنادى بأن تعميم التعليم الابتدائى أهم من ذلك، وأن الأمة أحوج إليه من التعليم الجامعى، بل إنه ذهب فى محاربة المشروع إلى حد تعيين سعد زغلول باشا وزيرا للمعارف بقصد إبعاده عن الاشتغال بأمر الجامعة.

وقد قام قاسم بك أمين بمجهودات عظيمة لنجاح المشروع حيث قابل الخديو وعرض عليه أن يتولى رعاية المشروع فقبل الخديو وانتهى الأمر بتعيين الأمير أحمد فؤاد رئيسا لمجلس الجامعة عام ١٩٠٧ ومن أعضائها محمد علوى باشا، وعبد الخالق ثروت باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ويعقوب أرتين باشا، واسماعيل حسنين باشا، ومرقص فهمى بك، وعلى بهجت بك، والسير جاستون ماسبرو وهكذا خرجت الجامعة المصرية إلى عالم الوجود. وكان فى مقدمة المتبرعين لهذا المشروع: الأميرة فاطمة كريمة الخديو إسماعيل التى تبرعت بستة أفدنة، ووقفت ستمائة فدان ليصرف من إيرادها على شئون الجامعة بالإضافة إلى جواهر قيمتها ثمانية عشر ألف جنيه. وتخليدا لفضلها كتب على مدخل كلية الآداب تلك العبارة التى ما زالت موجودة حتى الآن وهى: "هذه من آثار حضرة صاحبة السمو فاطمة إسماعيل".

وهناك أيضا الأمير يوسف كمال، وأحمد بك الشريف وحسن باشا زايد وهو من سراة المنوفية، وقد أوقف عزبة سراوة مساحتها ستون فدانا على الجامعة. ومن أجل ذلك انتقل مجلس إدارة الجامعة برئاسة الأمير أحمد فؤاد

إلى قصر حسن باشا زايد لتقديم الشكر له رسميا فى ١٥ أبريل ١٩٠٨ وألقى خطبة بهذه المناسبة، ورد الأمير فؤاد على خطبة حسن باشا زايد بكلمة تقدير.

وقد افتتحت الجامعة المصرية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ فى احتفال عظيم تصدره الخديو عباس. وكان فى استقباله رئيس الجامعة، ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وعلية القوم وألقى الأمير أحمد فؤاد كلمة فى هذه المناسبة الوطنية السارة وبارك الخديو باكورة النهضة العلمية التى أذن بفتح باب التعليم العالى أمام أبنائنا وبناتنا.

والحقيقة أن هذا اليوم كان يوما مشهودا فى تاريخ مصر لأن افتتاح الجامعة تحقق بعد حرب لا هوادة فيها من اللورد كرومر من ناحية وبين المفكرين وأولى الأمر من ناحية أخرى. ويعد ذلك انتصارا لإرادة الأمة على إرادة المستعمر الذى كان يحاول بكل الوسائل وضع العراقيل أمام تقدم العلم فى بلادنا، ويعمل على تخلف أولادنا عن ركب العلم والمعرفة.

وجدير بالذكر أن السيدة ملك حفنى ناصف التى اشتهرت باسم باحثة البادية، والتى كانت تكتفى من قبل بإعلان آرائها فى الجرائد فقط قامت بإلقاء سلسلة محاضرات مفيدة فى الجامعة وفى صالة الجريدة التى كان يرأس تحريرها أحمد لطفى السيد*.

---

* تحدثت هدى شعراوى فى مذكراتها عن الخطوات الأولى الأساسية والعلمية بشأن فكرة إنشاء الجامعة والجهود التى بذلت من أجل الدعوة لها وجمع التبرعات من أجل إنشائها حتى تم افتتاحها فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨.



الوثيقة رقم (١٩)

الجامعة فى مذكرات سعد زغلول

٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨[١]

فى هذا اليوم تفتح الجامعة المصرية، وقد أعدوا الخطب التى ستلقى فيها من الجناب العالى ورئيسها وبعض أعضائها. وعندما علمت بذلك، شافهت الرئيس وبعض الأعضاء فى اشتراك ناظر المعارف فى الخطب معهم، لأن له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها، وناظرا للمعارف العمومية. فلم أسمع منهم – لغاية الآن – جوابا!

ولكنى أحسست بأن ذلك بإيعاز! فإن عبد الخالق ثروت أخبرنى أمس بأن الأعضاء جميعا قرروا ألا يخطب ناظر المعارف، وأنه لما أراد مناقشتهم فى ذلك لم يمكنوه، وقالوا له: احفظ صوتك لنفسك. وأن يوسف صديق أخذ على نفسه إخبارك وإقناعك. فقلت: لم يخبرنى هذا الأخير بشىء. وأخبرنى بعد ذلك علوى بأن ترتيب الخطب كان فى عابدين. وعلمت أيضا أنهم لم يذكروا قاسم بشىء، مع أنه أول مؤسسيها، ومات فى خدمتها لهذا السبب بعينه!.

---

(١) مذكرات سعد زغلول جـ ٢، القاهرة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ص ٨٢٥ – ٨٢٦.

فعجبت من قوم يبنون العلم على أساس من نكران الجميل وإخفاء الحقائق! وعجبت من قوم يتظاهرون بحرية الفكر وصراحة القول وأفكارهم مقيدة بالأوهام وأقوالهم مملوءة بالمواربة، يؤمرون فيأتمرون، ولا يجدون من أنفسهم معارضا، ثم يكتمون الحق، وهم يعلمونه! وأعجب من هؤلاء الكتبة والصحافيين[1]، الذين يعلمون حقيقة الخِدَم التى أداها ذلك الفقيد للجامعة، ومع ذلك لم نرهم ذكروه أو ذكروا به، أو اتفقوا على حذف اسمه، مع أن من بينهم أصدقاء له وغيورين على ذكراه!.

افتتحت الجامعة، وحضرها خلق كثير من الأجانب والوطنيين، وخطب فيها رئيس الجامعة والخديو، وعبد الخالق ثروت، وأحمد زكى، والأستاذ الذى تعين لتدريس آداب اللغة الفرنساوية.

وكان أحسن الخطب العربية تلاوة وإلقاء، ومعنى وعبارة، خطبة عبد الخالق ثروت، وأسوأها فى كل ذلك خطبة الرئيس، ثم التى بعدها. وكانت خطبة زكى[2] أثقلها على السمع، وأبعدها عن الموضوع، وأفرغها من حسن الذوق – خصوصا وقد تكلم فيها عن الإسلام، ومجده بأمور متكلفة، وليس من اللياقة إلقاؤها فى افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم[3].

---

(١) فى الأصل "الصحافيون".
(٢) أحمد زكى باشا.

(٣) توضح هذه العبارة فلسفة سعد زغلول العلمانية – رغم تخرجه فى الأزهر – التى تفرق بين ما ينتمى للدين وما ينتمى للعلم.

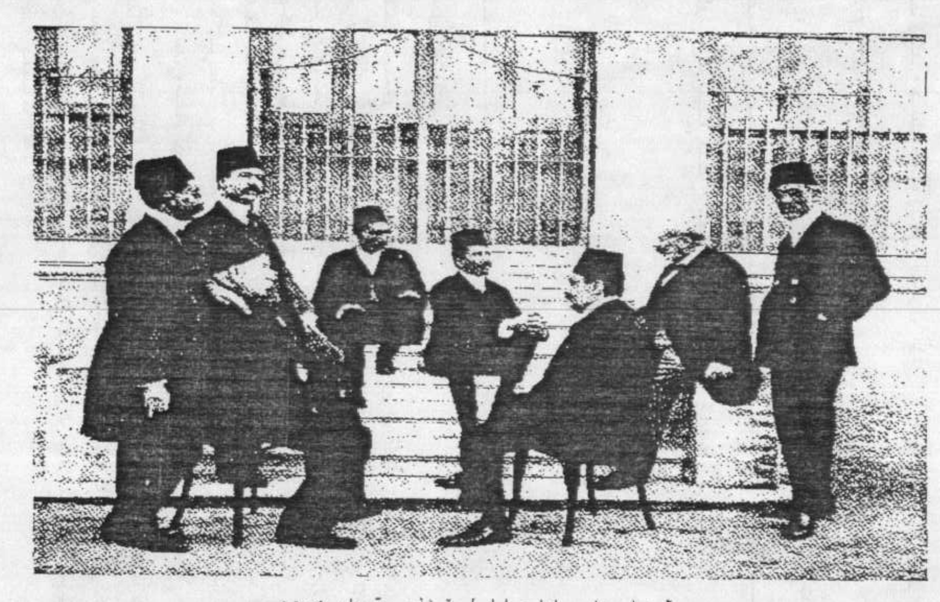
ومن أغرب ما رأيت، أن علماء الأزهر – وفى مقدمتهم شيخ الجامع والمفتى – حضروا هذا الاحتفال، على خلاف عادتهم فى مثل هذه الاحتفالات. وكذلك جمهور من الناس، الذين لا هم لهم إلا حضور الملاهى والتردد على مواضع اللعب!.

والسر فى ذلك – على ما شعرت به – ما أشرت إليه فى غير هذا الموضع، من ضعف الأمة فى نفسها، وميلها دائما إلى الجهة التى يميل الحاكم إليها، بقطع النظر عما فيها من الحسن والقبح!*.

• **مضمون الوثيقة:**

افتتحت الجامعة رسميا فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ فى حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين حضره عدد كبير من رجال الدولة والوجهاء والأعيان ورجال السلك السياسى والأجانب وشبخ الجامع الأزهر وغيره، كما حضر الحفل الخديو عباس الثانى وألقى خطبة أعرب فيها عن اغتباطه بخروج المشروع إلى حيز الوجود كما ألقى رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وأحمد زكى وبعض الأعضاء خطبا فى حفل الافتتاح وقد وصف سعد زغلول هذه الخطب بقوله إن أحسنها تلاوة وإلقاء ومعنى وعبارة خطبة عبد الخالق ثروت وأسوأها كانت خطبة رئيس الجامعة وأثقلها على السمع وأبعدها عن الموضوع خطبة أحمد زكى لأنه تكلم فيها عن الإسلام ومجده بأمور متكلفة ليس من اللياقة إلقاؤها فى افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم.

ولما طالب سعد زغلول بالاشتراك فى إلقاء الخطب نظرًا إلى علاقته بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها وناظر المعارف العمومية فى ذلك الوقت فإن طلبه كان طريقه الإهمال. وإلى جانب ذلك فإن أحدا من الخطباء لم يذكر دور قاسم أمين فى إنشاء الجامعة على الرغم من أنه كان أحد مؤسسيها مما جعل سعد زغلول يتعجب من ذلك.



أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية عام ١٩٠٩

(الجالسون) الأمير أحمد فؤاد ويعقوب أرتين باشا وكيل نظارة المعارف . (الواقفون على اليمين) الدكتور محمد علوى باشا الرمدى الشهير ومسيو ماسبيرو مدير المتحف المصرى . (الواقفون على اليسار) عبد الخالق ثروت باشا النائب العام وحسن سعيد باشا مدير البنك الأهلى . (الجالسون على الدرج) على بهجت بك مدير دار الآثار العربية والأستاذ مرقص حنا المحامى

الوثيقة رقم (٢٠)

إرساليات الجامعة المصرية إلى أوروبا



منشور نمرة ١

(ارساليات اوروبا)

شأن زواج وامتحانات وخطابات
طلبة ارسالية الجامعة المصرية

اجتمع مجلس ادارة الجامعة فى ١٥ مارس سنة ١٩١١ ونظر فى مسائل مختلفة قرر بشأنها ما يأتى :

(١) زواج الطلبة

محرّم على طلبة الارسالية ان يتزوجوا ما داموا فى الدراسة

(٢) الامتحانات

يجب على الطلبة التقدم لجميع الامتحانات المطلوب منهم اداؤها فى العلوم التى يتلقونها الا اذا طرأ عليهم مرض يمنعهم من التقدم لها. وفى هذه الحالة ينبغى فحصهم طبياً تحت ملاحظة مندوب الجامعة ويعرض الأمر بعد ذلك على مجلس الادارة للنظر فيه

وفيما عدا ذلك فالطالب الذى لم يتقدم للامتحان يعتبر كأنه سقط فيه ويعامل بأحكام المادة الثامنة من لائحة الارسالية وهذا نصها:

« الطالب الذى يخيب فى الامتحان مرتين متواليتين يجب استرجاعه او شطب اسمه »

(٣) خطابات الطلبة :

لوحظ ان بعض الطلبة يقصرون فى تنفيذ احكام المادة (١٤) من لائحة الارسالية فيرسلون للسكرتارية خطاباتهم الشهرية مختصرة ولا تؤدى الغرض المقصود منها

وهذا نص المادة (١٤)

« يجب على ارباب المرتبات ان يحرروا فى اول كل شهر خطاباً الى سكرتير الجامعة بلغة البلاد التى يتلقون العلم فيها مع ارفاقه بورقة منفصلة عنه تتضمن ترجمته باللغة العربية

UNIVERSITÉ ÉGYPTIENNE

CIRCULAIRE No. 1.
Missions en Europe

**Objet : Mariage - Examens
Correspondances des Boursiers
de la Mission de l'Université
Égyptienne**

Dans sa séance du 15 Mars dernier, le Conseil de l'Université a porté son examen sur diverses questions au sujet desquelles il a pris les décisions suivantes

a . **Mariage**. — Il est interdit aux Boursiers de contracter mariage au cours de leurs études.

b **Examens** — Sauf le cas de maladie constatée par examen médical sous le contrôle du Délégué, cas que le Conseil appréciera, les boursiers doivent se présenter régulièrement à tous les examens que comporte le cours de leurs études.

Le fait de ne pas se présenter sera assimilé dans ses conséquences au cas d'échec prévu par l'art. 8 du Règlement sur les Missions Universitaires ainsi conçu :

« Le boursier qui aura échoué deux fois consécutives dans ses examens sera rappelé ou « radié. »

c . **Correspondances**. — Certains boursiers s'acquittent mal de l'obligation présente par l'art. 14 du Règlement sur les Missions, et ne font parvenir au Secrétariat de l'Université que des lettres brèves et insignifiantes.

L'art. 14 est ainsi conçu :

« Les étudiants sont tenus d'écrire le 1er. de « chaque mois au Secrétaire de l'Université une « lettre dans la langue du pays où ils font leurs « études, lettre qu'ils auront soin de traduire en « arabe, sur une feuille séparée.

« Cette lettre portera en tête le nom et l'adresse de l'étudiant et contiendra des indications « sur son état de santé, sur la marche de ses études, « sur la préparation et le résultat des examens, et « en général, tous autres renseignements qui pourront éclairer l'Université sur la condition morale « et matérielle du signataire. »

L'étudiant qui ne se conformera pas à cet article sera passible pour chaque lettre non envoyée, tardive, ou jugée insuffisante, d'une retenue sur son allocation mensuelle de L.E. 1 à L.E. 3, suivant l'appréciation du Conseil.

En cas d'infractions répétées, le Conseil appréciera la sanction à appliquer sur les bases de l'art. 7 du Règlement.

Le Conseil a, en outre, décidé que les dispositions ci-dessus formeront annexe au Règlement sur les Missions Universitaires en Europe.

Le Caire, le 30 Avril 1911

LE SECRÉTAIRE GÉNÉRAL

ويكون هذا الخطاب مصدراً باسمهم وعنوانهم ومشتملاً على بيان احوالهم الصحية وسير دروسهم وتحضيرهم للامتحانات ونتيجتها وعلى كل المعلومات التي تستنير بها الجامعة للوقوف على احوالهم الأدبية والمادية »

والطالب الذي يخالف هذه المادة يخصم من مرتبه الشهري من جنيه الى ثلاثة جنيهات حسبما يرى مجلس الادارة وذلك عن كل جواب لم يرسل او أرسل متأخراً عن ميعاده او ناقصاً وعند تعدد هذه المخالفة لمجلس الادارة ان ينظر في امر الطالب مع مراعاة احكام المادة السابعة من اللائحة

وقد قرر المجلس ان تكون هذه القرارات ملحقاً للائحة الارسالية الاوروبية

تحريراً بالقاهرة في اول جمادى الأولى سنة ١٣٢٩ هجرية الموافق ٣٠ ابريل سنة ١٩١١ ميلادية

السكرتير العام

Je soussigné, boursier de l'Université Égyptienne, ai pris bonne note du contenu de la présente circulaire. Je m'engage à me conformer à ses dispositions.

Date ...

Signature

انا الموقع على هذا ... ... الطالب بارسالية ... اقر باني اطلعت على هذا المنشور واتعهد باتباع احكامه

التاريخ ...

التوقيع

- **مضمون الوثيقة:**

عنيت الجامعة منذ نشأتها بإيفاد طلابها إلى أوروبا لاستكمال معارفهم فى جامعاتها الشهيرة وذلك لتكوين أساتذة وطنيين واشترط فى عضو البعثة أن يكون مصرى الجنسية ولائقًا طبيا.

وتنحصر الضوابط التى وضعتها الجامعة لطلاب هذه البعثات فى تحريم الزواج عليهم ما داموا فى الدراسة، وفى ضرورة تقدمهم لجميع الامتحانات المطلوب منهم اجتيازها، ومن لم يتقدم منهم لهذه الامتحانات يعد راسبًا، ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من لائحة البعثات التى تنص على إعادة الطالب الذى يرسب فى الامتحان أو شطب اسمه من البعثة إذا رسب مرتين متتاليتين، كما طلبت الجامعة أن يحرر كل منهم خطابًا فى أول كل شهر إلى سكرتير الجامعة يبين له فيه أحواله الصحية، وطريقة سيره فى دروسه، واستعداده للامتحانات ونتيجتها، وكل المعلومات التى يمكن أن تستنير بها الجامعة للوقوف على أحوال طلبتها، وحذرت كل من يخالف ذلك بخصم مبلغ من جنيه إلى ثلاثة جنيهات من راتبه الشهرى.

الوثيقة رقم (٢١)

تطور برامج الدراسة بالجامعة
والأساتذة الذين تولوا التدريس
الحالة العلمية في ١٩٠٨ – ١٩١٤*

لأجل إرشاد المصريين إلى الدرجة التي وصلت إليها المعارف والآداب فى أوروبة، قد نظمت الجامعة خمسة دروس، وعهدت بها إلى أساتذة اختصاصيين، منهم اثنان من أهل القطر، وهما حضرتا أحمد زكى بك، مدرس الحضارة الإسلامية، وأحمد كمال بك، مدرس الحضارة القديمة فى مصر والشرق، لغاية ظهور الإسلام؛ واستقدمت ثلاثة من الأساتذة الأوروبيين وهم جناب السنيور جويدى، مدرس أدبيات الجغرافيا والتاريخ عند العرب، والمستر ملر، مدرس آداب اللغة الإنجليزية، والمسيو بوفيليه، مدرس آداب اللغة الفرنسية.

وقد تقرر أن هذه الدروس تستمر الجامعة على تكميلها، أو تستبدل بها غيرها فى الأعوام الآتية، بطريقة التدرج والترقى، حتى يكون لطلابها

* أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة.

والمنتسبين إليها إلمام تام بحركة المعارف البشرية، والوقوف على تاريخ تقدمها منذ بدايتها إلى الآن، ثم تنتقل إلى تدريس علوم خصوصية بمجرد رجوع طلبتها من أوروبة، وتباشر تطبيق العلم على العمل؛ ليرتفع مستوى المدارك، وترتقى أذهان الطلاب، فيتيسر لهم النبوغ فيما يريدون الانقطاع إليه من الفنون.

ولكى تمهد الجامعة لكل الطلاب حضور دروسها، جعلت فى كل يوم درسين، يبتدئ الأول فى الساعة الخامسة بعد الظهر، وينتهى فى الساعة السادسة. وبعد نصف ساعة للاستراحة، ولاختلاط الطلبة بالمدرسين، للاسترشاد منهم فيما يريدون زيادة الشرح والبيان فيه، يبتدئ الدرس الثانى، ويستمر لمدة ساعة أيضا؛ وبعد نهاية الدرس يختلط الطلبة بأساتذتهم مدة نصف ساعة أو أكثر، وقد فسحت المحل لقبول الطلاب، وجعلتهم على نوعين:

١- طلبة منتسبين، وهم الموجودون الآن، والمتخرجون فى المدارس العالية والخصوصية والأزهر الشريف، والأجانب عن هذه المدارس، الذين يقدمون طلبا بنية الاستمرار على حضور درس واحد فأكثر، من الدروس الخمسة، للحصول على شهادة أو إجازة، أو لقب، مما تقرره الجامعة فى المستقبل.

٢- المستمعين المتطوعين، وهم كل من يطلب قبوله بهذه الصفة، ويدفع الرسم المقرر عنها، بغير التزامه أى قيد أو شرط آخر.

وقد خفضت المصروفات السنوية إلى نهاية ما يمكن، فجعلتها ١٢٠ قرشا للطلبة المنتسبين، الذين يحضرون ثلاثة دروس فأكثر من دروسها،

و ٤٠ قرشا لمن يريد منهم حضور درس واحد، وضاعفت هذه القيمة للمستمعين المتطوعين، ثم أنشأت بطاقات لحضور محاضرة واحدة، ورسمها ٥ قروش.

١٩٠٩ – ١٩١٠

لئن أظهرت الحال احتياج الجامعة إلى المال، ما ذلك إلا لأنها تطلب التوسع فى دروسها، والنهوض بها إلى المستوى الذى يجعلها على الدوام نافعة، راسخة الأقدام، ولقد كان من أقصى أمانيها، أن تستبدل بالمحاضرات التى تلقى فيها دروسا حقيقية، تكون أساسا لها، وتزيد فى خطواتها فى السنين المقبلة، حتى تصبح معهدا جامعا صحيحا بكل معانى الكلمة، ولكن حالتها المالية اضطرتها إلى الاستمرار على منوال العام الماضى، ولكن مع التوسع فى الدروس، فقد بدأت فى السنة الماضية بخمسة أنواع من المحاضرات، وهى:

(١) الحضارة الإسلامية.

(٢) الحضارة القديمة.

(٣) آداب الجغرافيا والتاريخ عند العرب.

(٤) الآداب الفرنسية.

(٥) الآداب الإنجليزية.

ولكن كان هذا بدء دخول الجامعة فى دور العمل الحقيقى وظهر لأعضاء مجلس إدارتها من التجارب، ومن احتياجات البلاد، وجوب الاستمرار فى هذا العام على إلقاء المحاضرات فى الآداب الفرنسية، والآداب الإنجليزية؛ ولكن مع زيادة التوقع فيهما، بحيث تشملان فن التمثيل

والتشخيص فى القرن التاسع عشر فى أوروبة، ليتمكن الطلبة من الوقـوف على أساليب هاتين اللغتين، وعلى مقدار تطورات رجـال هـاتين الأمتـين العظيمتين، وكيفية تدرجهما فى ترقية بلادهم وأسندت الجامعة هاتين المادتين إلى جناب المسيو بوفيليه، أستاذ المادة فى العام الماضى، وإلى جناب المستر سيسون، مدرس اللغة الإنجليزية بجامعة ديجون بفرنسا، وقررت إنشاء درس لآداب اللغة العربية.

ولما لم يكن فى هذا الموضوع كتاب مخصوص، يبحث فى جزئياتها، ويستوفيها فى موضوعاتها، اهتمت اللجنة الفنية بالجامعة بهذا الأمر، فنشرت إعلانا عاما فى جميع الجرائد المحلية، تطلب فيه من رجال الآداب العنايـة بهذه المسألة، والمسابقة فى تأليف الكتاب المطلوب، ولأجل تشجيعهم علـى العمل، قررت ما يأتى:

أولا- المدة التى يلزم تقديم الكتاب فيها هى سنتان.

ثانيا: إعطاء الناجح الأول مكافأة قدرها ٢٠٠ جنيه، والناجح الثـانى ٥٠ جنيها.

ثالثا- تتولى الجامعة طبع كتاب الناجح الأول، وإعطاءه ٢٠٠ نسخة منه.

رابعا- إذا لم ينل المكافأة أحد، تعاد المدة، وتبقى المكافأة على ما هى عليه حتى يتم تأليف الكتاب على النمط المطلوب.

ولما كان هذا الموضوع من الدروس المهمة، التـى يجـب إلقاؤهـا بالجامعة، ونظرا إلى احتياج الجامعة إلى مدرس أو أكثر يلقنون هذا العلـم

بأساليب حديثة، رأت اللجنة الفنية أن تبعث فى هذا العام بشيخ مـن نـابغى مدرسة المعلمين الناصرية إلى باريس، لدرس آداب اللغة الفرنسية، وإحراز أعلى الدرجات فيها، حتى إذا وقف على طرقها وأساليبها، رجع إلى الجامعة، ودرس آداب اللغة العربية، طبقا لما اكتسب من الطرق الفلسفية، والأسـاليب العلمية.

بعثت الجامعة بواحد من المشايخ، ورأت أنـه إذا نجحـت تجربتهـا انتخبت غيره، وبعثت بهم إلى أوروبا، لمثل هذا الغرض، وإلى أن ينتهى هذا الشيخ من دراسته ويرجع إلى مصر، بدأت الجامعة بتدريس هـذا الفـرع، ابتداء من هذه السنة المكتبية، وأسندته إلى حضرة حفنى ناصف بك، فكـان لهذا الدرس من الأهمية، ما جعل الإقبال عليه عظيما جدا، حتى بلـغ عـدد سامعيه نحو مائة وأربعين طالبا منتسبا، غيـر الـذين يحـضرون لـسماع المحاضرات بطريق التطوع والاختيار.

ورأت الجامعة بجانب ذلك، وجوب إحياء علوم العرب، فإنها وحـدها هى التى يمكنها القيام بهذا العمل المجيد، فقررت إلقـاء محاضـرات عمـا وصلوا إليه فى الفلك والرياضيات، وانتخبت لهذا المستشرق الإيطالى الأستاذ نلينو، المدرس بجامعة بالرمو، عاصمة جزيرة صقلية بإيطاليا، لتخصصه فى هذا الموضوع، ولما له فيه من التحقيقات التى اشتهر بها عند أهل الدراية.

ولكى تزيد الفائدة العملية من دروسها، قررت إلقاء محاضـرات فـى الرياضيات العالية، وفى الطبيعة، واختارت لهذين الفرعين سـعادة صـابر صبرى باشا، وحضرة إسماعيل حسنين بك، لاشتهارهما بين أفاضل الأساتذة المصريين بالتعويل على الأساليب الحديثة.

ولما كان للعلوم الاقتصادية شأن عظيم فى هذه الأيـــام، وخـــصوصا الاقتصاد الزراعى، الذى تحتاج إليه بلادنا المصرية، أدخلت الجامعـــة فـــى منهجها تدريس علم الاقتصاد السياسى والزراعى، واستقدمت أستاذا قـــادرا على تدريس هذا الفن من فرنسا، هو المسيو جرمان مرتان، أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة ديجون بفرنسا، ولقد أصاب نظر رجال الجامعة الواقـــع، إذ أعظم دليل على افتقار البلاد لعلم الاقتصاد، هو إقبال المـــستمعين العظـــيم، ومواظبتهم على الحضور فى هذا الدرس، فعدد من اشتركوا فى محاضرات هذه المادة هو ١٥٠ طالبا منتسبا غير المستمعين.

ورأى دولة الأمير "أحمد فؤاد" من وجهة أخـــرى أن مركـــز المـــرأة المصرية الأدبى، لا يرقى إلا برقيها فى العلوم، وأن الجامعة هى التى يجب عليها أن تأخذ بيدها، فتسير بها إلى مستوى المدارك الـــصحيحة، والأفكـــار الحديثة.

فعرض رأيه على رجال الجامعة، فأمنوا على فكرته، وعضدوه فـــى تحقيق إلقاء المحاضرات التى تهم السيدات المصريات، ورجوا منه أن يسعى فى الحصول على الأستاذة التى تفى بهذا الغرض، فاستعان دولته وهو فـــى باريس بجناب المسيو ماسبيرو، حتى وفق للحصول على سيدة حائزة لأكبر درجات التدريس "شهادة الأجريجاسيون" وهى الآنسة كـــوفرير، المدرســـة بمدرسة راسين بباريس، وفوض إليها إلقاء محاضرات فى موضوع أحـــوال المرأة فى العصور القديمة والحديثة، وابتدأت هذه المحاضرات والشك يخالط سموه فى نجاحها، نظرا إلى كونها أول خطوة فى بابها، ولكن الآنسة كوفرير عرفت كيف تستميل السامعات إلى محاضراتها، حتى زاد إقبال السيدات على

دروسها، فبلغ عدد المنتسبات ستين سيدة، منهن ٣٥ مــصريات، وبــاقيتهن أجنبيات، هذا غير السيدات اللاتى يحضرن بطريق التطوع، لسن بالقليلات.

ولأجل تمام المحافظة على عاداتنا القومية، ولعدم اخــتلاط الرجــال بالسيدات عند مجيئهن وانصرافهن، أمر سموه أن تكون دروس السيدات فى الصباح؛ ولم يكتف سموه بذلك، بل رأى ألا يحرم أهالى البلاد النفــع الــذى تنشره الجامعة، فأمر أن يُكلَّف اختصاصيون بإلقاء محاضرات فى أهم مــدن القطر، سواء بواسطة التشخيص بالفانوس الكهربى أو بدونــه؛ ولا تخفــى الفائدة الأدبية، التى تعود على أبناء هذا القطر من ذلك.

ورأى سموه أيضا أن الدروس التى تلقى فى الجامعة تفيــد الــسامعين فقط، ولا تفيد غيرهم من سكان المدن الأخرى، ولا الذين لا يتمكنــون مــن الحضور فى دار الجامعة لكثرة أشغالهم، فأمر بحفظ الدورس التــى تلقــى، ليكون كل منها مجموعة ثمينة فى المستقبل، يطلع عليها من أراد، وجعلــت الجامعة قيمة الاشتراك فيها بعد طبعها زهيدا جدا، وذلك للمحافظة على مبدأ الجامعة، وهو تسهيل السبل إلى تحصيل العلم على الطالبين.

١٩١٠ – ١٩١١

إنشاء كلية الآداب والفلسفة

لا يخفى أن التدريس فى الجامعة، كان فى أول الأمر عبارة عن سلسلة محاضرات، تلقى فى موضوعات مختلفة؛ وكان الغرض من ذلــك تعويــد الشبان وطلبة العلم حضور العلوم العالية، وترغيبهم فى ترقيــة مــداركهم، ومعرفة العلوم التى يميلون بطبيعتهم لتحصيلها، وذلك قبل البدء فى سن نظام نهائى للتدريس.

ولما آنست الجامعة فى طلابها، أنهم أكثر إقبالا على سماع العلوم الأدبية، منهم على سماع غيرها، رأت أنه قد حان لها الوقت لإنشاء كلية للآداب والفلسفة، على طراز حديث، تراعى فيه حاجات أبناء هذا القطر. وقد تم لها تحقيق هذه الأمنية، وجعلت أساس التعليم اللغة العربية. وبذلك دخلت الجامعة فى طور جديد من حياتها الحقيقية، أما نظام الدروس فى العامين الفائتين فلم يقصد منه سوى معرفة أميال الشباب الغريزية.

ولكى تبنى الجامعة عملها على أساس متين، رأت أن لا مندوحة عن تقرير شروط خاصة، للدخول فى سلك الطلبة، الذين يكون لهم حق الحصول على الإجازة العلمية، متى أتموا الدراسة، ونجحوا فى الامتحانات التى يتقدمون لها. وقد جعلت شرط ذلك، أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية المصرية، أو شهادة أخرى أجنبية أو غيرها، يرى مجلس الإدارة أنها معادلة لتلك الشهادة.

وليس القصد من ذلك حصر التعليم فى فئة دون أخرى، ولكن لتتمكن الجامعة الحديثة العهد، من تخريج رجال أكفاء.

أما حضور علم واحد أو جملة علوم، بصفة مستمع متطوع، فقد جعلته مباحا لكل طالب بدون شرط ولا قيد.

ولكى نتيح للقارئ فكرة عما كان للأمير "أحمد فؤاد باشا" من فضل فى إنشاء هذه الكلية، واختيار أساتذتها، والعمل على تنظيمها ورقيها، رأينا أن نسجل هنا محضر الجلسة التاريخية، التى عرض فيها مشروع إنشاء كلية الآداب.

حول إنشاء كلية الآداب والفلسفة
مستخرج من محضر اللجنة الفنية
للجامعة المصرية: جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩١٠

قال دولة الأمير "أحمد فؤاد" رئيس الجامعة المصرية، لحضرات أعضاء اللجنة الفنية، فى ١٩ أبريل سنة ١٩١٠:

"إننا لغاية الآن اتبعنا فى نظام التدريس بالجامعة، إلقاء محاضرات فى علوم مختلفة، لا رابطة بينها، ولا تؤدى إلى غاية معلومة معينة، ولا يخفى أنه لم يكن فى استطاعتنا أن نعمل غير ذلك، بالنظر لقلة مواردنا، ومع ذلك فإن هذه المحاضرات قد عودت الطلبة على سماع الدروس العالية، التى تلقى بالجامعات، وأظهرت للجمهور أن هناك جامعة يجب توجيه الأنظار إليها.

فإذا لم يكن ميسورا لمعهدنا العلمى أن يولد كاملا، بالشكل الذى نرى عليه الجامعات الأجنبية، لأن ذلك لم يشاهد فى بلد ما. غير أنكم لا تجهلون من جهة أخرى أن النظام الحالى معيب، ولا يسوغ لنا أن نستمر فيه، فنظام الجامعات يستدعى بالضرورة إيجاد كليات لتعليم العلوم والفنون، على اختلاف أنواعها، وجامعتنا لم تسلك للآن هذا النهج. فيجب علينا والحالة هذه أن يعدل عن هذه الخطة التى اتبعناها للآن، بتعيين نظام آخر، مطابق لما نراه فى سائر الجامعات الأجنبية، ويتعين علينا أن نفكر نحن أيضا فى إنشاء كليات على النسق الحديث بالتوالى، كلما تساعدنا الظروف، وأن نبدأ بكلية للآداب، لأن البلاد محرومة من هذا النوع من التعليم، وهى مع ذلك فى حاجة لأن يكون فيها الكتاب والحكماء والمؤرخون وغير ذلك، على أن يكون أساس التعليم فيها باللغة العربية، ونضع لها نظاما يكون موافقا للروح العلمية الحديثة، مع التوفيق بحاجة البلاد، حتى تصبر وحيدة فى بلاد المشرق.

هذا وبعد مشاورة المسيو ماسبرو فى هذا الموضوع، أعطيته مذكرة صغيرة لمشروع إنشاء كلية آداب، أعده الأستاذ جويدى بناء على طلبى، وبعد مضى شهرين بعث إلى مشروعين آخرين، وضعهما بمعرفته، أحدهما يستدعى لتنفيذه إنفاق مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه فى العام، والثانى يكلفنا مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه أيضا، مع أننا لا يمكننا أن نصرف على جميع فروع التعليم أكثر من ٣٠٠٠ جنيه فى السنة.

ولذلك فإنى خابرت بصفتى الشخصية حكومة إيطاليا، ورجوت جناب المسيو دمرتينو، معتمدها السياسى فى مصر، أن يساعدنى هو أيضا لدى حكومته، للوصول إلى انتداب أساتذة من المستشرقين الإيطاليين، لتدريس العلوم التى نعهد بها إليهم باللغة العربية، فى قسم الآداب المزمع إنشاؤه، وأن يستمروا على الاستيلاء على مرتباتهم الأصلية من حكومتهم، فى المدة التى يكونون فيها فى خدمة الجامعة. وبهذه الطريقة لا يكلفون الجامعة إلا مرتبات يسيرة جدا، فنستطيع بهذه الطريقة تنظيم قسم الآداب، بما لا يتجاوز مواردنا الحالية.

ولقد بدأت بمخابرة حكومة إيطاليا، لوثوقى من أن مساعىّ ستكلل بالنجاح، لما لى من المكانة عند جلالة ملك إيطاليا، التى أساسها العلائق الودية، التى كانت بين العائلة الملوكية وساكن الجنان المغفور له إسماعيل باشا والدى.

على أن تعيين المدرسين غير قاصر على أبناء إيطاليا، لأننا سنجلب أيضا أساتذة من بلاد أخرى، غير أنى جعلت مخابرتى الأولى مع حكومة إيطاليا فتح باب، يمكننا من الحصول على مساعدات الحكومات الأجنبية الأخرى، فيما يختص بتعيين الأساتذة، فإن هذه الحكومات لا تتأخر عن أن تمنحنا امتيازات، تعادل ما تكون منحتنا إياه حكومة إيطاليا.

ثم تلا دولة الأمير خطابا محررا من جناب المسيو دمرتينو، المعتمد السياسى لجلالة ملك إيطاليا بمصر، يبلغ فيه بصفة رسمية، قبول الحكومة الإيطالية مطالب الأمير أحمد فؤاد، المتعلقة بإنشاء قسم الآداب، سيندب فيه للتدريس باللغة العربية عدد من المستشرقين الإيطاليين.

فاعترض جناب مسيو ماسبرو على مشروع دولته، إذ يرى أن التعليم باللغة العربية، بمعرفة مدرسين أجانب، لا ينظر إليه الوطنيون بعين الرضا، ويخشى أن تعيين أساتذة من جنسية واحدة، يحول عنا عطف الممالك الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى يكسب عنصر هؤلاء المدرسين نفوذا سياسيا عظيما، وأنه فى هذه البلاد يجب مراعاة العناصر المختلفة، حتى فى الوظائف الأقل أهمية من هذه، وختم كلامه بقوله إن هذه الاعتراضات لا يقصد بها إيطاليا بنوع خاص، وإنه كان يبديها لو كان الأمر يتعلق بعنصر آخر أيا كان.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد" على اعتراض جناب المسيو ماسبيرو، أن المقام ليس مقام الخوض فى مسائل نفوذ سياسى، فإن معهدنا مصرى محض، ويجب أن نبتعد عن كل مناقشة سياسية أو دينية، وأن دولته لا يسمح مطلقا أن يكون للسياسة دخل فى قرارات الجامعة، إذ ينبغى أن يكون البحث مقصورا على نفع معهدنا العلمى، وهذا النفع من شأنه أن يجعلنا نعدل عن خطتنا التى اتبعناها فى نظام التدريس الحالى، على شكل محاضرات متفرقة، فإن من المسائل الحيوية التى يجب أن تكون شغلنا الشاغل، إنشاء كليات منتظمة، يتعلم فيها طلابنا أساليب العلوم الحديثة، وأن نبدأ بكلية للآداب، وبما أن التعليم بهذه الكلية سيكون باللغة العربية، فلا محل للقول بحدوث نفوذ سياسى.

أما إنشاء الكلية فيكلفنا من النفقات ما يتراوح بين ١٤ و١٦ ألف جنيه فى العام، وبما أن مواردنا لا تسمح لنا الآن بتحقيق ذلك؛ ولكى نبلغ هذه الغاية مع مراعاة حالتنا المالية، قد طلبت من الحكومة الإيطالية، لأسألها عما إذا كانت تقبل أن تستمر على دفع مرتبات الأساتذة الأصلية، الذين تكون فى حاجة لتعيينهم، مدة اشتغالهم بالتدريس فى مصر، وفى هذه الحالة يكون ما ندفعه لهم من المرتبات شيئا يسيرا؛ وبهذه الوسيلة لا يتأخر عن تلبية طلبنا كل من ننتدبه لخدمة الجامعة من أفاضل الأساتذة المستشرقين.

ثم عقب دولته بقوله: إن الحكومة الإيطالية قد أجابته إلى طلبه، فلا يتسنى رفض هذا القبول.

عند ذلك قال سعادة حسين رشدى باشا: إنه لا يعارض مبدئيا فى جعل التعليم باللغة العربية بمعرفة أجانب موظفين، للعلوم التى لا يوجد من المصريين من تتوفر فيهم شروط الأهلية اللازمة لتدريسها، وطلب معرفة برنامج الكلية.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" بأنه يقبل اقتراح سعادة رشدى باشا، فينتخب عند الإمكان بعضا من العلماء المصريين، ليقوموا بالتدريس بالكلية، وطلب من اللجنة تقرير إنشاء كلية آداب، من ابتداء السنة المكتبية ١٩١٠ – ١٩١١ إذا كانت موارد الجامعة تسمح.

فوافقت اللجنة على هذا الاقتراح.

عند ذلك شكر سعادة الدكتور علوى باشا دولة الأمير على ذلك، وطلب شروط تعيين الأساتذة، حتى لا يطالبوا بحقوق مكتسبة فيها بعد.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد": أن الجامعة ستتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك، وأنه يقبل الاقتراحات التى يرى حضرات الأعضاء فائدة لاعتبارها فى هذا الشأن.

ثم ألح جناب المسيو ماسبرو فى طلب الاطلاع على برنامج التدريس، ومعرفة أسماء المدرسين.

فأظهر دولة الأمير "أحمد فؤاد" استعداده لإحاطة اللجنة علما بهذا البرنامج.

وفيما يلى أسماء المدرسين، وبرنامج الدراسة، وشروط التعيين:

ويؤخذ منها أن الأساتذة يعينون بشروط، لمدة أربع سنوات، وأنه نظرا إلى كونهم سيستمرون على الاستيلاء من حكوماتهم على مرتبات الوظائف التى يشغلونها فى بلادهم، أصبحوا لا يكلفون الجامعة شيئا.

أسماء العلوم	أسماء المدرسين	لغة التدريس
آداب اللغة العربية	حنفى ناصف بك	اللغة العربية
تاريخ آداب اللغة العربية	الدكتور نلينو	
علم مقارنة اللغات السامية	" ليتمان	
تاريخ الشرق القديم	" ملونى	
تاريخ الأمم الإسلامية	الشيخ محمد الخضرى	
الفلسفة العربية والأخلاق	سلطان محمد أفندى	
تاريخ التعاليم الفلسفية	الدكتور سانتلانا	
الجغرافيا وعلم الشعوب	إسماعيل بك رأفت	
تاريخ آداب اللغة الإنجليزية	المستر جيل	اللغة الإنجليزية
تاريخ آداب اللغة الفرنسية	المسيو لومونييه	" الفرنسية

ومدة الدراسة بهذه الكلية أربع سنوات، ومن هذه المواد تسع إلزامية، يجب على الطلبة المنتسبين حضورها، وتأدية للامتحانات فيها، وهى الثمانى التى تدرس باللغة العربية، ودروس آداب إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، بحسب اختيار الطالب.

والجامعة بتقريرها تعليم الدروس العالية فى الآداب والفلسفة، قد طرقت بابا جديدا لم يطرق فى مصر من قبل، وغايتها من ذلك إيجاد روح علمية جديدة فى الناشئة، وتثقيف أفهامهم، وتغذية عقولهم بثمارها، ولها الأمل العظيم أن ترى من خريجيها من لا يقلون كفاية وعلما عن حملة دبلومات وشهادات الجامعات الأجنبية.

وقد أبلغ دولة الأمير وهو فى روما، موافقة الجمعية العمومية للجامعة، على إنشاء كلية الآداب، وأنه بهذا الإنشاء بالكيفية المرغوبة، سيحصل عجز فى ميزانية الجامعة لسنة ١٩١٠ – ١٩١١ فجاء من دولته البرقية الآتية:

"حضرة صاحب السعادة إبراهيم نجيب باشا"

الجامعة – محافظة القاهرة

أشكركم على القرار النهائى، وسأعتمد على خطابكم، وآخذ على عهدتى العجز المتوقع حصوله بإنشاء كلية الآداب، وسآخذ التعهدات اللازمة فيما فيه المنفعة العامة.

"فؤاد"

قسم العلوم الاجتماعية والاقتصادية

لما كان للعلوم الاجتماعية والاقتصادية الأهمية العظمى فى هذه البلاد الزراعية، رأى مجلس الإدارة أن الحاجة ماسة لتعليمها، ولذا عـزم علـى إنشاء قسم لها بالجامعة فى عام ١٩١١، وبدأ فى عام ١٩١٠ بتدريس علمى الاقتصاد السياسى والاقتصاد الزراعى، يلقى الأول منهما مسيو ليون بوليـه باللغة الفرنسية، والثانى مسيو شارل شدياق، باللغتين الفرنسية والعربية.

قسم السيدات

عنيت الجامعة فى عام ١٩١٠ عناية خاصـة بتوسـيع نطـاق قـسم السيدات، وقررت أن تلقى فيه محاضرات فى الموضوعات الآتية:

(١) علم النفس والأخلاق الخاصة بالنساء، ويقوم بإلقاء محاضرات هذا العلم باللغة الفرنسية مدموازيل كوفروير.

(٢) مواضيع عصرية تقوم بإلقائها باللغة العربية، السيدة نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات بالمنصورة.

(٣) مواضيع فى التربية بأنواعها، وتقوم بإلقائها باللغة العربية السيدة لبيبة هاشم صاحبة مجلة فتاة الشرق.

(٤) مواضيع طبية فى علم حفظ الصحة وغيـره، باللغـات العربيـة والفرنسية وغيرها.

١٩١١ - ١٩١٢

يشمل نظام التعليم فى الجامعة ثلاثة أقسام، وهى:

(أ) قسم الآداب.

(ب) فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(ج) الفرع النسائى.

قسم الآداب

كان يعوز الجامعة فى مبدأ نشأتها، الوسائل اللازمة لتأسيس قسم أو أكثر، يمكن لها فيه منح إجازات دراسية لطلابها، فاكتفت وقتيا بتنظيم دروس مختلفة الأنواع، على سبيل التجربة، فكان منها بعض الفائدة، غير أنها لم توجد بينها الروابط التى توجد فى أقسام التدريس المنظمة. وقد أتيح لها فى عام ١٩١١ أن تنظم قسما للآداب، جعلت أساس التعليم فيه لغة البلاد.

ويشتمل هذا القسم على عشر مواد، منها ثمان واجبة، تدرس باللغة العربية، واثنتان اختياريتان، تعلم إحداهما باللغة الإنجليزية، والثانية باللغة الفرنسية.

الدروس الواجبة:

١- آداب اللغة العربية	الأستاذ الشيخ محمد المهدى، المدرس بمدرسة القضاء الشرعى
٢- تاريخ آداب اللغة العربية	الأستاذ الدكتور نلينو،، المدرس بجامعة بالرم.
٣- مقارنة اللغات والآداب السامية	الدكتور ليتمان، المدرس بجامعة ستراسبورج

المادة	المدرس
٤- تاريخ الشرق القديم	الأستاذ الدكتور ملونى
٥- تاريخ الأمم الإسلامية ولا سيما تاريخ مصر فى العهد الإسلامى	الأستاذ الشيخ محمد الخضرى، وكيل مدرسة القضاء الشرعى
٦- الفلسفة العربية وعلم الأخلاق	هذه العلوم أوقف تدريسها فى العام المذكور.
٧- تاريخ المذاهب الفلسفية	
٨- تقويم البلدان ووصف الشعوب	

الدرسان الاختياريان

المادة	المدرس
٩- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية	الأستاذ المستر برسى وايت الشاعر الإنجليزى المشهور
١٠- تاريخ آداب اللغة الفرنسية	الأستاذ المسيو. ج. فيانيه، المدرس بجامعة مونبلييه.

وظهر أن ثلاثة من العلوم الإجبارية أوقف تدريسها مؤقتا، نظرا إلى استقالة الأساتذة الذين كانوا يقومون بإلقائها، وأن درس تاريخ الشرق القديم عطل تدريسه من ابتداء شهر مارس سنة ١٩١٢ بوفاة المأسوف عليه الدكتور ملونى.

ولقد تبودلت بين دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" رئيس الجامعة فى أثناء رحلته بأوروبة عام ١٩١١ وأفاضل المستشرقين مراسلات، لندبهم للتدريس

بالجامعة المصرية، نذكر من بين هؤلاء الأفاضل العالمين هو غرونى سنوك وجولد زيهر، فالعلوم التى أوقفت عام ١٩١١ ستدرس فى عام ١٩١٢ بأساتذة جدّ أكفاء لها.

وكان مما يؤسف له أن عدد الطلبة المقيدين فى دروس قسم الآداب، قد نقص نقصا بينا عن السنين الماضية. ويرجع هذا النقص لعدة أمور، أهمها انصراف الطلبة إلى التوظف والاكتفاء بالشهادة الثانوية للحصول على هذه الغاية، التى يسهل عليهم تحقيقها بنيل تلك الشهادة.

ولذلك فكرت الجامعة فى إيجاد فائدة مادية لطلاب الجامعة، تعمل مع الفائدة الأدبية على الترغيب فى علومها، فوفقت الجامعة إلى قبول الحكومة مبدئيا، إلى الاعتراف بصفة رسمية، بالإجازات التى تمنحها الجامعة من يقضون الدراسة بقسم الآداب، بعد تمضية الأربع السنوات المقررة لها، وتخويل حاملها بعض امتيازات على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها.

وقد وضعت لقسم الآداب فى عام ١٩١١ لائحة مشتملة على ست وأربعين مادة، وشكل له مجلس الإدارة الفنية، أعضاؤهم هم أساتذة القسم، برياسة عميده الدكتور ليتمان، ووكيله الأستاذ الشيخ محمد المهدى، وسكرتيره الشيخ محمد الخضرى.

فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

نظرا إلى حاجة بلادنا التى ليس لها موارد أهم من الزراعة، إلى رجال يلمون بنظام الأعمال الزراعية والاقتصادية، ويعملون على إتمام ثروتها، وتحسين حالتها الاجتماعية، رأت الجامعة وجوب التفكير فى إنشاء هذا الفرع. ولما لم يكن لديها وقتئذ جميع الوسائل التى تمكنها من إنشائه على

النمط المرغوب فيه، رأت من جهة أخرى، ألا تفوت على الطلبة المصريين أية فائدة تمكن الجامعة من إفادتهم إياها فى مواد هذا القسم ، فقررت تدريس ثلاثة علوم، وهى:

١- الاقتصاد السياسى باللغة الفرنسية	الأستاذ المسيو بوليه، المدرس بكلية الحقوق بجامعة تولوز
٢- الاقتصاد الزراعى باللغة العربية	الأستاذ شارل أفندى شدياق
٣- الرى ونظام النيل باللغة العربية	الأستاذ عبد الله وهبى بك، مفتش رى القسم الثانى بنظارة الأشغال العمومية، والعضو بمجلس إدارة الجامعة.

الفرع النسوى

لا ريب أن التعليم النسوى هو من أهم أسباب تقدم الأمم وارتقائها من كل الوجوه، ففائدته غير مقصورة على إيجاد السعادة العائلية بين الأفراد، وما يترتب عليها من بعث الهمة والجد فى النفوس، ولكن أثرها الطيب نراه ظاهرا جليا فى جميع صفات الأمم التى ارتقت نساؤها.

وذلك مما جعل إدارة الجامعة تفكر فى إيجاد فرع نسوى فى الجامعة، فأنشأته صغيرا، وقد توسعت فيه على قدر ما سمحت الحال، حتى أصبح يشتمل التعليم فيه المواد الآتية:

(أولا) محاضرات باللغة الفرنسية، فى التربية والأخلاق، تقوم بإلقائها الآنسة كوفرير، المدرسة بمدرسة راسين بباريس.

(ثانيا) محاضرات باللغة العربية، هذا بيانها:

١- تاريخ مصر القديم:

أهم التغيرات التى طرأت على الحكومة فى مصر أيام سطوتها وارتقاء فنونها وصناعتها.

٢- تاريخ مصر الحديث:

الدولة الإسلامية وعلاقتها بمصر بالاختصار.

عادات المصريين وتأثير الإسلام فيها.

دولة المماليك.

حروب فرنسا.

ذكر أشهر النساء فى جميع ما ذكر من التاريخ.

وقد عهد فى تدريس هذه المادة إلى الآنسة نبوية موسى، ناظرة مدرسة المعلمات بالمنصورة.

(ثالثا) التدبير المنزلى:

تقدم التدبير المنزلى وتاريخه.

علاقة النقود بالتدبير المنزلى.

التدابير الصحية

اختبار المنزل وأثاثه.

الحياة الزوجية وسعادة الأسرة.

الآداب المنزلية والأخلاق.

وقد عهد فى تدريس هذه المادة إلى السيدة رحمة صروف.

ومن هذه المواد نرى أن الزيادات التى أدخلت على هذا القسم عام ١٩١١ – ١٩١٢ هى إكثار عدد المحاضرات العربية التى اختيرت لها الموضوعات الملائمة لحالة المصريات، مما استفدن منه الفائدة التى تعود على المصريات بالنجاح فى الحياة، وكسب عيشة صالحة راقية، فالأمهات أولى المدارس، وأقدرها على تقويم الأخلاق، وغرس الفضائل فى النفوس.

١٩١٢ – ١٩١٣

لم يدخل على نظام التعليم فى قسم الآداب تغيير، ولم تزد علوم جديدة على ما كان يدرس فيه. غير أن الجامعة عهدت فى تدريس بعض العلوم إلى أساتذة جدد، وفيما يلى بيان العلوم التى تدرس، وأسماء الأساتذة الذين يدرسونها.

العلم	الأستاذ
١– آداب اللغة العربية	الأستاذ محمد المهدى، المدرس بمدرسة القضاء الشرعى، ووكيل قسم الآداب
٢– تاريخ آداب اللغة العربية	الأستاذ المسيو جستون فيت (Gaston weit)
٣– تاريخ الأمم الإسلامية	الأستاذ الشيخ محمد الخضرى، وكيل مدرسة القضاء الشرعى، وسكرتير قسم الآداب
٤– علم تقويم البلدان ووصف الشعوب	الأستاذ إسماعيل رأفت بك، المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية

٥- الفلسفة العربية وعلم الأخلاق — الشيخ طنطاوى جوهرى المدرس بمدرسة دار العلوم الناصرية

٦- تاريخ المذاهب الفلسفية — الأستاذ المسيو لويس ماسنيون (Louis Massignon)

٧- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية — الأستاذ المستر برسى وايت (Percy White)

٨- تاريخ آداب اللغة الفرنسية — الأستاذ المسيو لويس كليمان (Louis Clement)

وفى هذا العام توفى الأستاذ جيرارد ميلونى (G. Meloni) الذى كان يدرس تاريخ الشرق القديم، وقد اضطرت الجامعة لوقف تدريس هذا العلم، إلى أن يعين من يخلفه.

ونظرا إلى أسباب منعت الأستاذ الدكتور إنو ليتمان (E. Litman) عميد قسم الآداب، وأستاذ علم مقارنة اللغات والآداب السامية، عن الحضور لمصر فى تلك السنة، فقد وقفت الجامعة تدريس هذا العلم أيضا مؤقتا، ولما كان الأستاذ ليتمان له من المكانة فى هذا العلم والتفوق فيه، منزلة يكاد لا يشاركه فيها غيره من المشتغلين به، وله عند طلبة القسم المكانة العليا، تبودلت بينه وبين الجامعة رسائل تدعوه فيها.

وقد ابتدأ مجلس قسم الآداب المكوّن من أساتذته، بموالاة اجتماعه فى السنة المذكورة، للنظر فى جميع المسائل المتعلقة بنظام التعليم، وتمت امتحانات الطلبة على مقتضى أحكام اللائحة التى وضعت لذلك.

هذا؛ ورغبة فى إيجاد صلة تربط مجلس الإدارة ومجلس قسم الآداب، بعضها ببعض، عهد المجلس إلى صاحب السعادة أحمد شفيق باشا وكيل الجامعة فى حضور جلسات مجلس القسم، ليمثل فيه مجلس الإدارة، ولا يخفى ما فى ذلك من الفوائد والمزايا العظيمة.

المحاضرات العامة

نظرا إلى حاجة البلاد إلى معرفة المبادئ العمومية فى العلوم الاقتصادية، وما لهذه من الأهمية الكبرى فى بلاد زراعية كالقطر المصرى، حرصت الجامعة على تدريس علم الاقتصاد السياسى، الذى يلقيه باللغة الفرنسية الأستاذ المسيو ليون بولييه (L. Polier) ، ويتناول درسه أبحاثا من الأهمية بمكان، لاتصالها بأحوال مصر الاقتصادية.

أما الفرع النسوى الذى أنشئ بالجامعة، وأمه كثير من عقائل الأسرات المصرية، فقد اضطرت الجامعة لوقف التدريس به فى هذا العام، حتى توفق لوضع الخطة التى تتبعها فيه، بحيث يكون موافقا لحاجات السيدات المصريات.

١٩١٣ - ١٩١٤

تمتاز هذه السنة عن السنوات الماضية، برجوع ثلاثة من أعضاء الإرسالية الأولى، الذين أوفدتهم الجامعة إلى أوروبا عام ١٩٠٨ بعد أن أتموا بها دراساتهم، فتقرر تعيينهم للتدريس.

أما مواد التدريس فى هذا العام فهى:

أولا- "قسم الآداب":

آداب اللغة العربية وتاريخها	الأستاذ الشيخ محمد المهدى، المدرس بمدرسة القضاء الشرعى،
تاريخ الشرق القديم	الأستاذ محمود أفندى فهمى المدرس بمدرسة القضاء الشرعى
تاريخ الأمم الإسلامية لا سيما تاريخ مصر فى العهد الإسلامى	الأستاذ الشيخ محمد الخضرى، وكيل مدرسة القضاء الشرعى.
تقويم البلدان ووصف الشعوب	الأستاذ إسماعيل رأفت بك، المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية
تاريخ آداب اللغة الإنجليزية	الأستاذ المستر برسى وايت الشاعر الإنجليزى المشهور.
تاريخ آداب اللغة الفرنسية	الأستاذ المسيو لويس كليمان بجامعة ليل بفرنسا.

ثانيا- دروس عمومية:

(أ) الاقتصاد السياسى	الأستاذ المسيو ليون بولييه (Polier) المدرس بكلية الحقوق بمدينة تولوز (Touluose).

(ب) علوم قام بتدريسها باللغة العربية أساتذة أتموا دراستهم بأوروبة على نفقة الجامعة

الرياضيات وعلم الفلك	الأستاذ محمد أفندى صادق جوهر، الحاصل على الشهادة النهائية بدرجة (M.A) مع لقب (Sessel Scholer) من جامعة لندرة، والطالب سابقا ببعثة الجامعة فى إنجلترة.

العلوم الطبيعية	الأستاذ توفيق أفندى سيدهم، الحاصل على دبلوم جامعة لندرة بدرجة (B.S.E Honi) والطالب سابقا ببعثة الجامعة فى إنجلترة.
علم طبائع الإنسان الجنائية	الأستاذ حسين أفندى رمزى، من جامعة تورينو، والطالب سابقا ببعثة الجامعة فى إيطاليا.

ويتضح من هذا أن الجامعة لم تقتصر فى هذا العام على تعليم الآداب، بل شرعت فى تدريس العلوم أيضا.

إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية

ولقد قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية، وإعداد طلابها لنيل شهادة فى هذه العلوم، وجعلت مدة الدراسة فيه سنة واحدة، وأعدت له نظاما خاصا به، ولا يخفى ما للشرائع الجنائية من الشأن العظيم، ولا سيما فى البلاد كمصر.

أما مواد التدريس فتشتمل على ما يأتى:

١- قانون العقوبات المقارن.

٢- قانون تحقيق الجنايات المقارن.

٣- تحقيق الجنايات العملى.

٤- علم الاجتماع الجنائى.

٥- الطب الشرعى.

٦- أمراض النفس، وعلاقتها بالقانون الجنائى.

وبُذلت مساع لدى أولياء الأمور، لاعتماد الشهادة التى ينالها خريجو هذا الفرع، ومُنح امتياز خاص لحامليها.

وفى هذا العام دارت مخابرات بين الجامعة ووزارة المعارف، للحصول على امتياز خاص بخريجى قسم الآداب الحاصلين على إجازته. فخولتهم الوزارة امتيازا، واشترطت أن تمثل فى لجنة امتحان العالمية بعضوين، مع الثلاثة الأعضاء المعينين من قبل الجامعة. وقد قبلت الجامعة هذا الشرط. ونظرًا إلى وجود طالب أتم دراسته، وتقدم لامتحان العالمية فى ٥ مايو سنة ١٩١٣، ندبت الوزارة عضوين مثلاها فى هذا الامتحان.

وهذا نص كتاب الوزارة الخاص بامتياز حاملى إجازة العالمية:

نظارة المعارف العمومية ٣٠ أبريل سنة ١٩١١

دولتلو أفندم الأمير "أحمد فؤاد باشا"

رئيس الجامعة المصرية

أتشرف بإحاطة دولتكم علما، بوصول جوابى الجامعة رقم ٣١ مارس و٢٧ أبريل سنة ١٩١١، وأشكر دولتكم كثيرا، على تفضلكم بإظهار شكركم إزاء المساعدات التى كنت سعيدا بالقيام بها نحو الجامعة المصرية.

وإنى أشكر دولتكم كثيرا على هذه الثقة، التى أحللتموها فى، بأن طلبتم منى المساعدة على تقدم هذا المعهد الوطنى، الذى تواصلون العمل لتقدمه بكل قوة وإخلاص.

لست فى حاجة لأن أؤكد لدولتكم، أنى مستعد لبذل كل ما فى وسعى، لتحقيق رغبات دولتكم، الخاصة بالأفضلية والمزايا التى تمنح للطلبة، الحائزين لشهادة الدكتوراه فى الآداب، من الجامعة المصرية، فوق شهادات مدارس المعلمين العليا التابعة لنظارة المعارف، على سواهم، من الحائزين لشهادات مدارس المعلمين العليا دون شهادة الدكتوراه المذكورة. وأرى من الصواب أن هؤلاء الطلبة إن لم يعينوا فى الوظائف فى درجة أعلى من الدرجة التى تخول لهم اللوائح الحق فيها، فإنهم على الأقل يرقون إلى هذه الدرجة فى أقرب وقت، عندما يحصلون على شهادة الجامعة.

وبناء على ما تقدم فإنى سعيد بأن أصرح لدولتكم، أن النظارة ستتخذ الإجراءات اللازمة، بقدر ما يمكن، تعديل الدرجة التى مربوطها من ٨ – ١٢ جنيها، والتى تمنح للطلبة حسب اللوائح، بجعلها من ١٢ – ١٦ جنيها للحائزين لشهادة الجامعة منهم، على أن يمضوا سنتين تحت التجربة، وإعطاء هؤلاء الطلبة أيضا الدرجة التى مربوطها من ١٦ – ٢٠ بدلا من ١٢ – ١٦ بعد مضى السنتين أيضا.

وفى ذلك ميزة عظيمة لطلبة الجامعة، إذ إن منشور المعارف المؤرخ فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٦٠ الخاص بترقيات موظفى ومستخدمى هذه النظارة، يحتم على الموظف بأن يمضى على الأقل عشر سنوات فى الدرجة، للحصول على النهاية العظمى لهذه الدرجات، وجرت العادة أيضا ألا يرقى موظف من درجته الحالية لدرجة أرقى إلا بعد مضى سنتين.

وكما أبديتموه دولتكم فإننا نؤمل أن هذا التشجيع يقوى عزيمة الشبيبة المجدة، فى السعى وراء تحصيل العلوم العالية. ويمكننا بهذه الصفة تحسين اختيار مدرسى القسم العالى بمدارس الحكومة.

ولكنه نظرًا إلى أهمية هذه الشهادات، ترى النظارة كما رأيتموه دولتكم، أن لها أن تتأكد من كفاءة الطلبة الذين يرغبون الحصول عليها، بأن

يكون من حقها الرقابة الفعلية على الامتحانات التى تحصل لإعطـاء هـذه الشهادات. وعليه، أرجو دولتكم أن توافقوا على أن يكون من بين الخمـسة أعضاء الذين تتألف منهم لجنة امتحانات شهادة العالمية، المنصوص عنها فى لائحة قسم الآداب، عضوان تنتخبهما النظارة، ويعتبر شرطا أساسيا لمنح هذه الشهادة، اتفاق أربعة من الأعضاء فى الآراء على منحها.

ويسرنى دائما أن أساعد على نجاح هذا المعهد، الـذى يعمـل لخيـر الوطن، وتقدم العلوم، وإنى لا أتأخر فى السعى لدى زملائـى، حتـى عنـد انتخاب موظفى مصالحهم، يجعلون الأولوية للطلبة الحائزين لشهادة الجامعة فيفضلونهم على غيرهم من الطلبة الحائزين مثلهم لشهادات المعارف.

وتفضلوا دولتكم بقبول أسمى الاحترام..•

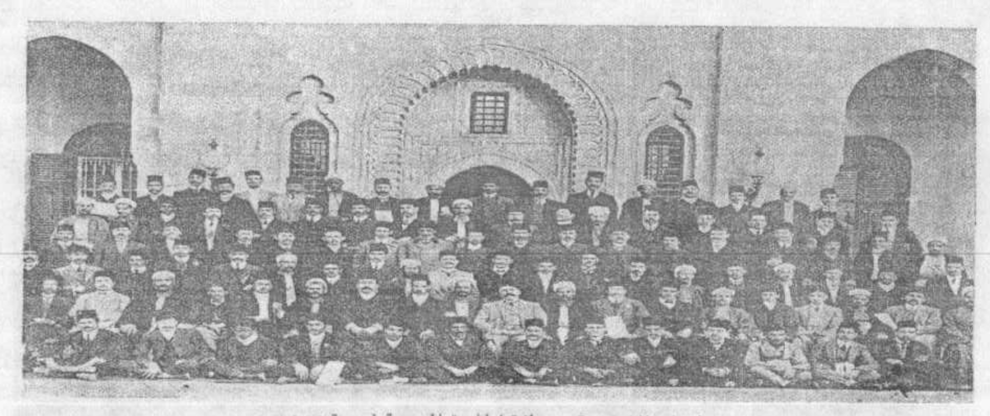
ناظر المعارف

إمضاء "أحمد حشمت"

• أحمد عبد الفتاح بدير: مصدر سابق ص ١١٦ – ١٣٤.

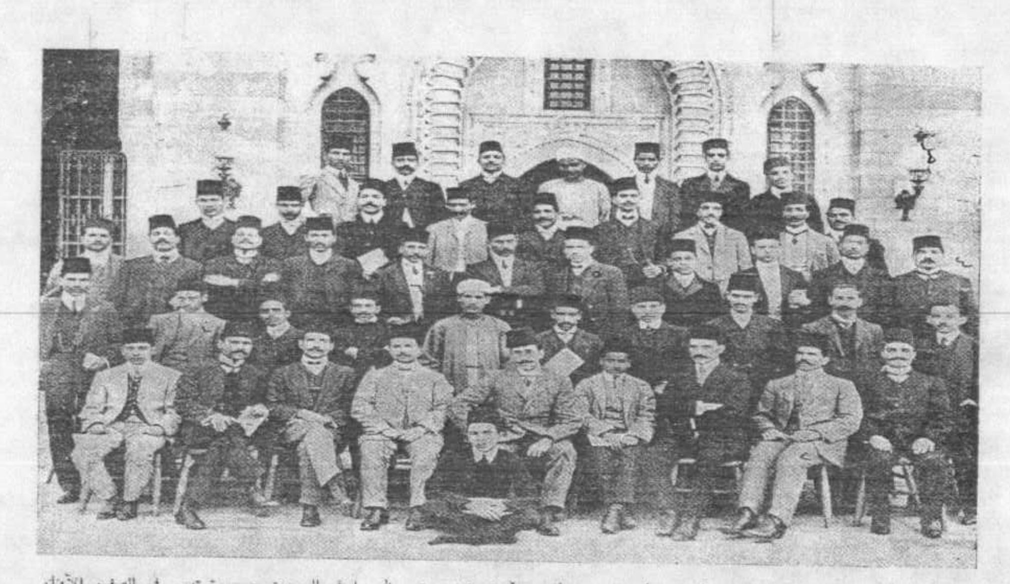
تتضمن هذه الوثيقة ما يلى:

الحالة العلمية بالجامعة القديمة منذ نشأتها، وإنشاء كلية الآداب والفلسفة فى عام ١٩١٠ والأقسام التـى تتكون منها وأسماء المدرسين وبرنامج الدراسة، وإنشاء الفرع النسوى، وفرع تـدريس العلـوم الجنائيـة، وخطاب وزارة المعارف إلى الأمير أحمد فؤاد بشأن الاعتراف بخريجى كلية الآداب.



الحضارة الاسلامية — طلبة الجامعة المصرية فى سنة ١٩٠٩

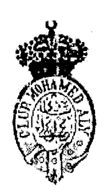
(الجالسون فى الصف الأول من اليمين) (١) محمد خليل فهمى بك (الثانى) ، (٢) كمال حمدى بك المحامى (الرابع) ، (٣) الأستاذ عبد القوى عمار ، (٤) زكى بك حنا القاضى السابق (السادس) . (الجالسون فى الصف الثانى من اليمين) (٥) الأستاذ محمد حسين نائل المرصفى (الخامس) ، المرحوم الأستاذ محمد مصدق رمضان (السادس) ، الاستاذ محمد عزت القاضى السابق (السابع) ، (٦) أحمد زكى باشا (التاسع) (الواقفون فى الصف الثالث من اليمين) (٨) الدكتور محمد كامل مرسى باشا مدير جامعة فؤاد الأول (الخامس) ، (٩) الشيخ دراز (السادس) (١٠) السيد على بك عسكرى (السابع) ، المرحوم الاستاذ محمود عفيفى (التاسع) ، (١١) أبو شادى بك المحامى (الحادى عشر) ، عزمى بك أبادير مدير الخازن بوزارة الصحة سابقا (الثانى عشر) ، كامل افندى أيوب باشكاتب مديرية سابقا (الثالث عشر) ، (١٢) محمد سعيد عبد النعم بك (الخامس عشر) . (الواقفون فى الصف الرابع من اليمين) (١٣) السيد محمود الزناتى (الأول) ، (١٥) الأخ محمد رفعت (الرابع) ، الأستاذ طه افندى على مدير حسابات الجامعة المصرية سابقا (الحادى عشر) ، (١٦) الأستاذ راغب اسكندر بك المحامى (الثانى عشر) ، (١٧) الأستاذ توفيق سكاروس بك (السادس عشر) . (الواقفون فى الصف الخامس من اليمين) الأستاذ فهيم سليمان قاضى سابقا (الثالث) ، الأستاذ زكى جاب الله المحامى بالاسكندرية (الرابع) ، الأستاذ محمد صادق سعد القاضى سابقا (الخامس) ، (١٨) معالى الدكتور طه حسين بك وزير المعارف (السادس عشر)



صورة تمثل طلبة قسم اللغة الفرنسية يتوسطهم مسيو بوثليه سنة ١٩٠٩ . وممن ظهروا فى الصورة حسب ترتيبهم فى الصف الأول الثانى من اليمين حبيب بك حسن . والثانى فى الصف الثانى من اليسار راغب اسكندر بك . والأول فى الصف الثالث من اليمين الدكتور محمد سلطان بك ، والخامس كمال حلمى بك ، والسابع توفيق اسكاروس بك ، والتاسع عبد الحميد بدوى باشا

الوثيقة رقم (٢٢)

زيارة الخديو عباس الثانى للجامعة



محل الإمضاء الخديوية

فى يوم ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٢٦ هجرية الموافق ٢٠ ينـــاير ســـنة ١٩٠٩ ميلادية

تفضل حامى المعارف وناصر الآداب ولـــى الـــنعم خـــديوى مـــصر المعظم.

عباس حلمى الثانى

فحلّ بركابه السعيد فى دار الجامعة المصرية التى هى مـــن فيـــوض نعمه وغروس كرمه وطاف بذاته الشريفة جميع مجالس التعليم ولبث فى كل واحد منها مدة كافية لبثّ عوامل الإقبال على العلـــم فـــى نفـــوس الطـــلاب

ولتشجيع الأساتذة على زيادة العناية بما هو موكول إليهم من رفع منار العلم بمصر وإرشاد الأمة إلى طرائق التقدم والارتقاء.

فكانت هذه الزيارة الكريمة خير واسطة لتوطيد مركز الجامعة وتثبيت دعائمها حتى تكون على الدوام منهلا عذبا فى وادى النيل تتدفق منه ينـــابيع العرفان ومشرقا مضيئا فى بلاد الشرق تنبعث عنه أنوار الحكمة والفضيلة.

ولهذا السبب أرادت الجامعة أن تخلد فى صفحات التاريخ ذكرى هــذا اليوم السعيد فتقدمت بلسان رئيسها المتفانى فى خدمتها وإعلاء شأنها ألا وهو صاحب الدولة الأمير أحمد فؤاد باشا والتمست من مكـــارم ولـــى الـــنعم أن يتنازل بالتوقيع بيده الشريفة على هذه الصحيفة لتكون ذخيرة نافعة للجامعـــة ولطلاب الجامعة ولتكون نبراسا للأمة المصرية تهتـــدى بـــه فـــى ســـعيها المتواصل لإدراك غايات النجاح والفلاح.

سكرتير الجامعة رئيس مجلس إدارة الجامعـــة أعـــضاء مجلـــس إدارة الجامعة

أمين الصندوق وكيل مجلس إدارة الجامعة

الوثيقة رقم (٢٣)

الجامعة المصرية
لائحة قسم الآداب
القاهرة في سنة ١٩١٠ – ١٩١١

الفصل الأول

فى نظام الدروس

مادة ١ – الغرض من قسم الآداب حفظ العلوم الأدبية والتاريخية والفلسفية، وترقيتها فى الأمة، بتنظيم دروس فى الآداب، والتاريخ، وعلم أصول اللغات، والفلسفة؛ وترشيح الطلبة لنيل شهادة العالمية "Doctorat" التى يعطيهم إياها القسم فى هذه العلوم.

مادة ٢ – تنقسم الدروس إلى قسمين، بالنسبة إلى الطلبة: وهما الدروس الواجبة، والدروس الواجبة على التخيير، فالأولى هى الدروس التى يجب على جميع الطلبة حضورها، وأداء الامتحانات الخصوصية فيها، ليسوغ لهم التقدم لامتحانات العالمية. أما الدروس الباقية فهى واجبة على التخيير، بمعنى أن ما اختاره الطالب من هذه الدروس – على ما بالمادة ٣ و٢٥ من هذه اللائحة – يصير واجبا عليه لنيل شهادة العالمية.

مادة ٣ – لمجلس القسم أن يعين مواد التدريس ويقررها، بعد موافقة مجلس إدارة الجامعة.

(أ) والدروس الواجبة المقررة الآن هى:

١- آداب اللغة العربية.

٢- تاريخ آداب اللغة العربية.

٣- مقارنة اللغات والآداب السامية، سيما بالإضافة إلى اللغة العربية.

٤- تاريخ الشرق القديم.

٥- تاريخ الأمم الإسلامية، سيما تاريخ مصر فى العهد الإسلامى.

٦- الفلسفة العربية وعلم الأخلاق.

٧- تاريخ المذاهب الفلسفية.

٨- تقويم البلدان ووصف الشعوب.

(ب) أما الدروس الواجبة على التخيير فهى:

١- تاريخ آداب اللغة الإنكليزية.

٢- تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

وعلى الطالب أن يختار أحد هذين الدرسين، وإذا زيد عليهما دروس أخرى، فعليه أن يختار درسين على الأقل.

مادة ٤ – مدة الدراسة فى قسم الآداب أربع سنين، يسوغ للطالب فى نهايتها التقدم لامتحانات العالمية.

والمدة المقررة لدراسة آداب اللغة العربية وتاريخ هذه الآداب ثلاث سنين. ولكل من الدروس الواجبة الأخرى سنتان. أما الدروس الواجبة على التخيير فالمدة المقررة لدراستها سنتان؛ ولمجلس القسم أن يجعل مدة الدراسة لبعضها سنة واحدة، على سبيل الاستثناء.

مادة ٥ – يضع مجلس القسم جدولا مبينا للدروس الواجبة، حسبما يراه من الطريقة المثلى توزيعها على الأعوام الأربعة المقررة للدراسة. وللطالب أن يغير هذا الترتيب، إلى ما يراه أصلح لنفسه.

الفصل الثانى

فى الطلبة المنتسبين والمستمعين

مادة ٦ – تنقسم الطلبة إلى قسمين: طلبة منتسبين، وطلبة مستمعين لدرس فأكثر.

مادة ٧ – يجوز للطلبة المنتسبين حضور جميع دروس القسم، وأداء جميع الامتحانات الخصوصية، ثم التقدم لامتحانات العالمية عند انتهاء السنين الأربع الدراسية.

أما المستمعون فلهم حضور الدروس المقيدة أسماؤهم فيها، وأداء الامتحانات الخاصة بها، ولكن لا يسوغ لهم التقدم لامتحانات العالمية.

مادة ٨ – على من يريد الانتظام فى سلك الطلبة المنتسبين، أن يقدم طلبا بذلك لرئيس الجامعة، موضحا به اسمه ولقبه، ومحل ميلاده، واسم والده ولقبه، ومحل إقامة عائلته وعنوانه بالقاهرة. ويجب أن يرفق بطلبه الأوراق الآتية:

أولا- تذكرة ميلاده.

ثانيا- إيصال دفع رسم الانتساب والقسط الأول من رسم التقييد السنوى.

ثالثا- إحدى الشهادات الآتية:

(أ) شهادة الدراسة الثانوية "من القسم الأدبى" أو يعادل ذلك من الشهادات، حسبما يقرره مجلس إدارة الجامعة فيما بعد.

(ب) شهادة من مدرسة يعتبرها مجلس إدارة الجامعة معادلة لإحدى الشهادات أو الإجازات المطلوبة.

مادة ٩ – على من يريد الانتظام فى سلك الطلبة المنتسبين، أن يقدم طلبا بذلك لرئيس الجامعة، مبينا به اسمه ولقبه، ومحل ميلاده، واسم والده، ومحل إقامة عائلته، عنوانه بالقاهرة، مع ذكر الدروس التى يرغب فى استماعها.

ويجب أن يرفق بطلبه الورقتين الآتى بيانهما:

(أ) تذكرة الميلاد.

(ب) إيصال دفع القسط الأول من الرسم، على قدر عدد الدروس التى يرغب فى استماعها.

مادة ١٠ – طلب الانتساب والتقييد يجب تقديمه لسكرتارية الجامعة، من أول أغسطس لغاية ١٥ نوفمبر من كل سنة، ولرئيس الجامعة أن يجيز قبول الانتساب أو التقييد لغاية ٣٠ نوفمبر، إذا رأى لذلك سببا كافيا.

مادة ١١ – على السكرتارية أن تسلم لكل طالب كراسة تؤذن بتقييده، وتبقى نافذة العمل مدة الدراسة بالقسم، وعليها إمضاء رئيس الجامعة وسكرتيرها، وتاريخ التقييد، وطابع الجامعة. وتبين السكرتارية سنويا فى هذه الكراسة، الدروس التى يحضرها الطالب، ونتيجة الامتحانات التى تقدم لها، وما دفعه من الرسوم. ويوقع الأساتذة عليها عند منتهى كل سنة دراسية، إثباتا لمواظبة الطالب على حضور الدروس التى يلقونها. وتعطى للطالب أيضا تذكرة شخصية، ملصق عليها صورته الشمسية "فوتوغرافية" التى عليه أن يقدمها للجامعة.

مادة ١٢ – لا يعطى للمستمع إلا تذكرة مبينة للدروس التى قيد اسمه مستمعا فيه، وتجدد هذه التذكرة عاما فعاما.

مادة ١٣ – تعطى للطالب عند تقييد اسمه فى أول السنة بطاقة، يكتب فيها اسمه، والدروس التى يرغب فى حضورها فى أثناء السنة الدراسية. وعليه تسليم هذه البطاقة للسكرتارية فى خلال الشهر الأول من السنة الدراسية، بعد إمضائها من أساتذة الدروس التى يريد الطالب استماعها.

مادة ١٤ – التذكرة الشخصية المسلمة للطلبة المنتسبين، تبقى نافذة العمل مدة الدراسة المقررة للقسم. وعلى الطالب تقديمها للسكرتارية فى أول كل سنة، بحيث لا يتأخر تقديمها عن الشهر الأول بعد ابتداء الدروس. وتضع السكرتارية على هذه التذكرة التاريخ وطابع الجامعة، دلالة على أن الطالب لا يزال منتسبا بها.

ولصاحب هــذه التــذكرة حــضور الــدروس والمحاضــرات والتمرينات العملية بالقسم، والاشتغال بمكتبة الجامعة، مــع مراعــاة الشروط المبينة فى لائحة المكتبة.

مادة ١٥ – للطالب أن يقيد اسمه عند مبدأ كل سنة فى الدروس التى يريــد حضورها، ولا يشترط اتباع الترتيب الذى قرره مجلس القسم. وإذا لم يقيد الطالب اسمه فى ثلاثة دروس على الأقل، لا تعتبر له السنة. ولا يسوغ للطالب أن يقيد اسمه فى أكثر من عشرة دروس فى سنة واحدة.

الفصل الثالث

فى الامتحانات

مادة ١٦ – امتحانات القسم نوعان:

امتحانات خصوصية، وامتحانات العالمية.

مادة ١٧ – الامتحانات الخصوصية هى التى تكون فى كل درس على حدة، وعلى الطالب أداؤها عند انتهاء كل سنة دراسية.

ورئيس الجامعة هو الذى يعين مواعيدها فى كل عام.

مادة ١٨ – لا ينقل الطالب من سنة دراسية إلى ما يليها فى أحد الــدروس، إلا إذا نجح فى امتحان السنة السابقة.

مادة ١٩ – الامتحانات الخصوصية مقصورة على سؤال الطالب مــشافهة. أما فيما يختص بآداب اللغة العربية، والدروس التى لها صلة بــالتعليم اللغوى، فلمجلس القسم أن يلزم الطلبة بأداء امتحان تحريرى، قبل أداء

الامتحان الشفهى، وذلك عند انتهاء السنة الثالثة من الدرس، إذ كانت مدته ثلاث سنين، أو عند انتهاء السنة الثانية، إذا كانت مدته سنتين.

مادة ٢٠ – الامتحانات الخصوصية يكون موضوعها:

(أ) المادة التى شرحها الأستاذ فى السنة الدراسية التى قيد الطالب اسمه فيها.

(ب) المبادئ العمومية من تلك المادة، حسبما هو مقرر للمدارس الثانوية، أو مدون فى المؤلفات التى عينها الأستاذ.

مادة ٢١ – للطلبة المنتسبين والمستمعين، التقدم للامتحانات فى جميع الدروس التى قيدوا أسماءهم فيها، بشرط أن يكون على كراساتهم الشخصية إمضاء الأساتذة، إيذانا بمواظبتهم على حضور الدروس التى يريدون أداء الامتحان فيها.

فإذا لم يكن بالكراسة إمضاء الأستاذ، لا يسوغ أداء الامتحان، ولا تعتبر للطالب السنة الدراسية فى ذلك الدرس المخصوص.

مادة ٢٢ – طلب التقدم للامتحان يكون باسم رئيس الجامعة، ويقدم للسكرتارية فى الميعاد الذى يعينه رئيس الجامعة، ويرفق به إيصال دفع رسم الامتحان.

مادة ٢٣ – تتألف لجان الامتحانات الخصوصية لكل درس من ثلاثة أعضاء، أحدهم الأستاذ المكلف بإلقائه، ويكون هو رئيس اللجنة، والعضوان الآخران أستاذان من القسم، يعينهما رئيس الجامعة، بناء على اقتراح مجلس القسم، وإذا غاب أستاذ الدرس الممتحن فيه، يعين

غيره من أساتذة القسم ليقوم مقامه وتكون رئاسة اللجنة إذن لأقدم الأعضاء عهدا بالتدريس فى مدرسة جامعة.

مادة ٢٤ – مدة كل من الامتحانات الخصوصية للطالب لا تنقص عن خمس عشرة دقيقة والنهاية العظمى للدرجات ثلاثون، والنهاية الصغرى للنجاح ١٨، ولمن رسب فى امتحان أن يتقدم ثانية فى أول السنة الدراسية الثانية.

مادة ٢٥ – يشترط فى الطالب الذى يريد أداء امتحانات العالمية:

(أ) أن يكون مقيدا فى القسم مدة أربع سنوات.

(ب) أن ينجح فى جميع الامتحانات الخصوصية المبينة فى مادة (٢) و (٣).

مادة ٢٦ – تشمل امتحانات العالمية.

(أ) مناقشة شفهية فى رسالة حررها الطالب فى مسألة اختارها من الدروس المقرر تدريسها بالقسم.

(ب) مناقشة شفهية فى مسألتين على الأقل، من بين ثلاث مسائل أو أكثر اختارها الطالب للامتحان فيها، من الدروس المقرر تدريسها بالقسم. ويجب أن تكون فى غير الدرس الذى حرر الرسالة فى إحدى مسائله.

مادة ٢٧ – على الطالب أن يقدم للسكرتارية ثلاث نسخ من رسالته، واضحة الكتابة، قبل اليوم الذى عينه مجلس القسم لامتحانات العالمية بثلاثة أشهر

على الأقل، وعليه أن يقدم معها أيضا ثلاث نسخ من عنوان المسائل التى اختارها للمناقشة الشفهية. وتعرض الرسالة على لجنة مؤلفة من ثلاثة أساتذة، ممن هم أكثر اختصاصا بموضوع الرسالة، ولجميع الأساتذة الحاضرين أن يشتركوا فى المناقشة الشفهية، ويناقش الطالب فى المسائل الشفهية أستاذ الدرس الذى يتعلق به كل مسألة. ولكل من حضر من الأساتذة مشاركته فى ذلك.

والمدة المقررة لمناقشة الطالب فى رسالته، والمسائل الشفهية لا تكون أقل من ساعة، والمناقشة تكون علنا.

مادة ٢٨ – تتألف لجنة امتحانات العالمية من خمسة أعضاء، منهم عميد القسم، وله رياسة اللجنة. وإذا غاب كانت الرياسة للأستاذ الأقدم عهدا فى التدريس.

وينتخب أعضاء اللجنة رئيس الجامعة، بناء على اقتراح عميد القسم الذى يراعى فى اقتراحه اختصاص الأساتذة بالموضوعات التى تدور عليها رسالة الطالب ومسائله الشفهية. وتبين درجات الطلبة فى الامتحان بالكلمات الآتية:

فائق – جيد جدا – جيد – متوسط – ساقط

وإذا لم ينجح الطالب فى الامتحان، جاز له أن يتقدم لامتحان آخر، وعليه حينئذ أن يقدم للجنة الامتحان، رسالة غير التى نوقش فيها سابقا. فإذا سقط مرة ثانية لا يقبل فى الامتحان بعد ذلك.

الفصل الرابع

فى رسوم الانتساب والتقييد والامتحانات

مادة ٢٩ – الرسوم الواجب دفعها على الطلبة المنتسبين هى:

(أ) رسم الانتساب وقدره ٢٠٠ قرش.

(ب) رسم التقييد السنوى، وقدره ١٠٠ قرش.

(ج) الرسم السنوى للامتحانات الخصوصية، وقدره ٣٠٠ قرش، وهو عن جميع الامتحانات التى يؤديها الطالب فى السنة.

(د) رسم امتحانات العالمية، وقدره ٨٠٠ قرش.

(هـ) رسم الإجازة وقدره ١٠٠ قرش.

ويدفع رسم التقييد المبين فى فقرة "ب" على قسطين متساويين، ويجب دفع القسط الثانى قبل يوم ١١ أبريل من كل سنة.

أما رسم الإجازة فإنما يجب دفعه لاستلام إجازة العالمية.

مادة ٣٠ – الرسوم الواجبة على الطلبة المنتسبين هى:

(أ) رسم التقييد السنوى فى كل درس، وقدره ٤٠ قرشا.

(ب) رسم الامتحان فى كل درس، وقدره ١٠٠ قرش.

(ج) رسم شهادة الامتحان، وقدره ١٠٠ قرش.

مادة ٣١ – إذا لم يدفع الطالب ما عليه من الرسوم، لا يسوغ له التقدم للامتحانات، ولا الحصول على أى شهادة كانت من السكرتارية، فيما يتعلق بالسنة التى لم يدفع رسومها، وفضلا عن ذلك لا يقبل تقييده فى دروس السنة التالية.

مادة ٣٢ – يجوز إعفاء الطالب من دفع الرسوم، إذا أثبت بمستندات كافية، عدم قدرته على دفعها، بشرط أن يكون قد اتبع ترتيب الدروس الذى قرره مجلس القسم، وأن يكون قد نجح فى امتحانات كل سنة، وكان متوسط درجاته فيها ٢٧ من ٣٠ على الأقل، فإذا كان هذا المتوسط من ٢٤ إلى ٢٧ من ٣٠، فله طلب الإعفاء من نصف الرسوم على شرط ألا تنقص درجته فى أى امتحان كان عن ٢١ من ٣٠.

ويجوز إعفاء طالب السنة الأولى من الرسوم كلها أو بعضها، إذا ظهر من الشهادات التى قدمها للانتساب طبقا للمادة "٨" أنه حصل عليها بدرجات متوسطها لا ينقص عن ٢٤ من ٣٠، بشرط أن يثبت عدم قدرته على دفع الرسوم.

مادة ٣٣ – يحرم الطالب هذا الإعفاء ولو فى أثناء السنة الدراسية، إذا ثبت أنه غير مجد، أو جوزى جزاء تأديبيا.

مادة ٣٤ – طلب الإعفاء من الرسوم كلها أو بعضها، يقدم لرئيس الجامعة مع طلب الانتساب أو طلب التقييد السنوى، والنظر فى حال الطالب المالية من اختصاص مجلس الإدارة، فإذا ثبت لديه ما ادعاه الطالب من عدم القدرة على الدفع، ينظر بعد ذلك مجلس القسم فى الطلب من جهة استيفاء الشروط المبينة فى المادتين "٣٢" و"٣٣".

مادة ٣٥ – يقرر مجلس إدارة الجامعة قدر المكافأة التى تعطى لأساتذة القسم المنتدبين لامتحان الطلبة.

الفصل الخامس

فى مجلس القسم وعميده

مادة ٣٦ – عميد القسم هو رئيسه، ومن اختصاصاته:

(أ) أن ينوب عن القسم فى المحافل العمومية التى ندب لها رسميا.

(ب) أن يرأس مجلس القسم، ويدعوه للاجتماع كلما دعت الحاجة.

(ج) أن يبلغ رئيس الجامعة قرارات مجلس القسم، وأن يبلغ مجلس القسم قرارات ومخاطبات مجلس الإدارة ورئيس الجامعة. وينـاط به تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، فيما يتعلق بالقسم طبقا للوائح.

(د) أن يحافظ على النظام فى القسم وعلى تنفيذ اللائحة.

(هـ) أن تكون له الولاية التأديبية فيما هو اختصاصه.

(و) أن يعلم رئيس الجامعة فى كل عام بمجرى الدروس، ونتيجة الامتحانات، وما بلغه الطلبة فى التقدم. وعلى الجملة بجميع ما يستفاد منه وجوب إبقاء النظام الحالى أو تقويمه.

(ز) أن يمضى شهادات الامتحانات مع رئيس الجامعة.

مادة ٣٧ – يعين رئيس الجامعة عميد القسم من بين ثلاثة يقدم مجلس القسم أسماءهم. وهذا التعيين يكون لمدة سنتين. ولرئيس الجامعة إبقاء العميد فى وظيفته لمدة سنتين أخريين.

مادة ٣٨ – يتألف مجلس القسم من جميع أساتذته. ومن اختصاصه:

(أ) أن يضع نظام الدروس، ويعلنه للطلبة فى كل عام، قبل ابتـــداء الدراسة.

(ب) أن يجمع عند انتهاء كل سنة دراسية برامج الدروس التى يقدمها الأساتذة للسنة القابلة، ليوفق بينها، وينظر فى تكميلها إذا اقتــضته الحال.

(ج) أن يضع جدول أوقات الدروس بما يكفل نجاح التعليم، مع مراعاة ما يوافق حاجة الطلبة.

(د) أن يعرض على مجلس الإدارة التعديلات التى يراهـــا لازمـــة لترتيب الدروس والنظام.

(هـ) أن تكون له الولاية التأديبية على الطلبة، بعد موافقـــة العميـــد عليها.

(و) أن يقوم بالأعمال المبينـــة فـــى المـــواد ٤ "الفقـــرة الأخيـــرة" و٥ و١٩ و٢٣ و٣٤ ويقوم بكتابة المحاضر لمجلس القسم أصغر الأساتذة سنا.

مادة ٣٩ – يعين مجلس القسم نائبا ليقوم مقام العميد إذا غاب، أو منعه عن الحضور مانع. ولا يكون انتخابه معتبرا إلا بعد موافقة الرئيس.

مادة ٤٠ – يجتمع مجلس القسم مرة على الأقل فى كل شـــهر مـــدة الـــسنة الدراسية، فى أوقات معينة، وكلما رأى العميد ضرورة لذلك، ويجتمع أيضا إذا طلب انعقاده خمسة من الأساتذة مع ذكر الأســـباب الداعيـــة لذلك.

الفصل السادس

فى حقوق الأساتذة وواجباتهم

مادة ٤١ – على الأساتذة إلقاء دروسهم فى الأوقـات المعينـة، وحـضور جلسات مجلس القسم ولجان الامتحانات. وإذا رغب أحدهم فى تغييـر الوقت المعين لدروسه أثناء السنة الدراسية، فعليه أن يستأذن فى ذلـك عميد القسم، وإذا تخلف الأستاذ عن إلقاء درسه بـسبب مرضـه، أو لأعذار أخرى مقبولة، فعليه إخبار سكرتارية الجامعة بذلك، ليمكنهـا إعلان ذلك للطلبة فى الوقت المناسب، فإذا كانت حال الأستاذ الصحية تستلزم أن يطول انقطاعه عن الدراسة، فعلى العميد تبليغ ذلك لرئيس الجامعة، لينتدب من يقوم مقامه وقتيا، وذلك بعد موافقة مجلس القسم.

مادة ٤٢ – لرئيس الجامعة وحده الحق فى منح المدرسين إجازات لأسـباب خصوصية، بعد طلبها بواسطة العميد.

مادة ٤٣ – التدريس الذى يقوم به الأستاذ، يجوز أن يشتمل على تمرينـات عملية فوق الدروس المعتادة، ولـه أن يتحقق من درجة نجاح الطلبة فى أثناء السنة الدراسية، بأن يسألهم أثناء الدرس أسـئلة شـفهية، أو يكلفهم بأعمال تحريرية خارج الجامعة. وفى هـذه الحالـة عليـه أن يستأذن مجلس القسم. وتعتبر نتيجة أجوبة الطلبة الشفهية، أو أعمالهم التحريرية، فى تقدير درجات الامتحانات الخصوصية.

مادة ٤٤ – على الأساتذة أن يقيدوا فى سجل مودع بالسكرتارية، موضـوع كل درس يلقونه، ونوع التمرينات العملية التى يكلفون بها الطلبة.

مادة ٤٥ – للأستاذ أن يخرج من قاعة التدريس كل طالب يخل بالنظام، وفى هذه الحال عليه أن يقدم تقريرًا لعميد القسم.

مادة ٤٦ – يعطى للأستاذ فى أول السنة الدراسية كشف محتو على أسماء الطلبة المقيدين فى درسه، وله أن يتحقق من مواظبتهم على حضور الدروس، إما بمناداة أسمائهم فى أول الدرس، أو فى نهايته، وإما بتكليفهم بكتابة أسمائهم على ورقة الحضور، وللأستاذ أن يمتنع عن إمضاء كراسة الطالب فى آخر السنة، على ما فى مادة ١١ إذا لم يواظب على حضور دروسه.

١٩١٤ – ١٩١٥

إن الحالة العلمية مع ارتباطها المتين بالحالة المالية التى أصيبت بالأزمة الحاضرة، لم تقف فى سيرها، بل تقدمت بفضل التدابير التى اتخذها مجلس الإدارة، حتى تيسر للجامعة إنشاء فرع للعلوم الجنائية ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٥، لما لهذا الفرع من الأهمية العلمية، والحاجة الماسة إليه فى القطر المصرى.

غير أن الجامعة تذكر فى تقريرها بمزيد الأسف، أنها اضطرت فى هذا العام، نظرًا إلى الظروف الحاضرة، أن تستغنى مؤقتا عن خمسة من خريجى إرساليتها بأوروبة، من بينهم اثنان كانا يدرسان العلوم الرياضية والطبيعية بالجامعة فى سنة ١٩١٣ – ١٩١٤، وهما محمد أفندى صادق جوهر، وتوفيق سيدهم أفندى.

وعملا بالمادة ١٩ من لائحة الإرساليات تمكنت الجامعة بسعيها لـدى وزارة المعارف، من تعيين ثلاثة منهم، وهم محمد صادق جـوهر أفنـدى، وتوفيق سيدهم أفندى، ومحمد حسن نجم أفندى، بوظائف التدريس بالوزارة، إذ الغرض خدمة العلم، سواء فى الحكومة أو فى الجامعة، على أنه لا شىء يمنع الجامعة من انتهاز أقرب الفرص، للاستفادة من معارف هؤلاء الأساتذة.

أما الاثنان الآخران، وهما محمد أفندى فهمى عبد اللطيف، ومحمد أفندى محمد الديب، فقد تعين الأول سكرتيرا للجامعة المصرية، والثانى لا تزال الجامعة تـسعى ثانيا لدى الحكومة لتوظيفه بها، ريثما تعهد إليهما بالتدريس.

الفرع الجنائى

ما كاد يتم إنشاء الفرع الجنائى بالجامعة المصرية، فـى أول الـسنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٥، حتى أقبل عليه كثير من الطلاب، وواظبوا على سماع محاضرات مواد هذا الفرع الحديث فى مصر، الذى كانت الجامعة أول من فكر فى إنشائه، وتنظيمه، واختيار الأساتذة الأكفاء الخصيصين له.

وقد بلغ عدد الطلبة المقيدين به ٣٧، وهو عدد ليس بالقليل بالنظر إلى الأزمة الحاضرة، بيد أننا ننتظر أن يكون شأن هذا القسم أعظم والإقبال عليه أكثر، ولا سيما بعد أن تمت المخابرات التى بين الجامعة ووزارة الحقانيـة، وكللت المساعى بالنجاح. فقد اعتمدت الحكومة شهادة الفرع الجنائى، ومنحت المتخرج فيه امتيازا خاصا، كما جاء فى الكتاب الوارد من وزارة الحقانيـة فى هذا الشأن. وهذا نص الكتاب:

وزارة الحقانية

القاهرة فى ١٣ مايو سنة ١٩١٥ نمرة ١ – ١٤ – ١٢٢

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس إدارة الجامعة المصرية..

إجابة إلى الطلب الذى قدمتموه باسم مجلس إدارة الجامعة المصرية، للحصول على امتيازات لحاملى إجازة فرع العلوم الجنائية، فى القبول بالوظائف التابعة لوزارة الحقانية، أتشرف بإبلاغ دولتكم، أن وزارتى، رغبة فى تشجيع التعليم العالى، الذى يلقى فى هذا الفرع، ستمنح الأولوية فى الالتحاق بوظائف أعضاء النيابة، عند تساوى الدرجات بين المرشحين لهذه الوظائف، للحائزين منهم على إجازة فرع العلوم الجنائية. وقد أحيطت وزارتى علما بشروط منح هذه الإجازة، فيما يتعلق بقبول الطلبة فى هذا الفرع، وبرامج الدراسة، وتأليف لجنة الامتحان، كما هى مدونة فى لائحة الفرع، وفى جوابكم المؤرخ فى ٢١ مارس سنة ١٩١٥.

هذا وإنى لأتمنى لهذا التعليم النجاح الذى يبذل مجلس الإدارة الجهد ابتغاء تحقيقه.

وأرجو دولتكم قبول فائق احتراماتى*.

وزير الحقانية

الإمضاء (ثروت)

---

* **تتضمن هذه الوثيقة ما يلى:**

نظام الدروس بقسم الآداب بالجامعة، وطريقة قبول الطلاب، ونظام الامتحانات، والإدارة وحقوق الأساتذة وواجباتهم، والأحوال العلمية، وإنشاء الفرع الجنائى.

الوثيقة رقم (٢٤)

الجامعة المصرية

لائحة قسم العلوم الجنائية

المصدق عليها من مجلس الإدارة في ٤ من مايو سنة ١٩١٦

الفصل الأول

فى الدروس

مادة ١ – ينشأ بالجامعة المصرية شهادة "دبلوم" للعلوم الجنائية.

مادة٢ – مدة الدراسة لنيل هذه الشهادة سنة واحدة، على أنه يجوز لمجلس القسم أن يأذن لبعض الطلبة بتلقى الدروس كاملة فى سنتين بدلا من سنة، بشرط أن يؤدوا امتحانهم لنيل الشهادة فى جميع مواد البرنامج معا.

مادة ٣: العلوم المقرر تدريسها بهذا القسم للحصول على الشهادة "الدبلوم" هى الآتية:

(١) قانون العقوبات المقارن.

(٢) قانون تحقيق الجنايات المقارن.

(٣) تحقيق الجنايات العملى.

(٤) علم الاجتماع الجنائى وشئون السجون.

(٥) الطب الشرعى.

(٦) علم أمراض النفس.

مادة ٤ – يقوم مجلس القسم فى كل سنة بتحضير برنامج التدريس فى هــذه العلوم، وينشره فى الوقت المناسب على الطلبة، بعد مصادقة مجلــس إدارة الجامعة المصرية عليه*.

الفصل الثانى

الطلبة المنتسبون

مادة ٥ – يقبل للانتساب إلى هذا القسم، للحصول على الــشهادة "الــدبلوم"، الحائزون للشروط الآتية:

(١) حاملو شهادة الليسانس فى الحقوق، سواء من مدرسة الحقــوق السلطانية أو من أية كلية أوروبية أخرى،

---

* أحمد عبد الفتاح بدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة.

(٢) الطلبة المقيدة أسماؤهم قيدا صحيحا فى مدرسة الحقوق السلطانية، أو فى أية كلية أوروبية، الذين يكونون حاصلين على معارف قانونية، تسمح لهم بتلقى علوم هذا القسم، ويرجع تقدير توفر هذه الأهلية إلى مجلس القسم، على أنه لا يجوز لهؤلاء الطلبة أن يتقدموا لامتحان شهادة قسم العلوم الجنائية، قبل حصولهم على شهادة الليسانس فى الحقوق.

مادة٦ – يجب على من يريد الانتساب إلى هذا القسم أن يقدم طلبا بذلك إلى رئيس الجامعة، مبينا فيه اسمه ولقبه، واسم والده أو ولى أمره، ومحل ميلاده، وأن يرفق به الشهادة الدالة على استيفائه شروط المادة الخامسة من هذه اللائحة.

الفصل الثالث

الطلبة المستمعون

مادة ٧ – يقبل لتلقى درس أو أكثر من دروس هذا القسم، بشروط مخصوصة، طلبة مستمعون، غير الطلبة المنتسبين.

مادة ٨ – لكى يقبل الطالب مستمعا، يجب عليه أن يقدم طلبا بذلك لرئيس الجامعة، على الصورة المقررة يما يختص بالطلبة المنتسبين، مع بيان الدرس أو الدروس التى يرغب فى استماعها.

الفصل الرابع

الامتحانات

مادة ٩ – تمنح شهادة "دبلوم" قسم العلوم الجنائية، للطلبة الذين يؤدون الامتحان بنجاح فى كل المواد المبينة فى المادة الثالثة، أمام اللجنة الخاصة بالامتحان فى كل مادة، بعد أن يكونوا قد أوفوا بشرط المواظبة على حضور الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية، وشرط المواظبة على الحضور بنسبة ثمانين فى المائة على الأقل، من عدد هذه الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية التى ألقيت خلال السنة. ويجوز لمجلس القسم استثنائيا بعد موافقة مجلس الإدارة، أن يأذن بدخول الامتحان، لمن لم يف بشرط المواظبة المذكورة، إذا كان عدم الوفاء به راجعا إلى أسباب اعتبرها المجلس أعذارا مقبولة، وعلى كل حال، لا يستثنى من شروط المواظبة لعذر، إلا من حضر خمسين فى المائة على الأقل من مجموع الدروس.

مادة ١٠ – الامتحان نوعان تحريرى، وشفوى.

مادة ١١ – كل امتحان، تحريريا أو شفويا، يوضع فيه للطالب درجة، من صفر إلى ٢٠، وتشترط فى وضعها أغلبية الأصوات، بنسبة أربعة أخماس أعضاء لجنة الامتحان، ولا يعتبر ناجحا من لم يحصل على ٦٠٪ على الأقل من الحد الأقصى لمجموع درجات الدروس، وعلى ٢٥٪ على الأقل من الحد الأقصى لدرجات كل مادة.

مادة ١٢ – يكون الامتحان فى كل عام فى الميعاد الذى يحدده مجلس القسم، ويصادق عليه مجلس إدارة الجامعة.

مادة ١٣ – تشكل لجنة الامتحان لكل مادة من المواد من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم ينتخبهم مجلس القسم، بموافقة مجلس إدارة الجامعة، واثنان تعينهما وزارة الحقانية، ويرأس كل لجنة الأستاذ المدرس للعلم الذى يؤدى الامتحان فيه. وفى حالة غياب هذا الأستاذ، ينتدب مجلس القسم أحد أساتذته، ليحل محل الغائب.

الفصل الخامس

الشهادة "الدبلوم"

مادة ١٤ – شهادة قسم العلوم الجنائية تعطى من رئيس الجامعة المصرية، مختوما عليها بختم الجامعة، ويمضى عليها مع رئيس الجامعة رؤساء اللجان المختلفة للامتحان.

مادة ١٥ – ليس للطلبة المستمعين حق التقدم لامتحان شهادة "دبلوم" قسم العلوم الجنائية. إنما يمكنهم الحصول على شهادة مواظبة، وهذه الشهادة يمضيها الأساتذة الذين واظب الطالب على استماع دروسهم، ويصادق عليها رئيس الجامعة المصرية.

الفصل السادس

الرسوم

مادة ١٦ – رسوم الانتساب هى ٤٠٠ قرش، وتدفع كما يأتى:

١- ٢٠٠ قرش عند تقديم طلب الانتساب.
٢- ٢٠٠ قرش فى نهاية الثلاثة الشهور الأولى للدراسة.

وفى حالة ما إذا أذن للطالب بتلقى الدروس فى سنتين، تكون الرسوم ٦٠٠ قرش، وتدفع كما يأتى:

١- ٢٠٠ قرش عند تقديم طلب الانتساب.
٢- ٢٠٠ قرش في نهاية الثلاثة الشهور الأولى للدراسة.
٣- ٢٠٠ قرش في أول السنة الدراسية الثانية.

مادة ١٧ – رسوم الاستماع هي الآتية:

٤٠ قرشا رسم الاستماع لكل من علمي الطب الشرعي وعلم أمراض النفس.

٨٠ قرشا رسم الاستماع لكل علم من العلوم الأخرى التي تدرس بالقسم.

مادة ١٨ – في حالة عدم النجاح في الامتحان لا يرد شيء للطالب من الرسوم التي دفعت وعلى العموم لا يجوز مطلقا ولأي سبب من الأسباب استرداد أي رسم دفع.

الفصل السابع

مجلس القسم وعميده

مادة ١٩ – يشكل مجلس القسم من كل الأساتذة المدرسين فيه. وتكون مداولاته صحيحة إذا حضرها خمسا الأعضاء، وتصدر القرارات بأغلبية الآراء، وفي حالة تساوي عدد الأصوات، يرجح رأي الفريق الذي فيه العميد.

مادة ٢٠ – يختص مجلس القسم بالآتي:

١- تحضير ونشر برامج الدروس ومواعيدها على الطلبة، قبل افتتاح السنة الدراسية.
٢- جمع البرامج التي يحضرها الأساتذة في آخر كل سنة دراسية، لدروس السنة التالية، ومراعاة التوفيق بينها، واقتراح تعديلها عند اللزوم بما فيه الصالح العام للدراسة.

٣- تقديم الاقتراحات لمجلس الإدارة، بالتعديلات التى يرى لزوم إدخالها على نظام الدروس وتطبيق اللوائح.

٤- استعمال السلطة التأديبية نحو الطلبة بعد موافقة العميد.

٥- انتخاب أعضاء لجنة الامتحان لكل علم من العلوم.

مادة ٢١ – ينتخب رئيس الجامعة المصرية عميد القسم من بين ثلاثة أساتذة، يقدم أسماءهم له مجلس القسم، وينتخب نائبا لعميد القسم بالطريقة عينها، ليقوم مقام العميد فى حالة غيابه، أو وجود مانع لديه؛ ويكون له ما للعميد من الاختصاصات، ويقوم أصغر الأساتذة سنا بأعمال سكرتارية مجلس القسم فى جلساته.

مادة ٢٢ – يختص عميد القسم بالآتى:

١- تكون له رياسة جلسات مجلس القسم، وعقد جلساته كلما رأى لزوما لذلك.

٢- تبليغ رئيس الجامعة مداولات مجلس القسم، وتبليغ المجلس خطابات رئيس مجلس الجامعة، وتنفيذ القرارات الخاصة بقسم العلوم الجنائية، التى يصدرها مجلس إدارة الجامعة، وتقديم التقرير السنوى لرئيس الجامعة، عن سير الدروس، ونتائج الامتحانات، وتقدم الطلبة فى التحصيل، وعلى العموم عن كل الملاحظات الخاصة بقسم العلوم الجنائية، ويكون تقديم هذا التقرير لرئيس الجامعة فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء الامتحانات السنوية.

مادة ٢٣ – يجتمع مجلس القسم فى مواعيد ثابتة، مرة على الأقل فــى كــل شهر، طول مدة السنة الدراسية، ويجتمع علاوة علــى ذلــك بــصفة استثنائية، كلما طلب ذلك اثنان من أساتذة القسم، أو كلما رأى عميــد القسم ضرورة لذلك، ويجتمع أيضا بناء على طلب رئــيس الجامعـــة المصرية. والدعوة للجلسات تكون من عميد القسم، وترسل قبل الميعاد المحدد للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.

الفصل الثامن

حقوق وواجبات الأساتذة

مادة ٢٤ – يجب على الأساتذة إلقاء محاضراتهم فــى الأيــام والــساعات المحددة، والحضور فى اجتماعات مجلس القسم، والاشتراك فى لجان الامتحانات، وإذا طرأ على أستاذ ما يمنعه عن إلقاء درســه، فيجــب عليه إخطار سكرتارية الجامعة بأسرع ما يمكنه، ليتيسر إعلان ذلــك للطلبة فى الوقت المناسب.

مادة ٢٥ – يجب على كل أستاذ أن يثبت فــى الــدفتر الخــاص الموجــود بسكرتارية الجامعة، موضوع كل درس ومحاضرة، ونوع كل تمرين عملى، ويكون ذلك قبل أو عقب كل درس مباشرة.

مادة ٢٦ – للأستاذ الحق فى إخراج الطالب الذى يسوء أدبه مــن الــدرس، على أن يخطر رئيس القسم فيما بعد ذلك.

وها هى مواد التدريس بالفرع الجنائى، وأسماء حضرات المدرسين:

١- قـــانون العقوبـــات المقارن | الأستاذ عبد الحميد بدوى أفندى، ســكرتير فنى وزير الحقانية
٢- قانون الجنايات المقارن | الأستاذ حسن أفندى نشأت، مدرس بمدرسة الحقوق.
٣- تحقيق الجنايات العملى | الأستاذ محمود أفندى حسن، مدرس بمدرسة البوليس
٤- علم الاجتماع الجنائى | الأستاذ حسين أفندى رمزى، خريج جامعـة تورينو
٥- الطب الشرعى | الأستاذ الدكتور محجوب أفندى ثابت
٦- أمـــراض الـــنفس وعلاقتها بالقانون الجنائى | الدكتور فالنتان

جميع هذه المواد تدرس باللغة العربية، إلا علم أمراض الـنفس فإنـه يدرس باللغة الفرنسية.

قسم الآداب

لا يزال قسم الآداب سائرا نحو التقدم والارتقاء، فطلابه يزدادون فـى كل عام، وهم يفوقون طلاب سائر الفروع عددا، لأنه أقـدم الأقـسام فـى الجامعة وأهمها، وقد انتدبت الجامعة فى هذا العام الكونت دى جلارزا، للقيام بتدريس تاريخ المذاهب الفلسفية، الذى أوقف تدريـسه فـى عـام ١٩١٣ – ١٩١٤.

كان يدرس بالجامعة تحت عنوان "دروس عمومية" الاقتصاد السياسى، وتارة الاقتصاد الزراعى، دون أن يكون لهذه المواد قسم منظم، كقسم الآداب والفرع الجنائى، وكانت تدرس باللغة الفرنسية.

وإذ كان للتعليم الاقتصادى والمالى أهمية كبيرة، وكانت معاهدنا العلمية خالية منه، قرر مجلس إدارة الجامعة مبدئيا، إنشاء قسم منتظم للعلوم الاقتصادية والمالية، أسوة بالأقسام الأخرى، الغرض منه نشر هذه العلوم بين الطلبة المصريين، ليتمكنوا من فهم الأمور الاقتصادية والمالية وحسن إدارتها.

ومدة الدراسة بهذا القسم سنتان، وقد عهد إلى اثنين من خيرة الذين تخصصوا لدراسة هذه العلوم بأوروبة، بتدريس مواد هذا القسم بلا مقابل، أحدهما حسن أفندى كامل الشيشينى، خريج جامعة أكسفورد فى العلوم الاقتصادية، والمدرس بمدرستى التجارة المتوسطة والعليا، وقد قام هذا الأستاذ بتدريس الاقتصاد السياسى بالجامعة، وكان عدد الطلبة المواظبين على دروسهم ٩٥ أغلبهم من المدارس العليا، وهو دليل على إقبال كثيرين من الشبان على تعلم هذه العلوم الحديثة.

والآخر محمد أفندى فهمى عبد اللطيف، خريج إرسالية الجامعة بفرنسا، والحاصل على دبلوم مدرسة العلوم السياسية، والدكتوراه فى العلوم السياسية والاقتصادية والمالية، ويقوم بتدريس العلوم المالية.

١٩١٥ - ١٩١٦

افتتحت الدراسة فى العام الدراسى المنتهى فى يوم ٦ من نوفمبر سنة ١٩١٥ وبالجامعة ثلاثة أقسام:

أولا- قسم الآداب، ومواد التدريس فيه هى الآتية:

١- آداب اللغة العربية وتاريخها، يدرسها الشيخ محمد المهدى.

٢- تاريخ الأمم الإسلامية، يدرسه الأستاذ محمد الخضرى بك.

٣- تقويم البلدان ووصف الشعوب، يدرسه الأستاذ إسماعيل بك رأفت.

٤- تاريخ الشرق القديم، يدرسه الأستاذ محمود أفندى فهمى.

٥- تاريخ المذاهب الفلسفية، يدرسه الأستاذ الكونت دى جلارزا،

٦- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية، يدرسه الأستاذ برس وايت.

٧- تاريخ آداب اللغة الفرنسية، يدرسه الأستاذ المسيو لويس كليمان.

وكان الإقبال على دروس هذا القسم أكثر منه فى كل السنين الماضية، إذ بلغ ٢٩ منتسبا، و٥٠ طالبا مستمعا.

وفى هذا الإقبال بالرغم من وطأة أزمة الحرب، دليل علـى انتـشار الروح العلمى فى البلد، وإدراك الطلبة قيمة الدروس التى تلقى فى الجامعة.

وأدخلت الجامعة على نظام التدريس فى هذا القسم تعديلا جديدا، مـن شأنه إيجاد درجة جديدة، تسبق درجة العالمية "الدكتوراه"، وتسمى الـشهادة التى تمنح لمن ينجح فى امتحاناتها "الليسانس فى الآداب" ويكون الحـصول عليها شرطا لازما لمن يريد التقدم بعد ذلك للامتحـان الخـاص بالعالميـة "الدكتوراه"، وقد راعت الجامعة فى ذلك نظام التدرج المتبع فى كل الجامعات

ذلك أن التجارب دلت على أن التقدم لامتحان الدكتوراه غير ميسور إلا لفريق قليل من الطلبة، وهم الذين تؤهلهم استعداداتهم الخاصة، ورغبتهم القوية، فى التقدم لهذا الامتحان، برسالة من وضعهم، فى موضوع جديد، معتنى بها اعتناء يدل على الوصول لدرجة مخصوصة من العلم والبحث.

وفى الواقع لم يكن من المشجع للطلبة خلو نظام التدريس من شهادة مثبتة لبلوغهم الدرجة العلمية النهائية الخاصة بهم، بعد تلقى القسط الأوفر من العلوم الأدبية، وقد قرر مجلس الجامعة أنها ستسعى لدى الحكومة لتقرير مزايا خاصة بحملة (ليسانس الآداب)، وهو يؤمل أن تحبيه الحكومة إلى ما يرجوه، تشجيعا لنشر العلم، وترغيبا للإقبال على تلقيه. وقد عدلت لائحة قسم الآداب بعد تغيير هذا النظام، لتنفذ أحكامها الجديدة ابتداء من العام الدراسى المقبل، بالنسبة إلى المستجدين، أما بالنسبة إلى الطلبة الذين انتسبوا قبل تقرير هذا النظام، فقد تقرر السماح لهم بالتقدم مباشرة لامتحانات العالمية، لغاية السنة الدراسية ١٩١٨ - ١٩١٩، هذا إذا لم يرغبوا بمحض إرادتهم فى اتباع أحكام اللائحة الجديدة، والتقدم لامتحانات الليسانس.

ثانيا- قسم العلوم الجنائية، ومواد التدريس فيه هى:

١- قانون العقوبات المقارن	يدرسه حضرة الأستاذ عبد الحميد بك بدوى، سكرتير فنى وزارة الحقانية
٢- قانون الجنايات المقارن	يدرسه حضرة الأستاذ حسن أفندى نشأت، المدرس بمدرسة الحقوق
٣- قانون تحقيق الجنايات العملى	يدرسه حضرة الأستاذ محمود أفندى حسن، المدرس بمدرسة البوليس

٤- علـــم الاجتمــــاع الجنائى	يدرسه حضرة الأستاذ حسين أفنــدى رمزى، خريج جامعة تورينو
٥- الطب الشرعى	يدرسه حضرة الأســتاذ الــدكتور محجوب أفندى ثابت
٦- أمـــراض الـــنفس وعلاقتها بالقــانون الجنائى	الدكتور فالنتان

جميع هذه الدروس باللغة العربية، إلا علم أمراض النفس فيدرس باللغة الفرنسية.

وقد سبق أن ذكرنا أن الحكومة اعتمدت دبلوم هذا القــسم، ومنحــت الحاصلين عليه امتيازا خاصا، وهو الأولوية فى الانتخاب لوظائف أعــضاء النيابة، عند تساوى الدرجات.

ثالثا- قسم العلوم الاقتصادية والمالية:

لما أعلنت الجامعة عزمها مبدئيا على إيجاد قــسم لتــدريس العلــوم الاقتصادية والمالية فى العام الدراسى ١٩١٤ - ١٩١٥ تطوع للتدريس بهذا القسم مدرسان، غير الاثنين اللذين كانا تقدما للتدريس، وعلى ذلــك ابتــدأت السنة الدراسية والمواد التى تدرس به هى:

١-الاقتصاد السياسى: يدرسه حضرة الأستاذ حسن أفندى الشيــشينى، المدرس بمدرستى التجارة المتوسطة والعليا.

٢-علم المالية والقانون المالى: يدرسه حضرة الأستاذ محمــد أفنــدى فهمى عبد اللطيف، خريج إرسالية الجامعة، والدكتور فى العلــوم السياسية والاقتصادية والمالية.

٣-العملة وأعمال البنوك: يدرسها حضرة الأستاذ حسين بك تيمور، تشريفاتى الحضرة العلية السلطانية، بإذن خاص.

٤-الاقتصاد الزراعى: يدرسه حضرة الأستاذ مصطفى أفندى بدوى الشبننى.

وقد كان الإقبال عظيما على دروس هذا القسم وإن لم يتقرر رسميا، حيث بلغ عدد الطلبة ٩١، وقررت الجامعة أن يستمر هذا القسم فى العام ١٩١٦ – ١٩١٧ بصفة غير رسمية كمحاضرات عمومية، إذا رغب الأساتذة الاستمرار فى التدريس بشروط عام ١٩١٤ – ١٩١٥، وذلك تحت إشراف اللجنة الفنية، إلى أن يدرس موضوع إيجاد القسم نهائيا، ويوضع النظام الضرورى له.

١٩١٦ – ١٩١٧

افتتحت الدراسة فى يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩١٦ وبالجامعة المصرية قسمان نظاميان:

الأول، قسم الآداب، ومواد التدريس المقررة فيه لم تتغير.

وقبل افتتاح الدراسة توفى الأستاذ محمود أفندى فهمى، مدرس تاريخ الشرق القديم.

ولقد سعت الجامعة فى سبيل وجود من يحل محله طول مدة السنة الدراسية، فلم توفق إلى ذلك، إلى أن تفضل سعادة محمود باشا فهمى، من أعضاء مجلس الإدارة، بالتبرع بتدريس هذه المادة فى العام القادم..

كذلك حدث أن جناب مستر برس هوايت مدرس آداب اللغة الإنجليزية، لم يتمكن من العودة إلى مصر، لدواع اقتضتها ظروف استثنائية، فسعت الجامعة لوجود من يحل محله، وكان لوزارة المعارف فضل إرشادها إلى جناب المستر وورتهام، الذى قام بتدريس هذه المادة.

ونفذ النظام الجديد الذى وضع فى العام الماضى، وهو الخاص بالليسانس، وبالرغم مما اقتضاه هذا النظام من إضافة بعض القيود والشروط بالنسبة إلى الطلبة المنتسبين، كان الإقبال على هذا القسم طيبا، إذ بلغ عدد المنتسبين ٢٧ وعدد المستمعين ٦١.

وربما لوحظ فى هذه الأرقام بعض النقص عن أرقام العام الماضى، والسبب، على ما يظهر، هو ما كان قد تقرر من زيادة الرسوم، عندما عدلت لائحة قسم الآداب، على أن الجامعة ما لبثت أن خفضتها إلى نصف ما كان مقررا فى اللائحة.

وقد قررت الجامعة اتخاذ وسائل جديدة لإفادة الراغبين فى العلم للعلم، ابتداء من السنة الدراسية المقبلة، سعيا وراء تحقيق الغرض السامى، الذى من أجله وجدت الجامعة، وهو نشر الآداب والعلوم، وترقية مدارك المصريين، وهذه الوسائل هى:

أولا– تقرير المجانية المطلقة فى كل دروس الجامعة للمستمعين، فأبواب الجامعة تفتح من أول العام الدراسى المقبل لكل قاصد، بغير تقاضى أى رسم ولا شرط، إلا ما يقتضيه نظام الاستماع للمحاضرات، من حسن المظهر والتأدب.

ثانيا– تخفيض الرسوم المفروضة على الطلبة النظاميين، المنتسبين فى أقسام الدراسة للحصول على الشهادات إلى ٥٠% مما هى عليه الآن.

ثالثا– علاوة على المهمة العلمية التى تقوم بها الجامعة لطلبتها، ولقاصد استماع دروسها من طلبة العلم، تقرير العمل على إفادة الجمهور بكيفية أعم، وذلك بإلقاء سلسلة محاضرات ليلية، فى موضوعات ذات فائدة عامة، يلقيها أساتذة الجامعة وغيرهم من كبار رجال الآداب والعلوم بمصر، ذوى الكفايات المحققة.

رابعا– إعادة تدريس مادة مقارنة الآداب واللغات السامية بكلية الآداب.

خامسا– إنشاء قسم نظامى للعلوم الاقتصادية والمالية.

الثانى، قسم العلوم الجنائية:

ومواد التدريس المقررة فيه هى نفس مواد العام الماضى.

١٩١٧ – ١٩١٨

بدأت الدراسة فى قسمى الجامعة النظاميين، وهما قسم الآداب وقسم العلوم الجنائية، فى يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩١٧، ومواد التدريس هى بعينها المقررة من قبل، ولم تحدث تغييرات إلا فيما يختص ببعض الأساتذة.

قسم الآداب:

١– تاريخ الشرق القديم: كان حضرة صاحب السعادة محمود باشا فهمى من أعضاء مجلس الإدارة قد تبرع بتدريس هذه المادة، ولقد قام سعادته بالتدريس، ولكن إعتراه مرض حال دون قدرته على الاستمرار، فاعتذر عن التدريس، فانتخبت الجامعة مكانه حضرة الأستاذ أحمد بك صالح من قدماء مدرسى التاريخ بمدارس الحكومة العالية.

٢– تاريخ الأمم الإسلامية.

٣– آداب اللغة العربية وتاريخها.

واعتذرت مدرسة القضاء الشرعى عن عدم إمكان الإذن لحضرتى الأستاذين محمد الخضرى بك، والشيخ محمد المهدى، بالتدريس فى الجامعة، لكثرة أعمالهما بالمدرسة، فانتخبت الجامعة لتدريس تاريخ الأمم الإسلامية حضرة الشيخ عبد الوهاب النجار، المدرس بمدرسة البوليس، ولمادة آداب اللغة العربية حضرة الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتى من علماء الأزهر بصفة مؤقتة، انتظارا لعودة حضرة الأستاذ الشيخ أحمد ضيف، من متخرجى إرسالية الجامعة، المخصص لدراسة علوم الآداب العربية، ولتدريس هذه المادة فى الجامعة، وقد عاد حضرته من فرنسا أخيرا وسيسند إليه تدريسها ابتداء من العام الدراسى المقبل.

الدرس التحضيرى للغة الفرنسية:

لقد شعرت الجامعة بأن أكثرية المنتسبين بقسم الآداب من متخرجى المعاهد العلمية الدينية، فى حاجة إلى تحضير اللغة الفرنسية، تحضيرا يؤهلهم للاستفادة من محاضرات مادة آداب اللغة الفرنسية، فأنشأت الجامعة لهم درسا خصوصيا، واتفقت عليه مع جناب المسيو مونييه، المدرس بالليسيه الفرنسية.

تسهيل الانتساب لقسم الآداب:

أبدى بعض الحاصلين على شهادة البكالوريا من القسم العلمى، رغبتهم فى الانتساب إلى قسم الآداب، ولم تر الجامعة بأسا، فقررت تعديل نص اللائحة، القاضى بقصر حق الانتساب على حملة البكالوريا من القسم الأدبى، وأجازت قبول حملة هذه الشهادة من القسمين الأدبى والعلمى.

قسم العلوم الجنائية:

وقفت الجامعة البت فى أمر الاستمرار فيه على تقدم العدد الكافى من الطلبات، وقد تقدم عدد كبير استوجب افتتاح هذا القسم، غير أن الرغبة فى حضور الدروس أخذت تقل بعد ذلك، إلى أن وصل عدد المواظبين إلى خمسة.

وقد اعتذرت وزارة الداخلية عن الترخيص لحضرة الأستاذ محمود أفندى حسن، فى تدريس مادة تحقيق الجنايات العملى، فاختارت الجامعة لهذه المادة حضرة الدكتور محمد أفندى حسين هيكل.

انقسم التعليم فى الجامعة فى هذا العام إلى قسمين: قسم بدار الجامعة، والآخر خارج عنها، وهو إرساليات التعليم فى أوروبة.

التعليم بدار الجامعة:

ويشمل قسم الآداب، وقسم العلـوم الجنائيـة، وقسما للمحاضـرات العمومية التى يحضرها المنتسبون وغيرهم، من المستمعين، الراغبين فـى توسيع دائرة معارفهم.

ويوجد لدراسة الحقوق قسم ملحق بالجامعة، يشتغل طبقا لنظام مدرسة الحقوق قسم الآداب.

بدأ الأساتذة محاضراتهم فى يوم ٩ من نوفمبر، فى المواد المقررة بهذا القسم، ولم يطرأ تغيير إلا فيما يختص بمادة آداب اللغة العربية، فقـد كـان يدرسها الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتى فحل محله الأستاذ الـدكتور أحمـد ضيف من متخرجى إرسالية فرنسا، فقام بتدريس هذه المادة بهمـة عاليـة ومقدرة.

كذلك عاد من أوروبا الدكتور طه حسين من متخرجـى الإرسـالية، وسيعهد إليه بتدريس التاريخ القديم، ابتداء من العام المقبل.

وكانت الجامعة قد انتدبت جناب مستر دورنهام لتـدريس مـادة آداب اللغة الإنجليزية من ثلاث سنوات، بدلا من الأستاذ الذى كلف ذلك قبلا، وهو المستر برس وايت، لما اقتضت الظروف أن ينتظم فى خدمة حكومتـه فـى أثناء الحرب، والآن وقد انتهت الحرب، ووصل الجامعة منه ما يفيد استعداده للتدريس ثانية، فقد قرر مجلس الإدارة إسناد هذا الدرس إليه.

قسم العلوم الجنائية:

افتتحت الدراسة بهذا القسم فى نفس الوقت الذى بدأت فيه دروس قسم الآداب، ولا تزال حالة الإقبال عليه كمـــا هـــى، أى أن المنتـــسبين إليـــه لا يداومون على حضور الدروس حضورا مطردا، فهم يقبلون عليه فـــى أول العام، ثم يأخذ عددهم فى التناقص شيئا فشيئا حتى يكاد يقل عددهم عن عدد الأساتذة، ولقد صبرت الجامعة على هذه الحال، أملا فـــى تحـــسين درجـــة الإقبال، ولكن على غير جدوى.

قسم الحقوق:

بدأت الدراسة فى هذا القسم فى ١٢ من أكتوبر ســـنة ١٩١٨، وكـــان الإقبال عليه مشجعا للاستمرار فيه مع إنشاء سنة ثالثة.

كان كل قسم من أقسام الدراسة سائرا على ما يرام، من وقت افتتـــاح الدراسة فى نوفمبر سنة ١٩١٨، إلى أن جاء يوم ١١ مارس ســـنة ١٩١٩، فتعطلت الدراسة على أثر الإضراب العام لطلبة المدارس العليـــا، للأســـباب المعروفة، وبقيت معطلة حتى آخر السنة، فكان من نتائج هذه العطلة العامة القهرية عدم إمكان إجراء الامتحانات الدورية فى مواعيدها كالمعتاد.

وفى ٢٧ من يونيه سنة ١٩١٨ قدم جناب الأستاذ فوكار مـــذكرة فـــى موضوع منح لقب دكتور شرف من الجامعة، هذا نصها:

(١) من الوجهة القانونية: كل الجامعات بكيفية عامة حفظـــت دائمـــا لنفسها الحق فى منح لقب دكتور منها (أو أى درجة من الدرجات التى لها أن تمنحها بالطرق العادية) بلا امتحان ولا رسالة، فحفظت الجامعات لنفسها حق تقدير الظروف، والكيفية التى بها تمنح الدكتوراه، أو أى درجة علمية أخرى.

ومنح دكتوراه الجامعة بهذه الصفة، أى بلا امتحان ولا رسالة، يكـون عادة من اختصاص المجلس (أو هيئة الزعماء) الذى يمثل أقسام الجامعـة المختلفة، والقاعدة قبل منح الدكتوراه استشارة مجلس الكلية، التـى تؤهـل الدراسة فيها للحصول على شهادة من النوع المراد منحه (وتختلف كيفية هذه الاستشارة باختلاف البلاد) فمجلس كلية الآداب مثلا يؤخذ رأيه عندما يـراد منح لقب دكتور فى الآداب.

(٢) من الوجهة العلمية: إن منح الدكتوراه بـلا امتحـان ولا تقـديم رسالة، ليعتبر دائما كمكافأة عالية ذات صـبغة اسـتثنائية، ولـذا لا تكثـر الجامعات من منح هذه الألقاب، حرصا على عدم تقليل قيمتها، فلا تمنحها إلا لأسباب جدية جليلة، وها هى أهم الحالات التى تمنح فيها الألقاب:

أولا– الاعتراف بالفضل لأحد عظماء رجـال الحكومـة، أو أحـد كبـار المكتشفين، أو أحد العلماء الذين توصلوا إلى اكتشاف عظيم الفائدة، أو لأجنبى زار الجامعة فى ظروف رسمية علنية.

ثانيا– الاعتراف بالشكر لمنحة ثمينة القيمة، أو لوقف عين عظيمة المـورد للجامعة، أو لمشروع خير جليل الفائدة لها كذلك.

ثالثا– وقد يكون منح اللقب بمثابة شكر علنى من هيئة الجامعة على تأديـة خدمات جليلة للجامعة بكيفية مستمرة مدة طويلة من الـزمن، وبغيـر التفات إلى أى جزاء مادى، على أن هذه الحالة عظيمة الندرة.

ولا يعتبر منح لقب دكتور شرف من جامعة ما فى أيـة حـال مـن الحالات، من السوابق التى يجب الرجوع إليها، والعمل بمقتضاها، بمعنى أنه إذا منح لقب الشرف لشخص ما لسبب معين، ثم توفر هذا السبب نفسه فـى شخص غيره، فإن ذلك لا يكسبه أى حق يتمسك به للحصول على اللقب من الجامعة، بدعوى أن حالته تماثل تلك الحالة التى اعتبرتها الجامعة كافية بهذا التكريم العظيم.

هذا خلاصة المبدأ الذى تتبعه الجامعات فى مـنح ألقـاب الـشرف، ولمجلس إدارة الجامعة المصرية طبعا الحكم فى الحالات التى تعرض عليه.

١٩١٩ - ١٩٢٠

كان للاضطرابات التى حصلت فى وسط الـسنة الدراسـية ١٩١٨ – ١٩١٩ تأثير فى سير السنة الدراسية الثالثة وأوقاتها.

فقد كان لا بد عند افتتاح الدروس بأقسام الجامعة المختلفة من استئناف دروس السنة السابقة، وتكملة المقرر للطلبة، حتى بعد الانتهاء منها وحصول الامتحانات يؤخذ فى إلقاء دروس السنة الجديدة.

قسم الآداب:

لم يحدث فى خلال هذه السنة أى تغيير فى نظام الدروس بقسم الآداب، بل استمرت على النظام المقرر لها، يلقيها حضرات الأساتذة المعينين بها.

وقد افتتح قسم الآداب فى يوم ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٩ لتكملة مقرر العام الماضى، وبعد ذلك بدئ بدروس السنة الجديدة من ١٥ نـوفمبر سـنة ١٩١٩ واستمر إلى ١٢ من مايو ١٩٢٠.

قسم العلوم الجنائية:

لم يعقد فى هذا العام امتحان، لأنه بالرغم من دعوة الطلبة حتى من لم يكن مواظبا منهم إلا بنسبة ٥٠% لم يتقدم للامتحان إلا واحد، فرأى مجلـس القسم أنه لا يمكن ولا يجوز إجراء امتحان لطالب واحد.

قسم الحقوق:

افتتح قسم الحقوق فى يوم ١٣ من أكتوبر سنة ١٩١٩ لتكملة المقـرر من دروس السنة الماضية، واستمرت الدراسة إلى ١٨ من ديسمبر حين أضرب الطلبة عن الدروس، وكان لاضطرابات مارس آثار باقية، فتخلل هذه المدة الأخيرة من السنة أيام إضراب كثيرة.

ثم استؤنفت الدراسة للسنة الجديدة من يوم ١٦ من فبراير سنة ١٩٢٠، واستمرت إلى ٢٦ من يونيه سنة ١٩٢٠.

ولكن لم يتيسر للجامعة أن تفتح إلا السنة الأولى، لدروس الحقوق وحدها، بعد أن كانت قد وصلت إلى إنشاء السنة الثالثة.

والسبب فى ذلك راجع إلى أن مدرسة الحقوق السلطانية تمكنت من زيادة عدد الطلبة المقبولين فيها، فانضم إليها طلبة السنتين الثانية والثالثة فى الجامعة المصرية.

ولم يتيسر لحضرة الأستاذ حسن كامل الشيشينى الاستمرار على تدريس الاقتصاد السياسى بهذا القسم، لعدم الترخيص له من المصلحة التابع هو لها، فأسندت الجامعة تدريس هذه المادة إلى حضرة الدكتور محمد حسين هيكل المحامى الأهلى، كذلك غادر القطر المصرى كل من جناب مسيو روسيه، مدرس اللغة الفرنسية، ومستر جنكنز مدرس اللغة الإنجليزية، فأسندت الجامعة تدريس هاتين المادتين: الأولى إلى مسيو بيزيا المدرس بالمدرسة الثانوية، والثانية إلى مستر بريانت المحامى.

وكانت مادة القانون الرومانى يقوم بتدريسها جناب مستر بروت، بالاشتراك مع حضرة محمد أفندى صادق فهمى المحامى، فاعتذر مستر

بروت عن التدريس، وقررت الجامعة إسناد الدرس بأكمله إلى حضرة محمد أفندى صادق فهمى.

كذلك لم يتيسر لحضرة الأستاذ على بك زكى العرابى الاستمرار فى تدريس مادة مقدمة القوانين، بسبب تعيينه مدرسا بمدرسة الحقوق، فانتخبت الجامعة لهذا الدرس مكانه حضرة الدكتور سامى جبرة.

وقد تقرر أن يسند إلى حضرة الدكتور محمد سلطان خريج إرسالية الجامعة مادة قانون العقوبات لطلبة السنة الثانية بقسم الحقوق، ولكن عدم إنشاء هذه السنة أبقاه بلا عمل، وقد انتخبته وزارة الداخلية مدرسا بمدرسة البوليس، فرخصت له الجامعة فى ذلك، وتعهد للجامعة كتابة فى نظير المرتب الذى صرف له مدة وجوده بلا عمل، بأن يدرس مادة بقسم الحقوق مدة سنتين بلا مقابل، وسيكلف تدريس القانون الإدارى لطلبة السنة الثانية فى العام الدراسى المقبل.

المحاضرات العامة، والحفلات الأدبية:

لقد كانت دار الجامعة مكانا مقصودا من كل الهيئات الأدبية، لإلقاء المحاضرات العامة، وإقامة الحفلات الأدبية، فاجتمع فيها فى عام ١٩١٩ – ١٩٢٠ الجمعية العمومية للأطباء، وجمعية نقابة المعلمين، وجمعية التاريخ المصرى المؤلفة برياسة معالى جعفر والى باشا.

وقد رخص مجلس الإدارة بإقامة جملة حفلات ادبية فى دار الجامعة، منها حفلة إحياء ذكرى المرحوم قاسم أمين بك.

كذلك رخص لحضرة الدكتور سامى جبرة فى إلقاء سلسلة محاضرات عامة اقتصادية، ولحضرة الدكتور برادة فى إلقاء محاضرات عامة فى الأمراض السرية.

لم يحدث فى خلال هذه السنة تغيير فى نظام الدراسة غير إعادة تدريس مادة مقارنة الآداب واللغات السامية، التى كانت قد أوقف تدريسها مؤقتا بقسم الآداب، لعدم وجود الأستاذ الذى يدرسها.

وقد رأى مجلس إدارة الجامعة أن يعهد إلى الدكتور على العنانى تدريس هذه المادة، وبدأ محاضراته فى ٤ من يناير سنة ١٩٢١.

وافتتح قسم الآداب فى يوم ٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ واستمر إلى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٢١.

أما قسم العلوم الجنائية فبدأت محاضراته فى موعد متأخر، واستمرت إلى ١٥ من مايو، ولم تكن هذه الفترة كافية لإتمام المقرر، فتأجل تدريس الباقى منه إلى أول أسبوع من شهر أكتوبر، على أن تبدأ دراسة العام الجديد فى شهر ديسمبر.

غير أن طلبة هذا القسم التمسوا بدء سنة جديدة بدون حاجة إلى إتمام السنة السابقة، لعدم كفاية المدة المخصصة لتكملة الدروس، ولأن فترة الإجازة قطعت اتصال الدروس، ففضلوا الابتداء مع المنتسبين حديثا إلى القسم، وقد أجيب طلبهم، وبدأت السنة المكتبية فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٠.

وقد كان الإقبال على هذا القسم فى أول العام كثيرا، ثم أخذ الطلبة ينقطعون عن المواظبة شيئا فشيئا.

واستمرت الدراسة بالقسم حتى شهر مايو سنة ١٩٢١، ولكن انقطع الطلبة عن الحضور بسبب حلول شهر رمضان، فعطلت الدراسة، على أن

تستأنف فى أكتوبر سنة ١٩٢١ لتكملة المقرر قبل الابتداء فى دروس السنة الجديدة.

وقد قدم عدد كبير من الموظفين الذين يرغبون فى دراسة الحقوق، طلبا إلى الجامعة، يلتمسون إنشاء قسم ليلى لتدريس الحقوق، ورأى مجلس الإدارة أن يجيب هذا الطلب، خدمة للذين يرغبون فى تكملة دراستهم، وتمنعهم أعمالهم من التفرّغ لها، فقرر إنشاء قسم ليلى للحقوق، بجانب القسم النهارى، إذا تقدم العدد الكافى من الطلبة لإنشائه.

وقد بدأت الدراسة بقسم الحقوق النهارى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠.

وتولى التدريس فى هذا القسم حضرات الأساتذة الذين كانوا يدرسون فى العام الماضى وهم:

حضرة صاحب العزة الأستاذ مرقص حنا بك	نظام السلطات العمومية
حضرة الشيخ عبد الرحمن عيد المحلاوى	الشريعة الإسلامية
جناب مشرت برانت	اللغة الإنجليزية
جناب مسيو بزيا	اللغة الفرنسية
حضرة الأستاذ الدكتور محمد حسين هيكل	الاقتصاد السياسى

حضرة الأستاذ الدكتور سامى جبرة	مقدمة القوانين
حضرة الأستاذ الدكتور محمد صادق فهمى	القانون الرومانى

أما قسم الحقوق الليلى فقد أقبل عليه الطلبة إقبالا عظيما، إذ بلغ عدد من التحقوا به ٤٤ طالبا.

وبدأت الدراسة بهذا القسم فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٠.

وانتخب للتدريس فيه الأساتذة الذين يدرسون بالقسم النهارى.

وكان يقصد الجامعة فى كل عام كثير من الهيئات العلمية والأدبية لإلقاء المحاضرات بدارها، أو للاجتماع فيها، وقد رخص مجلس الإدارة لجمعية المهندسين فى عقد جلساتها بالجامعة، ورخص المجلس أيضا لحضرة خليل سكاكينى أفندى فى إلقاء خمس محاضرات فى الآداب، ولجناب الأفوكاتو جيمار بإلقاء أربع محاضرات قانونية باللغة الفرنسية.

وأقامت الجامعة حفلة تأبين للمغفور لها الأميرة فاطمة إسماعيل المحسنة الكبيرة، وصاحبة الأيادى البيض على الجامعة ومعاهد التعليم، فرأس الحفلة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة، وألقى خطابا باسم مجلس إدارة الجامعة، وألقى كل من جناب الأستاذ لويس كليمان خطابا بالنيابة عن الأساتذة غير المصريين والأستاذ الدكتور أحمد ضيف

باسم أساتذة كلية الآداب، وحضرة صاحب العزة عبد الحميد بدوى بك، باسم أساتذة قسم العلوم الجنائية، وطالب من كلبة الآداب باسم طلبة الجامعة، وتليت قصيدة من نظم حضرة صاحب العزة أحمد شوقى بك•.

• **تتضمن لائحة قسم العلوم الجنائية بالجامعة القديمة ما يلى:**

نظام الدروس، والطلبة، والامتحانات، والرسوم، والشهادات التى يمنحها القسم، وحقوق الأساتذة وواجباتهم، ونظام الإدارة، وإنشاء قسم للعلوم الاقتصادية والمالية ومواد التدريس به ومدى تأثير الاضطرابات على سير العملية التعليمية.



الوثيقة رقم (٢٥)

بيانات تختص ببعض أقلام حسابات الجامعة المصرية
عن سنة ١٩١٠ (من أول يناير لغاية سبتمبر)

المتحصلات

أولا– مفردات مبلغ ٤٨٢ جنيها الوارد تحت عنوان (إعانات متنوعة)

مليم	جنيه	
	١٩٥	إعانة دولة الرئيس
	٣٩	إعانة البنك الألمانى الشرقى
	٢٠٠	إعانة أحمد بك الشريف
	١٢	اشتراك عزيز بك خانكى بصفته عضوا فى الجمعية العمومية للجامعة
	١٢	اشتراك جرجس أفندى حاوى بصفته عضوا فى الجمعية العمومية للجامعة
	١٢	اشتراك عبد الحليم أفندى محفوظ بصفته عضوا فى الجمعية العمومية للجامعة
	١٢	اشتراك داود بك عمون بصفته عضوا فى الجمعية العمومية للجامعة
	٤٨٢	

ثانيا– مبلغ ١٧٦ مليما و٦١٦ جنيها الوارد تحت عنوان الأرباح الناتجة من تشغيل النقود هو قيمة الفوائد التى تقيدت لحساب الجامعة فى البنك الألمانى الشرقى عن ستة شهور فقط أى من أول يناير لغاية يونيو سنة ١٩١٠ أما الفوائد المستحقة عن يوليو وأغسطس وسبتمبر فيرد حسابها فى حسابات سنة ١٩١٠ – ١٩١١ (من أول أكتوبر سنة ١٩١٠ لغاية سبتمبر سنة ١٩١١) لأن قيد الفوائد يحصل كل ستة شهور مرة.

ثالثا– مفردات مبلغ ٩٠٠ مليم و٧ جنيهات الوارد تحت عنوان "إيرادات مختلفة".

مليم	جنيه	
٨٥٠	٥	ثمن استمارة عدد ١١٧ منصرفة إلى الطلبة الذين تقدموا للامتحان بقصد الالتحاق بالإرسالية
٠٥٠	٢	متحصل من الذين اشتركوا بنشرات المحاضرات عن ثمن طوابع بوستة حيث إنهم طلبوا إرسال النشرات إلى محل إقامتهم خارج القاهرة
٩٠٠	٧	

رابعا– مفردات مبلغ ٢٥٠٠ جنيه الوارد تحت عنوان "المتحصل من الاكتتابات"

مليم	جنيه	
	٢٠٠٠	المتحصل من اكتتابات مديرية الغربية
	٥٠٠	اكتتاب دولتلو الأميرة والدة جناب الخديو المعظم
	٢٥٠٠	

خامسا– مفردات مبلغ ٣١٠ مليمات ٦٧ جنيها الوارد تحت عنوان "المتحصل لحساب طبع المحاضرات"

مليم	جنيه	
٣٥٠	٢١	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات آداب اللغة العربية
٣٥٠	٦	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات علم الفلك
٥٠٠	٩	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات الطبيعة
٠٠٠	١٤	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات الاقتصاد السياسى
–	١٠	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات عن المرأة
٩١٠	–	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات آداب اللغة الإنكليزية
٢٠٠	٥	المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات آداب اللغة الفرنسية
٣١٠	٦٧	

المصروفات

أولا– مفردات مبلغ ٩٧٠ مليم ٩٦٠ قيمة ماهيات مستخدمى الإدارة

مليم	جنيه		شهريا	عدد الأشهر	
	٢٢٥	ماهية السكرتير	٢٥	٩	
	١٢٦	مساعد السكرتير	١٤	٩	
	٢٠٠	ماهية أمين الكتبخانة	٢٥	٨	
٩٧٠	٧٤	ماهية المحرر الفرنسى	٨,٣٣٠	٩	
	٧٢	ماهية كاتب الحسابات	٨	٩	
	٦٣	ماهية كاتب (عفيفى أفندى)	٧	٩	
	١٠٠	ماهية مدموازيل بود	٢٠	٥	كانتا مخصصتين باختزال المحاضرات باللغة الأوروبية
	١٠٠	ماهية مدموازيل جريمو	٢٠	٥	
٩٧٠	٩٦٠				

ثانيا– مفردات مبلغ ١١٠ مليمات ١٥٧ جنيها وارد تحت عنوان "خدمة سايرة"

مليم	جنيه		جنيها	عدد الأشهر
	١٤٠	ماهيات فراشين وبــواب وخفيــر عدد ٨ شهريا	١٧,٥٠٠	٨
١١٠	١٧		١٧,١١٠	١
١١٠	١٥٧			

ثالثا- مفردات مبلغ ٣٦٤ مليما و٣٠٨ جنيهــات وارد تحــت عنــوان مصاريف متنوعة فى الإدارة

مليم	جنيه	
٣٢٦	٢٦	مصاريف بوستة وأجر تلغرافات
٤١٥	٣١	أدوات كتابية
٣٥٠	٨٢	مصاريف مطبوعات
	٢٩	بدل سفر للكاتبين المختصبين باختزال المحاضرات
	١٥	تعويض لورثة ليشمان الذى كان ابتداء بــاختزال لمحاضرات فى سنة ١٩٠٨
٦٣٠	١١	ثمن جلاليب للفراشين
٦٤٣	١١٢	مصاريف سايرة (أجر عربات وترمويات وسكك حديــد وغير ذلك من المصاريف السايرة المتعددة الأنواع)
٣٦٤	٣٠٨	

رابعـــا- مفردات مبلغ ٨٥١ مليما ١٨٤١ جنيها الوارد تحـــت عنـــوان "مرتبات الأساتذة"

مليم	جنيه	
٤٢٥	١٠٧١	ماهيات ٥ أساتذة أجانب عن ٥ أقساط بواقع ٨٥٧ مليما ٤٢ جنيها كل قسط
٤٢٦	٧٧١	ماهيات ٣ أساتذة وطنيين عن ٦ أقساط بواقع ٨٥٧ مليما ٤٢ جنيها كل قسط
٨٥١	١٨٤٢	

خامسا- مفردات مبلغ ١٢٥ جنيها الوارد تحت عنوان "بدل سفرية" فى فصل التعليم هو قيمة النصف الثانى من بدل السفرية المـــستحق للأساتذة الأجانب المنوه عنهم أعلاه.

سادسا- مفردات مبلغ ٥١ جنيها الـــوارد تحـــت عنـــوان "مـــصاريف متنوعة" فى فصل التعليم.

جنيه	
٤٠	تعويض إلى مدموازيل كوفرور نظرا للعدول عـــن تجديـــد الاتفاق معها للتعليم فى الجامعة.
٥	مكافأة للمحضر فى دروس علم الطبيعة
٦	مصاريف تختص بمحاضرات المسيو جرمان مارتـــان عـــن الصنائع الصغيرة فى القاهرة.
٥١	

ســـابعا- مفردات مبلغ ٥٣٨ مليما و ٢١٨٠ جنيها الوارد تحت عنـــوان "مصاريف الطلبة من مرتبات ورسوم"

مليم	جنيه	
٦٠٨	٩٣٠	إرسالية فرنسا
٤٢٧	٩٠١	إرسالية إنجلترا
٥١١	١٢٢	إرسالية إيطاليا
٩٩٢	٢٢٥	إرسالية ألمانيا
٥٣٨	٢١٨٠	

ثامنا- مفردات مبلغ ٤٠٥ مليمات و١٨٧ جنيها الوارد تحـــت عنـــوان "مصاريف سفر" فى فصل الإرسالية

مليم	جنيه	
٤٠٥	١٧	مصاريف رجوع محمد كمال والسيد كامل اللذين فصلا عن الإرسالية بفرنسا
	٣٠	مصاريف سفر الطلبة الصغار
	١٤٠	مصاريف أعضاء الإرسالية الأخيرة (وعددهم سبعة)
٤٠٥	١٨٧	

تاسعا- مفردات مبلغ ٢٨٨ مليما و١٩ جنيها الوارد تحت عنوان "مصاريف متنوعة" مصاريف سياحات علمية بصفة مكافأة صرف إلى الطالب منصور فهمى.

عاشرا- مبلغ ٩٧٦ مليما و١٦٨ جنيها الوارد تحت عنوان "مصاريف متنوعة" فى فصل الإرسالية يشتمل على ١٥٠ جنيها قيمة ثلاثة أقساط من مرتب كل من مندوبى الجامعة فى لندن وباريس باعتبار كل قسط ٢٥ جنيها لكل منهما والباقى هو مصاريف كمبيو على النقود المرسلة إلى المذكورين وإلى الطلبة فى برلين وتورينو لدفع الرسوم والمرتبات الشهرية.

حادى عشر- مبلغ ٣٨٠ مليما ١٥٢ جنيها الوارد تحت عنوان "ترميمات وترتيبات بالمحل" يشتمل على ١٣٠ جنيها قيمة مصاريف تصليحات وترتيبات فى قاعة دروس علم الطبيعة وغيرها وعلى ٣٨٠ مليما و٢٢ جنيها مصاريف معدات لتنوير القاعة المذكورة.

ثانى عشر– مفردات مبلغ ٥٤١ مليما ١٦٢ جنيها الوارد تحت عنــوان "مشترى موبيليات"

مليم	جنيه	
٥٠٠	٤٢	ثمن آليتين للكتابة
٥٠٠	١٩	ثمن طاولة كبيرة مخصوصة لحفــظ الخــرائط وغير ذلك لزوم الكتبخانة
٦١٠	١٢	ثمن أدوات لدروس الرياضات العالية
٥٥٧	٦	ثمن أدوات للإنارة
٩٨٠	٢٩	ثمن فانوس سحرى ومصاريفه
	١٢	دولاب للكتب
٥٠٠	٨	ثمن مقعد خشب للمطالعة
	٤	حمالة للفانوس السحرى
٩٢٤	٨	ثمن رف
٤٧٠	٢	ثمن ساعة مندول
	١	ثمن برواز لصورة عريان أفندى عوض
٥٠٠	١٤	ثمن مكتب كبير
٥٤١	١٦٢	



الوثيقة رقم (٢٦)

الجامعة المصرية

ترخيص نظارة المعارف لبعض أساتذتها للعمل في الجامعة

القاهرة فى ٢٦ يوليه ١٩١٠ الموافق ١٩ رجب سنة ١٣٢٨

صاحب الدولة الأمير رئيس الجامعة المصرية دولتلـو أفنـدم حضرتلرى

جوابا على الخطاب الوارد بتـاريخ ٣ يوليـو سـنة ١٩١٠ نمـرة ٣٣٦ نتشرف بأن نفيد دولتكم أننا وافقنا على الترخيص لكل من إسماعيل رأفـت بـك وسلطان أفندى محمد المدرسين بمدرسة المعلمـين الناصـرية بالتـدريس فـى الجامعة المصرية فى السنة المكتبية القادمة التى تبتدئ من نوفمبر سـنة ١٩١٠ وتفضلوا دولتكم بقبول فائق احترامنا أفندم.

ناظر المعارف

ختم

أحمد حشمت



الوثيقة رقم (٢٧)

من صاحب الدولة

الأمير أحمد فؤاد باشا

رئيس الجامعة المصرية

إلى أبناء وطنه

القاهرة فى ١٣٢٩ - (١٩١١م)

يسرنى وقد دخلت الجامعة المصرية فى سنتها الرابعة من حياتها وقوبلت فى جميع الأنحاء بالانعطاف أن أوضح مرة أخرى نجاح هـذا المعهد الذى لا يزال آخذا فى النمو والازدياد وما أسعدنى أن أعبر باسم الشبان المصريين المجدين عن وافر ثنائى لجميع أعوانى المخلصين:

فى شهر يناير سنة ١٩٠٨ (١٣٢٦ هجرية) لمـا تفـضل سـمو الخديو المعظم عباس حلمى باشا الثانى فعرض علـى قبـول رياسـة الجامعة المصرية كان هذا المعهد إذ ذاك كما تعلمون أمنية وطنية وعلى الرغم مما بذل من الجهد العظيم وما برهن به كرام الـوطنيين علـى أريحيتهم وحسن أميالهم كان الناس يترددون فى بادئ الأمر فى كيفيـة إدارته والغرض الذى يرمى إليه.

فقد عهد إلينا هذا العمل العظيم الذى اتجهت إليه آمال الوطن وهو فى حيز الفكر وبفضل مؤازرتكم لى استطعت القيام به لتحقيق مقاصدنا وأمانينا بلا بطء ولا إسراع فى العمل حسبما تقتضيه الحكمة التى قارنتها عزيمة لم تخر بمساعدة زملائى الأفاضل ومشاركة الوطنيين. ومن حسن حظى أن أترأس إنشاء أول جامعة شرقية حديثة ظهرت فى العالم الإسلامى وأن تيسر لى أن أضع معهم أساس مستقبلها الزاهر.

ورغم ما صادف مشروعاتنا من التأويل الباطل والتعنت الذى أريد به وضع حجر العثرة فى نهضة جامعتنا وكان حظه الفشل وفضلا عن الصعوبات المادية والأدبية التى صادفناها فى طريقنا وكان منشؤها إما الجهل أو عداء فئة قليلة لا يعتد بها لم يلبث عملنا الجليل المحبوب أن ثبتت دعائمه وأخذ يستكمل يوما فيوما ولا غرابة فى ذلك فإن العامل القوى الذى يأخذ يناصرنا إنما هو سعينا فى خير بلادنا ولا شك أن نفع شبابنا الأعزاء هو فوق كل المقاومات والانتقادات المقصودة وأن رغبتنا الشديدة فى تحقيق هذا النفع وإخلاصنا فى إحياء العلم بمصر يكسبنا القوة للثبات والدأب فى هذا العمل وقد أعرت قلبى فى سبيل هذه الغاية حتى يتسنى لأبناء وطنى أن يأخذوا حظهم من العلم والعرفان وينصرفوا إلى إحياء نضارة لغتهم وآدابهم وفنونهم العظيمة ويسهل عليهم تحقيق هذه الأمنية الجليلة حينما يستقون عزيمتهم وعلمهم من مجد أجدادهم وعلومهم التى كادت تكون فى عالم النسيان حينا من الدهر ولا وسيلة لهم إلى الوقوف على حسبهم وتاريخهم وفهم حقوقهم وقيامهم بواجبهم إلا بالرجوع إلى هذه المصادر الغزيرة وبذلك يعيدون كنوز العلوم العربية القديمة التى نأخذها الآن عن الغرب. وكما أن ضوء النهار بعد

الليلة الحالكة الظلام يتجدد بنور الفجر كذلك روح النهضة العلمية فـــى مصر بعد أن كانت مستغرقة فى سبات عميق حينا من الدهر سيكون لها شأن عظيم فى إحياء ذكرى ماضينا الذى كان ولا يزال مقرونا علـــى الدوام بالمجد والعظمة.

ولقد تفردنا زمنا طويلا بمدنية زاهرة ومجـــد عظـــيم ولا يـــتعلم الشعب ويقف على سر مستقبله ليصل إلى النهاية العظمى من الحضارة والمدنية إلا حينما يغرس فيه شعور إجلاله لأسلافه ومـــا كـــان عليـــه أبطالهم فدرس أصول لغتنا وسعتها والتـــضلع مـــن الآداب والتـــاريخ والفلسفة العربية ولا سيما المقابلة بين المدنية العربية والمدنيات الراقية فى عصرنا هذا يجلى لشبابنا الطريق الذى نـــسير بهـــم فيـــه ليتـــسنى للمدارس الثانوية المصرية أن تجد فيهم معلمين أكفاء للغد.

هذا ولم يقف نجاح عملنا فى طريقه برهة من الزمان بـــل ســـار بسرعة عظيمة حتى إن المطلع على خطة سير القائمين بأعمال الجامعة ليحار فى تقدير ما وصلت إليه. وأرى من المفيد أن أبـــين شـــيئا مـــن أطوار تقدم هذا المعهد العلمى.

ففى شهر يونيو سنة ١٩٠٨ (١٣٢٦ هجرية) أقرّت الحكومة على اعتبار الجامعة من المنافع العامة وفى شهر سبتمبر أوفدت الجامعة إلى أوروبا بعثة من الطلاب ليكونوا أساتذتها فى المستقبل وفى شهر ديسمبر احتفل بافتتاحها وبدئ فيها بتدريس خمسة علوم وهي:

(١) الحضارة الإسلامية.

(٢) الحضارة الشرقية القديمة.

(٣) العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب.

(٤) تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

(٥) تاريخ آداب اللغة الإنكليزية.

وفى العام التالى أى فى سنة ١٩٠٩ (١٣٢٧ هجرية) أرسلنا بعثة جديدة من الطلاب إلى أوروبا وزدنا فى عدد العلوم المختلفة فبلغت ثمانية بعد أن كانت خمسة وهي:

(١) آداب اللغة العربية.

(٢) علم الطبيعة.

(٣) الرياضيات العالية.

(٤) علم الفلك عند العرب.

(٥) تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

(٦) تاريخ آداب اللغة الإنكليزية.

(٧) الاقتصاد السياسى.

(٨) محاضرات فى تاريخ المرأة فى العصور المختلفة.

وهذه المحاضرات خاصة بالسيدات جعلناها أساسا لإنشاء قسم نسائى فى المستقبل ولعل هذه الفكرة الجديدة هى التى ألهمت أولياء الأمر فى الآستانة بإنشاء جامعة نسائية سيوضع حجر أساسها عما قريب.

ولقد أنشئت مكتبة عظيمة جمعت كلها من الهدايا التى وردت علينا من كل صوب سواء أكان من داخل القطر أم من خارجه والهمة مبذولة فى تكوينها وتنظيمها على نسق قويم بجدّ ونشاط.

وفى هذا العام انعقد المؤتمر الأثـرى الـدولى بمدينـة القـاهرة فحضره لفيف عظيم من أفاضل العلماء مختلفى الأجنـاس والمـذاهب فانتهزت هذه الفرصة ودعوت الكثيرين منهم لإلقاء بعض محاضـرات بالجامعة ولقد قابلناهم بصدر رحيب كما أننا سنكرم دائما كل من يتحف أرض النيل التى هى منبع أقدم المدنيات وأنضرها بمصنفاته وأبحاثـه العلمية التاريخية.

وفى أوائل سنة ١٩١٠ (١٣٢٨ هجرية) أوفدنا إلى أوروبا بعثـة ثالثة من شبان المصريين فبلغ عدد طلبة الرسالة العلمية أربعة وعشرين طالبا يتعلمون على نفقة الجامعة المصرية بجامعات ألمانيـا وإنجلتـرا وفرنسا وإيطاليا وهى تنفق عليهم كل سنة فوق أربعة آلاف جنيه.

وبديهى أن هذه النخبة من الشبان المصريين الـذين يحـضرون دروس جامعات البلاد الأوروبية فى العلوم التى خصصتهم لها الجامعة باعتبار استعدادهم الفطرى وأميالهم الخصوصية دائبين فى فهم الأساليب العلمية الحديثة ستعود إلى وطنها بعد أن تكون قد ادخرت من ثمـرات العلوم والمعارف الغربية ما تحتاجه البلاد لإعلاء شأنها وترقية علومها التى لا تزال خامدة فى هذا الزمن الذى نرى فيه العلوم سـائرة فـى طريق نهضتنا العظيمة وأن ما نتوسمه فى هؤلاء الشبان الذين غادروا أوطانهم وحرموا لذة عيشها وصفاء جوها فتحملوا متاعب الحيـاة فـى بلاد لم يألفوها ليبذلوا جهدهم فى الوصول إلى الغاية الشريفة التى طلب منهم الكد فى الحصول عليها لما يبعث فينا روح الأمل فـى مـستقبل الجامعة وخير مصر ومما يزيد فى هذا الأمل ما يرد علينا من مندوبى

الجامعة المصرية فى برلين ولندرة وباريس وتورينو ممـا يـسر مـن أخبار هؤلاء الشبان وكيف عرف بعضهم أن يستفيد مـن مقامـه فـى أوروبا غير أن نفرا من هؤلاء الشبان قد نسوا الواجب عليهم فى العمل الشريف للجامعة المصرية ولوطننا العزيز فلم يـستحقوا ثقتنـا ولهـذا سنفصل من رسالتنا كل من أنسنا منه مثل هذا التقصير كما حصل ذلك سالفا مع الأسف.

ولما كانت الدروس التى ألقيت فى الجامعة فى بادئ الأمر عبارة عن محاضرات لا رابطة بينها رأينا أن نجمعها فى نظام يربط بعضها ببعض فكونا قسما لتعليم الآداب والفلسفة يشتمل على عشرة علوم منها ثمانية واجبة تعلم باللغة العربية واثنان اختياريـان يعلمـان باللغـات الأجنبية ويقوم بتدريس هذه العلوم نخبة من أفاضل الأسـاتذة بألمانيـا وإنجلترا ومصر وفرنسا وإيطاليا.

ولقد بدأنا بإنشاء فرع للعلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعيـة أما الفرع النسائى الخاص بالسيدات.فقد اتسع نطاقه بزيادة محاضـرات جديدة عليه.

وتنفق الجامعة على العلوم الاثنى عشر التى تدرس بهـا ٣٢٠٠ جنيه فى العام.

ومكتبتنا تحتوى على نيف وعشرة آلاف مجلد نبعث بفهرسها إلى الجامعات الأجنبية لنكون فى علاقة معها.

ولقد نجحنا فى مسعانا لدى نظارتى معارف فرنسا وإيطاليا فتفضلتا بأن تقبلا فى مدارسها أطفالا من سن ثمانى سنوات إلى عشر تنتخبهم الجامعة ليربوا ويتعلموا بمدينتى باريس ورومية حتى يتموا الدراسة الثانوية وذلك على نفقة الحكومتين المذكورتين.

هذا ملخص تاريخ الجامعة بوجه الإجمال فى العامين التاليين لتأسيسها ولقد أوضحته فى تقريرى السابق فى ١٥ مارس سنة ١٩١١ (١٤ ربيع الأول سنة ١٣٢٩ هجرية).

ومما زاد فى ثبوت مركز الجامعة الإعانة السنوية التى تكرمت الحكومة المصرية بنفحها إياها وأريحية الكرام من المحسنين الذين يمدوننا بمساعداتهم على الدوام.

غير أن شغلنا الشاغل هو توطيد دعائم الجامعة على أساس متين يكفل لها حياة ثابتة فبعد أن أفرغنا الجهد حتى وصلنا بها إلى النتيجة الحسنة التى بلغتها فى العام الماضى يحق لى أن أعجب بأن الجامعة اليوم قد اندفعت فى سبيل الرقى لبلوغ الغاية المقصودة من إنشائها وهى التى يتمناها لها كل محب لخير البلاد.

أما ما عسى أن يظهر من وجود بعض التردد فى مداولاتنا وقراراتنا فى بادئ الأمر ومن وجود شىء من ضعف الثقة وذلك نتيجة نقص مطلق فى الخلق أو ضعف عظيم فيه فتعترض مجهوداتنا وتقف فى سبيل العمل الذى أوجدته إرادة الأمة المصرية ودواعى الحال لإحداث نهضة علمية وأدبية لخدمة وطننا المحبوب فهذا التردد وهذا الضعف لا يلبثان أن يزولا بفضل قوة ثباتنا وإخلاص طويتنا وطهارة مقاصدنا وأغراضنا الجلية.

وأنى على يقين من أننا سنصادف أيضا صعوبات أخرى فى طريقنا وأننا سنضطر للجهاد مرارا لإزالة عقبات أخرى وإبادة الأوهام وقهر العدوان ولكن لا يفوتنا أن عملا جديدا مثل هذا لا يمكن أن يصل إلى درجة الكمال من غير أن يلاقى فى طريقه مثل هذه المقاومات ممن لا يروق فى نظرهم كل عمل جديد ويقابلونه بالسخرية من ضعف عزيمتهم – ولو كنت ممن يميلون إلى الاستعارات والتشبيهات لقلت إن من السهل تشبيه الجامعة بتشييد تلك الأبنية الشاهقة والمعابد الشامخة التى يتبادر إلى الذهن أنها لا تتم أبدا لما تستدعيه من المعدات الهائلة المختلفة الأنواع غير أنى أؤثر العمل على زخارف الكلام العديم الفائدة. وعلى تسليم أن عملى مؤسس على خيال فإنى آمل أن يصبح بناؤنا يوما بعد تمامه مركزا لإعادة مجد العلوم والفنون فى هذه البلاد وأن تكون خيالات اليوم حقائق الغد.

ولقد كان بمساعدتكم للجامعة وعناية الأمة بها وبالاعتبار الذى نالته فى البلاد الأجنبية أن حازت ثناء عاطرا فى تقرير مصر الأخير للمأسوف عليه السير ألدن غورست فجاء ذكرها فيه بعبارة وجيزة ذات وقع حسن كما أنها توطدت أركانها عقب توالى اجتماع مجلس إدارتها حيث صدق على نظام قسم الآداب إذ قبل هذا القرار لم تكن مجهوداتنا الابتدائية لتوصلنا إلى الغاية التى يرمى إليها مؤسسو الجامعة. وأخذنا على عهدتنا السعى فى تحقيقها يوم بدئ فى تنظيمها لرقى العلوم فى البلاد ونفع شبان مصر.

ولم تسمح لنا الظروف قبل ذلك الحين إلا بإنشاء دروس مختلفة الأنواع منفصل بعضها عن بعض على سبيل التجربة فأفادت بعض الفائدة غير أنه كان ينقصها ترتيب ورابطة وإدارة فنية وبإيجاز أن توضع فى نظام جلى مفيد.

ولقد كان ينقصنا فى مبدأ إنشاء جامعتنا الوسائل اللازمة لتأسيس قسم أو أكثر حتى يكون لنا الحق فى منح الإجازات الدراسية التى قبلت نظارة المعارف العمومية مبدئيا أن تكسبها صبغة رسمية وبذلك نأمل أن يعطى لهذه الإجازات ما تستحقها من المزايا علـــى بـــاقى الإجـــازات المصرية فى الحصول على الوظائف الأميرية.

هذا وأثناء تجاربنا كنا نفكر فى مشروعات أكثـــر موافقـــة منهـــا وأنسب لحالة معهدنا الزاهر ولذا قررنا أن نبدأ بإنشاء قسم للآداب يراد منه تثبيت دعائم التعليم العالى ولم نأل جهدا فى تكميل هذا القسم الـــذى لم يكن له مثيل بمصر وتنظيمه بقدر الإمكان بما يلائم احتياج وحالـــة طلابنا وما تستدعيه الآن لوازم التعليم فى مصر والبيئة التى نعيش فيها وهذا النظام بالضرورة ليس واقفا عند هذا الحد بل إذا آنسنا من التعليم العالى فى مصر رقيا عن درجة اليوم فإنا نزيد فنونـــا مـــن الوســـائل الملائمة لحالة الارتقاء العصرى حتى يبلغ هذا النظام حد الكمال. وقياما بالواجب علينا رأيت أن قسم الآداب يجب أن يكون عربيا محضا أساس التعليم فيه بلغة البلاد وقد بذلت الجهد فى هذا السبيل إلى أن يعود مـــن أوروبا طلابنا الذين أوفدناهم إليها رغبة فى تحصيل العلم ليكونوا أساتذة الجامعة المصرية فى المستقبل.

أما فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فسنـــضع لـــه نظاما فى هذا العام لتنظيم خطة التدريس وتعيين علومه وتحديـــد مـــدة الدراسة به إذا سمحت لنا بذلك مواردنا.

وسنعهد إلى أساتذة وطنيين القيام بالتعليم فيه مع أساتذة أجانب لمساعدتهم بطريقة قويمة تقدم لطلابنا المبادئ المفيدة لتؤهلهم للتعليم العملى وكذا لفئة الموظفين فتمكنهم جميعا من الوقوف على معرفة النظام والعمل بالمصالح الأميرية والخصوصية المبنى عليها الأحوال المادية فى بلادنا التى أغلب مواردها من الزراعة ثم عينا فى هذا العام ثلاثة علوم لتدرس فى هذا القسم وهى:

الاقتصاد السياسى.

الاقتصادى الزراعى.

الرى ونظام النيل.

وفى نيتنا أن نعير اهتماما مخصوصا للفرع النسائى الذى نجحنا فى إنشائه نجاحا عظيما والذى قررنا أن يدرس به فى هذا العام علم نفس المرأة وأخلاقها وعلم التاريخ وحفظ صحة الأطفال والتدبير المنزلى وغير ذلك ولا أرانى فى حاجة إلى أن أوضح ضرورة تعليم المرأة وتأثيره فى أخلاق كل أمة متمدينة.

ففى البيئة البيتية التى تديرها الأم تتلقى الأطفال الذين يكون منهم من يخدم الوطن من العلماء وأرباب السيف فى المستقبل دروس التربية الأولى التى تكون أساس أخلاقهم وتبث فيهم الشعور وروح العمل فى معترك الحياة.

ولقد شرعت الجامعة المصرية فى طبع مجموعات الدروس التى تلقى بها زيادة عن اللوائح المختلفة وغيرها من المطبوعات وتصدرها

على شكل أجزاء متتابعة على نفقاتها ويسرنى أن أذكر هنا بيان ما ظهر منهـا : La femme aux differentes époques de l'histoire par Mlle A. Couvreur (تاريخ المرأة فى العصور المختلفة تأليف مدموازيل كوفرور – كامل فى أربعة أجزاء).

تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية لحفنى بك ناصف (ظهر منه جزآن).

علم الطبيعة (خواص المادة) لإسماعيل بك حسنين (ظهر منه جزآن).

Cours d'economie politique par M. Germain Nartin.

(دروس فى الاقتصاد السياسى تأليف المسيو جرمـان مرتـان – كامل فى أربعة أجزاء).

علم الفلك – تاريخه عند العرب فى القرون الوسطى للسنيور نلينو (ظهر منه ثلاثة أجزاء).

Le theatre en France au XIX siecle par M. A. Pauphilat.

(تاريخ التمثيل بفرنسا فى القرن التاسع عـشر تـأليف المـسيو. بوفيليه – كامل فى أربعة أحزاء).

Shakespeare and his age, by Ch. Sisson (six short studies)

(شكسبير وعصره تأليف المستر شارلى سيسن).

Bulletin de la Bibliotheque.

Reglement provisoitre de la Bibliotheque.

Reglement de la Facultre des Lettres.

تاريخ الأمم الإسلامية للشيخ محمد الخضرى (كامل فى أربعة أجزاء)

الفلسفة العربية وعلم الأخلاق لسلطان بك محمد (كامل فى جزأين).

التبيان فى تخطيط البلدان لإسماعيل رأفت بك (سيظهر قريبا فى نحو ٦٠٠ صحيفة).

ولقد قررنا مبادلة المطبوعات مع الجامعات الأخرى لتكون الجامعة المصرية مرتبطة معها بصلة متينة فنالت بذلك اعتبارا فى البلاد الأجنبية ومما يجمل ذكره فى هذا الباب أن تنازل جلالة إمبراطور ألمانيا بدعوتى فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٠ على أنى رئيس لأحدث الجامعات لحضور الاحتفال بالعيد المئوى لتأسيس جامعة برلين وبعد ذلك بقليل دعتنا لمثل هذا الاحتفال جامعة جنيف (بسويسرا) وجامعة أدنبورغ (باسكوتلندا) حيث مثل جامعتنا فى صيف هذا العام سعادة زميلنا المبجل الدكتور يعقوب أرتين باشا ثم دعيت لأمثلها فى مؤتمر المستشرقين السادس عشر الذى سيعقد فى مدينة أثينا (اليونان) وقبلت دعوة الجامعة الأهلية اليونانية لحضور الاحتفال الذى ستقيمه فى ٧ أبريل سنة ١٩١٢ لإحياء ذكرى مرور ٧٥ عاما من تاريخ تأسيسها.

فدلائل الانعطاف هذه من قبل المعاهد العلمية الأجنبية تقوى عزيمتنا وتثبت لنا أن النهج الذى سلكه مجلس إدارة الجامعة فى تنظيم جامعتنا وإن كان و لا يزال بعيداً عن درجة الكمال الذى نتمناه لها غير أنه أكثر موافقة لنظام الجامعات الحديثة وغرضها.

وقد فتحت مكتبتنا الحديثة العهد أبوابها فى شهر فبراير الماضى للطلبة والجمهور وتشرفت بتردد الكثيرين عليها من الأشخاص ذوى الوجاهة من الوطنيين والأجانب نذكر من بينهم سمو الأمير الملكى البرنس روبرخت ده بايرن الذى تفضل على بإظهار عواطفه ليبعث إلينا المؤلفات والمطبوعات التى يمكن أن تجود بها حكومة البافريا كما أنى أذكر بمزيد السرور الهدية العظيمة التى وردت لمكتبتنا أثناء هذا العام: تفضّل فى شهر أبريل الماضى المسيو داتارى (G. Dattari) العالم الشهير المشتغل بالمسكوكات القديمة فقدم لى مجموعة من النقود القديمة مع عدة مطبوعات فى المسكوكات مصحوبة بكتاب رقيق العبارة ولمكانة هذه الهدية أرى من الواجب أن آتى على شىء من بيانها.

تتكون هذه المجموعة من نقود وجدت جميعها بمصر وذلك من الفائدة بمكان إذ يمكن بواسطتها أن يتتبع الإنسان بلا انقطاع تاريخ من تغلبوا على مصر من الأجانب ومن وضعوها تحت سلطتهم من عهد الفرس والمقدونيين واليونانيين إلى الرومان والعرب وهذه المجموعة النفيسة التى تربو على ستة آلاف قطعة تبتدئ بعدة قطع مضروبة بمدينة أثينا نحو سنة ٤٣٠ من قبل الميلاد وبسلسلة قطع معروفة بتتر أدهمى فى عهد الإسكندر المقدونى وفيلبس الثانى وعدد عظيم من قطع مضروبة فى مدن عديدة من بلاد اليونان من سنة ٣٣٤ قبل الميلاد ويتلو ذلك نقود البطالسة وهى تشتمل فى المجموع أسر الثلاثة عشر بطليموس الذين تولوا حكم مصر من سنة ٣٠٨ إلى سنة ٤٧ قبل الميلاد ونذكر من بينها القطع النادرة المثال التى ضربت فى عهد كليوبترا

الثالثة ابنة فيلومتور وزوجة بطليموس السابع أورجتس (فينسكن) أمـــا النقود المسماة بالإسكندرانية على ظن أنها ضربت بالإسكندرية فإنهـــا تتصل بعملة البطالسة ابتداء من عام ٤٧ قبل الميلاد وهو تاريخ دخولها فى حكم الرومان ويمكن أن يشاهد بها بكل سهولة صور جميع ملـــوك الرومان والملكات والأميرات (عدا دوميتيا وتتيانـــا وبلـــوتيلا) اللائـــى تعاقبن على حكم مصر فى بحر ثلاثة قرون ابتداء من القرن الأول قبل الميلاد إلى غاية عام ٢٩٧ بعده أعنى طول المدة التى ضـــربت فيهـــا مصر نقودا بكتابات يونانية من عهـــد أوغـــسطس إلـــى دوميتيـــوس دومتيانوس.

وإذا كانت هذه المجموعة لا تحتوى على نقود الممالك التـــى لـــم تعمر فإن بها كثيرا من القطع المهمـــة كعملـــة كـــاليجولا وفيتليـــوس وأنتينوس ولوكيليوس وكرسبينوس وزوجات إليوجابالوس وجورديانوس وبلبينوس وبوبينوس وتروسكلا وأرنيوس وهـــستيليانوس وإميليـــانوس وكونتاليانوس ووهب اللات وزينب ودومتيوس دومتيـــانوس. ويتـــصل بالنقود الإسكندرانية النقود المسماة بعملة التعديل فى القرن الثالث بعـــد الميلاد وسميت كذلك للتغيير الذى أمر به ديوقلتيانوس فى العملة.

وبالمجموعة عدد عظيم من القطع الرومانية التى ضـــربت فـــى عصر القياصرة إلى غاية العهد البيزنطى (القرن السابع) بعد المـــيلاد فجميع القياصرة الذين تعاقبوا من سنة ٢٩٧ إلى غاية ٤٧٥ بعد الميلاد ممثلون بها إلا قليلا منهم وتحتوى على عينات عديدة من القطع التـــى ضربت فى دور السكة (الضربخانات) الأربعة والعشرين التى كانـــت

تشتغل بضرب النقود فى ذلك العهد ولا سيما ما ضرب منها بالإسكندرية. ويوجد بها أيضا قطع رومانية من حكم كلوديوس الثانى إلى حكم ديوقلتيانوس (القرن الثالث بعد الميلاد) ضربت فى أقاليم مختلفة من المملكة إلى غاية عصر الحكومة الرباعية الأولى وجميعها وجدت بمصر وكذا بعض لوحات صغيرة من الرصاص من مصنوعات القرنين الثانى والثالث بعد الميلاد ومجموعة أخرى صغيرة مشتملة على نقود إسلامية وموازين من الزجاج والمعدن معها عدة نقود نادرة الوجود ضربت فى عهد محمد أحمد بن عبد الله المهدى وهو آخر من ادعى الخلافة بأم درمان وهذه الآثار تصل مجموعة المسكوكات العظيمة ابتداء من القرن السابع بعد الميلاد فتخلل حكم العرب لمصر إلى غاية العصر الحديث ولم يزل يوجد بها بعد ذلك بعض النقص. ولم يكتف المسيو داتارى أن يضيف إلى ذلك بعض قطع أصلية من النقود المحشوة والمسبوكة المزيفة فى ذلك العهد وقوالب من الطين المحروق التى كانت تستعمل فى صناعة النقود المزيفة بل أراد أن يكمل النقص الموجود فأضاف إليها صورا مجوفة من القطع النادرة الوجود العديمة المثال مبصومة على ورق نقلها من مجموعته الخاصة مثل مجموعة أعمال هرقل ومجموعة التوأمين ونقود أخرى ذات أشكال تتعلق بالبروج الفلكية ضربها أنطونيوس وكذا نقود الأقاليم التى تساعد على معرفة تقاسيم مصر الإدارية وأصل أسماء البلدان المصرية على العموم ولا يزال بعض من هذه النقود الإقليمية مجهولا للآن.

فمكتبة الجامعة على حداثة عهدها أصبحت تحاكى مكاتب فينا ولندرة وباريس وغوتا وبطرسبرج والفاتيكان تلك المكاتب القديمة

الشهيرة إذ جمعت الآن فى عداد محفوظاتها مجموعة عظيمة من المسكوكات مما يساعد فى دراسة تاريخ البلاد وهى أكمل مجموعة مصرية بعد مجموعة المتحف البريطانى ويمكن الجمهور الاطلاع عليها ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أكرر لصاحب هذه الهدية الثمينة عبارات الشكر الجزيل.

هذا وقد عادت على الجامعة من رحلتى الأخيرة التى قضيتها فى البلاد الغربية فائدة لا تقل عن ذلك حيث ظهرت لى دلائل الانعطاف الذى حازته فى البلاد الأجنبية فلقد قوبلت بكل ترحيب من قبل الحكومات والوزارات والجامعات ومجامع العلوم والمعاهد العلمية العالية والجمعيات العلمية فى برلين وبودابست ولندرة وباريس وبراج ورومية حتى من بلديات عواصم أوروبا على اختلافها كل ذلك وأنا عالم علم اليقين أن هذه الحفاوة وهذا التكريم لم يكونا موجهين إلى بل إلى العمل الذى تحوم حوله آمالى إذ كانت وجهتى الوجيزة من رحلتى تقوية دعائم الجامعة ورقيها ولهذا أذكر بمزيد السرور نتيجة تجوالى.

ففى باريس ولندرة ازدادت الأميال العظيمة إلى جامعتنا عن السنين الماضية ولم آل جهدا فى مقابلة كثير من الوجهاء والأدباء والعلماء الذين يتتبعون رقينا ويشتركون معنا بكل عواطفهم فى المجهودات التى نبذلها فى هذا السبيل وأثنوا عليه فى جرائدهم وأنديتهم مع الإطراء.

ولقد برهن لى بلندرة جناب السير إدوارد غراى وزير خارجية إنجلترا على اهتمامه بالجامعة المصرية فقبل بكل سرور أن يطلب

لمكتبتنا بعضا من مطبوعات المعاهد والجمعيات العلمية الكبرى ببريطانيا العظمى مثل المتحف البريطانى ومتحف كنسنجتون والجمعية الجغرافية الملوكية وأظهر لى استعداده لتعضيدى فى مسعاى لدى حكومة جلالة الملك. وفى باريس سهلت لى وزارة المعارف العمومية اختيار الأساتذة الفرنسيين الذين ننتدبهم – لخدمة الجامعة هذا إلى هدايا جديدة من الكتب ومجموعة معادن منحتها لنا هذه الوزارة ووزارة الأشغال وإدارة متحف التاريخ الطبيعى.

ولقد قوبلت برومية بمثل هذه المقابلة من لدن حكومة جلالة ملك إيطاليا ورجوت جناب المسيو كريدارو وزير المعارف العمومية أن يأذن بقبول طفل رابع من شبان المصريين بمدرسة تورينو الأهلية ليتعلم مجانا بالشروط التى قبلت بها ثلاثة أطفال فى مدرسة فكتور عمانوئيل الثانى بمدينة رومية وقد أجبت إلى هذا الطلب وزيادة على ذلك أهدت لنا كل من وزارات الخارجية والمعارف والحربية والزراعة مطبوعات مفيدة مع كمية عظيمة من الصور المنقولة من أصول محفورة على نحاس لتكملة المجموعة التى أُرسل إلينا منها قسم كبير.

وفى برلين تقابلت بجناب المسيو كيدرلن وختر وزير خارجية ألمانيا ودارت بيننا محادثة ودية وأكد لى بأنه سيساعدنى لدى حكومة جلالة الإمبراطور وأملنى فى قبول بعض شبان تنتخبهم الجامعة ليتعلموا مجانا بمدارس الحكومة وأنه سيسعى فى اختيار مجموعة عظيمة من المؤلفات الألمانية الحديثة لتهدى إلى مكتبتنا مع جميع الأدوات الخاصة بعلم المناظر لمعمل الطبيعة الذى بدأنا بإنشائه.

وفى فيينا تشرفت بمقابلة جلالة الإمبراطور فرنسى يوزف مقابلة خصوصية أفصح لى فيها عن أمانيه لنجاح معهدنا ثم تفضل جناب الكونت دِ دارنتال وزير خارجية النمسا فأكد لى أن حكومة جلالة الإمبراطور ستبذل ما فى وسعها لقبول كثير من الأطفال المصريين بمدارس الحكومة ينتدبون ويتعلمون بها إلى أن ينالوا شهادة الدارسة الثانوية.

أما بلدية فيينا فقد لقيت فيها من الحفاوة والإكرام عند استقبالى فيها ما جعلنى أسير هذه المآثر الحميدة وستقبل عددا من أطفالنا يرسلون فى شهر مايو القادم ويتعلمون مجانا بمدارسها الابتدائية البديعة. فأرانى مسوقا لأن أذكر الكلمات الرقيقة التى خاطبنى بها عمدة فيينا الدكتور يوزف نوماير.

(إذا رأى دولة المدير أن أبناء بلده يستفيدون من تربيتهم ببلادنا ليفيدوا بلادهم فيما بعد بما يأخذونه عنا فأنا عمدة البلد أؤكد لسموكم أننا سنعامل هؤلاء الأطفال كمعاملتنا لأبنائنا).

وزرت أيضا فى فيينا غرفة التجارة والصناعة وأعجبنى حسن نظامهما والمجلس العلمى الملوكانى وكان يصحبنى فى هذه الزيارة الأستاذ كراباجك المستشرق الشهير والمستشار الإمبراطورى وقد أجابنى إلى طلبى من الحصول على مجموعات كاملة من مطبوعاتهما.

وفى بودابست وعدنى رئيس وزارة المجر المسيو خون هدرفارى باسم حكومته نيل مثل هذه المزايا.

وفى أثناء مقامى بمدينة براج قد نلت من عبارات التكريم ولقيت فيها كثيرا من دلائل الوداد والانعطاف نحو معهدنا وكاشفنى جناب الدكتور غروس برغبة حكومته وأمته فى مساعدة الجامعة المصرية وذلك بقبول بعض تلاميذ مصريين يتعلمون مجانا بمدارس براج وبإرسال كتب ومطبوعات علمية ونشرات.

وإنى أشكر من صميم فؤادى جميع أصدقاء جامعتنا القدماء والحديثين ومندوبيها وممثليها الذين لا يدخرون وسعا فى حفظ العلاقات الودية لجامعتنا فى الخارج وأشكر كذلك جميع أساتذة الجامعة وموظفيها ومستخدميها الذين يستحقون من وطننا الثناء الجميل لأنهم بدأبهم على العمل يعملون لتحقيق أمنيتنا الغالية وإحياء العلوم وترقية الآداب بمصر.

وجدت بأوروبا فى سياحتى الأخيرة نهضة فى الأبحاث الشرقية فقد أصدر وزير المعارف العمومية الفرنسية قرارا تاريخه ٥ أغسطس سنة ١٩١١ بإنشاء مدرسة شرقية بجامعة ليون وستنشأ مدرسة شرقية أخرى بمدينة بودابست أما فى فيينا فقد أنشأت غرفة التجارة والصناعة من قبل قسما للطلبة العثمانيين وفى مدينة نابل قررت وزارة معارف حكومة إيطاليا أخيرا إصلاح مدرسة اللغات الشرقية وتفكر فى إنشاء معهد بمصر للبحث عن المشرقيات أفلا يحق لنا الظن بأن عملنا هذا هو الذى أحدث هذه الحركة التى امتدت للهند حيث يتحدث بإنشاء جامعة إسلامية بمدينة كلكتة بمساعدة أساتذة غربيين هذا وقد رأيت أن أتحقق ما يمكننا أن نناله فى المستقبل من مؤازرة بعض الأساتذة المستشرقين فى أوروبا فكانت بينى وبينهم مراسلات أذكر صور بعضها:

وزارة المعارف العمومية

والفنون الجميلة

مكتب المدير

باريس فى ٨ يوليه سنة ١٩١١

مولاى

إجابة لما أبديتموه للمسيو بانييه قد سعيت فى معرفة ما إذا كان من الممكن انتداب المسيو مارسى بمصر غير أن المعلومات التى تلقيتها عن منصبه والصعوبات الإدارية التى تنجم عن فصله تضطرنا إلى أن نؤجل تحقيق هذه الغاية فى هذا العام إلا أنى لا آلو جهدا فى السعى فيها وما أسعدنى لو كلل مسعاى بالنجاح طبقا لرغائبكم وتفضلوا يا مولاى...

الأستاذ جول كولى

رئيس إدارة الجامعات والمدارس الفرنسية الأهلية

بودابست فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩١١

مولاى

تشرفت بكتاب دولتكم الذى تفضلتم بإرساله إلى فى ١٦ الجــارى وأبادر بالتعبير عن خالص شكرى لعطفكم السامى.

وما أكثر شرفى لو أستطيع العمل على قــدر الطاقــة للجامعــة المصرية العظيمة الشأن التى تصرف دولتكم فيها الجهــد المــستطاع لترقيتها.

ولقد قضيت فى حداثة سنى زمنا فى التحصيل بالجامع الأزهــر الشريف ودار الكتب الخديوية وذلك يربطنى بالقاهرة بصلة متينــة ولا توجد هناك صعوبة من قبل حكومة بلادى فى الترخيص لــى بإجــازة رسمية غير أن أمورا تتعلق بشؤون مهنتى لا تسمح لى الآن أن أتــرك وظيفة التدريس معطلة أشهر متوالية ولذا أبدى مزيد أسفى الشديد على أنى رغم إرادتى قد حالت هذه الأسباب التى أبديتها بينى وبــين تلبيــة طلب دولتكم.

وإنى أكرر لدولتكم يا مولاى عبارات الشكر ولــم أزل خــادمكم المطيع.

الدكتور

أ. جولد زيهر

ليون فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩١١

مولاى

استملت كتاب دولتكم المؤرخ فى ١٦ أغسطس سنة ١٩١١ تثبيتا للدعوة التى تكرمتم بتشريفى بها وخاطبتم فى شأنها حضرتى وزير الداخلية ووزير المستعمرات وبما أنهما يقضيان إجازتهما فى السياحة فمن المحتمل أن يصلكم جوابهما متأخرين.

هذا وأبدى أن أعمالى العديدة التى أقوم بأدائها لا تسمح لى أن أتغيب مدة السنة الدراسية أكثر من شهرين كما أحطت دولتكم علما بذلك سابقا.

ومن حيث إن السنة المكتبية المتداخلة فى عامى ١٩١١ و١٩١٢ تدعونى استثناء إلى القيام بأشغال جسيمة غير اعتيادية لا يتسنى تأجيلها وكلها تحتاج إلى عمل وسفر ومنها مؤتمر المستشرقين الذى سينعقد بمدينة أثينا الذى يجب أن أرأس فيه الجلسة العامة للجنة دائرة المعارف الإسلامية وجلسات المجلس الاستعمارى الدولى الذى ينعقد ببروكسل حيث طلب منى عمل تقرير عن أحد الموضوعات التى سيتناولها البحث وفضلا عن ذلك فقد عينت وكيلا للجنة تحضير المؤتمر الدولى لتاريخ الأديان الذى سينعقد هنا بمدينة ليدن.

فلهذه الأسباب جميعها ترون أنه ليس يتعسر على فقط قبول عمل جديد يعهد به إلى فى هذا العام وهو يستدعى غيابا طويلا بل ينقصنى أيضا الوقت الذى يمكننى من تحضير دروس أقوم بإلقائها باللغة العربية كما ينبغى.

وحتى لو وجد الوقت الضرورى فلا أنكر الصعوبات العظيمة فى تحضير دروس كهذه فإذا ضاق الوقت وتكلفت تحضيرها فالنتيجة المنتظرة بالضرورة خيبة آمال طلبة جامعتكم وآمالى أيضا وأكون بذلك قد استهنت بالثقة التى شرفتنى دولتكم بإحلالها فى.

وبما أنه يجب على أن أعرض الاعتبارات المذكورة على ذوى السلطة التى أنا تابع لها رأيت من الواجب تبليغها لدولتكم بلا توان كى يتسنى لكم اتخاذ التحوطات اللازمة.

وليس من الحكمة أن أعدكم بالتدريس فى جامعتكم فى السنة المكتبية القابلة وعدا يعسر على إنجازه فيتوجه إلىّ اللوم.

أما فى العام التالى فربما تساعدنى الظروف على القيام بهذا العمل وذلك إذا لم يكن ثمت موانع من قبل السلطة الإدارية لجامعتنا. ولست بمجرد تقديم اعتذارى لتخلفى فى هذا العام أعتبر مدعوا لسنة آتية بل يتعين تجديد دعوتى من دولتكم أما إذا تمكنتم من إيجاد أستاذ للسنة المكتبية المتداخلة فى ١٩١١ – ١٩١٢ فيكون من مصلحة الجامعة استمراره فى التدريس.

وكونوا على ثقة يا مولاى من خالص إعجابى بعملكم الجليل ورغبتى الشديدة فى خدمة الجامعة كلما سنحت الفرصة لأن أفيدها بعمل ما وتفضلوا بقبول عبارات الاحترام.

سنوك هرغرونى

براج فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاى

إن ستة الأسابيع السابقة لميعاد ابتداء التدريس قليلة جدا لإعـداد المحاضرات المطلوبة ولا سيما أنها باللغة العربية وقد قال سموكم إننـا الغربيين مفرطون فى التدقيق فى العلم أفلا يكون هذا التدقيق هو الـذى يجعل علومنا مرغوبا فيها حتى عند الشرقيين.

على أن أشغالى العلمية التى بدأت فيها لا تمكننى من تغيبى عـن براج فى وقت قريب.

وإنى لا أزال فى خدمة سموكم فى المستقبل هـذا مـع إعجـابى بنشركم لواء العلم العربى وإنى يا مولاى المخلص لكم.

الأستاذ

رودلف دورزاك

براج فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاى

طبقا للرغبة التى أظهرتموها عند مبارحتكم براج قد طلبت بإلحاح إلى الدكتور رودلف دورزاك أستاذ الجامعة البوهيمية بمدينة بـراج أن يجيب دعوة دولتكم فى الذهاب إلى مصر للقيام بالتـدريس بالجامعـة المصرية ولقد بعث لى جنابه جوابا رقيق العبارة أظهر لى فيـه مبلـغ الشرف الذى تناله جامعة براج من جراء ذلك غير أنه لا يمكنه قبـول هذه الدعوة التى يفتخر بها هو ونحن جميعا ويقدم لدولتكم وافر الـشكر

على كل حال فيبدى المسيو دورزاك أنه لا يستطيع البدء بالتدريس فى شهر ديسمبر من هذا العام وأن ضيق الوقت هو الباعث القـوى لعـدم قبوله حيث قال ما نصه:

(لا يصدنى عن الإجابة عدم الميل إلـى هـذا العمـل ولا قلـة الإخلاص فيه ولا حب المعيشة السهلة وإنما يمنعى اعتقـادى أن هـذه المدة الوجيزة لا تفى للقيام بهذا العمل).

وما أسعدنى أن أعمل على ربط الصداقة بين مـصر وبوهيميـا بعروة وثقى وسأبذل أبدا جهد طاقتى فى هذا السبيل. وإنى سعيد بقدوم دولتكم بمدينة براج وأرجوكم أن تتنازلوا بقبول عظيم إجلالى.

عمدة براج

ك. غروس

بودابست فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاى

أتشرف بإخبار سموكم أنى لم أقصر فى السعى لدى جناب الأستاذ غولدزيهر لقبول دعوتكم الكريمة للحضور بالجامعة المصرية بالقاهرة. وكنت أظن أن أقوم بهذا العمل لما فيه من الشرف العظيم لـيس فقـط للأستاذ غولدزيهر بل له وللعلم المجرى وما تناله منه أيـضا جامعـة بودابست.

غير أن الأستاذ غولدزيهر أبدى مع مزيد الأسف أنه لا يمكنه أن يقبل الآن ذلك لأسباب شخصية ومع ذلك فإنه يشتغل بجد ليتـسنى لـه

إجابة هذا الطلب وقال لى أيضا إنه سبق أن تشرف بتبليغ دولتكم أسباب تردده.

وإنى يسوءنى أن مسعاى لدى الأستاذ غولدزيهر لم يأت بالنتيجة المطلوبة ولذا أستسمح دولتكم فى تبليغ هذا الجـــواب وأطلـــب قبـــول المعذرة وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لـــدولتكم عبـــارات الاحتـــرام العظيم.

كوين هدروفارى

نظارة الخارجية

نمرة ١٥٢٧

القاهرة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١١

مولاى

طلب منى جناب المعتمد السياسى لحكومة هولندة أن أبلغ دولـــتكم باسم حكومته أن ناظر الداخلية بمدينة لاهاى إجابة لرغبتكم على تمـــام الاستعداد لأن يمنح الأستاذ سنوك هرغرونى مـــدرس اللغـــة العربيـــة بجامعة ليدن إجازة رسمية وأن هذا الأستاذ من جهته لا يتـــأخر عـــن الحضور لإلقاء دروس عالية بالجامعة المصرية غير أن ظروفا مختلفة تمنعه من الاستفادة بإجازة فى السنة المكتبية ١٩١١ – ١٩١٢ ويعرض على دولتكم الحضور بالقاهرة فى السنة المكتبية ١٩١٢ – ١٩١٣ إذا لم تروا ضررا فى ذلك.

وتفضلوا يا مولاى بقبول خالص احترامى.

حسين رشدى

هذا وكما قلت لكم فى شهر مارس الماضى إن علاقتنا بالأجانب يجب أن ننظر إليها بعين الرضا لأنه باشتراك الغربيين معنا فى العمل يتيسر لنا أن نعيد إلى الشرق مجده القديم ولهذا سعيت عند الأمراء والحكومات والمعاهد بأوروبا فى مساعدة النهضة العلمية فى مصر فبادروا بتعضيدنا فى تقدم جامعتنا السريع وإنشاء أول قسم لتعليم الآداب وفى تكوين مكتبتنا والمعامل اللازمة لتدريس العلوم.

ففى جامعتنا الحرة المستقلة المفتوحة أبوابها لتثقيف العقول وترقية مدارك طلاب العلم على اختلاف مللهم ونحلهم مع المحافظة على صبغتها الوطنية يتعلم اليوم من سيكونون أساتذة الغد فى العلوم فى أشكالها الحديثة فيكسبون أبناءنا مجد العرب القديم فتأخذ منهم مدارسنا الثانوية نصيبها من الإصلاح الذى يستدعيه الرقى والنجاح.

فمع احترامنا لعادات أسلافنا وتشبعنا بمبادئ الوطنية المتينة نعترف للغربيين بالأسبقية الوقتية التى ترشد المصريين بأحسن الوسائل إلى ترقية مداركهم التى كان لأسلافهم فيها التفوق فى عصر المدنية العربية الزاهرة حتى يعيدوها إلى مجدها باحتكاكها بالمدنيات الغربية وسيدرك حينئذ شبابنا وطلابنا وجميع أبناء وطننا حاجتنا إلى الروح العربية وما كان لها من علو المكانة والشأن العظيم فى تلك الحضارة التى أدهشت أوروبا فى القرون الوسطى ولعلنا نحييها ببث حب المآثر الجليلة التى كانت للسلف فى نفوس شبابنا حتى يظهر أثرها فى أعمالهم

فتحميهم من آفات المدنية الغربية ونحن لا نجهل أن الـصفات الذاتيـة للمدنية الغربية لا تطابق من كل وجه طبائع الأمم الشرقية.

والجامعة المصرية بغرسها حب الوطن والمحافظة على أصـول اللغة العربية وبإحياء ذكرى سلف مجدنا مع عدم تداخلها فـى الأمـور السياسية واحترامها للقوانين وابتعادها عن المسائل الدينية مع إجلالهـا للشريعة الإسلامية ستعمل على حفظ نفائس العلوم الإسلامية وآثارهـا المجيدة.

فجل أمانينا والغاية التى نبغى الوصول إليها محصورة فى أن نعيد إلى الشبان المصريين استقلالهم العقلى ونمهد لهم الوسائل الأدبية لرقى مواهبهم ولهذا أرى أن من أكبر واجباتنا أن لا نهمل من هذه الوسـائل معرفة اللغات الشرقية والغربية فإنكم تعلمون علم اليقين أننا فى عصر نرى فيه أن معرفة اللغات ليست فقط بمثابة سلاح سلمى يـستعان بـه على المسابقات فى معترك هذه الحياة بل هى أيضا عبارة عن الوسائل الضرورية للمشتغلين بالتحصيل الذين يقـصدون أن يتتبعـوا الحركـة العلمية العامة ويقارنوا بين أنواعها المختلفة فاكتساب العلوم ونمو الذكاء وانتشار الأفكار ليس امتيازا خاصا بأمة دون أمة بل هو حق الـشعوب على اختلاف أجناسها ومن واجبها أن تتعاون على تأييد السلم وتعمـل لإيجاد الألفة بينها وتوحيد المصالح المتبادلة. ويجب أن نغـرس فـى نفوس طلابنا هذه المبادئ وأن نبرهن على ثبات عزيمتنا وإخلاصنا فى تربية أبنائنا وأمتنا ونعلمهم كيف يـؤدون الواجـب وكيـف يتخلقـون

بالأخلاق التى لا ينفع بدونها علم ولا ذكاء وبهذه الطريقة يمكننا ترقية آدابنا.

هذا وإن ذكرى مجدنا القديم وماضى تاريخنا الجليل تعيننا على أن نرفع وطننا إلى أعلى ذرى المجد الذى من أجل الوصول إليه تحاربت الأمم وتبارت عقول المفكرين والحكماء من عصر أرسطو طاليس إلى عصر تولستوى حتى نبلغ الكمال الذى كان و لا يزال كعبة الآمال*.

---

* **يستخلص من هذه الرسالة ما يلى:**

بعد أن دخلت الجامعة فى عامها الرابع من حياتها برزت الجهود العديدة التى بذلها أبناء مصر المخلصون حتى اندفعت الجامعة فى سبيل الرقى لبلوغ الغاية المنشودة - وأن عرض الخديو عباس الثانى للأمير أحمد فؤاد بقبول رئاسة الجامعة كانت إحدى أمانيه - وأنه على الرغم من الصعوبات والانتقادات التى وضعها البعض أمام الجامعة فإنها تمكنت من الصمود حتى أقرت الحكومة بأن الجامعة من المنافع العامة. وقد تطرقت الرسالة إلى إيفاد الجامعة لبعثاتها إلى الخارج رغبة منها فى تكوين أساتذة المستقبل - وإلى الاحتفال بافتتاح الجامعة وبداية التدريس بها - والمواد الدراسية المقررة - وإلى مكتبة الجامعة وتزيدها من طريق الهدايا بأمهات الكتب - وإلى دعوة العديد من العلماء والمستشرقين لإلقاء بعض المحاضرات بالجامعة - وإلى إنشاء قسم لتعليم الآداب والفلسفة - وآخر لدراسة العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - وإلى اتساع نطاق المحاضرات بحيث شملت موضوعات فى تاريخ المرأة فى العصور المختلفة تمهيدا لإنشاء الفرع النسائى بالجامعة وإلى قيام الجامعة بطبع بحوث أساتذتها ومبادلتها ببحوث أساتذة الجامعات الأخرى - وإلى افتتاح مكتبة الجامعة للطلبة والجمهور - وإلى سفره إلى أوروبا لدعم هذه المكتبة بالمطبوعات الحديثة والمخطوطات النفيسة.

وفى نهاية الرسالة عرض الأمير أحمد فؤاد مراسلاته مع بعض الأساتذة والمستشرقين بشأن التعاون مع الجامعة الوليدة ومساندتها.

الوثيقة رقم (٢٨)

المواد الدراسية بالجامعة والأساتذة القائمون بالتدريس

فى العام الدراسى ١٩١٣ – ١٩١٤•

أولا- قسم الآداب:

- آداب اللغة العربية وتاريخها:

الأستاذ الشيخ محمد المهدى – المدرس بمدرسة القضاء الشرعى.

- تاريخ الشرق القديم:

الأستاذ محمود أفندى فهمى – المدرس بمدرسة القضاء الشرعى.

- تاريخ الأمم الإسلامية لا سيما تاريخ مصر فى العصر الإسلامى:

• تقرير مجلس إدارة الجامعة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة فى ١٤ مايو ١٩١٤ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية ١٩١٣ – ١٩١٤.

الأستاذ الشيخ محمد الخضرى – وكيل مدرسة القضاء الشرعى.

- تقويم البلدان ووصف الشعوب:

الأستاذ إسماعيل بك رأفت – المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية.

- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية:

الأستاذ برسى وايت P. White.

- تاريخ آداب اللغة الفرنسية:

الأستاذ لويز كليمان L. Clement. المدرس بجامعة Lille بفرنسا.

ثانيا- دروس عمومية:

(أ) الاقتصاد السياسى:

الأستاذ ليون بولييه Polier المدرس بكلية الحقوق بمدينة تولوز Toulouse.

(ب) علوم قام بتدريسها باللغة العربية أساتذة أتموا دراستهم بأوروبا على نفقة الجامعة:

الرياضيات وعلم الفلك:

الأستاذ محمد أفندى صادق – الحاصل على الشهادة النهائية درجة M.A. مع لقب Jessel Scholer .

العلوم الطبيعية:

الأستاذ توفيق أفندى سيدهم – الحاصل على دبلوم جامعة لندرة بدرجة B. S. C. Hon

علم طبائع الإنسان الجنائية:

الأستاذ حسن أفندى رمزى – من جامعة تورينو•.

• **مضمون الوثيقة:**

توضح هذه الوثيقة مدى تطور الدراسة بالجامعة منذ افتتاحها وازدياد عدد المواد التى تدرس بها – فبعد أن كانت خمس مواد منحصرة فى آداب اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والتاريخ والجغرافيا فقد قامت الجامعة بزيادة هذه المواد بحيث أضافت إليها الاقتصاد السياسى – والرياضيات والفلك – والعلوم الطبيعية – وإلى جانب ذلك فيتضح من الوثيقة أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة كانوا من المصريين ومن الأجانب وبخاصة الفرنسيين.



الوثيقة رقم (٢٩)

عقد امتحان العالمية للشيخ طه حسين بالجامعة المصرية*

تحدد لامتحان العالمية يوم الإثنين ٤ مايو وسيتقدم فيه حضرة الشيخ طه حسين الطالب المنتسب وقد اختار مجلس القسم موضوعين لمناقشته فيهما وهما:

١-علم الجغرافيا عند العرب.

٢-المقارنة بين الروح الديني للخوارج في أشعارهم وفي كتب المتكلمين.

أما موضوع رسالة الدكتوراه التي قدمها فهي (حياة أبي العلاء المعري).

وتألفت لجنة الامتحان من حضرات الأساتذة الشيخ محمد الخضري بصفته رئيسا والشيخ محمد المهدي ومحمود أفندي فهمي المدرسين بالجامعة وحضرتي إسماعيل رأفت بك والشيخ علام سلامه المنتدبين من نظارة المعارف العمومية - وكان اجتماع هذه اللجنة بهيئة علنية.

---

* الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية في ٢٤ مايو ١٩١٤ عن حالة الجامعة المصرية ص ٢٦.

وبعد مناقشة حضرة الشيخ طه فى رسالته التى وضعها فى تاريخ أبى العلاء المعرى ثم فى الموضوعين اللذين اختارهما استمرت المناقشة نحو ساعتين وربع واجتمعت لجنة الامتحان للمداولة فيما يستحقه حضرة الطالب من الدرجات فقررت أنه يستحق:

(أ) درجة جيد جدا فى الرسالة.

(ب) درجة فائق فى الجغرافيا عند العرب.

(ج) درجة فائق فى موضوع الروح الدينية عند الخوارج.

وفى منتصف الساعة الثامنة أعلنت هذه النتيجة للجمهور الذى احتشد فى قاعة الامتحان.

فارتاح مجلس الجامعة لهذه النتيجة - وقرر تبليغها لسمو الجناب العالى الخديوى - والتماس تقديم الشيخ طه حسين لأعتابه الكريمة - بإشارة برقية هذا نصها:

حضرة ياور جناب خديوى.

الجامعة المصرية المشمولة برعاية الحضرة الفخيمة الخديوية عقدت البارحة لأول مرة امتحانا علنيا - تقدم إليه الطالب الشيخ طه حسين الكفيف البصر لنوال الدكتوراه فى الآداب - وقد فاز فى هذا الامتحان فوزا باهرا - ونال فيه أعلى الدرجات - وهذه أول ثمرة من غرس ولى النعم - فمجلس إدارة الجامعة يلتمس من مكارم الجناب العالى الخديوى - إن سمح وقته الثمين الإذن السامى بحظوة الطالب المذكور بالمثول بين يدى سموه.

وكيل الجامعة

إمضاء: شفيق

ولما كان سعادة الدكتور محمد علوى باشا قد وقف ابتداء من عام ١٩١٣ على روح ابنه المرحوم حسين علوى – مبلغا سنويا قدره عشرة جنيهات – يصرف لمن ينبغ من طلاب الجامعة المصرية.

فقد صرفت مكافأة سنتى ١٩١٣ و ١٩١٤ إلى الشيخ طه حسين – الذى امتاز بتفوقه فى الدراسة – وبنواله إجازة العالمية فى قسم الآداب – بدرجات عالية جدا.

ولما كانت الجامعة قد استأذنت فى أن يتشرف الدكتور طه حسين بالمثول بين يدى سمو الجناب العالى الخديوى – تفضل سموه وأذن فى ذلك•.

• **يتضح من هذه الوثيقة** أنه فى الساعة الخامسة من مساء الإثنين الرابع من مايو ١٩١٤ تمت مناقشة أول رسالة للدكتوراه بالجامعة تقدم بها الطالب المنتسب الشيخ طه حسين.

وقد نوقش فى موضوعين اختارهما كنص اللائحة وهما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.
٢- المقارنة بين الروح الدينية للخوارج فى أشعارهم وفى كتب المتكلمين.

أما موضوع الرسالة التى قدمها فهى (حياة أبى العلاء المعرى).

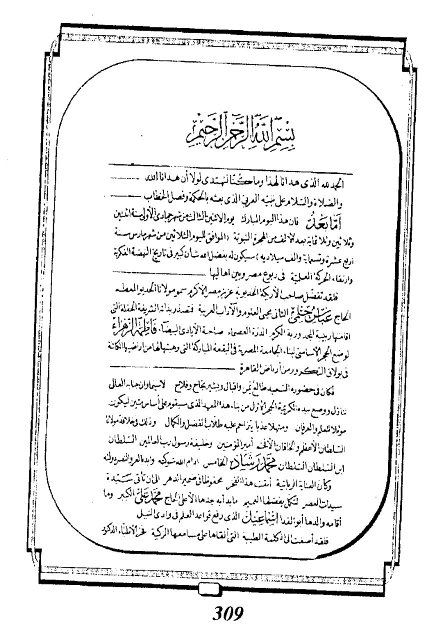
وأنه بعد مناقشة علنية استمرت نحو ساعتين وربع قررت لجنة الامتحان منحه درجة جيد جدا فى الرسالة – ودرجة فائق فى الجغرافيا عند العرب – ودرجة فائق فى موضوع الروح الدينية عند الخوارج.

والجدير بالذكر أن الجامعة فى ذلك الوقت لم تكن تشترط فى لوائحها على الطالب الذى يتقدم لدرجة الدكتوراه الحصول على شهادة جامعية تسبقها لذلك فإن طه حسين حصل على الدكتوراه قبل أن يحصل على الليسانس – وقد ظل هذا النظام سائدا فى الجامعة حتى عام ١٩١٦ عندما اشترطت الجامعة على طالب الدكتوراه الحصول على الليسانس أولا.



الوثيقة رقم (٣٠)

صورة الوثيقة التاريخية التى وضعت بالحجر الأساسى لبناء دار الجامعة الأولى ببولاق الدكرور (مقر وزارة الزراعة الحالى) سنة ١٩١٤



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله

والصلاة والسلام على نبيه العربى الذى بعثه بالحكمة وفصل الخطاب

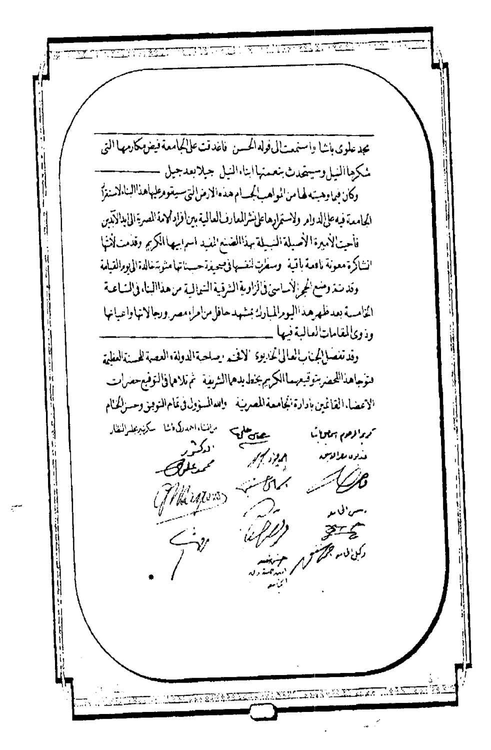
أما بعد فان هذا اليوم المبارك يوم الاثنين الثالث من شهر جمادى الأولى سنة اثنين وثلاثين وثلاثماية بعد الألف من الهجرة النبوية (الموافق لليوم الثلاثين من شهر مارس سنة اربع عشرة وتسعماية والف ميلادية) سيكون له بفضل الله شأن كبير فى تاريخ النهضة الفكرية وارتقاء الحركة العلمية فى ربوع مصر وبين اهاليها

فلقد تفضل صاحب الأريكة الخديوية عزيز مصر الأكرم سمو مولانا الخديو المعظم الحاج عباس حلمى الثانى محيى العلوم والآداب العربية فصدر بذاته الشريفة الحفلة التى اقامتها ربيبة المجد وربة الكرم الدرة العصماء صاحبة الأيادى البيضاء فاطمة الزهراء لوضع الحجر الأساسى لبناء الجامعة المصرية فى البقعة المباركة التى وهبتها من اراضيها الكائنة فى بولاق الدكرور من أرباض القاهرة

فكان فى حضوره السعيد طالع يمن واقبال وبشير نجاح وفلاح لاسيما وان جنابه العالى تنازل ووضع بيده الكريمة الحجر الأول من بناء هذا المعهد الذى سيقوم على أساس متين ليكون موئلا للعلم والعرفان ومنهلا عذبا يتزاحم عليه طلاب الفضل والكمال وذلك فى خلافة مولانا السلطان الأعظم والخاقان الأفخم أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين السلطان ابن السلطان السلطان محمد رشاد الخامس ادام الله شوكته وايد بالعز والنصر دولته

وكان العناية الربانية أبقت هذا الفخر محفوظا فى ضمير الدهر الى ان تأتى سيدة سيدات العصر لتكمل بفضلها العميم ما بدأه جدها الأعلى الحاج محمد على الكبير وما أقامه والدها أبو الفدا اسماعيل الذى رفع قواعد العلم فى وادى النيل

فلقد أصغت الى الكلمة الطيبة التى ألقاها على مسامعها الزكية فخر الأطباء الدكتور



محمد علوى باشا واستمعت الى قوله الحسن فاغدقت على الجامعة فيض مكارمها التى
شكرها النيل وسيتحدث بنعمتها ابناء النيل جيلا بعد جيل ——
وكان فيما وهبته لها من المواهب الجسام هذه الارض التى سيقوم عليها هذا البناء لاستقرار
الجامعة فيه على الدوام ولاستمرارها على نشر المعارف العالية بين افراد الامة المصرية الى ابد الآبدين
فأحيت الأميرة الأصيلة النبيلة بهذا الصنع المفيد اسم ابيها الكريم وقدمت لامتها
اشارة معونة نافعة باقية وسطرت لنفسها فى صحيفة حسناتها مثوبة خالدة الى يوم القيامة
وقد تم وضع الحجر الاساسى فى الزاوية الشرقية الشمالية من هذا البناء فى الساعة
الخامسة بعد ظهر هذا اليوم المبارك بمشهد حافل من امراء مصر ورجالاتها واعيانها
وذوى المقامات العالية فيها ——

وقد تفضل الجناب العالى الخديوى الافخم وصاحبة الدولة العصمة المحسنة العظيمة
فتوجا هذا المحضر بتوقيعهما الكريم بخط يدهما الشريفة ثم تلاهما فى التوقيع حضرات
الاعضاء القائمين بادارة الجامعة المصرية والله المسئول فى تمام التوفيق وحسن الختام

• **يستخلص من هذه الوثيقة ما يلى:**

تبرع الأميرة فاطمة إسماعيل بقطعة أرض وأموال للصرف على بناء خاص للجامعة وحضور الخـديو عباس الثانى وكبار رجال الدولة حفل الافتتاح – ووضع حجر الأساس.

الوثيقة رقم (٣أ)

قصيدة عن الجامعة

لأمير الشعراء / أحمد شوقى

ألقيت هذه القصيدة فى دار الجامعة المصرية يوم الاحتفال بافتتاحها وقد كان الفضل فى إنشائها لصاحبة السمو الأميرة فاطمة إسماعيل:

يا بارَكَ اللهُ فى عَبَّاسَ مِنْ مَلِكٍ	وَبارَكَ اللهُ فِى عمَّاتِ عبَّاس
وَلا يزَلْ بيتُ إسماعيلَ مُرتفِعًا	فرعٌ أشَمُّ وَأصلٌ ثابتٌ راس
وَبارَكَ اللهُ فِى آسَاس جَامِعَةٍ	لولا الأميرةُ لمْ تُصبحْ بَآسَاس
يا عَمَّةَ التَّاج وَمَا بالنِّيلِ مِنْ كَرمٍ	إنْ قِيس بَحرُكُمُ الطَّامِى بقِيَّاس
لَمْ تَستَتِبِ التِّبْرَ يُمْنَاهُ وَلا قذَفَتْ	كَرَائِم الدُّرِّ وَاليَاقوتِ وَالمَاس
وَلا بَنَى الدَّارَ بالعِرْفَانِ زَاهِيَةً	زَهْوَ السَّمَاءِ بمِصْبَاح وَنِبْرَاس
كانت على الأمْس أدْرَاسًا معالِمُهَا	وَاليومَ تَبدو قِيَامًا غيرَ أدْرَاس
كَسَوْتَهَا وَهْىَ أهْلٌ للَّذِى لبِسَتْ	كَمَا كَسَا جَنَبَاتِ الكَعْبَةِ الكَاسِى
شَمَائِلٌ كَانَ إسْماعِيلُ مَعْدِنُهَا	قد يَخْرُجُ الفَرْعُ شِبْهَ الأصْلِ للنَّاس

***

مَا الخَيْزُرَانُ وَمَا ابْنَاهَا وَمَا وَهَبَا؟ وَمَـا زُبَيْـدَةُ بِنْـتُ الجُـودِ وَالبَـاس؟

سَكِينَةُ العِلْمِ فِى الفِردَوس ضَاحِكَة إلَيـكَ تَخْطِـرُ بَـينَ الـوَرْدِ وَالآس

تَقُولُ: مِصرُ مِنَ الزَّهْرَاءِ مُشْرقة كَـأنَّ أيَّامَهَـا أيَّـامُ أعْـرَاس

فَمَـا كَـصُنْعِكَ صُـنعٌ فِـى مَحاسِـنِهِ وَلا لِفَـضلكَ فِـى الأجيـال مِـن نـاس

***

يـا بـانِىَ المجدِ وابـن المُـولعين بـهِ انشُرْ ضِياءَ الهُدى مِن طىِّ أرمَـاس

وَألـق فِـى أرض مَنـفَ أسَّ جامِعَـةٍ مِـن نُورهَـا تَهتَـدِى الـدُّنيَا بِنِبْـرَاس

وانفُض عن الشَّرق يأسًا كادَ يقتُلُهُ فـلا حيـاةَ لأقـوام مَـعَ اليَـاس

تـرك النفـوس بـلا عِلـم وَلا أدبٍ تـرك المـريض بـلا طـبٍّ ولا آسِـى

ملوكُ مصر كرامُ الدهر إنْ جَمعُوا رأسٌ - وبيـتُكمُ تـاجٌ علـى الـرَّاس

سُبحانَ مـنْ تبعثُ الـدولاتِ قُدرتُـهُ بَغـداد مـصر وَأنـتُم آل عبَّـاس•

• جريدة صوت الجامعة ديسمبر ١٩٩٨.

الوثيقة رقم

(٣٢)

كتاب دولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء

إلى معالى عدلى يكن باشا وزير المعارف

بشأن الموافقة على مشروع إنشاء جامعة أميرية

رياسة مجلس الوزراء

القسم العربى

نمرة ٢٥

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

بمزيد الارتياح - أتشرف بإحاطة معاليكم علما - أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ (٢٧ فبراير ١٩١٧) الموافقة مبدئيا على مشروع إنشاء جامعة أميرية - المعروض على المجلس بالكتاب المقدم من معاليكم - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ نمرة ١٢٢٩٣ فى المذكرة التفصيلية المرفقة به.

وقد قرر المجلس أيضا تكليف وزارة المعارف العمومية - بإعداد المشروع اللازم بوضع نظام هذه الجامعة.

وإنى أنتهز هذه الفرصة - فأقدم لمعاليكم مزيد التهانى على هــذه الخطوة الواسعة - التى تخطوها وزارة المعارف العمومية - فى سبيل ترقية التعليم العام.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام -

القاهرة فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥

(٢٨ فبراير سنة ١٩١٧)

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء: حسين رشدى

الوثيقة رقم (٣٣)

اللجنة الفنية

محضر جلسة يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٧

اجتمعت اللجنة الفنية الساعة ٤،١٥ من بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٧ برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد علوى باشا وحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة إسماعيل باشا حسنين وأحمد بك لطفى السيد الذى قام بأعمال سكرتارية اللجنة واعتذر عن عدم الحضور جناب المسيو فوكار.

ونظرت اللجنة فى المسائل الآتية:

أولا- محضر الجلسة الماضية المنعقدة فى ٨ أغسطس سنة ١٩١٧.

صودق عليه

ثانيا- اقتراح الشيخ طه حسين الخاص ببرنامج تدريسه:

عرض على اللجنة خطاب الشيخ طه حسين الذى يلتمس به مكافأته على حسن نتيجة عمله فى مدة وجوده فى فرنسا ثم يقترح النظر فى برنامج الدروس الذى يرى أن يتبعه فى التدريس بعد عودته فى العام المقبل.

وهذا البرنامج هو:

(١) درس فى تاريخ النظامات اليونانية والرومانية إذ إنه يرى أن فهم تاريخ الإسلام مستحيل بغير دراسة التاريخ القديم.

(٢) درس فى فلسفة التاريخ أو بعبارة أوضح الفلسفة الاجتماعيـــة وهذه مادة غير معروفة فى مصر وهـــو يـــود أن أن تكـــون الجامعة أول من يعمل على تعليمها.

(٣) درس فى تمرينات على مواضيع متفرقة من التاريخ الإسلامى إذ إن هذه أحسن وسيلة لتعويد الطلبة علـــى طـــرق البحـــث العملى.

فرأت اللجنة أن مسألة المكافأة لا يوجد عنها نص فـــى لائحـــة الإرساليات خلافا لما ظنه الدكتور طه حسين ولذلك فلا محل للنظر فى هذا الطلب.

أما موضوع البرنامج فلما كان ما يقترحه الشيخ طه حسين غيـــر متفق مع المواد المعينة فى لائحة قسم الآداب اتفاقا تاما رأت اللجنة أن ترسل هذه اللائحة له ليعلم بما تضمنته من النصوص ويضع بعد ذلـــك برنامجا تفصيليا لتدريس التاريخ على العموم لطلبة قسم الآداب بحسب ما يراه ملائما لمصلحة الطلبة ويتضمن هذا البرنامج المواد التى تدرس فى مدة الثلاث سنين المقررة لحصول الطلبة على الليسانس وبعد ذلـــك تنظر اللجنة فى هذا البرنامج وتنظر فى تعديل نص اللائحة إذا اقتضى الحال ذلك.

وانفضت الجلسة حيث كانت الساعة الرابعة ونصف مساء.

السكرتير　　　　　　　　　　الرئيس

أحمد لطفى السيد　　　　　　　　محمد علوى

وافق مجلس الإدارة على هذا المحضر بجلسته المنعقدة فى تاريخه.

صادقت اللجنة الفنية " " " " " ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٧.

الوثيقة رقم (٣٤)

بيان بمرتبات أساتذة الجامعة المصرية السنوية من العام الدراسى ١٩١٨ – ١٩١٩•

بند (١) مرتبات أساتذة قسم الآداب:

مليم	جنيه	
	٣٠٠	مدرس آداب اللغة الفرنسية وتاريخها.
	٢٥٠	" آداب اللغة الإنجليزية وتاريخها.
	٣٠٠	" مقارنة آداب اللغات السامية
	٩٠	" آداب اللغة العربية وتاريخها.
	٩٠	" تاريخ الأمم الإسلامية.
	١٠٠	" تاريخ الشرق القديم.
	١١٠	" الفلسفة العامة وتاريخها.
	٩٠	" الفلسفة العربية وعلم الأخلاق
	١٠٠	" تقويم البلدان وعلم وصف الشعوب.
	٢٤	" الدروس التحضيرية فى اللغة الفرنسية.

• الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة فى ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية ١٩١٨ – ١٩١٩.

بند (٢) مرتبات أساتذة قسم العلوم الجنائية:

٧٥ مدرس قانون العقوبات الجنائية..

٦٠ " قانون تحقيق الجنايات المقارن.

٤٥ " تحقيق الجنايات العملى.

٢٠٠ " علم الاجتماع الجنائى.

٧٥ " الطب الشرعى.

٥٠ " علم أمراض النفس.

الوثيقة رقم (٣٥)

إحصائيات الطلبة بأقسام الدراسة في السنة الدراسية ١٩٢٠ – ١٩٢١•

أقسام الدراسة	قسم الآداب			قسم العلوم الجنائية			قسم الحقوق					
	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة	رجال		نساء		جملة	
							ليلى	نهارى	ليلى	نهارى	ليلى	نهارى
منتسبون	٢١	—	٢١	٢٧	—	٢٧	٤٤	٦٩	—	—	٤٤	٦٩
مستمعون	٩٢	—	٩٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الجملة	١١٣	—	١١٣	٢٧	—	٢٧	٤٤	٦٩	—	—	٤٤	٦٩

طلبة قسم الحقوق سنة أولى نهارى وليلى عدد ١١٣

الطلبة المستمعون بجميع الأقسام ٩٢

الطلبة المنتسبون بجميع الأقسام ١٦١

الجملة ٢٥٣

مهنة الطلبة	رجال	نساء	جملة	الجنسية	رجال	نساء	جملة
موظفون بالحكومة	٦٦	—	٦٦	مصريون	٢٤٥	—	٢٤٥
رجال قضاء	٤	—	٤	فرنسيون	—	—	—
محامون	٣	—	٣	إيطاليون	—	—	—
نظار مدارس ومدرسون	٩	—	٩	أتراك	٧	—	٧
طلبة المعاهد الدينية ودار العلوم والقضاء الشرعى	٧٨	—	٧٨	سوريون	—	—	—
	—	—	—	مغاربة	١	—	١
موظفون بمحال تجارية	—	—	—		—	—	—
طلبة مدارس عالية	١٣	—	١٣		—	—	—
طلبة أحرار	٧٦	—	٧٦		—	—	—
طلبة مدارس ثانوية وخصوصية	٤	—	٤		—	—	—
من ذوى الأملاك ومزارعون	—	—	—		—	—	—

• الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة المصرية فى يوم الأحد ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة الدراسية ١٩٢٠ – ١٩٢١ ص ١٣.

الوثيقة رقم (٣٦)

أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية عام ١٩٢٠ – ١٩٢١•

١- حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا – رئيسا
٢- " " المعالى عبد الخالق ثروت باشا – وكيلا
٣- " " المعالى سعد زغلول باشا – وكيل ومراقبا عاما
٤- " " المعالى إسماعيل صدقى باشا
٥- " " المعالى إسماعيل حسنين باشا
٦- " " المعالى حسن سعيد باشا – مراقب الحسابات
٧- " " العزة مرقص بك حنا – أمين الصندوق
٨- " " العزة على بك بهجت – سكرتير
٩- جناب المستر إيموس
١٠- " المسيو فوكار

• الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة المصرية فى يوم الأحد ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة الدراسية ١٩٢٠ – ١٩٢١.

١١- حضرة صاحب العزة عبد العزيز بك فهمى
١٢- " " العزة أحمد لطفى السيد
١٣- " " السعادة محمود باشا فهمى
١٤- " " السعادة محمد باشا محمود
١٥- " " العزة محمد بك حلمى عيسى

الوثيقة رقم (٣٧)

مشروع لائحة قسم الآداب

الباب الأول – فى نظام التعليم

الفصل الأول

فى الغرض من قسم الآداب ودروسه وشروط القبول فيه

المادة ١ – الغرض من قسم الآداب نشر وإحياء فنون الآداب من لغة وتاريخ وفلسفة وهى تعد الطلبة للحصول على الدرجات العلمية المبينة فيما يأتى:

المادة ٢ – تقسم دروس قسم الآداب إلى ثلاثة أقسام.

فالقسم الأول يعد الطلبة لامتحان القبول لحضور دروس الليسانس فى الآداب . والقسم الثانى يعد الطلبة للحصول على درجة الليسانس فى الآداب. والقسم الثالث يعد الطلبة للحصول على درجة الدكتوراه أو العالمية.

ومدة الدراسة فى القسم الأول سنة واحدة وفى القسم الثانى ثلاث سنوات وللطالب الذى يرى فى نفسه القدرة أن يتقدم لامتحان القبول مباشرة بغير حضور دروس القسم الأول التحضيرى.

المادة ٣ – شرط القبول للانتساب إلى قسم الآداب هو الحصول على إحدى الشهادات الآتية والنجاح فى امتحان القبول:

١– شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو ما يعادلها من شهادات البلاد الأجنبية المعترفة بها رسميا ويقضى فى ذلك مجلس الأساتذة.

٢– شهادة القسم الأول من مدرسة دار العلوم بشرط أن يؤدى الطالب امتحانا فى إحدى اللغات الأجنبية.

٣– شهادة معادلة تعطيها الجامعة بعد امتحان تشترك فيه وزارة المعارف ويكون رأيها فيه قاطعا*.

المادة ٤ – يدرس الطلبة بالقسم التحضيرى المواد الآتية ويؤدون فيها امتحانا فى آخر السنة.

١– اللغة الفرنسية أو الإنكليزية أو الألمانية أو الإيطالية ومعلومات عامة عن آدابها بحسب اختيار الطالب.

* لاحظ الأستاذ العميد أنه لا بد من النص على طريقة قبول علماء المعاهد الدينية للانتساب.

٢- اللغة العربية وآدابها.

٣- التاريخ العام.

٤- الجغرافيا العامة.

٥- معلومات عامة عن الفلسفة.

٦- مبادئ لغة سامية لمن يريد أن يتخصص لليسانس الآداب قسم الآداب العربية.

المادة ٥ – الليسانس فى الآداب على أربعة أنواع يختار الطالب أحدها ويعينه كتابة فى طلب الانتساب ولا يكون ملزما بحضور غير دروس القسم الذى اختاره وأنواع الليسانس الأربعة هى:

(١) قسم الآداب العربية وتدرس المواد الآتية:

(أ) تاريخ الآداب العربية (أساسية).

(ب) الآداب العربية (أساسية).

(جـ) فقه اللغة العربية (أساسية).

(د) إحدى اللغات الإنكليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية وآدابها بحسب اختيار الطالب (أساسية).

(هـ) إحدى اللغات السامية التى تدرس فى الجامعات (أساسية).

(٢) قسم التاريخ والجغرافيا وتدرس فيه المواد الآتية.

(أ) التاريخ القديم (أساسية).

(ب) تاريخ مصر (أساسية).

(جـ) تاريخ القرون الوسطى وعلى الأخص تاريخ الأمم الإسلامية (أساسية).

(د) التاريخ الحديث والتاريخ العصرى (أساسية).

والطالب ملزم بتعيين إحدى هذه المواد الأربع للامتحان التحريرى عند انتسابه

(هـ) الجغرافيا (أساسية).

(و) إحدى اللغات الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية أو الإيطالية وآدابها بحسب اختيار الطالب (أساسية).

(ز) علوم إضافية (تاريخ الفنون – تاريخ العلاقات الدولية – علم الآثار المصرية) بحسب اختيار الطالب.

(٣) قسم اللغات الحية وتدرس به المواد الآتية:

(أ) آداب اللغة العربية (أساسية).

(ب)إحدى اللغات الحية الأوروبية كمادة أساسية بحسب اختيار الطالب.

(جـ) لغة ثانية أوروبية من اللغات الحية بحسب اختيار الطالب (أساسية)•.

• يلاحظ الأستاذ العميد أنه لابد من العناية بإنشاء قسم خاص للغات الشرقية حتى تؤدى الجامعة واجبها من حيث هى معهد شرقى وحتى لا تفوقها الجامعة الأميرية فى ذلك.

(٤)قسم الفلسفة وتدرس المواد الآتية:

(أ) تاريخ الفلسفة (أساسية).

(ب) المنطق (أساسية).

(جـ) ما وراء الطبيعة (أساسية).

(د) علم النفس (أساسية)

(هـ) علم التربية (نظريا وعمليا) - (أساسية).

(و) علم الأخلاق وعلم الاجتماع (أساسية).

والطالب ملزم بتعيين إحدى هذه المواد للامتحان التحريرى عند انتسابه

(ز) إحدى اللغات الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية أو الإيطالية بحسب اختيار الطالب (أساسية).

ومن أراد من الطلاب الأقسام الأخرى أن يشتغل بالتعليم وجب عليه أن يختار علم التربية فى المواد التى يؤدى فيها الامتحان وينص على ذلك فى شهادته.

الفصل الثانى – فى الامتحانات

امتحانات القبول

المـــادة ٦ – تعقد امتحانات القبول لحضور دروس الليسانس طبقا لمـــا فى المادة الرابعة مرة واحدة فى كل عام قبل ابتداء الدراسة.

ويتقدم إليها كل الطلبة الراغبين فى الانتساب لقسم الآداب إذا توفرت فيهم شروط الانتساب وهذه الامتحانات شفوية إلا فى اللغات الأجنبية إذ يشترط أداء امتحـــان تحريـــرى فـــى الترجمة من اللغة العربية وإليهـــا عـــلاوة علـــى الامتحـــان الشفوى.

ومدة الامتحانات الشفوية عشرون دقيقة على الأقـــل لكـــل طالب فى كل مادة ومدة الامتحانات التحريرية ساعتان لكـــل مادة.

ويقوم بامتحان الطلبة أساتذة قسم الآداب كل فى مادته.

امتحانات الليسانس

المادة ٧ – امتحانات الليسانس على قسمين:

١- امتحانات سنوية شفوية.

٢- امتحانات تحريرية فى آخر السنة الثالثة تسبق الامتحان الشفوى المعتاد وجميع الامتحانات الشفوية علنية.

المادة ٨ – تكون الامتحانات السنوية الشفوية والامتحانات التحريرية على دورين:

الأول : فى النصف الأول من شهر يونيه أى عقب انتهاء السنة الدراسية

والثانى: فى النصف الأول من شهر نوفمبر أى عند افتتاح الدراسة.

والطالب الذى لم يتقدم للامتحان أصلا أو سقط فى غير مادة يكون له الحق فى تأدية الامتحان كله فى الدور الثانى.

وإن سقط فى مادة واحدة أعاد الامتحان فى هذه المادة.

فإذا لم ينجح فى الدور الثانى فى مادة أو أكثر لا تحسب له السنة الدراسية ولا الامتحانات التى نجح فيها.

المادة ٩ – تكون الامتحانات السنوية الشفوية فى جميع الدروس التى ألقيت فى قسم الليسانس الذى اختاره الطالب فى بحر السنة الدراسية الأخيرة وعلاوة على ذلك فى السنة الثالثة يمتحن الطالب فى مادة ما يدرس فى غير هذا القسم بحسب اختياره وفى كتاب أو موضوع يعينه الأستاذ فى الشهر الثانى من السنة الدراسية. أما الامتحانات التحريرية فتكون فى ثلاث مواد يعين إحداها مجلس الأساتذة فى أول كل سنة ويختار الطالب الثانية وقت انتسابه والثالثة هى إحدى اللغات الأجنبية التى اختارها الطالب.

المادة ١٠ – يقوم بالامتحان الشفوى لجان مؤلفة من ثلاثة أساتذة لكل مادة برياسة الأستاذ المختص بهذه المادة.

أما الامتحانات التحريرية فتؤلف لها لجان عامة من جميع أساتذة كل قسم من أقسام الليسانس وكل لجنة تنتخب رئيسها والعميد مشرف على جميع هذه اللجان التى تشترك فى وضع أسئلة الامتحان ثم يقوم بالامتحان وتقدير الدرجات الأستاذ المختص وبعد ذلك تعرض أوراق الامتحان على مجلس الأساتذة للمراجعة وإعلان النتيجة.

وانتخاب أعضاء اللجان وتعيين أيام الامتحان من اختصاص مجلس أساتذة قسم الآداب.

المادة ١١ – يعطى للطلبة فى الامتحانات الشفوية السنوية وكذلك فى امتحانات القبول درجات حدها الأعلى ٣٠ ويشترط لنجاح الطالب أن يبلغ مجموع ما يحصل عليه من الدرجات فى مواد الامتحان ٥٠٪ على الأقل من مجموع الحد الأعلى على شرط أن لا يقل ما يحصل عليه من الدرجات فى كل مادة عن ٣٣٪ من الحد الأعلى. أما فى الامتحانات التحريرية فيجب أن يحصل الطالب على ٥٠٪ على الأقل من الحد الأعلى لدرجات كل مادة.

المادة ١٢ – مدة الامتحانات الشفوية ٣٠ دقيقة على الأكثر لكل طالب فى كل مادة ومدة الامتحانات التحريرية ٣ ساعات لكل مادة.

المادة ١٣ – الناجحون فى الامتحانات النهائية للسنة الثالثة يمنحون شهادة الليسانس فى الآداب من الجامعة المصرية (قسم الآداب العربية أو التاريخ والجغرافيا أو الفلسفة أو اللغات الحية) بحسب تخصصهم.

ويمنح هذه الشهادة أيضا من تقدم للامتحان دون أن يكون منتسبا فى الجامعة بشرط أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها وأن يدفع الرسوم التى يقررها مجلس الإدارة.

امتحانات الدكتوراه أو العالمية

المادة ١٤ – شرط التقدم للامتحان الدكتوراه أو العالمية هو الحصول على الليسانس فى الآداب من الجامعة المصرية أو ما يعادلها من أى معهد آخر معترف به بحسب تقدير مجلس الأساتذة.

ويجب على الطالب عقب حصوله على الليسانس أن يعرض على مجلس الأستاذة الموضوع الذى اختاره لرسالته ويعرض لتصديقه اسم الأستاذ الذى اختاره لإرشاده والإشراف على تحضير الرسالة.

المادة ١٥ – يشتمل امتحان العالمية ما يأتى.

أ – مناقشة شفوية فى الرسالة التى حررها الطالب فى الموضوع الذى اعتمده مجلس الأساتذة.

ب – مناقشة شفوية فى مسألتين على الأقل من بين ثلاث مسائل يختارها الطالب للامتحان فيها من الدروس المقرر تدريسها بالقسم ويجب أن تكون فى غير الدرس الذى حضر الرسالة فى إحدى مسائله.

المادة ١٦ – يجب على الطالب التقدم لامتحان العالمية أن يقدم للجامعة مع طلبه سبع نسخ من الرسالة التى وضعها كما ورد فى المادة السابقة وخمس نسخ من عنوان المسائل التى اختارها للمناقشة الشفوية.

المادة ١٧ – مجلس القسم يعين من بين أعضائه لجنة مؤلفة من ثلاثة أساتذة ممن هم أكثر اختصاصا بموضوع الرسالة يكون منهم أستاذ المادة التى اختارها الطالب لرسالته وتكون مأمورية هذه اللجنة فحص الرسالة والحكم على صلاحيتها ومجلس القسم يقرر قبولها أو رفضها ويعين ميعاد الامتحان فى حالة القبول.

المادة ١٨ – يمتحن الطالب علنا بمعرفة لجنة الامتحان المشكلة كما فى المادة التالية ولجميع أساتذة الجامعة الحاضرين أن يشتركوا فى مناقشة الطالب فى موضوع رسالته وفى المسائل التى يكون اختارها للمناقشة كالمبين فى المادة ١٥ دون أن يكون لهم حق التصويت فى النتيجة.

المادة ١٩ – تتألف لجنة امتحانات العالمية من خمسة أعضاء منهم عميد القسم وله رئاسة اللجنة وللعميد أن ينتخب عند غيابه من أساتذة الجامعة من ينوب عنه فى الرئاسة غير الأستاذ الذى يباشر تحضير الرسالة وينتخب مجلس الأساتذة أعضاء اللجان مراعيا فى ذلك اختصاص الأساتذة بالموضوعات التى تدور عليها رسالة الطالب ومسائله الشفوية وللجامعة أن تدعو للاشتراك فى لجنة امتحان العالمية أى شخص يمتاز بأعماله أو مقامه العلمى.

وتبين درجات الطلبة فى الامتحانات بالكلمات الآتية:

فائق – جيد – مقبول – غير مقبول.

وإذا لم ينجح الطالب فى الامتحانات جاز له أن يتقدم لامتحان آخر وعليه حينئذ أن يقدم للجنة الامتحان رسالة غير التى نوقش فيها سابقا.

والناجح فى امتحان الدكتوراه أو العالمية يمنح شهادة العالمية ولقب (دكتور فى الآداب من الجامعة المصرية).

فى الامتحانات الخصوصية للمستمعين

المادة ٢٠ – الطالب المستمع الذى يقيد نفسه فى مادة معينة لقصد أداء الامتحان فيها يجب عليه أن يتقدم لامتحانها فى آخر السنة الدراسية مباشرة. ويجوز لهذا الطالب أن يحصل على شهادات إدارية من الجامعة بما يحصل عليه فى الامتحان من الدرجات.

الفصل الثالث – فى نظام حضور الدروس

المادة ٢١ – مدة الدراسة السنوية هى من أول نوفمبر لآخر مايو.

دروس قسم الآداب درجاتها المختلفة تنقسم إلى قسمين.

المادة ٢٢ – دروس خصوصية – ومحاضرات عمومية.

فالدروس الخصوصية خاصة بالطلبة المنتسبين والمستمعين النظاميين الذين يريدون أداء الامتحان. أما المحاضرات العمومية فيحضرها من يشاء من راغبى الاستفادة بلا قيد أو شرط.

المادة ٢٣ – مفروض على جميــع الطلبــة المنتــسبين والمــستمعين النظاميين أن يواظبوا على حضور الدروس مواظبة لا تقــل عن ٨٠٪ من مجموع ما يلقى فى كل مــادة مــن الــدروس والمحاضرات ولا يقبل فى الامتحان إلا من كان حاصلا على هذه النسبة.

ولا ينطبق هذا الشرط على طلبة السنة الأولى التحضيرية.

غير أن لمجلس القسم أن يتسامح مع الطالب الــذى حــضر أكثر من ٥٠٪ ويجيز له الامتحان إذا ثبت أن تــأخره كــان لأسباب مشروعة ومقبولة وأنه من المجدين المجتهدين الذين يستحقون المعاملة بهذه الرعاية الخاصة.

ولا يقبل عذر من حضر أقل من ٥٠٪ أصلا.

الفصل الرابع – فى الرسوم المقررة

المادة ٢٤ – الرسوم المقررة على الطلبة:

(١) بالنسبة للطلبة المنتسبين	جنيه	مليم	(٢) بالنسبة للطلبة المستمعين النظاميين	جنيه	مليم
رسم الانتساب السنوى			رسم القيد السنوى		
" امتحان القبول والامتحانات السنوية			" رسم الامتحان		
" امتحان الليسانس					
" امتحان الدكتوراه					

الباب الثانى

فى الطلبة المنتسبين والمستمعين

المادة ٢٥ – ينقسم الطلبة إلى قسمين طلبة منتسبين وطلبة مستمعين نظاميين:

فى الطلبة المنتسبين

المادة ٢٦ – الطلبة المنتسبون هم الذين تنطبق عليهم الشروط الخاصة بالانتساب (المبينة بالمادة ٣) ويقيدون أسماءهم فى الجامعة المصرية راغبين فى دراسة المواد المقررة لأحد أقسام الليسانس الأربعة (المبينة بالمادة ٥) دراسة نظامية بقصد الحصول على الشهادات التى تمنحها الجامعة ولهم الحق فى التقدم لامتحانات الليسانس فى الآداب وشهادة العالمية.

المادة ٢٧ – طلب الانتساب يقدم بعنوان رئيس الجامعة المصرية على الاستمارة الخاصة التى يمكن للطالب الحصول عليها من سكرتارية الجامعة ويجب أن يبين فيه الطالب اسمه ولقبه وجنسيته وعنوانه ومحل ميلاده واسم والده أو ولى أمره وعنوانه وأن يرفق به الأوراق الآتية:

١– الشهادة المخولة له حق الانتساب (كالمبين فى المادة ٣).
٢– شهادة الميلاد أو صورة رسمية منها.
٣– إيصال دفع رسم الانتساب.

ويكون تقديم طلب الانتساب إلى سكرتارية الجامعة فى المدة ما بين أول أغسطس وآخر نوفمبر من كل سنة ولا يقبل بعد ذلك طلب الانتساب إلا بتصريح خاص من رئيس الجامعة إذا رأى مبررا لذلك على شرط أن لا يكون ذلك بعد آخر شهر ديسمبر من كل سنة.

المادة ٢٨ – رئيس الجامعة هو الذى يقرر قبول انتساب الطلبة بالجامعة بالتأشير منه بذلك على الطلبات التى تستوفى فيها الشروط المبينة فى المادة السابقة.

المادة ٢٩ – تسلم السكرتارية للطالب الذى يتقرر قبول انتسابه بطاقة شخصية ذات عدد مسلسل وبها بيان تاريخ تقرير انتسابه وتحتوى أيضا على كل البيانات الخاصة به المبينة فى طلب الانتساب وهذه البطاقة تبيح له الاشتغال بمكتبة الجامعة مع مراعاة الشروط المبينة بلائحة تلك المكتبة والطالب ملزم بتقديم هذه البطاقة لسكرتارية الجامعة عند تجديد انتسابه فى كل سنة وطلب التقدم للامتحانات إثباتا لشخصيته.

المادة ٣٠ – يجب على الطلبة المنتسبين أن يقدموا قبل آخر نوفمبر من كل سنة طلبا لتجديد انتسابهم على الاستمارة الخاصة بذلك التى تعطى لهم من سكرتارية الجامعة وأن يرفقوا به الإيصال الدال على دفع رسم الانتساب السنوى فتعطيهم السكرتارية جواز الحضور فى الدروس وعليهم أن يقدموا هذا الجواز للمستخدم المكلف بالمراقبة عند الدخول فى كل حصة متى طلب منهم ذلك.

فى الطلبة المستمعين

المادة ٣١ – الطلبة المستمعون النظاميون هم الذين يقيدون أسماءهم لاستماع دروس معينة بلا شرط ولا قيد وليس لهم ما للمنتسبين من الحقوق المتقدم ذكرها ولهم أن يتقدموا للامتحانات الشفوية السنوية للدروس التى حضروها بشرط المواظبة كما سيبين بعد ويكون لهم الحق فى الحصول على شهادة إدارية (كما هو مبين بالمادة ٢٠).

المادة ٣٢ – طلب الاستماع بالنسبة للطلبة النظاميين يقدم على الاستمارة الخاصة بذلك التى تعطى للطالب من سكرتارية الجامعة ويجب أن يبين الطالب فيها اسمه ولقبه وعنوانه والدروس التى يرغب فى استماعها وتأدية الامتحان فيها وأن يرفق بهذا الإيصال الدال على دفع رسم القيد السنوى.

وليس لطلبات الاستماع ميعاد معين فيجوز قبولها فى أى وقت قدمت.

المادة ٣٣ – طلب التقدم للامتحان يكون باسم رئيس الجامعة المصرية ويجب تقديمه قبل موعد الامتحان بأسبوعين على الأقل ويرفق به إيصال دفع رسم الامتحان.

المادة ٣٤ – تثبت المواظبة للطلبة بالتوقيع منهم على دفتر إثبات الحضور الذى تعده سكرتارية الجامعة لهذا الغرض ولا يسمح بالتوقيع على الدفتر للطالب الذى يحضر متأخرا عن ميعاد ابتداء الدرس بأكثر من عشر دقائق.

وإذا خرج الطالب قبل انتهاء المحاضرة أسقطت هذه المحاضرة من مجموع المفروض عليه حضوره لإمكان التقدم للامتحان.

المادة ٣٥ – لمجلس إدارة الجامعة أن يقرر إعفاء الطالب المنتسب أو المستمع النظامى من كل الرسوم أو بعضها إذا ثبتت أهلية الطالب لهذا الإعفاء وله تقدير ظروف الطالب والحكم عليها.

المادة ٣٦ – عدم مواظبة الطالب المعفى بنسبة ٨٠% من مجموع دروس ومحاضرات كل مادة أو سوء سلوكه أو عدم نجاحه فى أى امتحان يتقدم له يحرم الطالب من امتياز المعافاة بناء على اقتراح مجلس القسم.

المادة ٣٧ – كل رسم يدفع لا يرد بأى حال من الأحوال ولا لأى سبب من الأسباب ويستثنى من ذلك طلب الامتحان للحصول على شهادة الليسانس والعالمية فى حالة ما إذا لم يتقدم للامتحان لعذر شرعى أو تقدم ولم ينجح فيرد إليه نصف الرسوم المدفوعة على أن يدفع الرسوم كاملة إذا تقدم للامتحان مرة أخرى.

المادة ٣٨ – طلب الإعفاء من الرسوم كلها أو بعضها يقدم فى كل عام لرئيس الجامعة مرفقا بالشهادات المثبتة لما يؤيد استحقاق الطالب للإعفاء.

فى المدرسين

المادة ٣٩ – ينقسم المدرسون فى الجامعة إلى ثلاث طبقات الأولى طبقة الأساتذة والثانية طبقة المحاضرين والثالثة طبقة المبصرين (مساعدين).

المادة ٤٠ – الأستاذ هو الذى نال شهادة الدكتوراه فى فنه المختص به من جامعة معترف بها وأذن له بالتدريس فى جامعة أجنبية أو فى قسم الآداب نفسه واشتغل بالتدريس بعد هـذا الإذن سـنة على الأقل دون أن يصدر من الجامعة التى درس فيهـا مـا يطعن فى كفاءته.

المادة ٤١ – المحاضر هو الذى نال شهادة الدكتوراه فى فنه المختص به من جامعة معترف بها وحصل على الإذن بالتدريس فـى جامعة أجنبية فإن لم يكن حصل على هـذا الإذن فيجـب أن يلقى محاضرة أو محاضرات يشهدها أساتذة القسم ويتداولون بعد ذلك فى إعطائه هذا الإذن. وبعد أن تمضى سنة يبحـث مجلس الأساتذة فى المحاضر فيرفعه إلى مرتبـة الأسـتاذ أو يبقيه محاضرا أو يفصله من القسم.

المادة ٤٢ – المبصر (المساعد) هو الذى نال درجـة الليـسانس فـى الآداب على الأقل من جامعة معترف بها وتكون السنة الأولى التى يمضيها فى الجامعة سنة تجربة ثم ينظر مجلس الأساتذة فى أمره مسترشدا بالأستاذ أو الأساتذة الذين اشـتغل معهـم فيثبته فى عمله أو يقرر استمرار التجربـة سـنة أخـرى أو يخرجه ولا ينقل إلى مرتبة المحاضر إلا إذا حـصل علـى الدكتوراه.

فى مجلس القسم واختصاصه

المادة ٤٣ – يتألف مجلس القسم من جميع الأساتذة والمحاضرين الذين يدرسون فى الجامعة ولا يحضره المبصرون (المـساعدون) إلا بدعوى خاصة.

المادة ٤٤ – يجتمع مجلس القسم فى مواعيد ثابتة مرة على الأقل فى كل شهر طول مدة السنة الدراسية ويجتمع أيضا كل ما طلب انعقاده ثلاثة من أعضائه أو كل ما رأى عميد القسم ضرورة لذلك أو إذا دعاه رئيس الجامعة.

المادة ٤٥ – يصح اجتماع مجلس القسم إذا حضره خمسا الأعضاء على الأقل مع حذف الكسر وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وفى حالة تساوى عدد الأصوات يرجح رأى الفريق الذى انضم إليه العميد.

المادة ٤٦ – ينتخب المجلس فى كل سنة بالاقتراع السرى عميدا ووكيلا له ويشترط أن يكون العميد ووكيله من الأساتذة ويجوز إعادة انتخابه مرتين ولا يعاد انتخابهما بعد ذلك إلا إذا مضت ثلاث سنوات.

المادة ٤٧ – وينتخب المجلس سكرتيرا يصح أن يكون من المحاضرين ويكون هذا السكرتير على اتصال بسكرتير الجامعة. وللمجلس أن يدعو سكرتير الجامعة لحضور جلساته متى اقتضت الحال.

المادة ٤٨ – مجلس القسم مختص بما يأتي:

أولا – الحركة العلمية فى القسم كوضع البرامج وتعيين مواعيد الدروس والامتحان وتقرير نتائجه وإعلان هذا كله.

ثانيا – إقرار تعيين المدرسين الجدد والإذن لهم بالتدريس والنظر فى أمرهم بعد التجربة حسبما بين المادتين ٤١ و٤٢.

ثالثا – الإشراف العلمى على اختيار أعضاء إرساليات القسم ودراستهم وأنواع ما يدرسون وتقدير ما قام به كل منهم من العمل أثناء دراسته عند الانتهاء منها.

رابعا – إعداد ميزانية القسم فى كل سنة لعرضها على مجلس الإدارة.

خامسا – وضع النظام التأديبى للطلبة.

سادسا – عرض ما يرى من الاقتراحات لتعديل نظام القسم على مجلس الإدارة.

المادة ٤٩ – مجلس القسم وحده مختص بالفصل فيما يمكن أن ينسب إلى الأستاذ أو المحاضر أو المبصر (المساعد) من تقصير فى واجباته وينفذ قراراته فى ذلك مجلس الإدارة فيما يخصه ويوضع لهذا نظام خاص.

المادة ٥٠ – الأساتذة لحكم نيلهم هذا اللقب أعضاء فى الجمعية العمومية للجامعة وهم معفون من الاشتراك المالى.

المادة ٥١ – يمثل العميد القسم تمثيلا علميا وأدبيا ويرأس جلسات مجلس القسم وينفذ قراراته ويكون صلة بينه وبين مجلس الإدارة من جهة والطلبة والجمهور من جهة أخرى ويعين الأوقات التى يستقبل فيه الطلبة والجمهور فى الجامعة كل أسبوع ويضع تقريرا سنويا عن حالة الدراسة يقدمه لمجلس القسم ثم يقدم إلى مجلس الإدارة ثم ينشر على الجمهور•.

• **يتضمن مشروع هذه اللائحة ما يلى:**

الغرض من إنشاء قسم الآداب وشروط القبول فيه والمواد الدراسية التى يدرسها الطلاب، والامتحانات والرسوم المقررة وشروط تعيين أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمساعدين ومجالس الأقسام واختصاصاتها.

الوثيقة رقم (٣٨)

تقرير
مرفوع من مجلس أساتذة قسم الآداب
إلى مجلس إدارة الجامعة

حضرة صاحب العزة وكيل الجامعة المصرية.

لقد تحدث بعضنا إلى بعض فى شأن الجامعة وأزمعنا أن نلتقى مرات متواليات لندرس ذلك الأمر ونقيد ما يخطر لنا من طرق الإصلاح لنعرضه على مجلس إدارة الجامعة وعلى غيره من المراجع التى يصح أن يعول عليها وكان الدافع لنا إلى ذلك رغبتنا الأكيدة فى ترقى ذلك المعهد الذى نتصل به ونعترف له بسابق الفضل علينا وكذلك علمنا بما يمكن أن يؤديه إلى وطننا من الخدمات الجليلة ورغبتنا الأكيدة فى خدمة ذلك الوطن من سبيل العلم ونشره.

لم نكد نتحدث إلى عزتكم فى حالة الجامعة وضعفها وما نرجوه لها من كمال حتى أحسسنا باشتراككم معنا فى أن الجامعة عليلة وأنها لن تستطيع أن تبقى مع هذه العلة وأن الواجب الوطنى يقضى ببذل الجهود من كل وجه لشفائها.

أحسسنا ذلك من عزتكم وأحسسنا أن مجلس الإدارة يشارككم فيه فكان لنا من هذا الإحساس قوة على المضى فى العمل ومعالجة الاقتراحات التى نخالها تفيد ولنا الشرف أن نرفع إلى عزتكم هذا التقرير الذى يشتمل عليها لإصلاح قسم الآداب ونرجو أن يجد من عزتكم ومن مجلس الإدارة قبولا.

(١)

(نشأة الجامعة)

لما اشتدت قوة الحركة الوطنية فى أوائل هذا القرن شعر أفراد من خاصة المصريين بنقص نظم التعليم فى جميع طبقاته وودوا لو نشأت فى مصر حركة قوية تدعو إلى تعميم التعليم الأولى وإصلاح التعليم الثانوى والعالى وشعروا[1]– أن حاجة الأمة إلى علماء راسخين فى العلم ليست بأقل من حاجتها فى الأزمات السابقة إلى متعلمين عاملين وأنه حان الوقت لتخريج شببية تأخذ بيد الأمة فتحلها المقام الذى يجب أن يكون بين الأمم الراقية ذلك المقام الذى لن تناله إلا إذا أقبل أبناؤها على العالم ولم يقتصروا منه على ما يستفتحون به أبواب الكسب والارتزاق".

---

[1] انظر خطاب حضرة صاحب الدولة ثروت باشا فى افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨.

وكذلك شعروا[1] " بمجيء اليوم الذى تقضى فيه الضرورة علــى الشبيبة المصرية بورود مناهل التربية العلمية المحضة فى نفس القاهرة دون أن تتغرب فى ربوع العلم التى نالت بفضله مكانــة عاليــة فــى العمران".

وكذلك شعروا[2] "أن صلات تعددت بين الشرق والغــرب... وأن أمم الشرق أحست بما يتهددها من خطر الجمود والوقــوف وأصــبحت كلها وهى شاعرة بالحاجة الماسة إلى تلقى ثمرات العلوم التى وصــلت إليها أوروبا بما يوافق طبيعتها ومزاجها".

وكذلك شعروا[3] "بالحاجة إلى التمتع بثمرات العلم الحر الخــالص من كل قيد". شعروا بذلك كله فنشأت فكرة الجامعة المصرية من ذلــك الشعور فسرعان ما اكتتب الناس بالأموال واشتركوا فى تأســيس هــذا المعهد ولم تتردد الحكومة فى إمداده بالإعانة المالية وأسرع العرش إلى تشجيعه[4].

لم تكد تفتح الجامعة أبوابها للناس فى سنة ١٩٠٨ حتى غــصت بالطلاب والمستمعين من كل طبقة ومذهب ومن كل سن وجيل وقد كان

---

١ انظر خطاب حضرة صاحب الدولة سمو الأمير أحمد فؤاد فى افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨.

٢ انظر خطاب سعادة أحمد زكى باشا سكرتير الجامعة فى حفلة افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨.

٣ انظر خطاب المرحوم قاسم بك أمين

٤ انظر خطاب سمو الخديو الأسبق عباس فى حفلة الافتتاح.

ازدحام الناس على هذا المعهد شديدا حتى اضطر الأساتذة إلى أن يلقوا محاضراتهم مرتين ومرات ليتمكنوا من إسماعها لهذا الجمهور الضخم الذى كان يضيق به المكان على سعته ورحبه.

الجامعة إذا نتيجة جهد وطنى عظيم ووجودها تحقيق لأمل وطنى عظيم ولهذا وكل أمر إدارتها عند نشأتها إلى خيرة أبناء الأمة وأشـــدهم كفاءة وأمانة وغيرة على رقيها فكان على رأس هذا الملأ صاحب الدولة عم صاحب العرش وقتئذ ولن تنسى الأمة ما قام به ذلك الـــرئيس مـــن الكد والعناء حتى كسب لها بمكانته الممتازة فى مصر والخارج منزلـــة ثابتة واسما محمودا فاختار لها من خيرة الأساتذة من مختلـــف الـــبلاد الغربية حتى يجعل للجهد المصرى الجليل ذكرا حسنا فى تلـــك الـــبلاد وحتى تنتفع الأمة المصرية بثمرات علوم الأكفاء من أساتذة الغرب وفى الأثناء التى كان يستعان فيها بأهل الغرب من العلمـــاء كانـــت توجـــه البعثات العلمية من شبان المصريين إلى الجامعات المختلفة فى أوروبـــا حتى إذا أتموا دروسهم عادوا إلى مصر وأســـسوا بجهودهم وخبـــرتهم الجامعة تأسيسا صحيحا وأعطوها شكلها النهائى[1].

خلقت الجامعة فى مصر رغم شبابها جوا علميا جديدا لـــم تكـــن تعهده من قبل ولا يمكن أن ينكر أثره العظيم فى حياتنا الجديدة ويرجى منه لمصر فى طرق التفكير الخير كله.

---

١ انظر خطاب دولة رئيس الجامعة سنة ١٩٠٨ فى حفلة الافتتاح.

والخلاصة أن الجامعة ثمرة من ثمرات الجهاد الوطنى وأثر عظيم من آثار الطموح المصرى إلى الكمال اشترك فى إيجادها الشعب المصرى والجالس على عرش مصر الآن وجهود أهل الفكر من الأساتذة المصريين والغربيين ولهذا كله حرمة يجب أن ترعى وحق يجب أن يصان احتفاظا بكرامة الشعب وجلالة الملك وجهود أهل الفكر.

يجب أن لا تبقى الجامعة قائمة فحسب بل تصلح وتنمو وتؤدى الغرض الذى أنشئت له وهو منح مصر حقها من العلم الحر الصحيح.

(٢)

(حالة ضعف الجامعة وأسبابه)

لم تكد تمضى على الجامعة أعوام حتى أخذت الهمم تفتر والعزائم تضعف وأخذ الناس ينصرفون عنها قليلا وأخذت هى تتباطأ فى أداء واجبها شيئا فشيئا. فقل اكتتاب الناس – بالأموال بل لم يبر ناس بوعودهم ولم يعطوا الجامعة ما كانوا قد تبرعوا به وحصل اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة مما أنتج مشادة لم تلبث الجامعة من جراء ذلك كله أن وقفت عن الرقى ثم تأخرت.

قلت الاكتتابات فضعفت أموال الجامعة واضطرت إلى تخفيض نفقاتها فما كانت تقدم على عمل إلا بعد التردد الشديد فأهملت طوعا أو كرها دعوة الأساتذة الغربيين فانقطع عنها بانقطاعهم هذا التيار العلمى الحى الذى كان يأتيها من أوروبا فيبعث فيها القوة ويدعو إليها الشباب الظامئ إلى الجديد.

ضعفت عنايتها بالبعثات العلمية فقللت عدد الإرساليات وقصرت في مراقبة الموجود منها في أوروبا وكانت النتيجة مؤلمة جدا فلم يتزايد عدد الذين كانت تستطيع الجامعة أن تنتفع بهم من المصريين بل تناقص. وبعد هذا الإنفاق الكثير لم يخلص للجامعة من إرسالياتها إلا خمسة يدرسون فيها مع أن عدد الذين أرسلتهم قد نيف على الأربعين.

على أن هناك سببا آخر ليس أقل خطرا مما تقدم وهو أن حب العلم للعلم مثل أعلى لا يطمع فيه إلا الأقلون عددا وإنما يتعلم الناس غالبا ليستعينوا بالعلم على الحياة ولذلك عنيت الجامعات في الغرب بالأمرين جميعا فدرست العلم للعلم ومنحت شهادات وإجازات تمكن أصحابها من أن يعيشوا وكان من الحق على الجامعة أن تفكر في ذلك وتعنى به فتمنح شهادات تعترف بها الحكومة وتقدر لها قيمة مالية يقبل الناس عليها جماعات فمنهم من يظفر بالشهادات للانتفاع بها ومنهم الأفذاذ الذين ينزعون للدرس الصحيح والتخصص العلمي النافع. فكرت الجامعة في ذلك وسعت إليه ولكنها لم تفلح لأن الحكومة احتفظت لنفسها بامتيازات شديدة في الامتحان ولم تعترف لشهادات الجامعة بقيمة تذكر فظل الطلبة يسعون إلى الجامعة لا يطلبون وراء ذلك ربحا ماديا وأن عدد هؤلاء الطلبة الذين لا يزالون يختلفون إلى الجامعة ليسمعوا الدروس ليدعو حقا إلى الإعجاب ويبشر بأن مصر في مستقبلها ستقدر قيمة العلم نفسه.

ليس للجامعة طلبة متخصصون إنما تستعير طلبتها من المـــدارس المختلفة سواء منها الدينية والمدنية وسواء منها العالية والثانوية ومـــن هنا أيضا لم يمكن أن تثمر دروسها الثمر المنتظر وذلك للتفاوت الواقع بين معلومات الطلبة وتكوين أذهانهم وقد يدعو ذلك إلى تكليف الأساتذة جهدا شديدا وإلى تقديم العلم فى ألوان مختلفة قد لا تتفق مع الأســـاليب العلمية التى يألفها الأستاذ عند تدريسه العلم العالى. وقد لا تكون صالحة لجذب نفر من الطلاب إلى التردد على الجامعة والاستمرار فى طلـــب دروسها.

وكذلك نجد من أسباب الضعف أن دروس الجامعة ليلية يحضرها الناس بعد أن يكونوا قد أمضوا يومهم فى الكد والعمل فهم إلى الراحـــة أحوج منهم إلى الدروس والتحصيل.

ثم لم تستعض الجامعة عن قيمة الشهادات المالية بمنح المكافـــآت وتشجيع الطلبة فظل عدد الطلاب يتناقص وظلت حركتها تضعف.

كانت الحال كذلك فى سنة ١٩١٤ ثم أعلنت الحرب واضـــطرب أمر العالم فتأثرت الجامعة بذلك تأثرا كاد يأتى عليها لـــولا أن مجلـــس إدارتها جاهد جهادا محمودا فاحتفظ لها بالوجود رغم اشتداد فقرهـــا إذ فقدت مقدارا عظيما من الإعانات ورغم أنه انقطعت الصلة تقريبا بينها وبين أوروبا فأصبح معظم أساتذتها من المصريين وحرمت بذلك جهود أساتذة الغرب ورغم مقاومة الحكومة لها إذ منعـــت بعـــض الأســـاتذة المصريين من العمل فيها ورغم انتقالها إلى مكان لا يصلح بأى وجـــه

من الوجوه ولا يليق بها ورغم شغل الناس عن العلم بالحرب وما كـــان لها من النتائج السياسية فى مصر فعاشت الجامعة المصرية منـــذ ســـنة ١٩١٤ إلى الآن عيشة خمول فقد أخذت منذ السنة الماضية تسترد شيئا من القوة والنشاط الفكرى لم تكن لتعرفه منذ انقطـــع عنهـــا الأســـاتذة الأوروبيون.

ظلت الجامعة على هذا الحال التعس وهى تنتظر أن تهيـــأ لهـــا الظروف التى تمكنها من استئناف الحياة ونشاط الحركة وقد يخيل لنا أن الفرصة الآن سانحة لإنعاش الجامعة وقد – انتهت الحـــرب وســـكنت العاصفة السياسية وأصبحت حكومة مصر وطنيـــة مـــسئولة وأصـــبح المصريون جميعا يشعرون شعورا قويا بأن حياتهم منذ الآن لن تكـــون جهادا فى كل باب من أبواب العمل... فهل يتناول الجهـــاد المـــصرى الجامعة فى هذا العصر الجديد.

(٣)

(طرق الإصلاح)

يجب أن يتناول الجهاد القومى فى سبيل الإصلاح الجامعة كمـــا يتناول كل شىء يمس حياتنا العلمية وغيرها ونحن واثقون بأن الجامعة سترقى وستحقق آمال الأمة فيها وأنها ليست محتاجة فـــى ذلـــك إلا أن تذكر الناس بمكانها وتنبئهم بحاجتها إلى المعونة.

وسبيلها الطبيعى إلى ذلك هو أن يثبت أساتذتها ومجلس إدارتهـا أنها لا تدخر ولن تدخر جهدها فى القيام بتحقيق ما عقد بها من الآمـال – فلا يفتر الأساتذة عن درس العلم درسا صحيحا وترغيب الناس فيـه بقدر ما يستطيعون والقيام بتوسيع الميدان العلمى الـذى يعملـون فيـه شاعرين بأن فى عنقهم واجبا عظيما يكلفهم شيئا أكثر من إلقاء الدروس هو أن – يقفوا جهودهم على إيجاد الحياة العقلية التى لا سبيل لنهوض الأمة بدونها.

ولا يقصر مجلس الإدارة فى القيام بتـدبير أمورهـا واسـتثمار أموالها والاستزادة من مواردها مستعينا فى تـدبير شـؤونها العلميـة استعانة صحيحة بالأساتذة فإن معرفتهم بشؤون الجامعـة ومـزاولتهم الدرس واتصالهم بطلبة العلم وأساتذته وحياتهم كلها تجعل لمعونتهم قيمة خاصة لا يمكن أن يستغنى عنها فى تدبير شؤون الجامعة. ولقد سلكت الجامعات كلها هذا السبيل وبالغت فيه حتى إن لفظ الجامعة إذا أطلق لا يفهم منه إلا الأساتذة وحتى إن مجلس الإدارة فى الجامعات يتكون مـن الأساتذة وبعض العلماء والفنيين الذين يمثلون وزارة المعارف وعلـى ذلك ينبغى أن تحذو جامعتنا الناشئة حذو الجامعات فى هذا السبيل.

ويسرنا أن الأساتذة ومجلس الإدارة يشعرون بهذا الواجب شعورا قويا ويودون لو وفقوا إلى القيام به ليرقوا بالجامعة إلى الأوج الذى يليق بها.

ولكن يدا واحدة لا تصفق. وشعور الأساتذة ومجلس الإدارة بواجبهم وحرصهم على أدائه لا يكفل وحده تحقيق هذه الآمال إلا إذا اشترك فى ذلك الشعب والعرش والحكومة فأما الشعب فعليه أن يذكر أن الجامعة كانت أملا من آماله الوطنية العزيزة لم يحققه إلا بعد جهد عنيف ولا ينبغى أن ينسى ما بذل من جهد وما نال من فوز قليل ولا يكتفى من هذا كله بالسكون فإن الشعب الناهض إنما يعمل ليفوز وليفوز فوزا كبيرا.

يطمح الشعب إلى الاستقلال ولن يطمئن إلا إذا فاز به كاملا فينبغى أن يعلم أن الاستقلال العلمى هو الدعامة المثبتة للاستقلال السياسى وعلى ذلك فطبيعى أن يوجه عنايته الخاصة إلى الحركة العلمية التى يجب أن تنبعث من الجامعة.

طبيعى أن يستأنف الشعب بذل الأموال والاشتراك فى الجامعة ليشرف بالفعل على إنفاق ما يبذل من المال إن أراد.

طبيعى أن يختلف الشباب الناهض إلى أقسام الجامعة المصرية للدرس فيها فيستفيد ويمنحها الحياة فليست حياة الجامعة بالمال وحده ولا بالأساتذة وحدهم وإنما هى بالتعاون بين الأستاذ والطالب على إيجاد الحركة الفكرية ومد ظلها.

وأما صاحب العرش فقد تعهد الجامعة ولما تولد فأنشأها ونماها وهى لا تزال خليقة منه بهذه الرعاية والعناية لأن له فيها الأثر العظيم من جهة ولأنها من جهة أخرى أمل وطنى كبير وقد عهدناه عطوفا على آمالنا الوطنية مشجعا لها.

فإذا كسبت الجامعة تأييد الأمة وعطف جلالة الملك فلا مندوحة من أن تقدر الحكومة هذا قدره فتعترف بشهادات الجامعة كما اعترفت بالجامعة نفسها ويصبح هذا المعهد بعد ذلك عقد آمال الشباب من الجهتين العلمية والعملية وبهذا تستطيع الجامعة أن تضمن لنفسها الحياة.

وليس هناك ما يمنع من تحقيق الاعتراف الرسمى بشهادات الجامعة إذ أصبحت الحكومة وطنية لا تأثير للأجنبى فيها والجامعة مستعدة كل الاستعداد لأن تقبل اشتراك وزارة المعارف فى إدارتها والإشراف على التعليم فيها اشتراكا وإشرافا لا يضيع معهما استقلالها الخاص الذى لا بد منه لكل جامعة راقية. على أن الجامعة حين تطلب الاعتراف بشهاداتها إنما تفعل ذلك لأنها تعتقد أن التعليم فيها ليس أقل قيمة من التعليم فى قسم الآداب بمدرسة المعلمين العليا أو بما سيكون فى قسم الآداب من الجامعة الأميرية وليس أدل على ذلك من المقارنة بين نظام التعليم الملحق بهذا وبين نظم التعليم فى مدرسة المعلمين وفى تقرير الجامعة الأميرية وإذا نفذ النظام الملحق بهذا (وتنفيذه سهل كما أن إشراف وزارة المعارف عليه سهل أيضا) فلن يكون خريجو الجامعة أقل كفاءة من خريجى مدارس الحكومة بل سيكون خريجو الجامعة من تنوع الدرس وإتقانه بحيث يمكن الانتفاع بهم فى التعليم وغير التعليم من المهن الأدبية المختلفة كضروب التحرير والترجمة إذ سيكون منهم المتقن للآداب والفلسفة والتاريخ واللغات بل وقد يصلحون للاشتغال بتصحيح الكتب العربية القديمة التى أخذت تنشرها وزارة – المعارف بواسطة دار الكتب المصرية تصحيحا علميا.

(٤)

(الخاتمة)

والخلاصة أن الجامعة التى تطلب تأييد الأمة وعطف جلالة الملك والاعتراف بشهاداتها قد حاولت بقدر ما تستطيع أن تجعل نفسها أهلا لهذا كله فوضعت ما يلائمه من النظم التى يمكن تحقيقها الآن وترقيتها فى المستقبل ويتناول التقرير المقدم ثلاثة أبواب:

الأول – فى نظام التعليم.

الثانى – فى الطلبة المستمعين والمنتسبين.

الثالث – فى الأساتذة ومجلس القسم•.

• **يتضح من هذا التقرير** أن أساتذة قسم الآداب بالجامعة عرضوا على مجلس إدارة الجامعة الحالة التى وصلت إليها الجامعة وما يرجونه من إصلاح فتعرضوا لنشأة الجامعة فى أوائل هذا القول نتيجة للجهد الوطنى العظيم – وأوضحوا أن أسباب ضعف الجامعة فى تلك الفترة يرجع إلى ضعف مواردها المالية نتيجة لتناقص حركة الاكتتابات حتى اضطرت الجامعة إلى تخفيض نفقاتها مما ترتب عليه ضعف الاهتمام بالبعثات العلمية – وتوقف دعوة الأساتذة الأوروبيين مما أدى إلى انقطاع الصلة التى كانت تصل الجامعة بأوروبا، هذا إلى جانب عدم منح الجامعة الشهادات المعترف بها من الحكومة – والتى يمكن لأصحابها العمل بها – واقتصار دروس الجامعة على الفترة المسائية. كل ذلك أدى إلى تناقص عدد الطلاب بها.

وإلى جانب ذلك فقد أوضح التقرير أن الجامعة تأثرت بقيام الحرب العالمية الأولى بخاصة وأنها فقدت معظم الإعانات التى كانت تقدم لها – وانقطعت صلتها بأوروبا تقريبا وأصبح معظم أساتذتها من المصريين – وبعد أن انتهت الحرب – وأصبح المصريون جميعا يشعرون بضرورة قيام الجامعة بدورها المؤثر فى تحقيق آمال الأمة المصرية – فإن طرق الإصلاح التى تفرض نفسها لإنعاش الحياة الجامعية تنحصر فى بذل الأموال للجامعة حتى تستطيع القيام بدورها المنوط بها – والاعتراف الرسمى بشهادة الجامعة – مع استعداد الجامعة بقبول اشتراك وزارة المعارف فى الإشراف على التعليم بها بشرط ألا يؤثر ذلك على استقلال الجامعة أو حريتها فى إدارة أمورها.

الوثيقة رقم (٣٩)

وزارة المعارف العمومية
تقرير عن أعمال لجنة الجامعة

اجتمعت اللجنة العامة فى أربع جلسات - بكامل أعضائها - ولم يغب إلا عدد قليل جدا من الأعضاء - واجتمعت كل من اللجنة الفرعية للآداب والعلوم مرتين على حدة - وعرضت قراراتهما على اللجنة العامة - وانتهى الأمر بالقرارات الآتية:

أولا- ما يتعلق بالطلبة الحاليين:

١- يعتبر طلبة السنة الأولى بمدارس الحقوق والطب - والمعلمين العليا بقسميها - أنهم طلبة السنة الأولى بالدراسة المتوسطة بكليتهم "قسمهم" - ويدرسون مناهجهم الحالية هذه السنة. وأعلن حضرتا على ماهر بك وأبو هيف بك - عزمهما على تقديم تقرير يبين أن القرار المتعلق بمدرستهما غير قابل للتنفيذ بطريقة مقبولة.

٢- يخير طلبة السنة الأولى بمدرستى الطب والحقوق - بين الالتحاق بالجامعة - وعليهم حينئذ دراسة سنة ثانية فى الدراسة المتوسطة - وبين استمرارهم فى دراستهم العادية للدبلوم - بدون التحاق بالجامعة.

٣- يعمل منهج خاص يدرس فى العام المدرسى المقبل لطلاب الجامعة - الذين ينقلون إلى السنة الثانية بكلية الحقوق.

٤- يستمر طلبة السنين الأخرى بتلك المدارس الثلاث العالية فى دراستهم العادية - بغير انتساب إلى الجامعة - إلى أن يتخرجوا.

وهنا أبدى حضرة الدكتور منصور رغبة فى النظر فى أمر استمرار الطلبة المنتسبين إلى الجامعة القديمة - لكى يستطيعوا الاستمرار فى دراستهم الحالية - كسائر طلبة المدارس العليا - التى ضمت إلى الوزارة بالأحكام - فرأت الهيئة أن هذا يكون من اختصاص الوزارة.

ثانيا- ما يتعلق بالأحكام التى تتبع فى القبول والامتحان والنظام:

١- المدة المقررة للدراسة المتوسطة سنتان.

٢- لا يقبل بالدراسة المتوسطة إلا الحائزون شهادة الدراسة الثانوية "القسم الثانى" أو لشهادة تعادلها معترف بها.

٣- فى نهاية السنة الأولى الدراسية - يعقد امتحان الانتقال - وفى نهاية السنة الثانية يعقد امتحان نهائى - تسجل أسماء الفائزين فيه فى سجلات الجامعة.

[كان الأصل: "يمنح الفائزون فيه شهادة تعرف بشهادة الدراسة المتوسطة"].

٤- فى امتحان الانتقال - وفى الامتحان النهائى - تكون الاختبارات التحريرية والشفوية أو العملية - مقصورة فى كل مادة من المواد على مقرر السنة.

٥- لا يجوز نقل طالب من السنة الأولى إلى الثانية – أو تسجيل اسمه ضمن الفائزين فى الامتحان النهائى للدراسة المتوسطة – إلا إذا نجح فى الامتحان المقرر عليه – على حسب المادة السابقة.

٦- ابتداء من السنة المدرسية ١٩٢٥ – ١٩٢٦ لا يسوغ قبول أى طالب بأى قسم من أقسام الدراسة العليا بالجامعة – إلا إذا كان اسمه مسجلا على حسب المادة ٣ – أو ثبت أنه أدى امتحانا تعتبره الجامعة معادلا لامتحانى الدراسة المتوسطة فى الكلية التى يطلبها.

[كان الأصل "سنة ١٩٢٣ – ١٩٢٤عدم الالتحاق بأية مدرسة عالية أو بالقسم المعادل لها – إلا إذا حصل على شهادة الدراسة المتوسطة"].

٧- كل طالب رسب فى امتحان الانتقال أو الامتحان النهائى – يمتحن ثانية فى المواد التى رسب فيها – قبل حلول السنة الدراسية التالية.

[وكان الأصل "يجوز امتحان" بدل "يمتحن"]. وحذفت الفقرة الثانية الحكم الخاص بالراسبين.

٨- تسرى الأحكام المتبعة الآن فى مدارس الطب والحقوق والمعلمين العليا – على طلبة الجامعة – فيما يتعلق بالسلوك والمواظبة والعقوبات التأديبية – حتى تضع الجامعة لائحة خاصة بذلك.

["كان الأصل "فى المدارس العالية على طلبة الدراسة المتوسطة"].

ينشأ القانون المتعلق بإنشاء الجامعة الأميرية ونظامها.

٩- يلغى كل ما يخالف هذه الأحكام من القوانين واللوائح السابقة.

أحكام وقتية

الطلبة الحاليون بمدرستى الطب والحقوق وبمدرسة المعلمين العليا بقسميها - الذين لا ينجحون فى امتحان الانتقال الذى يعقد فى نهاية السنة الأولى الدراسية - يعاد امتحانهم قبل حلول السنة المدرسية التالية - فى المواد التى رسبوا فيها - فإذا لم ينجحوا فى هذا الامتحان الثانى - يفصلون من المدرسة - ولكن يجوز قبولهم بالسنة الأولى من أى قسم يختارونه من الجامعة.

[وكان الأصل "بالمدارس العالية بفرق الدراسة المتوسطة من نوع دراستهم" وحذفت كذلك الفرقتان التاليتان].

ثالثا- خطط الدراسة:

(أ) غيرت خطة الدراسة لطلبة الطب كما يأتى:

مواد الدراسة	عدد الحصص فى الأسبوع		ملاحظات
	سنة أولى	سنة ثانية	
الكيمياء	٩	٦	كما كانت
الطبيعة	٦	٦	
علم النبات	٩	—	كانتا متقاربين
علم الحيوان	—	٩	
اللغة الانجليزية أو الفرنسية	٤	٤	كما كانت
المجموع . .	٢٥	٣٥	

(ب) غيرت خطة الدراسة لطلاب الدرجة فى العلوم كما يأتى:

أربعة علوم من العلوم الآتية:

مواد الدراسة	عدد الحصص فى الأسبوع		الأصل	
	سنة أولى	سنة ثانية	سنة أولى	سنة ثانية
الرياضة النظرية	٧	٦	٥	٥
الرياضة التطبيقية	٥	٦	٥	٥
الطبيعة	٦	٦	٦	٦
الكيمياء	٦	٦	٦	٦
علم النبات	٩	—	٩	٩
علم الحيوان	—	٩		
اللغة الانجليزية أو الفرنسية	٤	٤	٤	٤
المجموع . .	٢٨ — ٣٢	٢٨ — ٣١	٢٦ — ٢٩	٢٦ — ٢٩

(ج) غيرت خطط الدراسة لكلية الحقوق كما يأتى:

مواد الدراسة	عدد الحصص في الأسبوع: سنة أولى	سنة ثانية	الأصل: سنة أولى	سنة ثانية
المنطق	٢	—	—	—
الاقتصاد السياسي	٤	—	٤	—
التاريخ الحديث	٤	—	٤	—
اللغة الفرنسية	٨	٨	٦	٦
اللغة الانجليزية	٦	—	٦	—
اللغة العربية	٣	٢	—	—
إحدى المادتين الآتيتين:				
علم النفس وعلم الاجتماع	٣	—	٤	—
مقدمة الشريعة الإسلامية وتشمل (١) أصول الفقه (٢) تاريخ التشريع الاسلامي	—	٣	—	٣
مقدمة القوانين (مبادئ عامة في التشريع والأصول)	—	٣	—	٣
القانون الروماني	—	٤	—	٢
القانون النظامي [نظم الأصل — العلوم السياسية]	—	٤	—	٤
الاقتصاد السياسي	—	٣	—	٣
علم الأخلاق	—	١	—	—
المجموع	٢٧	٢٧	٢٤	٢٥

(د) غيرت خطط الدراسة لكلية الآداب كما يأتى:

مواد الدراسة	عدد الحصص فى الأسبوع		الأصل		ملاحظات
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الأولى	السنة الثانية	
لغتان من اللغات الآتية : العربية	٥	٥	٥	٥	
الانجليزية أو الفرنسية أو الايطالية أو الألمانية	٨	٨	٨	٨	[كان الأصل غير الألمانية]
التاريخ	٤	٤	٤	٤	
الجغرافية	٤	٤	٤	٤	[كان الأصل الجغرافية أو الاقتصاد السياسى]
المنطق والفلسفة . . .	٣	٢	—	—	
إحدى مواد قسم العلوم من ضمنها اللغات والاقتصاد السياسى	٤	٤	٤	٤	[كان الأصل إحدى مواد الدراسة المتوسطة فى العلوم ولا يجوز اختيار الجغرافية او الاقتصاد السياسى باعتبارهما مادتين من مواد قسم العلوم إذا لم يكونا قد اعتبرا من مواد قسم الآداب] .
المجموع . .	٢٧	٢٧	٢٥	٢٥	

رابعا- ما يتعلق بمناهج الدراسة:

(أ) لجنة الآداب:

وضعت لجنة الآداب مناهج جديدة للمواد الآتية: مقدمة القوانين - القانون الرومانى - القانون النظامى - تاريخ التشريع وأصول الفقه - الاقتصاد السياسى (لكلية الحقوق - لا لكلية الآداب) - المنطق - علم النفس - علم الأخلاق - علم الاجتماع - الجغرافية - اللغة العربية وآدابها - اللغة الفرنسية وآدابها - اللغة الإنجليزية - وأما علم التاريخ فقبلت اللجنة المنهج الذى وضعته اللجنة الأولى - وبقيت اللغتان الإيطالية والألمانية بغير قرار فى المناهج - لعدم وجود من يستطيع إبداء الرأى فيهما من الأعضاء.

(ب) لجنة العلوم:

١-وضعت لجنة العلوم مناهج جديدة لدور الانتقال فى المواد الآتية:

الرياضة النظرية والتطبيقية - الكيمياء "لكلية الطب" - علم الحيوان وعلم النبات "لكلية الطب".

٢-أقرت اللجنة المناهج الواردة فى تقرير لجنة الجامعة للدراسة المستديمة.

٣-وضعت اللجنة تقارير خاصة عن الأماكن اللازمة للمعامل - لكى تسع العدد الذى يتوقع وجوده فى دراسة العلوم - وعن المدرسين اللازمين.

(١) الطبيعة: الأماكن الحالية لا تسع أكثر من ٢٥٠ طالبا فـى السنة الأولى و٢٥٠ طالبا فى السنة الثانيـة – وينبغـى زيادتها بنسبة عدد الطلبة – ويلزم مشترى آلات وأدوات جديدة – تبلغ أثمانها ١٠٠٠ جنيه.

الموظفون اللازمون لتدريس هذا العلم والموجودون منهم حالا مبينون بالجدول الآتي:

أنواع الموظفين	اللازمون	الموجودون	المطلوبون
أستاذ . . .	١	١	—
مدرس . . .	٣	١	٢
معيدون . . .	٦	٤	٢
محضرون . . .	٤	٢	٢
صانع ميكانيكي .	١	١	—
فراش معمل . .	٣	١	٢
خادم . . .	٦	٣	٣

(٢) الكيمياء: الأماكن الحالية لا تسع إلا طلبة كليـة الطـب؛ وبعد هذه السنة ينبغى أن يؤمها طلبة مدرسة المعلمين العليـا "قسم العلوم" ويلزم إضافة أماكن أخرى بمقر مدرسة المعلمين العليا تبلغ ثلثى معامل مدرسة الطب تقريبا ما تحتاج إليه مـن الملحقات – بحيث تبلغ مساحتها نحـو ٤٠٠ متـر مربـع – ويحسن إضافة حجر للمحاضرات فى الكيمياء مـع المعامـل الجديدة.

ونظن أنه إذا أخلى جناح من مدرسة المعلمين العليا لتنسيقه وإعداده للمعامل كان العمل ميسرا - وربما ترتب على ذلك إخراج مدرسة المنيرة الابتدائية من بناية مدرسة المعلمين العليا.

ويحسن أخذ رأى الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس فى الجامعة فى الرسوم والتصميمات.

ويلزم لهذه المعامل الجديدة فى أول سنة أدوات وآلات ومواد - تبلغ أثمانها نحو ١٢٠٠ جنيه.

خامسا- ما يتعلق بالرسائل التى وردت على اللجنة:

جاءت رسالتان فى أثناء انعقاد اللجنة ولم تنظر فيهما:

١-الأولى يطلب مرسلوها تقرير إنشاء قسم ليلى لطلبة مدرسة المعلمين العليا بكلية الآداب.

٢-والثانية من طلبة السنة الثانية بمدرسة المعلمين العليا - يطلبون توسيع مناهج السنتين الثالثة والرابعة بمدرسة المعلمين العليا - إذا تقرر انتسابهم إلى الجامعة - وإلا فهم يفضلون تضحية سنة - ليخلصوا من قيود النظام القديم الذى يضع وقتهم فى دراسة علوم مستواها أقل من علوم مستوى الجامعة.

الإمضاء: عبد الفتاح صبرى

سكرتير اللجنة

الوثيقة رقم (٤٠)

لائحة الجامعة

١ - أعضاء الجامعة

يكون الأشخاص المذكورون بعد أعضاء فى الجامعة:

أولا- رجال الإدارة فى الجامعة - وهم الرئيس والمدير ونائب المدير ونظار الكليات.

ثانيا- أعضاء مجلس الإدارة.

ثالثا- أعضاء المجلس العلمى.

رابعا- أعضاء الكليات.

خامسا- السكرتير العام - وأمين المكتبة.

سادسا- أعضاء هيئة المعلمين فى الجامعة - وكل معلم آخر يمكن أن يمنح مركز عضو فى الجامعة بمقتضى اللوائح.

سابعا- خريجو الجامعة.

ثامنا- طلبة الجامعة.

٢- رئيس الجامعة

١- يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته - وهو الذى يمثل الجامعة - وينوب عنها فى كل الظروف الرسمية.

٢- يدعو الرئيس مجلس الإدارة للانعقاد - ويرأس جلساته.

٣- لرئيس الجامعة أن يحضر بحكم وظيفته جلسات المجلس العلمى - ومتى حضر يرأس هذه الجلسات.

٤- لرئيس الجامعة أن ينيب عنه فى القيام بواجباته واختصاصاته - مدير الجامعة أو نائب المدير فى حالة غياب المدير.

٣- مدير الجامعة

٢- المدير هو كبير الموظفين فيما يتعلق بالسلطة الإدارية - والسلطة التنفيذية - والشؤون التعليمية فى الجامعة؛ وعليه أن يمد الرئيس برأيه فى كل الأمور المتعلقة بالجامعة.

٣- يعين المدير بمرسوم يصدر بناء على طلب رئيس الجامعة وموافقة مجلس الإدارة.

٤- يكون المدير عضوا فى مجلس الإدارة - وعضوا بالمجلس العلمى - ورئيسا له - وله بحكم وظيفته أن يحضر أى اجتماع تعقده أية كلية من كليات الجامعة.

٥- يرأس المدير مجلس إدارة الجامعة فى حالة غياب الرئيس.

٦- للمدير أن يعقد المجلس العلمى كلما رأى داعيا لذلك - وله أن يطلب من الرئيس بالكتابة أن يعقد مجلس الإدارة للأشغال المستعجلة.

٤ – نائب المدير

٢– يعين نائب المدير بأمر يصدر من الرئيس بناء على اقتـــراح مـــن مجلس الإدارة.

٣– يقوم نائب المدير مقام المدير فى حالة خلو مركزه وفى حالة غيابه.

٤– يقوم نائب المدير بتنفيذ ما يعهد به إليه المدير بعد موافقة الرئيس.

٥– يكون نائب المدير عضوا فى مجلس الإدارة – والمجلس العلمى – ولـــه بحكم وظيفته أن يحضر أى اجتماع لأية كلية مـــن كليـــات الجامعة.

٥– السكرتير

١– يقوم السكرتير بأعمال السكرتارية لمجلس الإدارة والمجلس العلمى.

٢– يعين سكرتير الجامعة بأمر من الرئيس بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

٣– يقوم السكرتير بالأعمال الآتية:

(أ) تحصيل المصروفات وغيرها من النقود التـــى يجـــب دفعهـــا لخزينة الجامعة.

(ب) تسجيل أسماء طلبة الجامعة وخريجيها.

(ج) مراقبة حسابات الجامعة – ودفع ما يجب عليها دفعه من النقود – وإعداد الميزانية العمومية وجميع البيانات والتقارير المالية.

(د) إعلان نتائج الامتحانات – وإعداد الشهادات المثبتة للدرجات والدبلومات – وغير ذلك من الألقاب العلمية.

(هـ) إدارة مكتب الجامعة وحفظ سجلاتها ومحفوظاتها.

(و) تحرير "تقويم الجامعة" وطبعه.

(ز) تعهد مباني الجامعة - ما عدا المباني الخاصة بالمدارس - أو المباني التي تخصص لإحدى الكليات.

ويقوم بغير ذلك من الأعمال التي تفرضها عليه أحكام اللائحة أو يكلف بها من الرئيس.

٦- نظار الكليات

١-ناظر الكلية هو صاحب السلطة التنفيذية في الكلية - وهو المنوط بدعوة الأعضاء إلى الجلسات - وإعداد جداول الأعمال - والإشراف على المحاضر - وهو بحكم وظيفته عضو في كل اللجان - وهو الذي يقدم طلاب الدرجات للامتحان - ويرشد طلبة الجامعة فيما يتعلق بمناهجهم الدراسية.

٢-يعين ناظر الكلية بأمر يصدر من رئيس الجامعة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

٧- مجلس الإدارة

١-يتكون مجلس الإدارة من المذكورين بعد:

الرئيس.

المدير.

نائب المدير.

نظار الكليات.

عضو نائب من وزارة المالية تختاره تلك الوزارة.

ثلاثة أعضاء من ذوى الكفاءة والدراية - يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف.

٢-رئيس الجامعة هو الذى يرأس جلسات مجلس الإدارة - وإذا غاب ناب عنه المدير.

٣- لا تكون قرارات مجلس الإدارة صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء.

٨- سلطة مجلس الإدارة

يختص مجلس الإدارة بالأعمال الآتية:

(أولا) ١- وضع الاقتراحات الخاصة بتعديل قانون الجامعة - لتعرض على مجلس الوزراء بواسطة وزير المعارف.

٢- إبرام العقود وتنفيذها.

٣-توزيع المبالغ المخصصة للجامعة فى ميزانية الحكومة - وكذلك الإيرادات الأخرى التى تؤول إلى الجامعة.

(ثانيا) ١- استثمار وإدارة الأموال التى تؤول إلى الجامعة بطريق الوقف أو الهبة.

٢- إدارة مالية الجامعة وحساباتها.

٣- إعداد الأبنية والمحال اللازمة لسكنى الطلبة ولحاجاتهم الأخرى وإداراتها.

(ثالثا) ١- النظر فى الشكاوى التى ترفع إليه من الكليات - والفصل فى موضوعها.

٢- النظر فى أى تظلم يرفع إليه من الأساتذة - أو أى عضو آخر من رجال التعليم - أو غيرهم من موظفى الجامعة أو خريجيها أو طلبتها.

(رابعا) النظر فى المسائل الآتية - بناء على اقتراح المجلس العلمى:

١- التقرير باعتبار أى معهد عام للتعليم أو جزء منه فرعا من الجامعة - واعتبار المناهج الدراسية المقررة بمعاهد التعليم العمومية أو فروعها - معادلة لمناهج الجامعة.

٢- إنشاء ألقاب علمية جديدة - أو دبلومات أو شهادات.

٣- التشجيع على الأبحاث العلمية داخل الجامعة.

٤- تحديد مدة الدراسة ومدة الإجازات بالجامعة.

٥- تعيين لجان الامتحانات - وكيفية تعيين الممتحنين ومكافآتهم وواجباتهم.

٦- إنشاء مرتبات وجوائز ومكافآت وإعانات مالية وغير مالية - وتقرير مدة استمرارها.

٧- قبول الطلبة بالجامعة.

٨- وضع النظام الذى يجب على طلبة الجامعة اتباعه.

٩- شروط تعيين موظفى الجامعة - من أساتذة ومدرسين وسكرتيرين وأمناء مكتبات - وكيفية تعيينهم - ومدة استخدامهم - وواجباتهم - وترقيتهم - ومرتباتهم - ومكافآتهم - وفصلهم من وظائفهم - ومعاشاتهم.

١٠- تحديد مقدار أجور التعليم وغيرها من الرسوم التى تدفع للجامعة - وكيفية دفعها.

١١- منح الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات.

١٢- تعيين مندوبين يمـــثلون الجامعـــة فـــى المـــؤتمرات المدرسية - والاحتفالات العلمية ونحوها.

١٣- تنظيم التعليم فى الجامعة - وتحسينه وتوسيع نطاقه.

٩- المجلس العلمى

يشكل المجلس العلمى من رئيس الجامعة ومديرها؛ ويكون لهذا رياسة المجلس فى غياب الرئيس - ونائب المدير - ونظار الكليات - وثلاثة أعضاء ينتخبون من كل كلية.. ويجـــب أن يكـــون الأعـــضاء المنتخبون عن الكليات أساتذة - أو من بين أعضاء هيئة المعلمين.

١٠- سلطة المجلس العلمى

يختص المجلس العلمى بالأعمال الآتية:

١- فحص المناهج الدراسية التى تعرضها الكليات - والتـــصديق عليها - ويدخل فى ذلك تعيين اللغة التى يدرس بها كل علم.

٢- عرض اقتراحات على مجلس الإدارة بإنشاء كليات جديـــدة - أو مناهج دراسية جديدة فى الجامعة.

٣- المصادقة على ما تقترحه الكليات بـــشأن الألقـــاب العلميـــة والدبلومات والشهادات.

٤- وضع الشروط التى بمقتضاها يصح اعتماد الألقـاب العلميـة والدبلومات والشهادات التى تمنحهـا الجامعـات والمـدارس ومعاهد التعليم الأخرى.

٥- عرض مقترحات على مجلس الإدارة - بتحديد مدد الدراسـة ومدد المسامحات.

٦- فحص الميزانيات السنوية المقدمة من الكليات - وتقديم تقارير عنها إلى مجلس الإدارة.

٧- المصادقة على ما تقترحه الكليات بشأن توزيع مرتبات الطلبة - والمحال المجانية، ومنحهم الجوائز المنشأة - مـن قبـل عرض اقتراحات على مجلس الإدارة بشأن تقريـر مرتبـات وجوائز جديدة - ووضع النظام اللازم لها.

٨- تنظيم كل ما يتعلق بإدارة مكتبات الجامعة ومتاحفها.

٩- النظر فى كل الأمور المتعلقة بالمسائل العلمية - ورفع تقرير إلى مجلس الإدارة ليقرر ما يرى.

١٠- إعادة النظر فى أى قرار - يصدره مجلس الإدارة فى إحـدى الكليات طبقا للسلطة الممنوحة له - وذلك بناء على اقتـراح المدير.

١١ - كليات الجامعة

تشكل هيئة كل كلية من كليات الجامعة - من جمعية الأساتذة - ومجلس الإدارة - ويوضع لكل كلية نظام خاص للجمعية وللمجلس.

١٢- سلطة الكليات

أولا- السلطة التى لها على وجه الاستقلال:

١- النظر فى جداول الامتحانات المعروضة على الكلية من لجان الامتحانات - واعتمادها.

٢- نشر جميع جداول امتحانات القسم - ما عدا الامتحانات النهائية أو أجزاءها - مما يؤهل الطلبة الناجحين للحصول على الألقاب العلمية أو الدبلومات أو الشهادات.

٣- الفصل نهائيا فى كل خلاف فى الرأى يحصل بين الممتحنين - بشأن السير فى أى امتحان من امتحانات الجامعة - فى المواد التى تدرس بالكلية.

٤- تعيين لجان خاصة - أو لجان مشتركة بين الكلية وبين كليات أخرى - والبحث فى أى موضوع معين - ورفع تقرير عنه إلى المجلس العلمى - وقد تشمل هذه اللجان أشخاصا ليسوا من أعضاء الكليات.

٥- التحقيق والفصل فى مسائل النظام التى يحيلها عليها ناظر الكلية - ما لم تنص لائحة الجامعة على خلاف ذلك.

٦- النظر فى السماح للذين يريدون حضور محاضرات الكلية من غير الطلبة المقيدين فى الجامعة.

٧- أن يدلى برأيه للمجلس العلمى فى حاجات الكلية - وفى إعداد وسائل التدريس بها وتنظيمه.

٨- البحث في أى أمر يتعلق بمصالح الكلية - ورفع ما تـراه بشأنه إلى المجلس العلمى.

ثانيا- السلطة التى للكليات بعد نظر المجلس العلمى وتصديقه:

١- الفصل على وجه عام فى المسائل المتعلقة بمناهج الدراسة التى تقرر على طلبة الجامعة فى المواد التى تدرس بالكلية.

٢- الفصل فى جميع المسائل المتعلقة بنظام الامتحانات الداخلة فى اختصاص الكلية - وتعيين الممتحنين ولجان الامتحان.

٣- أن تقرر على وجه عام - الشروط التى على مقتضاها تمنح الدرجات العلمية والدبلومات والألقاب الأخرى المخول للكلية منحها.

٤- إعداد جداول تشمل أسماء جميع الطلاب الذين يستحقون نيل الدرجات العلمية والدبلومات والمرتبات - وأنواع الألقاب والامتياز الأخرى المخول للكلية منحها.

٥- إعداد الميزانية السنوية للكلية.

٦- تعيين لجان علمية فى المواد الداخلة فى نطاق الكلية - وتخويلها قسطا مناسبا من السلطة التى اختصت بها.

٧- الفصل فى أى أمر يحال عليها من المجلس العلمى.

١٣- شهادة الانتساب للجامعة

لا يسجل اسم أى طالب فى الجامعة إلا بعد أن ينجح فى امتحان شهادة الانتساب للجامعة - أو امتحان آخر يقرر المجلس العلمى أنه معادل له.

١٤- خطط الدراسة ومناهجها

ملحق بهذه اللائحة خطط الدراسة المتوسطة للكليات الأربع ومناهجها - والقواعد المتعلقة بها لاتباعها*.

---

* تتضمن هذه اللائحة ما يلى:

لائحة الجامعة رئيس وأعضاء الجامعة - وسلطة مجلس الإدارة - والمجلس العلمى والكليات - وخطط الدراسة ومناهجها والشهادات للممنوحة.

الوثيقة رقم (٤١)

دعوة من مدير الجامعة العبرية بالقدس إلى إدارة الجامعة المصرية لحضور افتتاح الأبنية الأولى للجامعة الإسرائيلية

האוניברסיטה העברית
THE HEBREW UNIVERSITY

OARD of GOVERNORS   :ד ההנהלה

Jerusalem, P.O.B. 340   فى ٣ مارس سنة ١٩٢٥   ירושלם, ת.ד. 340

جناب إدارة الجامعة المصرية الموقرة

القاهرة

بعد مزيد الاحترام نتشرف بدعوة معهدكم لحضور حفلة تدشين الأبنية الأولى للجامعة الإسرائيلية وافتتاح قسمين من أقساهما العلمية.

ولما كانت هذه أول مرة يقوم فيها الإسرائيليون أنفسهم بإنشاء جامعة هذه الجامعة التى نتشرف بدعوتكم إلى حفلة افتتاحها فإذا كان نصيب فلسطين أن تقوم بنصيب قسم كبير من العالم المتمدن فإننا مقدمون الآن على القيام بعمل كبير فى فلسطين بتلقين أسمى مبادئ العلوم الإسرائيلية والعامة بدرجة متساوية فى معهد واحد.

إن الجامعة الإسرائيلية فى القدس ستكون بيت القصيد لـشؤون المعـارف في فلسطين وليس من الضرورى طبعا الإشارة هنا إلى أن الجامعة تفتح أبوابها للطلبة دون فرق ولا تمييز فى المذهب والعنصرية.

إن حفلة افتتاح الجامعة الإسرائيلية فى القدس مسألة وجيهة فـي حد ذاتها يزيد في أهميتها قبول اللورد بلفور رئيس جامعـة كـامبردج افتتاح هذه الحفلة.

ولقد وصلت برقيات التهانى من جامعات مختلفة في حفلة وضـع الحجر الأول للجامعة فى ٥ أغسطس ١٩١٨ ومع أن تلك التهانى قـد قوبلت بالشكر فإن آمالنا وطيدة الآن بأنه بمناسـبة الحالـة الحاضـرة تشرفونا بإرسال مندوب عن معهدكم للاشتراك فى حفلة الافتتاح وهـذا مما ينم عن عطفكم نحو هذه الجامعة الجديدة وهو مما يمكن الأواصـر التى توحد دولة العلم فى نقاط معينة.

وعليه فإن مجلس مديرى الجامعة يأمل بـأن معهـدكم المحتـرم يشرفنا بإفادته فى أول فرصة لنتمكن من تجهيـز المعـدات اللازمـة لاستقبال مندوبيكم بما يليق بهم من الحفاوة والإكرام.

هذا وستقام حفلة الافتتاح يوم ٧ نيسان سنة ٦٨٥ ه الموافق يـوم أول أبريل ١٩٢٥ فى دار الجامعة على جبل الطور.

وتفضلوا فى الختام بقبول فائق احترامنا ودمتم•.

التوقيع

ماجنس

● **يستخلص من هذه الوثيقة مايلي:**

قيام الدكتور ماجنس مدير الجامعة العبرية فى القدس بدعوة أحمد لطفى السيد مدير الجامعـة المصرية لحضور افتتاح بعض أبنيتها وأقسامها.

والجدير بالذكر أن لطفى السيد لم يتمكن من حضور الحفل – ولكنه أناب عند الـدكتور طـه حسين الذى شارك فى الاحتفال وألقى بنفسه كلمة هناك

للتفاصيل انظر محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل جـ ١ القاهرة – دار الشروق – ١٩٩٦ ص ١٥٦.

تابع الوثيقة رقم (٤١)

نص رسالة دعوة مدير الجامعة العربية بالقدس
إلى مدير الجامعة المصرية لحضور حفل الافتتاح

האוניברסיטה העברית
THE HEBREW UNIVERSITY

OARD of GOVERNORS ד ההנהלה

Jerusalem, P.O.B. 340 — 2/3/1925 ,ו' אדר, תרפ"ה — ירושלים, ת.ד. 340

לכבוד
האוניברסיטה המצרית,
קהיר

אדונים נכבדים,

אתכבד בזה להזמין את מוסדכם להשתתף בחנוכת הבנינים הראשונים של האוניברסיטה העברית ובפתיחת עבודת המכונים המדעיים.

לאוניברסיטה החדשה, שלחנוכתה הננו מתכבדים להזמינכם, יש זכות מיוחדת לדרוש מכם התענינות מיוחדת, זוהי הפעם הראשונה שהיהודים בעצמם מיסדים אוניברסיטה; ואם גם זאת בחבל ארץ-ישראל ליקבץ וליצור את גורלו של חלק גדול מן העולם התרבותי, הנה דבר גדול ונודע הננו עושים ביום הזה בארץ-ישראל בהתכוננו כמוסד אחד בד בבד את היסודות הכי נעלים של המדע היהודי והכללי.

האוניברסיטה בירושלים תהיה גולת-הכותרת של העבודה התרבותית בארץ-ישראל. כמובן, שלמותר הוא להוסיף שהאוניברסיטה הזו תפתח את שעריה לדורשיה בלי הבדל גזע, דת ולאום.

חנוכת האוניברסיטה העברית בירושלים תאורע נכבד בפני עצמו, תצוין בהשתתפות מיוחדת הודות להסכמת הלורד בלפור, נשיא האוניברסיטה בקמברידג', לפתח את חגיגת החנוכה.

בחגיגת ירית אבן-הפנה של האוניברסיטה (ט"ו במנחם-אב תרע"ח) נתקבלו שבחי-ברכה מאוניברסיטאות שונות. אולם עם היות כל הברכות האלה רצויות, הנה אזין חלומנו שביום, לרגלי הטבת המצב, יכבדונו באי-כח מוסדכם בבואם להשתתף בחגיגת הפתיחה. נוכחותם בירושלים בעת החגיגה תוכר על ידינו ברצון טוב שלפניכם לאוניברסיטה החדשה והיה תהיה למופת ליקורים המיוחדים את עולם המדע.

חבר המנהלים מקוה שמוסדכם הנכבד יכבדנו בתשובתו בהקדם, למען נוכל להכין בעוד מועד את כל הדרוש לקבל את פני שליחיכם ולברך את בואם.

הפתיחה תהיה ביום ז' ניסן תרפ"ה במגרש האוניברסיטה של הר-הצופים.

בכבוד רב,



الوثيقة رقم (٤٢)

اعتذار عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية

عن حضور افتتاح الجامعة العبرية بالقدس

حضرة المحترم مدير الجامعة العبرية بالقدس

تلقت كلية الآداب مع الشكر دعوة الجامعة العبرية للاشتراك في حفلة افتتاحها التي ستقام في أول أبريل سنة ١٩٢٥ لكنه ليس من الميسور لديها مع الأسف أن ترسل في وقت الافتتاح من يقوم بتمثيلها لمشاركتكم في السرور بدار للعلم راقية كبيرة.

فبالنيابة عن كلية الآداب أهنئكم بافتتاح جامعتكم التي تزيد بوجودها الروابط العلمية وثوقا وأرجو إن شاء الله أن تكون أداة صالحة يستعان بها للعلم ولخير الإنسانية وأشفع هذه التهاني بخالص الدعوات.

وتفضلوا في الختام يا جناب المدير بقبول فائق تحياتي واحتراماتي•.

عميد كلية الآداب

• اعتذار عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية عن الدعوة لحضور حفل افتتاح الجامعة العبرية بالقدس مع تقديم التهنئة بافتتاح هذه الجامعة.

المراجعة اللغوية: آمال الديب

الإشراف الفنى: أنجى جورج